

65⁰

V. 4



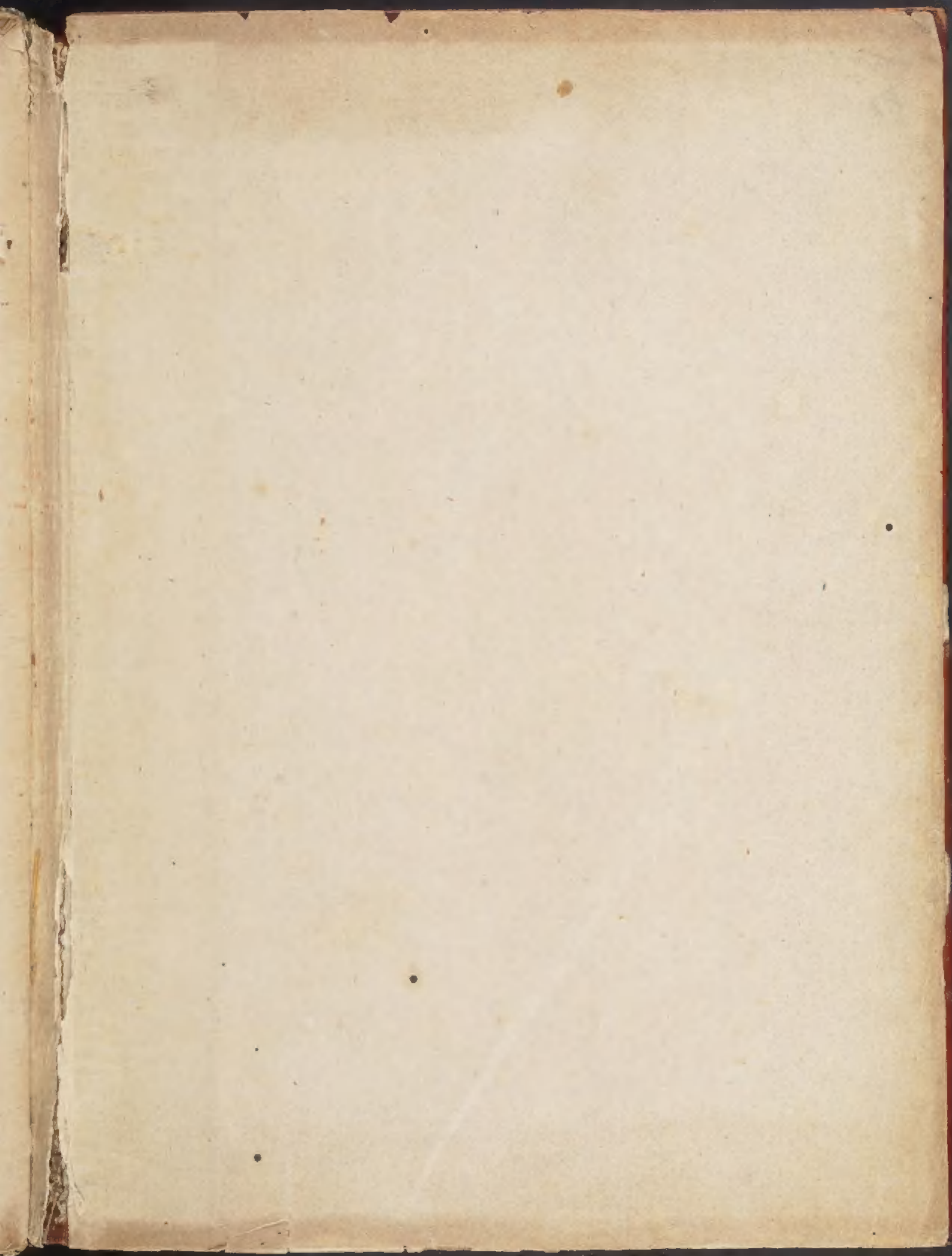
892.5
2

GIFT OF
Dr. Marcus Jastrow
and
Dr. Morris Jastrow Jr.

Ms. Codex 21
v. 4

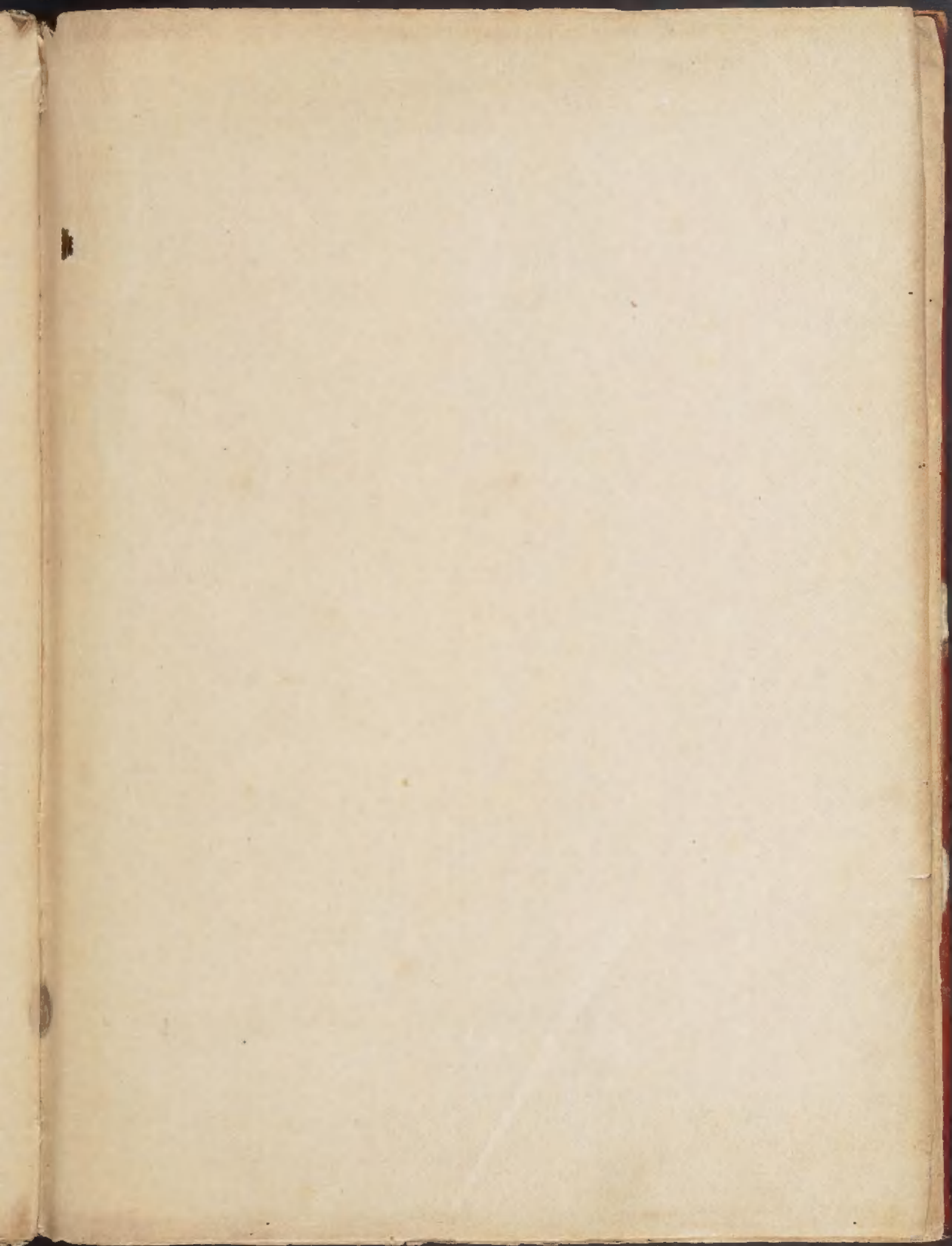
V.4

Benard on Zerkow
Comment on Law



Ms. Codex 21

v. 4







السَّعْدُ بِمَلَكٍ سَيِّدٍ نَدَّحَرُوا أَيْدِيَهُمْ

بسم الله الرحمن الرحيم • • • وعلى الله وعلى سیدنا محمد و آله وصحبه وسلم

[illegible]

زودنه

قوله بربر اذا كان
 الحرفه النجربان عبو
 الوهاب حرف بان
 الزاوية بغداد
 القول عليه عن
 الشيخ الرضوي
 التبركايم
 العمل بان

انظر عاقبة الرسوخة
فيها غرما (١)

بفتح انظر **والاميل** وقته قال **ح** محل جوارز التفرع والتلاخير في التمهيد مع
المعينة اذا شرع في العمل او تلافى الشروع نحو القسمة ايلع ماء طار ذلك
لم يحز تفرع الاجارة ثم نقل كلام ابن رشر بل انظر في قوله وبجز التفرع
علم ان في التمهيد ثمانية كلام مختلف غير صحيح جدا الصواب اسفل صر وفول
بان وقع على خيار ليس مبيعا لهما فيه نظر بل محل الجساء في الكراء مثلا
اذا وقع فيه التعميل بشره او غير كماله تفرع في الخيار **والا** **وجسرت**
ان اشياء تعجيل المعنى فقول فيلزم الرب بدلالة التقليل بغير
فلا حر لا تقاويه الجواز مع الشروع وليس كذلك والنم على له في المرونة وهو
ان فيه بيع معين يتلافى فبقوله انظر **ح** على ان ما على له مردود على جهة ان
المعينة لا لا تقاها الزم **والجمل** **السنة** فقول والعرفا يرفع ما منها وكر
معه بيع جلوة في بان انه لا يتخلل الى ذكر العرفا بينهما **الاوليات** بغير قسمة
وليس كذلك بل الحكم في كل واحد منهما **والاجارة** بما قبل التسليم واخره فقول
فان ابن عرفة الجمل جار على ما تفرع في بيعه **ح** وقال **ح** فقول في
بيع الجلود على كثر الخرد **ح** **السبع** عشرة افعوال فيبيع ان تبيع منها
وتفرع المنع في بيع الشاة واستثنا جلد هاه **الحرف** قال **ح** فيما تفرع
ومع ان نقله المازرعي المزمع وبه المرونة كراهة ذلك قال **ح** **صحيح** في
السبع وبنو لا يصرها ابو الحسن قال **ح** هذا وظاهر كلامه **ح** **صحيح** ان
يبيع على المشهور وبه نقله انه لا ذكر منها والمنع جار على المشهور منها
وبه **السبع** ما جرد بينهما وقول فيه ثمانية وجهه واليه ان **السابع** فستن
للجلل انما جرد بله وصح العفر كالمشتق فلا يبرك ومع الكلام لان كذا

فعل لا يدر كيف يخرج الجبل والله اعلم وفولده ويستثنى من كلام الله الاستيعار
 في قوله **ص** واستغفره والمحرقة جواز بيع الجبل من اجل ان بيع السباع
 حينة لا جمل جلودها وفرد يقال السباع لما في قوله اما على طريق المنع او انما
 حنة لم يكن مفعولا منها الا الجبل فيحتاج له بخللا به من اجل ان اللحم مفعول
 ايضا وقوله **ع** والقاهر انه انما استاجر من علم الزرع فيه نظر لان كونه لا يدر
 على بيع ذلك انما هو غير ريسير وقوله يقتل لقلته ولو اعتبر في المنع
 منك من الافد رمنع بيع مالا منبقة فيه الا اللحم والمشرى والله اعلم
و **ارضا** بفعول قول زولوا كثرت لوضع فيه نظر بل محل المنع انما هو
 اذا كثرت المحرث اما اذا كثرت لغيره كالبنا والسكنى وكثرة ذلك مما عسرا
 المحرث يجوز ولو كثرت الارضا وشانها ان كثرت من الزرع على كلام
 اصل المنع وبه تعليلهم المنع بلانه كفعال بفعول في قوله عياض **ال**
 كما ان وينع **ال** بالعلو المنع بان الانبات يغير مكانه بان علم ملك ريب
ال ارضا وكانه بلعد بفعال مجاز بيع كفعال بفعال اجل مع ووب المحرونة
 واذا اضيف بكثرة ابيلا يغير ملكته **ال** كفعال ان يرخله كفعال بفعول
 الى اجل خيف بكثرة ابيلا بفعال لا يشتد ان يجرى كفعال اجل وفيل
 ابا عرفة منع ابيلا بفعال بل اذا كثرت المحرث كما قلنا في هذا لا يجوز كراه
ال ارضا كثرت بفعال او بلا شية بغير كمولد وفردان البايه فالارب حبيب
 كرم ملك كراه ما بال كفعال لانه كفعال الى الاجل انظر الاجوبة وقول
 ممنوع كزعمان في يفتق اما منع في ابيلا بالزعمان لكونه وتوايل كفعال
 وليس كزعمان كما قلنا في جعل الزرع ان الزرع غيران ليس من كفعال وامس

[illegible]

واما لا تجزئ فيه التفسير بالقرينة في هذا والاشارة على وفعله واما المغير بغير معين
 فيجوز غير معين وكلام في الحسنى واما بغير غير انتم فمراد به يدل على انهما معا في هذا
 علم قسم الحلال انما لا يجب منعنا واما التجوز اذا دخل على قسم الحطب
 وفعله بعينه وفعله معروف بالعادة وفعله وكذا العمل على دالته في هذا
 فيجوز بانه على العمل على دالته بكانت عليه وفيه غير انما هو خلاف ما
 قلناه في اننا بغير غير اننا انما لا متعلق بقرينة فتدبر ما قال في التمر ونية
 واما ومعنا اليه دالته واما لا ودالته وسعينة او جملة ما علم ان يكون ذلك
 ولذا نجد اننا لا نجزئ في هذا نزل كل ذلك جميع اننا لا ولد اجرة فتدبر كما لا
 قلت لا بدع سلفه بما بعثنا به ونية اجرة ونية او قلنا لا يجوز ان
 علم دالته ميتا في هذا لا يجوز وانما لا ولد اجرة فتدبر ما قال في تكميل التفسير
 لا اثر في هذا كما لا بد قلنا لا بدع سلفه وانما ومعنى المسئلة الاولى كما علمنا
 اننا لا علم ببيع ثوب بغير علم وكل اوفية وانما فتدبر غير ان يسمى له غلبة
 ومعنى المسئلة الثانية تفويح المسئلة ثمرة التحليل على المسئلة او غير
 يمكن انما زاد منها في كلامنا انما يبيعه جزاء علم ان يفعل به الا ان ما شئنا
 ونغير له على التجزئ البائع هو منه وانما في اول الباب مقرر ذكر التجوز في
 مسئلة اننا لا للقرينة **وقد علمنا ان يبيع** قولنا اننا لا بمعنى على في فصل
 به الجواب علم ورد على العلم وانما ذكر العزى المتعقب ونزله ما هو مرض المر
 ونية وغير هذا السلام والمتعقب وذلك على ان المسئلة في ابرار الخراج على مريض
 يبيعه بغير علم ان يبيع بغير علم وبيعه بغير علم وبيع بغير علم
 يبيعه كما علم في اوله بانه انما يبيع فيه بغير علم مع سمسرة النصف الاخر

والثانية

ابو الحسن في الجواز في منكره وفي قولها لما لا يجوز بغيره لا يجوز كونه ثانيا
 يجعل ولا اجازة ومنزلة لا يجوز بغيره في ابي عرفه والجواز في منكره مبني على
 الاحتجاج في علم فخر الجبل بالنسبة للجعل على مجرد معرفة نسبتها مما لا يخلو
 وبالنسبة للجعل لا بد بعلمه به حيث جعله وهو ما هو في قول المنع
 اجازة الاجازة على البعوض وان كان لا يرى ملكا يجره فليكن او كثير الان لا يرى
 علاج لما يبيع به منافع انما اراد ان يطلع عرجونا او يحير موضع
 مادة اوضع يترك عليه ليجرك عليه في قبل ان يترك فيترك على علمه ان لا ينعكس
 في وجه شريع معارضته ايا الحسن في الجواز فيغير بغير تغيير الزمان ولا
 كما يجوز ان يورث من منسوب المرونة وان قال احقر البيوع وادرس
 البيوع او الفقه البيوع وما اجمع عليه من نفعه كما خيره اذ لا يجوز بيع ما يجر
 البيوع وما لا يجوز بغيره في كثير من حيث جاز به مع ضرب الاجل في الجعل و
 يجوز في الجعل الا ان يشترط ان يترك مني مثله يجوز وكذا **دورة السرا**
على الاستغنى **بملا** **حاسب** ابي عاشر قال ما وجد جواز منكم مع ان
 الاجير لا يبر ما باع والممنوع منكم **استشكك** **عشت** في كثير من اجازة ايقا واقا
 بان لا يورث من البيوع فيغير بان العادة ان والكتري اى موضع الاستغنى
 عن بناء قال في **جوز** والجواز بشرط الا يشترط ان لا يشترط ان لا يشترط
 وثارة سلعهم وهو كما لا يخلو المرونة والعقبة والموازنة **انفرد** وقول
 يمشع ولو عبر غارنية انه ويغير في بعضه فاذكر والمنع وعلمه كلنا مما
 غير نظام وان كان المنع هو كل ما سماع اشياء والظاهر الجواز اذ لا يبر
 في المنع بمرتكب والتم قال في ما قبله ما لا غير غارنية فلا يبر جاز وهو قول

ابر الفلاس كما نفعه ابن رستم انظره والسماح **استجار** وهو قول كذا اكلار
بصورة الاكلار يعتمد التهمة جمع حكم وهو المعنى غير عنونا بالجنرا والجلسة **ان**
يتغير غاليا قول **من** الاجارة الاولى **ومن** الاستئذان فيه تغير والصورة
ان لم يتغير التهمة الثانية لان الكلام فيها ابن شاسر لدان يكثر الدار الى
هل لا تغير فيه غاليا ويتغير ما لا يعرف فيه وتغيرها القول التهمة
او ضعف التهمة وشبه ذلك يجوز العفروون التفرع ما لم يغلب على الحق
انها لا تنفي الى التهمة المعنية كما يجوز كذا اوها البهاج وقال ابن الخلاج
في اجارة الرقبة ومن متاجر او مستثنى منعتهما من تنفي فيها غا
لبا والنظر فيها يختلف باختلافها وفي قوله وعلى الاول ما لم يشك راجع في
اعمال العور منها لانها لا يكون الغالب سلامة من الاشياء التي انقضا
من الاجارة الثانية يكون الغالب تغير فيها او يحتمل الامر به علم اشور
ما كان كذا الغالب التغير كما اشكال في منع العفروون كذا الغالب
السلامة جاز التفرع والعفروون انما احتمل الامر به جاز العفروون ابن عمر
وابن شاسر وامشع عن ابن الخلاج **وهو** اذا علمت من اقول (الملا ان لم
يتغير غاليا لا ينبغي انه سلم ما اشور في السلامة والاعتمال فيكون ما يسا
علم ما لا يبي شاسر من اها جعلنا الشره راجع لقوله واستجار وهو جاز
او مستثنى منعته لانه يقتضي ان التفرع جائز في الثانية وليس كذلك
وكذا ان جعلناه راجع له وحده بعينه بل راجعنا لقوله والنظر في مقتضى
مع ذلك ان العفروون جائز في العور الثاني وليس كذلك بل هو قال (الملا) والتفرع فيه
ان سلم غاليا سلم مما ذكره **ويجب** عنه بيان ما ذكره كذا فبني على ان معنى

۴۷۰ ویرانه‌های غلبه

تقریر بحالہ : قال رستم
یعنی لفظہ سناسک ایوانہ
انجمن غورستان

[illegible]

مرئاة الشمس
السموة السماوية
فأخبرته أن علي
عليه السلام
مراد امرئ بنو
انه خود بنو
محمدا

۵۴

ایضا

[illegible]

قاله وسفوفه الكراء عن فكتش التروا با علم العرجه المنزكور فابان ارك واللعن
انه غير صحيح وقد صرح ابو الحسن التوفسي بانه واشترى عليه الفلانة
ثانية فبقر لقا محله انه يلزقه الشراء ولا يكون ذلك جليحة في حقه فقله
في الحواشي والكراء قلله او اولى عنه قتله **وهذا جيني بمر في ليس**
يتا قال الشيخ الحسناو الفاضل انه لا يعرف من الاطرافه وكذا قل
وكذا اذ الملك النعمي لغيره واكنه جاز بارضه فلك ان تقرأ هذا جيني
النعمي لا يناله **وهذا جيني** فقول في الثالثة اسماء فلك في فيه
نحو بل الثاني وهو صبا اسم مصر بمعنى معقول في وجاز كراه محلا يسيل
فيه ماء معصوب من امر حاد **الاعتراف** ارضه لو قال المحر ارض
مسيل ماء مر حاد او غيرا اما في ارضه لكان اجريا على فعله وهو
تلاويل ابن يونس ونحو المحرونة وكوزان تستاجر كمر بفا دار جلا مسيل
معها مر حاد واما اجارة مسيل فينرا كمر في دار جلا يعجب لارام
يفك ويكتم شتر اقلعرا في جمع من الاخير فجلها ابن يونس على شراء
ما يسيل من المياه قال ولو اراد اجارة مسيل ماء الميازيب وداره
ارض غير جاز وعلم من التلاويل حمل الماء ومما غير على كاهن فيل ومصر
الخلاص لفقره تستاجر وفقره واما اجارة في الحطاي الاجارة على الشراء
بعيد **وهذا يعلم** فزان قال ابن شريك سماع اشتهب الاجارة على علم
الغزاة جاز في قسامة ومفاد لفة كل جميع او بعضه او وجبة فقله
ما مستطاع في قسامة غير لازمة لواحد مني واما الوجبة والمفاد لفة
جاز فقله لكل مني في قول اول بلعل البقرة في اوجه لي هذا

حاشي
في حقه

البراءة اكلوا ذلك لانه وبقول منع الجمع منها غير الخرافة والاعمال يسوي برما
 عند ما تقرر ونظر ابا عرفة ابا هيب جوزان بشاره العمل على الخرافة حجة
 او نظر اوله سميا اكلوا اصبح انا في الاجل ولم يجره بلده اجر قتله الفلاس
 يعرفوا اصبح يرضى الاجل للمعلم والحقبة اذا كلف العمل بميت البراءة
 من غير اربعة من سوا الجمع واما رشر منكم هو آية الاولى ابا عرفة
 قال الفلاس قول النبي صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه
 يشمل العلم بالقرآن تعليمه وادراكه ولو باجره وفرا اجاب ابا سمعون ابا
 ولولا ان يعلما العلم عنك اذا اتيت العمل بنفسك ولم تشغل نفسك
 كما هو فيه بل جرت في ذلك اعلم ما المجد والجهاد والربك فان كان
 تعليمه وادراكه الفلاس في شيء بعينه وان كان في الغاية غير ما كان للول
 ما كان كما يرد في تعليمه ولتبدل او فاق او جماعة ان في يكن فاقه ولا
 في يكن له ما لا توجد حكم الفلاس على تلميذ واحد الا في في الفلاس
 في ابا عرفة عن الفلاس ايضا ان علم المعلم زجر المتعلم في حجة او حجة
 كتبه بالوعيد والتفريع ابا الشيخ في قوله فيان في غير ما الفلاس
 بالمشقة وواحد الى ثلاثة ضرب ايلع دور ثلاثة العفو فيان في غير
 ادا الى العشرة فيان فاقه في علم ما بالسر بالزيادة عليها اربعة من الفلاس
 اعتبار حال الصلح في غير العشرة وازيد ومنع الزجر في غير يافرد
 الصواب في علمه بل بعضه جوز ذلك ومن جوز ذلك للفلاس وكان بعض
 شيخه خلد يزجر به في مجلس افر ايد وبقوله في بعض شيخه في كتاب
 يجر كثيرا ما يشتمل ابا الحلاج وفليكا وشيئا ابا عبد السلام وياين

نوار على اجمع

6
 كذا في
 اربعة من
 الفلاس

6
 حجة
 للمعلم

ذلك واختم من انفعها لانها تكسب ثبوت الطالب فيما يريد ان يقول ويجت
 او نقل في الثالثة انما هي امة تعليم في المسجدين اب الفلاس
 ان بلغ مبلغ الادب فلا بد ان يكون به المسجدين وان كان صغيرا يعتكف
 احب ذلك وروى صنفون لا يجوز تعليم فيه لانهم لا يتفقون من النجاسة
 وهذا هو الصحيح نقله ابن عرفة الرابعة قال الفلاس سئل ان سركيا
 كان اليهوديون على عهد بكر وعمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم
 قال كان للمردب ان يجلسه في ذلك صبي يوم فريته يلا كما هو عليه فيها
 يجوز فيه الواضع في صبي ذلك الماء في حجرة في الارض فينشق وينف
 ان يجب ذلك الماء بالمواضع البعيدة على النجاسة وكان معلوما
 يا مريتا جبر في حجرة في الغيور انكر ابن عرفة واقره وانما تنشره
 قول زعيمه في ذلك بل لا شيء فيه وكما في حديثك قل له وهو جبر
 اجازك وجعله قول اذا تركه على اثنائه في الغرباء ومجملها ربه بنفسه
 لا يستحق الجلاء على شئ من غير جميع بل الصور ما يلائم في بابا ان جعله عن
 قول الله الا ان يستأجر على النمل اذا قال او حله على عليه او يتمم
 بنفسه او عيسى وروى عن الصادق عليه السلام في سماع اصبح عراب الفلاس
 كما سأل وانما يهلك جعل العلم اذا ترك العمل ولم يتبع الجلاء على
 بما علمه اكله ويكره **الراعي** تعليلا كراهته بل الاستعانة بنفسه
 فيرخله ذهب بزهة او مائة بعضه الى اجلا على اذن العلم وتنفه
 ابن العجلا بل انه ككاه غير مفعول والمشاهدة تبين ان الحكمي والجلمر
 ان لا يوتر فيه الاستعانة به في الفلوات تعليلا ابن يوسف انهم كانوا

لغوه واحظر
 مع لا يعتكف ويكف

كالحاجة

هو الرعاء والم
 نفس في الشئ
 وهو المسمى عزرا
 بالحقيقة

وهو المستحق
 فتسليمه
 من الشيوخ

والاجازة على مقتضى
والفقهه ومشتور

الاستيعاب
الاستيعاب

فمكن الاستدراك اليه حيث دون اخلافة فيمكن استيعابه غير جزاء لما اضيد اليه
 مخرج الاعيان ونحو العلم والفرق ونصف العبر ونصف الدابة مشاعا
 وهي وكما انها المشتركة والظاهر من التلخيص معلوم فتقو كماله
 لا العمل لازم ما ينسب للمجهول فان واحترز منه من التلخيص الجبر الذي
 لا يقابل بالظان في غير الشرع كما يستعمل زيدا ليعبر منها سراجا وفسر
 نورا بن يوسف ان وقال اروي من الراس والذات انما كانت الدابة فان
 وفرا خلف في جرد من غير ان الى المنفعة هل متقومة ان لا كما لم يح
 ولا شجار للتجريب فلعل على تسليمها فقول زيدا يجوز ان يخرج الجبلان وحل
 المبرور في انظر هذا ووجه على الاية لا يك ما يله عنك انما يكبت البرا
 انك لرد التليفة لانه من السحر شئ فان وما يعرفه كل المبرور
 على ان كل ما يرفيه بالرفق العربية جائز وان كان بالرفق الجمعية ارفع
 ومعه خلافا على الاشياء اربعة فيقول ان تكرر منه النفع بمنزلة
 جائز على الاستيعاب غير قول زيدا من التعليل انما يات في فيه من غير
 بل ما قاله التامس في التعليل بالاشك بزيادة كلامه اذا غلب
 عليها ولو استلزمها لثريين الحارث لا الغيبة على المثال تقو
 سلعا وانما لم يقب عليها بل تزيين بها حانوته بغير زينا فغيره
 بالجواز والمشتهر بالمنع والخلاب مبنى على ان المنفعة متقومة منها
 ان لا انظر فيه **وارضهم ما رها** يكثر ما فوها وضرهم فيغيره اذا علكا
 وقول زيدا قوله ولعله شئ في الكلام منقول البيت على كلام الجمل لانه
 في بيشتر في الترجيح لا الكلام المسموع حتى يقال انه لا يفوق قوله معك

منه ما لا
فمكن انما شارة
اليه

الاستيعاب على الرفق
في

في الحز

والا
الذي اعقوله الشيخ السمرقاني
تبعه الارواح المموا
حيث لم يقب على المثال
ولم يضع به غرر التامس
بأنه وما ليعمل لاجله
وبعضه وعوده الى
المنفعة تبعه لاجله
متقال بانقوله ان شئت

يعتقد

الطرو

المعقود

فيمنه عمله خيرا على المسمى وان كان غير معين فلا حصر في جملة في كنهه انه في
 بلد ابره قتل على انه زيت وما زاد للبحر يتصرف به والعقل الاول باق مع **الاعتنى**
البحر اذ خلا الله المحسوس في المتعينة فيعادل البر غير السليق اذ جسدك باق من
 الوجوب قال ولا يلزم من تعيين العبادات وجوبها لان اكثر من وبيان القلة
 فتعينه كماله العبر وان تروى حياض عاشوراء وعرفة فذلك يمنع الاستيثار
 عليها ومعنى تعيينها على المكلف انه لا يبيع وفروها وغيره من خوصها بها اذ
 لو اجز الاستيثار عليها لادم ذلك الى ان لا يمان بالباكل في اكر ليس مراد
 بتركه كل مشروب بل لا يقبل النيابة كالعقلاء والافعال واما غير ذلك من سلب
 المحسوسات كغرائب الافعال وسائر الاذكار فيجوز الاجارة عليها فلا ريب في
 في شرح ابن ابي ابي بعز ذكر كمال ابن غير السليق المتفرع من ارجح الصلاة
 والاعمال ابراهيم في ذلك والمحسوسات واما افراة الافعال بالاجارة عليها
 منية على وصول ثواب الافراة للميت في استنزل علمه في الراجح وصول ذلك
 بكلام ابراهيم وغيره انه **عنه** **الاعتناء** فيقول كطاعة الجنان في كون
 طاعة الجنان في سلب الاستيثار عليه اخله **الله** وهو غير حرام في غير
 ابن غير السليق وغيره على منع الاستيثار عليها فلا ريب في كونها فلت
 طاعة الجنان في عبادته لا تغير معلها على احوال يجوز الاستيثار عليها فلا
 لما كانت عبادته وجنس العقلاء المتميز بحسنتها للعبادة والعقلاء لا يفعل
 لغير العبادات منع الاستيثار عليها واما النفس فيكون للعبادة والتفانية
 وغير ذلك وكما ان الحمل للميتا شاركه في الصورة اشياء كثيرة في علم يتحضر حوز
 للعبادة في جميع انواعه فخلاص طاعة الجنان في ما حقت بها الشبهة مع انهم

صهي وود الله لركوبه كما هو الاكتفاء بالتغير في دابة الركوب وقال ابراهيم السلام ينبغي
 ان يغيرها لينتقل سيرها في سرعتها ويغيره في دابة كما قال عليه السلام في غير من
 ركوبها وليس لراعي رعي في قول ثم قوله ان يغيره في المعينة واما غير
 المعينة فيمنع الاجير من رعي غير ما فوض اليه فيه غير ذلك الا جروا به المعينة
 وغيره اذا واجه على رعي عرد معلوم واما الذي في الله معلوم من ان اذا
 استأجره على عركه غنم واما اذا استأجره على رعيه غنم وغمه الى فبسم
 وكان تحت يده فليس عليه يسمى عركه ما يريه له ولدان يستريح بهما فيقول
 فقله على رعيه وليس للاجير ان يريه لغيره وانما في غير بقية لانه اجير ولا يفر
 منه كلها فانه ان حبيب م كل اجير مخزنه ولا يفر نفسه كما هو الما ان تستأجره
 المخزنه لا غير وليس كذلك بل اجير في المرونة يرد ذلك وسب اسفاه حصة ذلك
 اليوم من الاجرة كما ذكر في قبله ولم يدر في رعي العر لوقول لما يلحق راعي
 الامهات من ضرر بقوتها في تروجه كلال اب اللباد بضرانكم لانه ذلك لا يتم
 الا لو كانت الامهات تتولد اذا رعت وحدها والوارف خلا ذلك وحدها
 ذكر ابو الحسن كلال اب اللباد قال بعرك راعي التبغ في الجيران البهيم
 ومثله في سماع عيسى وقال اب اعزته بعرك فقلت فقله ان التبغ في
 تغرب لها جهوم انتهى عز تغرب الجيران في شمس فانه العز
 اذا اشتهع راعي فوج ابراهيم لاهل في جبر الجيران والرهدي
 والمحملي ونحوه ان يوجر غيره فوجر الجبر استغسل وعرد فيلسا
 وكان الاقفا بصلية في جبر الجبر على جميع فين جارك باجره فقله ونقله
 التكميل ولا يعلم به قول زورب الرعي في الوسط في لوقول المرونة بلان في

اذا اشتهع راعي
 فوج ابراهيم لاهل
 اراشع الجوان والرهدي
 وصاحب الجحش نقل

٨
زاد ویتا متعلق قوجہ
ج. الفصح

الاجير

للمحور في شرح المنهاج وكلاهما صوابا برسموه فانظر في السماع او غير
 برهن او فعل كذا على المصداق لوان في حركه جعته الاستثناء من قوله وهو
 امير لانه في الرفع والرفع غير اصيل فلا يقبل قوله في التلخيص الا بيته وصق
 من صواب ابا الفلاس في المرونة ونحوها وان كان الممر وحركه لا يعرف في الرفع
 والاداء اذا كان سرفا مع جملة على نفسه او دابة او سعيته الا ان تقوى
 بيته وعبارته ابي يوسف ومن المرونة فان ملأ ومن استلجرت له ليجال كذا
 وهذا وصفا ما جملة بعشر به فاصرف لم يفتح لانه اجير والاجير لا يفتح الا ان
 يتعرب وانما كثر بيته في ذلك وفلنا لانه لم تعرب ولم يفتح لانه في صواب الرفع
 والاداء واما البز والعروفا اذا عملها بالرفع قوله الا ان ياتي بما يدل
 على كثر به وقال ابرهنة وفيها مع غير هالنون والازياء الرفع والاداء والاداء
 تقوى بيته بهلاكه او يكون معد ربه والسعيته كذا لانه في المرونة او في
 كيار الرفع ومما قال ابر الفلاس في الازياء ساير العروفا ومما
 شيل غير الرفع في ابر الفلاس في الرفع في الرفع الا بيته او بيته
 ربه وقال به الرفع السبعة في ابرهنة وقول ابي الخايمي وقايد الرفع
 السبعة الا عرجه انما يسل الرفع ابي ضمته اهل العلم ولم يجر واما ذلك
 بر او قول يفتح فله بموضع غاية المسألة وله جميع الاجزاء في شرح
 والتم في صبح ما نعه وعمل الفلان فقال ابرهنة يلزمه المنال او القيمة
 بموضع هلكه وله في الكراء حسب ما سار ابي يوسف وهو قول ابر الفلاس
 وعمل قول غير في غير ابي يفتح فيمنه يوم تعرب او يوم هلكه وحمل
 التمتع قول ابي الفلاس على معنى قول الفيرم وبذلك فرق عن قوله الا

قال الشيخ الرضا بل لا يجوز
 انما في جميع ما ابي يوسف
 موضوعه المتع والغرور
 على كذا في الجواهر ما يند
 جفوا عنه ابرهنة
 اما المسئلة فتدفع الى
 منسنة او نساء

او غير فعل يفهمه بوج التالف فايكلا كان كمالا او غيرك لاي فوله ولده
 الكرا حسب ما سطره مخالفا لما شمره ابرز شربه (المفردات) وجرى عليه (المفرد)
 فوله وصحتا تالف ما يستوي منه لانه من ان الاجل في لا تشيخ تالف
 ما يستوي به وكلفا تالف بسماوي او غيرك بلان عليه ان ياتيه المستلحي
 بمثل ما علك مجله له ولده جميع الاجرة ضما ان او سيلي كلال المفردات
 هذا ان شاء الله في غير مرة وفقتا لابي وشربه اليبان على ما يوراني
 كلال رتعالج فايكلا انه لا يجره بملا د علة من العتار والتلف وحيث
 مثله في افعلا الرغاية وتكون له اجرة تلافية ومنزلة الاصطاح وامل في
 التمتع بالافعال فوله في دعواه تالف وان يعل ذلك الامي فوله في
 سماع في زير ما كتاب كرا الرور والارضية وفوله وعل وجوهه بل
 ان في حقه وعلة محرم اصل جملة في على التسليم مع او **تقطع الفصل**
 ولم يفر قول او اعلم انه حيث ضما في النجوم ان جاب له بحسب ما سار جاب
 في جاب كرا الاعلى الباع في منزلة الكلية فخرها للعيش ومن غير عجز
 لانها غير مورقة لواحده من الافعال الارضية التي في المفردات ومن له
 الكرا مخالفا ويليزه مخالفا في موضع البطلان هلك بسبب حامله
 او بسماوي وهو المشهور عن ابر شرب الثاني له حسب ما سار مخالفا
 الثاني ان هلك بسبب حامله بله حسب ما سار وان هلك بسماوي بله
 الكرا كلة ويليزه مخالفا في موضع الا هلك الرابع فزرب المحروقة
 ان هلك بسبب حامله كرا له وان هلك بسماوي بله الكرا كلة
 ويليزه مخالفا وخلافه في جميع الافعال صرا ضما ان كمالا او

فمحم وقرع كمن ان الله جري فيما بين على الا قول لتتبعهم ابر رشر له قتل مل
 وفول له ان كلاً هالك في مناخر فما ذكره فبلد من الكليته كما هو ظاهر
 وما ذكره في هنر امي التبعيل صر منه هب المرونة كما تقدم عن ابن رشر
 لا كما فولد في غير الهمي والاعمال غير عجم لعدم التبعيل في الاعمال
 وغيره كما تقدم الحاصل في كلامه من التعليل في ما يجب الا انما عنه **تلا**
 قول على خبير الحمار والاسواق في خبير جمع خبير بالكلية المعجزة
 قال في التمام الخبير الاخير خبير الرجل اخبر بالسكر خبير اذا اجرت
 وتكشلت خبير المتعد واخبرته بالبريك اذا انقضت عصره وغرت به
 وبقيل ايضا اخبرته اذا بعثت معه خبير ام **واجب** لمانع ما نقله في
 عراش جعله في **خبر** تفسير المشهور وقوله في **ق** ابن رشر يغير الم
 بما اذا في **يف** الاخير **المانع** خلا **الاج** حيث جعله مقابلاً وقيل في كلام
 ابن ميسر ويغير **مخبر** انه تفسير الاشياء والامام ما نقله في
 بالكلية انه محله **اللام** اصل المذهب فبما مله **وسمى** **لهم** **خبر**
 في ما لا شر عليه **لهم** صرنا **لنا** **افعال** وعزله في **خبر** وارب اعز كمال
 لعقود ابر رشر بكتل صور **لهم** التفسير عنه بالاعمال لانه ابن رشر من
 عنده وخلافت بلنه لما كانا غير خارج عن القول بالافعال وعرفه بكتله
 منصوصا لغيره بلنا عبر **بالاسم** **والله اعلم** على ان القول بعدم الافعال قال
 عيل **صور** المعروف وقول ملكه **والعلاء** قال **لانهم** **وكلاء** **وليس** **سور**
جناح **سور** **كلان** **فجوانيت** **او** **المنزاج** **او** **امها** **نشا** **واجوبه** **شيوخنا**
في **ذكر** **كلام** **الامهات** **والمرونة** **والعقبة** **واجوبه** **الشيوخ** **بل** **من** **هم**

الخبر

بل غوالة قبله
 اشبه الخرمين

وكان من الامع
 متافوا من كيانها

مكتلة

فكلما عمل المجرم ان يعتمر ولا يقول ولا يفعل الى فتوى ابي رشر فالله المحامي
 وفول زواله وحده امتننا وعانيها في ما وجدته فيه نفي لان كسور
 القول لمنكر العفر انما يعبر عن قول قوله وذلك لا يقف عن مرامات
 العرف فبما له وقوله بل في بعض عرع خمانه من احوالنا استغفر
 ابي عرقة ونهه ما اعلم فينا على السبعه فعر ضلانه واربع ان فينا
 فبسر الزل وانا في نفس فالا فصر انه كالحاجع والضا ان وفينا
 علم ذلك لبعض في الجلالة انظر **ونوني عرف سبعة** قول زواله
 هلا كرا اني موضع الفرق في من الاشقي فصر وضرها ملك واري
 الفلاس انه لا ارى بها في العلم انظر في علم البلاغ فان في المرونة
 فان ملك واثري سبعة في ثلثي الفرقا وغرفا فله
 والحقا وغيره مبالا في بها واري ان ذلك علم البلاغ هو وفان ابي
 الحجاب واذ اعلمت السبع او عرفها فابعدا من البلاغ ففان ملك
 واري الفلاس هو علم البلاغ جاست في بها واري فبالشاهل
 انظر **صحة** وفان ابر رشر في السبع اذ اعرفنا في ثلثي الفرقا
 وغرفا فله والحقا وغيره مبالا في بها واري فبالشاهل
 وذلك لانه دافعي السبع عن وجهه واذ ذلك علم البلاغ ابي يوسف
 وجه قول ملك انه انما دمع له انكر السبع له غرضه بل يحل له
 في شبه ذلك انظر **صحة** عن قول المصلاية **او غرضه**
 قول زواله انظر له عفر في تفصيله في الفوق الفوق هو ان
 اشارة ابي عرقة وما المرونة وما اكثر في فند دابة او ثمر اللحن

بالشرع على الملاء
 اذ الملاء معروف
 صعب نفق واشتغال
 ابي عرقة استغفار
 للفعل بالانها انظر مع

ملكا

عشر

في الغامض وادى الموازاة **في** يعني على سيرة القضاء اذا تافه
 اليه بطلانه مصنوعا في سيرة الاجتهاد **في** بار الغامض ينفك
 وحرا لا ينفكها وحكاية الخلافة الاجتهاد يستلزم ان تكون اليه
 فاق على هلاكه مصنوعا كالفناء والتفريق ايضا كذا انظر كلامه
 وقولنا في رسل الانبياء انه تابع بعد العلم طاعة اهلها
 مع المعقولات ليس كذا بل كلام ابراهيم عليه السلام خلافا للمعتزلة ونحوهم
 الا ان في الطاعة انه تابع بعد العلم يكون له ان يرد واجبه عمله
 ويقتضيه فينته معسولا قال وهذا على القول بان اليه اذا تافه على
 تلبية انه يلزمه اداء الاجرة فتكون مصيبتهم منه وهو احد قولين في الغامض
 في الموازية اعم على نقل **في** **الاب** **في** **لرب** **بشر** **فول** **تتم** **في** **عبارة**
في هي مانعة وذكر ابو المعالي ان ملكا كثيرا ما يسع منه علم المصالح وفن
 قال انه يقول لك ان العلم الحكمة التلخيص المسارير ومن العلم حكما
 ابو المعالي عن ملك عجمي **في** **وزاد** **بقر** **في** **شرح** **المقصود**
 ان ما ذكره اهل العلم الحرفيين عن ملك ابو جبر **في** **كتب** **الملك** **في** **الشيء**
 شير هذا المحقق ابو عبد الله بسيم **في** **عبر** **الافاد** **عقبا** **ما** **تقرر** **ما**
 عنه من الاكلام **في** **الحوز** **ان** **يسر** **في** **الكتب** **ليلا** **يغتر** **به** **منفعة** **الملك**
 وهو ابو جبر شيئا **في** **الفس** **والشرعية** **قال** **الشهاب** **الغراب** **ما**
 نقله اهل العلم الحرفيين عن ملك الملك **في** **يتكرو** **نه** **انك** **ار** **شرب** **يد** **و** **في** **يو**
 جرد له **في** **كتب** **انما** **نقله** **التمل** **و** **مع** **في** **الحركة** **و** **قال** **ابر** **الشماع**
 ما نقله اهل العلم الحرفيين **في** **ينقله** **احقر** **من** **علماء** **و** **قال** **عن** **نقله** **عن** **الملك** **يحيى**

معزلا

في وثبات كلامه

نشد

المعصية

٥
في المرسلة
كما انشا معي

4

لنجاة

هـ ايسر من رخذ الله ولما ذكر اللع ابا المركب اذا ثقل بالناس وخيف
 عليه الغزو فانزع بعضه عن علم ما به من والرجال والنساء والعير
 واهل الزينة في ذلك سواه فان ابر عنة عفة تغيب غير واحد نفل
 اللع كرم الادع غيرك ورما نسب بعضه كرم الا جماع وفار بعضه
 لا يرمي الادع لنجاة البياض ولو كان ذميا وتغرم النجاة في هذا الاصل
 في كثير من الجهاد ابا الحاجب واذا خيف على المركب جاز كرم من
 زجى به فجاته غير الادع بل ذنوع او غير اذنع وسير الما ثقل جسمه
 وعلم جرمه انظر **او فلع كرم سيرة** النجاة ولد ذراجه ما سلكه
 كثر اية المرونة الا جرمه فاما الله وانما الله فان بلاجه المثل هو
 سحنون حيث قال كل واحد من عرعر وعرس عليه ميتا لعل ويكسر
 للجماع اجمعه ما في تيلوز التسمية انظر **او فلع كرم سيرة**
في قدره فون زهره دار معينة لم يغير ابا الحاجب الدار يكونها
 معينة فان **صحيح** ولم يترك الما التبعي في الدار كان كرا الدار
 يكون الا معينة لما تقدم من والحق الما عرم العسة في قوله لابه وقوم
 بن الحاجب واما ثلثه وعبر الوجود وغير واحد سواه كان التلث
 بسماء او ما قبل الحامل فـ **ان** ابا رنتر في المغير مارت في هلاك
 المستلج عليه اربعة افوا ان احدها وهو المشهور ان الاجل
 لا تنفع واليه ذهب ابر الموارز الثاني تنفع تلعبه وموقوف اصنع ور
 واثية عاير الغاسم ويكون كذا في غير ما سار من الاثر في الثالث
 ابروا به تلعبه ما قبل الحامل متفق ولدا والكرام ما سار وسب تلعبه

بسماوي بلا تشغير و ياتي به المستخرج بمثلده وهو قول فلان في اول رسم من
 سماع اصبح الرابع ان كان تليده من قبل الحامل انفسه والكرار الدوان
 كذا في الشما ان كان المستخرج بمثلده ولم ينفسح الكرار وهو من ذهب ابن
 الفلاس في المرونة وروايتهم عن ملكهم في علم نقل **العباس** في قال اذا علمت
 هذا اذا حملت قول الملك له علم الخلاف كذا جاريه علم ما شهم ابن
 رشر وخالفه من ذهب ابن الفلاس في المرونة وروايتهم عن ملكهم في المرونة
 بمثلده بسبب حامله وعلم من لا يعرف قول الملك او عشر برهني او
 كماله في بقوله لا ضما والكرار خلافا لغيره في تفسيره بزيادة واستند
 اليه بكتا مالا الملك جري على غير من ذهبها وان في الملك من ارضا بغير
 مالان بسبب حامله جري على من ذهبها وكم تفسيره **ج** في قوله او عشر
 برهني في اي بعد من الحمل المكال في **العباس** في تفسيره في **العباس** في
 الاربعه بقوله **العباس** في **العباس** في **العباس** في **العباس** في **العباس** في
 في السيلان ان القول المشهور من ان الن من ابن الفلاس في المرونة
 وروايتهم عن ملكهم في رسم القبله وسماع ابن الفلاس في المرونة
 الروا حلف فطان ابن الفلاس في قال ملكهم في نقله على حمل
 قتلا بعينه بوجه المكري الى بلد معلوم فيسوق ذلك المتاع قبل
 ان يخرج به ايجر ما حارب به بغير الاخرى ان ذلك سورا الكرار له
 لازم ان شاء جاء بمثل ذلك المتاع وان شاء اخرى ذلك ليس عبر
 في محيل عليه ابن رشر وهو قول ابن الفلاس وروايتهم عن ملكهم في
 المرونة ان الكرار لا ينفسح فيقال في **العباس** في **العباس** في **العباس** في **العباس** في **العباس** في

وهو المشهور في المنزلة خلافا لما في رسم الكرا، والافقية من سماء اصبع ان
الكرا، ينقسم، ومنه المسند فيجعل فيها ثلاثة اقوال احدها انه ينقسم
بثلاثة جملة وغير تفصيل والثاني لا ينقسم بثلاثة جملة وغير تفصيل والثالث
ان العرفي بين ان يتلف باحرف من السماء لم ينقسم الكرا، وان تلف
مقبول ما عليه المحتمل انقسم الكرا، فيما يقى ولم يقبل لا شيء فيما مضى وقيل لا
بحسب ما صار في قتالهم **ومررت وروفا** قول وكذا **في** ما يغير المشهور
خلافا لانه ان **في** ان **في** عن ابن شابر وابن الحارث عن ابن جهم ينقسم بثلاثة
ثوب الخيل كذا وكذا وكذا افعال عبر النمل في الاغلام وفيها افعال بل ان
على استيعاد المتابع لا يتعين في الاجابة وانه ان غير ذلك كالوصف شيء
فان **في** **في** بعد عزاء وفي المفعول المشهور انفسا في الاجابة اذا تلف
شيء الخيل كذا ومرادك اذا التالى لللباس كمال تقصير في مفعولك انه لما ذكر
الاستشهاد في الجسد لا عزمه وان كان كلامه يغير ترجيح كل معناه والاشارة
اعلم **ومررت في قول** وانه فيما اذا جملت بعد العفوية ما جعله او لا في
التخليص صواب واصح دلالة الحسي واما الجمع في التالى بلان ما عطف فيما اذا
جملت بعد العفوية فيفسد ان ابن عمار انه يحتاج الى انفسا عزمه وهو
يحرر في قول **في** لا مستند فيه وهو غير ظاهر لانا انما نعلم ان ضاع
الحال ولا يعرف به المشكوك حتى يقال يجب ان ينقسم في احرازها دون الا
خبره وفيه سوي ابن ناجة بينهما **الا ان يرجع في** في قوله في المرونة شيء
فاننا وقال غيره الا ان يكونا قطبا مثلا في ذلك فان ابو الحسي في قوله
الاجابة ينقسم كذا في عليه فيقول لا غير خلافا وعليه جملة ابن يوسف

قال ويجوز ان يكونا وانما معناه او لم يجمع و قول ولا يجوز ان يتفعل ففلا
 مركب العرب في محل المنع وفلا مركب العرب اذا كان المستأجر نفع الاجارة
 لان فيه معنى الربية في الربية اما ان كان في نفعها يجوز ان يكون نفعه ونفع
 ابا رثلة في سماع عيسى والجعل والاجارة ومن استأجر ابا رثلة فبغيره
 بخرجه او مرضى بغيره او راغ فيه لا يلزم ان يفقيه في يومه اخر الاجوز وان
 رثلة به اذا كان في نفعه لا يملكه لانه معناه في دينه و كذا في قوله
 ويرجع له الاجرة بنما هذا يقتضيه ان المنع اذا لم ينفعه وليس كذلك اذا اراد
 ان يكون له وقوله اذا فروج في انما يجمع اذا كان في نفعه و هو عجم وقوله
 اللع الا ان يكون بغير الاجرة في معناه الا ان يكون بغير الاجرة التي نفعها
 في مقابلته مركب العرب **و برشر صغير عليه او سلفه** في بغير النفع كما
 في بخرشر صغير بكونه التفسير قال **و هو العرب** لان راجع للتفسير
 و تفسره ابر على شر بقال و فرفعه ابى الخراج بالبيع في طلبها ففلا
 يساعدهم على وان كان في العمل وجهه النظر والعج منه و لعل المرونة
 مخرج في التفسير ونفعها و ما اجر شيئا في مجرة كافي مستفي باحتل بغير
 مسته ولم يكن ذلك به كما يلزمه بان المركب الا ان معنى كذا لشم ويسير
 الايام في بقولها كما يلزمه حرج في التفسير واذ اتا ملك كغيره في
 عن امراد و عبر بالبيع كذا في الخراج و فقول لانه مما اذا عفر
 عليه المعتبر بلوغه بفق في جهة شر لا المرونة وان اقصرت على البلوغ
 اي في راب الفلاس و يحيى بر عمر المستند بان يبلغ رثلة عياض
 و لا يملك في ذلك نفعه في **صغير** و كذا اعتمر من رثلة في الجميع و رثلة

اذا ارضى اخذ الاجرة بالشم
 في التفسير لا يلزمه ان
 يفقيه

العرب

الاستثناء

استلزام الاول بفتح فيه نظر ايضا بل يرجع لهما معا كما هو من غير المرونة
 ونفله **وغيره** وانما المختص بالاول عن ابي القاسم مع قوله وبقدر كل الشعر
 كلاما لا شيب وبلا تملأه كما ذكر على **الملا** في قوله وبقدر كل الشعر بار طاهر
 انه يرجع للمستلزم ومع قول اشيب والمختص قول ابي القاسم انه **لا**
 وفي بفتح واليه داعي **ومعنى مستحقا** **وقوله** **اجروا** وانظر من مستحق
 الوقوف على كونه وهو ان الخاص اولا وقوله على **اللام** وهو ان ابي القاسم
 الفصح واعتبره ابر عرفة بل انه لا يعرف معا بل لا يعرف ابي القاسم **شاسر**
بافرا **الملا** **فول** **جان** **اعمر** **بعل** **المكتري** **كنا** **ينفع** **في** **نظر** **اذ** **كيف**
 يغرم **المكتري** **نجد** **افرا** **الملا** **مع** **كونه** **يكثر** **به** **فيه** **ويشبه** **ولو** **صرفنا**
الملا **في** **افرا** **لنفس** **الكر** **او** **اصل** **في** **نفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
او **فلا** **في** **فول** **زرب** **دابة** **معينة** **في** **افرا** **لنفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
 المعينة كما قاله بفتح وقوله **ان** **من** **اعتبار** **الاخر** **في** **المرونة**
 قال ابي القاسم **مع** **اكثر** **دابة** **بمعينة** **الى** **بل** **لي** **كنا** **في** **نفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
الكر **بلي** **سر** **لا** **اكثر** **بها** **ولا** **اكثر** **بها** **ايلا** **معينة** **اشفق** **الكر** **بها**
 غلب منها **مع** **اب** **عرة** **مفولة** **في** **المسئلة** **الاولى** **لي** **كنا** **في** **نفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
 مرميا اعتبار **الاخر** **في** **نفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي** **اعمر** **في** **الكر** **بها** **و** **علم** **من**
ان **قوت** **الاخر** **لا** **يملك** **الفعل** **لان** **المفردة** **لا** **اعمر** **بها** **وقوله** **في** **الثانية** **الى** **الملا**
ايلا **معينة** **مرميا** **اعتبار** **الاخر** **في** **نفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي** **و** **علم** **من** **انفس** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
يعوت **الاخر** **لانه** **يعوت** **ان** **الاخر** **لا** **ينفي** **للعن** **مفردة** **نفس** **علم** **المكتري** **بسي**
الفقر **في** **الاخر** **وقد** **جاءت** **في** **جعل** **ومزيت** **القسيم** **ما** **في** **مستلزم**

عيسى ومنه امر امرامه معينة شهر او يوم ما قيل له ان يولد او غير
 وانه عند حتى زال الاجل انفسنا الاجارة فيما عملوا وان عمل شيئا محسوبا
 وانما ان يولد في يوم بعد الموت مثل ان يقول انجي في هذا اليوم وبيته
 لو انجي في هذا الشهر في كل يوم وسنة فان هذا وان كان شهر بعينه
 او يوم بعينه اذا راى في ذلك جلا لزمه مثل ان يسمي له هذا الموضع
 على عمل مسمى ابره فيقول ابر الغاسم في الاولى وسمي عيسى وهو
 اعتبار الاخر بعينه كالثانية في المرونة وقوله في الثانية والشماع
 مسمى اعتبار الاخر لتعجيل الحمد كالأولى في المرونة وتغيبا ابر ريش
 الثانية والشماع فانها على كلام المشهور في المرونة مع مرتبة في
 مكة في اجتماع الزمى وان عمل في ان ابى عرقه وفي تغيبه فخران
 منع مكة في مرتبة انما هو مما اعتبر فيها الزمى الاخر بعينه لا سيما
 اعتبر فيه الحمد والحمد اعلى يتعقبها ابو عمر والابو سرهم في تنقوع
 وتلاخير **فصل** **وهو** **في** قول وكلامه في قوله الاشتغال
 مما يشمله نحو قوله كذا لعل في تفسير يقال من المسائل كلها ما هو في
 والتشبيه لتفرم ما يعبرها وقوله وكذا في مستاجر او غيرها كذا
 في اوله كسبها **هو** **في** في المرونة ان كان على ما يركب الثانية
 انشوا بان جاز في ان ابو الحسي معتك في ابلدح ونظر اللحن عندها
 يكثر بها شهر على ان يركبها **هو** **في** حيث شاء وان كانا ثقل في
 وذكر اخرى الاجل في قوله اذا لا يفر على تعيب ما قيل جده فلهذا
 مع هذا ويظهر **في** شهر نحو في المرونة في ان ليظهر عليها فمما لا تد

والبرهون وفوله بلان تقاوت المكيل كلاد ببول وشعير لم يميز غير صواب اذ
 جنس المحمول لا يبر من ذكره كماله **جاء** وغيره والجنس المكيل او المحوزون لا تقاوت
 تصور فيه انظر **عبي** وفوله ولو افترض على فوله ومفعول المستند ج عليه لا معنى
 لهذا اذ فوله ومفعول المستند ج عليه لا يعبر عنه الا بمر من معرفة فوله المحمول
 وكيف يقع عند **والافلا** **بزيادة** قبل **النفر** قول **ولان** **المكثر** **قرب** له بسبب
الافلا **بزيادة** **ذمة** **المكر** **الافلا** **استفاد** فوله بسبب **الافلا**
بزيادة **لان** **قرب** **المكر** **المكثر** **ذمة** **المكر** بسبب **عقد** **الكراه** **لا** بسبب
الافلا **وفوله** **وايشتر** **تعميل** **الزيادة** **ان** **كلا** **والمكثر** **المعلق**
فيه وهو غير صحيح **والقواب** **انها** **ان** **كانت** **من** **نوع** **الكراه** **فلا** **يدور** **المقارن**
واذا **كانت** **فقط** **والكراه** **ذهب** **او** **العكس** **ج** **على** **كل** **السبع** **والعزم**
وبالعرض **يبرز** **التأجيل** **والتمثيل** **وقال** **مسئلة** **الافلا** **بزيادة**
الكراه **كلام** **المقارن** **ان** **الزيادة** **الكراه** **المضمر** **والان** **ان** **الكراه**
وقع **بالزها** **املا** **ذهب** **او** **فقط** **او** **عرض** **وهي** **ان** **كان** **اما** **معلقة** **او** **معلقة**
منك **مت** **والزيادة** **كل** **منها** **اما** **المكثر** **ام** **وبكل** **منها** **ام**
قبل **النفر** **او** **بعد** **منك** **اربع** **وعشرون** **صورة** **فاما** **ان** **كلا**
الزيادة **من** **المكثر** **قبل** **النفر** **فيتم** **مع** **التعميل** **فهذا** **او** **عرض** **اما**
ان **كانت** **فقط** **فيتم** **بستر** **ان** **تكر** **افلا** **من** **دينار** **على** **منوع** **ابر** **الفا**
باجتماع **السبع** **والعزم** **والزها** **مع** **التأجيل** **فيتمنع** **بالتلا** **التلا** **الزها**
بيع **عرض** **وقد** **ذهب** **بزه** **موج** **كنا** **فال** **ابا** **رشد** **والفلا** **ان** **العل**
فيه **الجمع** **بها** **الكراه** **والشلف** **وب** **البقة** **عوا** **موز** **وب** **العرض** **بسن**

لا يبر ان يكون
 الجميع دنفلا
 او يجمع عاقبه
 مع التعميل
 ارسل

عزم العبارة فلهذا
 انظر عزم

حب قلب كالتقريب

14

14

14

14

دين في دين واما ان كل ان زيادة والمكثر بعد النفر غلب عليه الجمال ان لا يمازج
التعجيل بمخوز في العرض مطلقا وفي الترتيب بشره المفاضلة وفي البقية بشره
انما تكون اقل وصرحوا دينار واما مع التناخير فتمنع في الترتيب لانه يبيع عرض
وذلك بترتيب الاجل فلهذا ان يشترط فيه الكثرة والسلف ايضا وتمنع في
البقية لانه صرحا موزع ومخوز في العرض بشره السلف فبذلك تتلخص عشرة صور
في الزيادة والمكثر يمنع منها خمس واما ان كل ان زيادة والجمال قبل
النفر او بعده وقبل البقية عليه بمخوز مع التعجيل فلهذا او بغيره او عرضا
وتمنع مع التناخير ذهب او بغيره او عرضا لا ينافي في التناهي ببيع دين في دين
واما ان زاد الجمال بعد البقية فتمنع مع التعجيل في التناهي لا بعد سب
كثير يبيع التهمة بمخوز ومع التناخير تمنع التناهي مطلقا فبذلك تتلخص
عشرة صور في الزيادة والجمال مخوز منها ثلاث من احوالها لا يشترط
حسبها فلهذا في التكميل وفرعت به ان قول الله لا بعد سب كثير انما
معناه زيادة المكثر بعد البقية على النفر خلافا لما مر من زيادة المكثر
اذ كان الكثرة في الآية مضمونة كما تقدم واما ان كل ان في الآية معينة
بل كل ان الكثرة فنزل بشره او عرفا بمسؤوله فلهذا في جميع احكامه
وان كل ان موزعا بشره او عرفا فلهذا كل ان الزيادة من المكثر يمنع التعجيل
فخوز في العرض وتمنع في الترتيب لانه ذهب نفرا ومنع بترتيب الاجل
ومعناه في ذمة المكثر وفي البقية لانه صرحا موزع ومخوز في العرض فبذلك
الترتيب بشره المفاضلة وتمنع في البقية لانه صرحا موزع وفي العرض لانه
بيع دين في دين واما كل ان الزيادة مع الجمال مع التعجيل فبذلك

12
12
24
36
6


20
12
36

12
12
12

12

المجلد

36

كلما اوجده او عرضا ومع التلاخير تمنع في التلافي لانها في النرجع والارض
 مسحة دية دية وفي البقرة حرمه مخرج من ثقل عشر في صورة في المعين
 ثقل ثقل ثقل المعين في المعين المخرج اربع وعشرون كما ذكرنا في المجموع
 في صور المعين ست وثلاثون واما الاقلية في البرور وهي في الاقلية في
 الكرا المعين فيها ست وثلاثون ايضا في سلسلة واحدة وهي اذ لا
 غلبا المخرج على الحان كما يجوز الاقلية على الزيادة منه وان كان ذلك
 كما يكون متغيرا بعض المخرج كسير بعض المسافة لضعف التتميز في المسار
 في  كما تقرر ان مجموع صور الاقلية في زيادة ست وقسوع
 بتقريب المثلثات مكنز احقلها ابرز ثقل ابر الحس وحاصل التكميل
 ونظمها ابر الحس وغيره ووضع اهلها لتكميل جردا واما الارض فكل
 كائنا ما موزنة بكل البرور وان كانت غير موزنة فان الزيادة في المخرج
 لا يجوز تقدر الاحتمال على الشرط في بعض الكرا والاشياء وبه يتبين ذلك
 ما في ثقله **والشراة** **عربية مكنة** في الموزنة كما نلاحظ ان في المكنز
 ان ثقل في ثقله ثقل او ثقل في غير ولا يغير في البرور وهو من
 ثقل الثقل ولويس من الاشياء ووزن الكل احسن وعفة الاخير
 فولا ذكر بعض ان في المكنز كل ينز في المكنز اشترطها في انشاها
 انما ما نلاحظ في عرب الحس ونجد فلان بعض انما يقع في الاشياء انما
 انما يكون كرا في غير اذ الاشياء للركوب في الحس القليل وليس
 من ايسر لانه اذا لم يشترط ذلك فكل يعا فيه غير ثقل الحس
 هو ثقل منه لان العيني ابر الثقل في غير المكنز كما بين في الاشياء

يكا الصنوع
وغنى

المجلد

ربيع المنع وهو ما قاله بعضه هو قوله قول ابن الفاسم **سماع عيسر ومسا**
 قاله ابو الحسن الصغير هو من قول اصبع فيه قال ابن رشيد وكلام اصبع هو
 الفياسر مع كلام **ع** **ما حمل في** وفي قول زو صوا حسا من قول صغير ولا صور تان
 متفارتان في ابن ذكوان **صبي** ان نسخ الصغير عن البسط الى التري بالكلام ووج
 منسقة **است** والبسط في مختار تان **البشره** **الف** من قول ابن الفاسم وقال
 غيرك بالجواز وان لم يكن شره اختلف والفرق بيننا على ان الدنانير
 تتبع بتعيينها او لا الاول **ابن الفاسم** والشيخ الصغير الى مقتضى الاول
 انها ان تلغت انفسحت الاجازة وكان ابن الفاسم توسع فقال بل لا تحذف
 اذا شره اختلف والله اعلم **وشيف بلروان** **سدي** قول زكوان فيه مسحة
 ما في المرونة في معرفة لا معنى لهذا التعليلا بل هو غير عجم لان العرض
 انه انقل بلا اذن فكيف يصح الجمع تان لم يولد وكذا قول زو وحمل كلام
 المصنف في كراة مضمون في غير صحيح ايضا لان الموضوع انه انقل كما اذن المكره
 وان لم يوضع قوله وحمل ان يجمع بعد قوله وفيه يمنع لانه مسحة ديب في ديب في
 تان ما ونظر المرونة بعد قوله **لا يلاذ** **الكرى** ولم يجزنا غيرك وان رضينا لانه
 مسحة ديب في ديب **لا يلاذ** **ابن** **يوسر** يريد **ويعد** **الانفرا** **كلا** **نفر**
 على قول غيرك **ع** **وفعله** **وان** **وصليته** **لاشر** **هتيرة** **غير** **صوا** **بل** **س** **كسنة**
وكون **ما قبل** **المبالغة** **انتم** **هم** **جواز** **لا يفر** **بما** **ذلك** **هو** **شأن** **المبالغة**
لا يكون **ما قبلها** **اخرى** **بالجمل** **مما** **اخرجها** **ان** **مما** **ترة** **شبه** **في** **منع** **الحمل** **وهو**
 معبر **بلا** **تفر** **زيادة** **الحمل** **بلا** **لمن** **كما** **اذا** **كلا** **جاء** **في** **يوم** **من** **الزيادة**
 واذا زاد **اجل** **الا** **يوم** **من** **منع** **المقر** **من** **الزيادة** **ع** **وشر** **الكر** **الصغير**

منها خواص باعتبار الأكثر
نحو كمال اللون وان كان
شعيلهم للمعادن في
منه أيضا فاما

۶
مجلس ششم در تاریخ ۱۳۰۲

لا بد من كماله ما تغلر **موجده** لا يحمي الا اريد باقول زوان بغني عليه
 الكرا، كذا ينفع في اصله لا حمر وتبعه **ح** واعترضه **كج** فبايا فيه نفي
 والصواب ما قاله **ن** لا انرا جميع الكرا، في كل يوم مع كونه لا يحمي الا
 اريد بالانرا الحماي يرخا عليه وكم يتعافرا عليه واستمراله بقوله **م**
 بلان وان بغني الكرا، لا ينفع **ن** تتعافرا على ذلكا ميسملا بوزن فتامله
اع **كج** **اد** **العق** **ار** **جاز** **كرا** **م** **الح** **ب** **المرونة** **اب** **س** **بكر** **الحمل** **م** **ل**
 انوالسي مبرخر من جواز دخول الجماع بشرطه وقال اللحن اجايته
 الجماع للرجال جايته اذا كانوا يدخلون مستترين واجازته للنساء
 على كانه اوجه جايته اذا كانتا على دتصا مستتر جميع انجسر وغير جايته
 اذا كانتا على دتصا عزم الستر واختلف اذا كانت على دتصا الترفع
 بلان زرع وقال ابن ابي ذر دخول الرجل الجماع على كانه اوجه الاو
 دخوله مع زوجته او جاريتها او وحدها فيساج الثلاث دخوله مع قوم
 لا يستتروا فيمنوع الثالث دخوله مع قوم مستترين مجتمعة اذا
 يلما كان يكشف بعضه ببعض على ما فيك وفيل في منرا الوجه
 مع جايته وقول ويختل لانه بمعنى الاكراه بل يعلم منه حكم الاكراه
 فيه نفي كذا اذا جاز الاكراه جاز الاكراه والعكس ان العذر لا يكون
 جايته ما اصر الجاني في دوكا الاخر وقول العقبة وانما ماد دخوله
 بصواب الجلاف قول المرونة والابا سر بكرة الحملات لانها العقبة
 انما بغني صواب دخوله ساكتا عن عذر الكرا، وقال ابن عرفة لا لاكثر
 متعده مفعله ما ينفع صواب دخوله ومكرهه برأه منه ولم يقل

اعترضه
 الشيخ تود
 ملك وجوب
 لما عليه
 ردة العقر
 وهو انما هو الحق
 الا انما هو
 نفي مستتر

بجعله ما ينبغي صوابا عفوكم والله اعلم كسب محمد قول زبونية والمكثرون
صعبا ولوموا المكثريين قال في المرونة وينفق كذا ليسع ابراهيمي فقال
عمر بن ابراهيم ولا ينفر على صفة ربهما وانما ينفر على صفة غيره او يرسل
المكثري رسولا يبعثه الى انفرح **ان ملك البقية** قول زبونية اللحن انه شره
بالملك يعني والعقير جميع لانهم سوا اسفك الشكر اياها واعتزده ابراهيم
بانه مخالفا للاصول وفعل زبونية اذا انفرح الشكر على العفراء كذا
لا وجه لتوفيقه في منع النفر هنا مطلقا لان من اكره ان يكره وفهم من له
نفسه في باب اختيار ان النفر يشع فيه مطلقا سواء كان بشرك او بغيره
وقد لا في قول الله ومنعوا بها شركاءهم واعتزوا به وكذا ضحك
وسلم جيلار وقال زبونية من اكره ان يكره بل لا فرق بين المفعول
وعينه بل انظر في **محمل من غير العفراء** **حيث** انه لو لم يحل على ذلك لزم جسد
العفراء لا الكراهة المحوز على سنة غير معينة وكذا قال الله تبارك وتعالى
في قال ابراهيمي بعد ذلك بنحوه ولو كانتا المنة غير معينة وجسدها
بمنزلة والكراهة الاولى **بما** **حيث** لو كانت منة الاجابة غير معينة بل
اكثر دابة على ان يذهب عليها الى موضع كذا او محل عليها شيئا ورم
بذكر اياها بل عيناها مجسدها المكثرون عنكم ولم يخرج بها للزوم في منة عيسى
ما ذكره في هذا على القولين والكراهة الاولى **بما** ولا مفعول رضى من ابراهيمي
قوله ومحمل من حيث العفراء مسنة ومحمل من حيث العفراء اكثر من
سنة ولم يذكر ابتداءها ومسنة ما اذا كانتا المنة غير معينة ومفظة انه
اكثر من الركوب الى موضع كذا او محل شيئا ولم يذكر اياها بل عيناها

انه

ابن رستم

الفتح

الكر، ثم في معينة في جميعا ولم يكن لاحدهما الخروج الا ان يشترط
على صاحبه يجوز ذلك ما في ينفر بشرة والحوارية لانه كرا فيا رجا
يجوز النفر فيه بشرة والحوارية في بلغة وعلة المنع في ما في
المرونة في موزع ما تنفر في باب الجيار **او شمر** اذ اجري جعل شمر في
البلدة العوجية كما في المنفرات وسبقول وفي ستة بجزا تلو ويك
بالظاهر ان هذا على احراز التلاويك وكلا وجهد انه اذا عمل على ان
فترا ما في العفر يغير بجزا قوله هذا الشمر بالشرط له وهو
في ان هذا في عمل التلاويك في عبادي اذ اقل ان اكثر في سنة
بزرع او شمر بزرع في اكثر من كلام المرونة انه مثل قوله في
السنة تلو هذا السنة او الشمر في لير قوله في عمل التلاويك
فيين في **الفتح** في يعرف الشمر او شمر بالجمع وهو الحواري في فار وكلا
انهم فصر اختصار قول عبادي لانها اذا نزع على تعيين السنة او
الشمر او جلا بما يفرع مقام التعيين انه لازم لهما وذلك في خمس صور
اذا قال من السنة او هذا الشمر او ستة كرا او سمى العود فيلزم
على الواحد مقل مستثنى او كرا او ذكر الاجل مقل اكثر فيا الى
شمر كرا او ستة كرا فكل شمر او ستة او اكثر مقل عبادي او سمى
العود فيلزم اذ على الواحد اليه اشار اجمع بقوله او شمر بالجمع اجم
وفي سنة بجزا تلو ويك في وفي كونه وجبة وهو تلو ويك / الاكثر اربابا
وابي رشر وغيرهما او غير وجبة وهو تلو ويك اب بحر صلح وانما جرى
الكل في المجمع لانه تلو ويك في غير المجمع وتلو ويك في غير المجمع

فقال الله ان لم ينفعني لم يشتره النفر فانه ابو الحس كالبيل او المعينة فنون
 وهو تشبيه لا تمثيل ليا يكون فيه نظر بل اذا جعلنا للتشبيه دخلت ما فوننت
 ارضي المظهر تحت الكلا وما يكون ساكتا عنها وقيل ابو الحس لما مونة الري
 ارضي المظهر بارض المظهر قال ان الغلاب فيها المظهر وزعم ان وصفا ارضي
 النيل بل اوصى غير ضروري لانه صفة لازمة موضحة قال **معنى** وهو غير صورة
 لفعل ابرر شره المظهر مات بما كان ما مونا كارض النيل وارض المظهر المظهر
 مونة وارض السقي بالانصار والعيون والابار بالنفر فيطالاعوا الكثير
 جاز وما كان منها غير ما مونا بما يجوز النفر فيه الا بعز ان تروى وتمكن من
 الحرق كلاً وارض النيل او المظهر او السقي م ومراة كما جوار وعمره مع
 الشير وعلم وكلا اب شران غير انما مونة يجوز النفر فيها مع الشره سنن
 واصدك بعز الري والتمكن والحرق انظر **معنى** اذا روت فنون او تكفك
 انما تروى به فيه نظر واحله **الجمع** والظلام وكلا ابرر شرانه لا بمر الري
 بالاعمال وقال **الجمع** معنى قول اب الغلاب يلزم النفر في ارض النيل اذا
 روت اذ انكشع الماء عنها وامكن فبشر المنافع والقياس لا يلزم منها
 بر بها لان المشتري اشترى شيئين المتلا فمنا مع الارض كما يلزم النفر باحرار
 م ولو اسقط الموهبة ما مونة ماضك لانه مستغنى عنه انظر **معنى** **او**
نزلها فنون بالاشتغال به فيه نظر والنم في العلاج والظلام مونه ما بلاب
 ضرب في وكذا اب انقطاع زبلا الارض زبلا وزبوا احكامها بالنيل **الجمع**
 وارض سنين لا لو قال وارض سنين مستغنية لن سحر بها او غير كلاً اخر
 وارض موهبة قوله وان لا غير في التعلات من الغيبة الى ان طلب **الجمع** فلان

المرونة قال ابن الفلاس موضع الشجر زرع اخضر لم يكن لرب الارض ان يكر
 بها ما داه زرع من ارضه لان الزرع اذا انفتحت الاجال لم يكن لرب الارض فلاحه
 وانما له كراء ارضه وله ان يطلع الشجر ما يشرفه الا ان يكر بها منكم الى تمام
 الزرع كما باسره في ذلك انظر **وفلها الى تمام الزرع** يعني بغير تمام الزرع
 طاني بمعنى بغير فلاحه ابو الحسن **وعسبان** ابريوسر الا ان يكر بها الا بغير
 تمام زرع بل باسره اذ هو امر معروف مع بغير بغير وهو الظاهر قال **الحجوي**
 ولا معنى لافلاحه الى على ظاهرها لان الواجب في المرة الاولى فنية للزرع كمرارة
 المثل حسبان في الله ولا معنى لعنصر الكراء على ذلك كما بلما زعم الشوق
 اغترار ابطاله ليجعل ويلا ذكر ذلك تعالى ان قول زكا يجوز كراءها لغيره
 مرة تلك مرتبة لا غير حجم **ونشر** **نشر مرها** ووقع في المرونة ما ظاهري
 ان كسر المرها على اكثر احواله حتى يشتركه على المكسرة ووقع فيها
 ما يدل على انه بالعكس وفرد ذكره في الموضوعات وكما في الشيوخ عليها ملزما
حماز كاه **الله** عليها جمعا للموضوعي يعني ان وفظي العوا بدنه عليه
 يجوز له نشره على غيره ومثله في **الظليقة** **عنه** وهو ظاهر والله اعلم وفرد
 ذكر زرعنا ويكي اخرى على موضوعي المرونة اولها مثلا عياضا وثانيها
 للمتيقن انظر **عنه** **ومرقة** **وتحسين** **حيان** ان يحمل الله على مرقة او تحسين مجهر
 لبي بدنه يشتركه على اكثر انه كلما احتاجنا الى مرقة مرها او تحسين
 حينها ويدل لهذا الحمل فوكده وكرا وجا واملان فكانا معلومين بان
 يعني للمتكسر ما يريد او يشتركه عليه التحسين مرتبة اولها في الشقة يجوز
 مطلقا سرا كذا وعنه اكثر او الكراء بغير وجوبه او قبله ونشره كونه من

اوله يعنى في الارض بناء ولا غير فقول زعيم الجواز لا يفتي العباد في خلاف
 لكن العباد انشبه بمزاج غير ابن الفلاس في كلامه كمال ان المعارضة بين
 ابن الفلاس وغيره في العباد وعرفه مع انكلا ففهم على منع العفو وان كلام
 الجواز على مزاج ابن الفلاس وليس كذلك فيها وذلك لان النعم يعبره كلام
صحيح ان ابن الفلاس يقول يجوز العفو عن الجاني لانه يمنع المكنت من فعل ما
 فيه ضرر وان غير ابن الفلاس يقول بعزم جواز العفو **ح** من ان معنى المعارضة
 بينهما وبغض يكون كلام الجواز على مزاج غير ابن الفلاس كما زعم وقال ابن
 الجاوي ولولم يعنى في الارض بناء ولا زراعته ولا غرسه ولا غير وبغضه اضر ببلد
 ما يشبهه بل انشبه الجميع بمسرح **صحيح** فقولنا بلد ما يشبهه في ما دل العرف
 عليه وفولنا بلد انشبه الجميع به بل ان كان العرف يقتضيه الجميع او لم يكن
 هناك عرف بمسرح العفو ومن ان يشبه مزاج غير ابن الفلاس قال في المرونة
 في اكرية الدور اذا كانت الاعمال يتعاون ضررها واكريةتها لم يجر كراؤها
 الا على شئ معروف يجعل فيه وان لم يختلف بها بأس وهو خلاف الفلاس
 ابن الفلاس فيها قال ومن اكثرى دارا بلدا ان يدخل فيها ما شاء من
 الدور او لا تشقة وينصب فيها الخراديب والنفاريس والارحية ما لم
 يكن ضرر ممتنع ولم يقل يفسد العفو وقال في الارضين ومن اكثرى
 ارضا ليزرعها عشر سنين فادان يغرس فيها شجران كلان ذلك
 اضر بها منع ولا بلده ذلك وفي النخلة اجاز يعنى ابن الفلاس كرا الحوانيت
 والدرابر على الاملاك وغير مراعات لنعمة مكنت الحوانيت والعيال من
 يسكن الدار وعلى قول غير الجواز لا بعد المعرفة ببلد وصرح النخلة

على من
 ابن الفلاس
 كرا الخ

منع

بأن قول الغير خلافه جائز في قول الغير لم يميز كراو ولا بصور حرج في نفس العفر
وهو يقف العباد خلافا لكونه قولاً له فيما تفرع ومبسر منه عند اللزوم
ولذا قال في صحيحه قول ابن الحجاج يشبهه من باب قول الغير في المنزلة
فخلاف قول ابن الفلاس ما كان ذلك اضرباً منع في منع ذلك الذي هو
اضرباً مع جواز العفر في لزامه الشئ مياراً فيما كتب على صحيحه
ما تفرع منه الحاصل أن غير ابن الفلاس شرده يجعل العفر مع الإجمال المنع
على وابن الفلاس اجازة ما لم يكن ضرراً يمنع منه ولا يعسر عنك العفر مع
فقد في محل كلامه إذا لم يغير في الأرض المكتسبة فلا أخير في مقلان
في صحيحه قال في الجواهر ولو قال اتبع به الأرض كيف شئت جاز وتروى
بعد التفرع مع **وإذا وكلت بمحلات أو بعرض ابن عاشر** لا خصوصية للأجاء
في بعض الحكم ولا نسب به باب التكرار خلافاً لما في **منه** تفرع مع وفور
والراجع على التوكيد بالمحلات في قال التواتر غير الغالب في هذا الموضع
يعلم التلاكي بأنه غير مالم كان على ما خياره رجلاً يرجع على أبيه
شأنه وهو ظاهر **ولذا في صحيحه** قول زوكو ستر لم يفرقة مثله في
خشش وصوابه شجر مؤبر بلغة الأثبات **أباً** بالنفي مع ابن عرفة مثله
بعد غير الحفا غير واحد من الفراءيين أن كان بالشيء حين انقضاء
منه التكرار ثم مقرر جبر على بقاءه بقيمة كرايه لعساده التمر بقلعه
مع ومثله في **صحيحه** وغيره وفكره وهو قول ابن الفلاس وهو المختار في
صحيحه موافقاً لما في **صحيحه** وابن عرفة وميه تكسب على في اقتضائه
في شرح **اللعن** على قول ابن حبيب وقوله وليس له شره على الأصح

قول يعقوب أو خلاص
هذا الصواب

من اقول ابر الفاسم في المرونة وقال ابي يونس قال بعض الفراءويين لا شبيه
 ان يجوز لرب الارض شرا ما فيها من زرع الارض فلهذا لم يبق مغنوا بل
 لغزو ما يجزى فيه من تلك الماهية هناك مشترية لكونه في ارضه وانما
 منع عليه السباع من بيع الثمار قبل ان يبرو صلا حلا لكونه ضامنا واما
 بيع لكونها في اصوله فقله الله في **صحيح** عن قول الله وارض مسير كنف
 شجر بعاليه قال ابراهيم بن محمد بن جواد بن شرا فمسر الخمار كنف **جاء السيل**
لبي قول في الثابت والزرع على ما يعبر الله في حجة وهو من صلب المرونة
 كما عزاله لعل النفع ونهه على نقل ابي عرفة واحلف ان نبتا في ارضي ورجع
 السيل اليه فبيعه هو للثقل والابن يحسن عنه ان جرك قبل نباته وبعده
 بربيل اقول الثاني وقول زور هل يعطيه فيمتعه مقلوعه وعليه قول الارض
 وهو اخص لانه ملكه ببا ارض غيرك لشبهته به بقوله فبيعه هو للثقل
 في ملكه قبل نباته مقلوعا او جرك لعل الشرد وبل يعين فيمتعه مقلوع
 عنه وهو ان يعبر ابي عرفة **ولزم** **شرا بالتمك** في ما المنفعة سواء استعمل
 او عطل كما اذا ابر الارض والتمك ومنفعة ارض الحكم بالاستغناء الزرع
 ع الماء وخلاي العلق هن اموال الكلام في تغريب **الله** وليس من اكل التمكن من
 التفرع كملكه **وخش** جانه فركان فمكنه منه واول عفر فله **مس**
رحم الله **وعز** مدبر اقول **ولعل** الوصل عزم اهل الموضع فوك **مع**
ع **التمك** او نهضت شربان البيت قول وبراء مملنة فمكتبة فيه نخر
 بل كسر ما لا يجر وانما فيها انهم على الاتباع والتخفيف بالبيع او الامكان
 لا شربة على وزر عرفة لقول الجوع وشربة الفخر واحدة الشربة مع

في
 في ارضه وقال ايضا
 للتمك وعليه قول
 فيمنعه مقلوعا
 وقيل الاول مقلوعا
 وعليه كراه الارض
 وهو اخص لانه
 ملكه ببا ارض
 غيرك يشبههم
 بقوله فبيعه هو
 للثقل في ملكه
 قبل نباته وبعده
 بربيل اقول

قوله الخلة

والثلاث العبر الثلاث اسمها انزل اتباع عيب جاده بلا شك
 وسكن الثاني غير العيب او خجعة بالعيب بكل قدر ورواه
 وحاصل ما ذكره ابن شريح المفسر من ان الاصل هنا كما نقله عنه في
 وقال ان يقال الصريح في الدار المكثر انما يسير وهي ثلاثة اوجه الاول
 ما مضى فيه وان يغرق من الكرا كما في ارجاء فهو كالعزم بلزوم السكنى
 وغيره الثاني ما مضى فيه كالي يغرق من الكرا فيلزم السكنى ويحتمل بغيره
 الثالث من كالعقل في غير المكثر حيث السكنى لجميع الكرا ومنه الخروج
 واما كثير وهو ايضا ثلاثة اوجه الاول ان يعيب السكنى ولا يخلو شيئا
 ومنه جميع الدار كنزها فيضيها في غير ارجاء كما تقدم الثاني ان يخلو
 بغير المتابع كما في مترا من ذات بيت فيسكن وحية الثالث ان
 يخلو من جميع الكرا في غير كرا تفرع وقد استعملها المحرر **او**
سكن اجنبي بعقد قول زيادة المكثر او عبا في النع من ارب عاشر
 فولد او سكن اجنبي يعني وسكن المكثر عند اهل ان سكن عبا با
 مع وهو كلام اذا كان الفاعل لا يملكه الا كذا كما تقدم عن قول
 وبغلب الدار **او لم يملكه** **للمسلم** **للمسلم** في العتية في رسم يور من
 سماع عيسى قال ابن شريح انما قال انه يملكه عليه فيه كانه فاع منه
 جميع منافع الدار فعليه ان يسلمها اليه وتسليمه للعالم هو بان يجعل
 له مسكنا يرضى عليه والكر في هذا خلاف الشراء ولو باع منه الدار من
 علم لا يرضى اليه الا يسلم لم يرضى عليه ان يجعل له مسكنا يرضى عليه كمالا

تفصيل

اذ لم يجعل المكثر
 للمسلم مسكنا يرضى
 به ارضى بالاشتراك
 بالعالم حتى
 انقضت الكسنة
 ان لا يكره

بل في هذا ان جعل له دليلا او حجة على ما في هذا العلم ان ما يباع منه فنز
 اسلمه اليه وجعل ان شاء فكنه وان شاء مرفعه وان شاء يباعه لا يمنع من التفرق
 فيه بما شاء كونه **ون** سلم مع بلغة ومثله في المشتبه ابن الفاسم اذا
 اتوا الى صاحب الامتنان فلم يجعل للعلوم سلما ولم يشجع به المكنى حتى
 انقلبتا التثنية فان يتفر الى ما يجب ذلك للعلوم الكرا ويخرج عن
 المكنى مع بلغة والشيء الموصى **وجز** **مع كمال** **فول** **ز** وغير نفه من باع
 مع قوله بعرضه واما مرفعه اسفله فتابع محله عنه بفرد في فيه من
 بل لا يروى في المرفوع ما يتفرق منها مع ويبى ملا يتفصلها بجزء الصور
 في معاجلة بغيره عليه جميع الكرا على مزاج ابن الفاسم في المرفوع
وعر **المفرد** في الصور **الثانية** **الثالث** ان تكون فيه مفرقة على التثنية
 من غير ان يملك ومثله مع الدار شيئا كذا لعل وشبهه بهذا اشك
 فيه على فزيين اخرهما فول ابن الفاسم ان رب الدار لا يلزمه الا صلاح
 الا ان يشاء فان ابن كرا المكنى بالخيار بين ان يسكن جميع الكرا او يخرج
 بل لا يخرج ويسكن لزمه جميع الكرا مع بلغة ولعلها في السورة الاولى
 هو ما نعه **الثالث** ان يملك اكثر من اربع الدار او من بيت البيت الذي هو
 وجهه وما انشبه ذلك بهما يكون فيه المكنى بغيره ان يسكن
 جميع الكرا او يخرج بل لا يراد ان يسكن على ان يخرج عنه ما يتوب ما
 انصرف من الكرا لم يكن ذلك له الا ان يرضى بتركه رب الدار بل لا يرضى
 بتركه من جوارحه على الاطلاق في جوارحه جميع الرجلين سلطتهما
 في البيع وان بنى المكنى قبل ان يخرج المكنى منها لزمه الكرا ولم يكن

لئلا يخرج وانما جاعلان اخرج لم يكن عليه الى جوع اليها الا ان جنته
 وان سكت وسكن الدار مصروقة كزمن جميع الكرا على من سبى ابر القاسم في
 المرونة خلافا رواية عيسى عنه في العتية مع بلغة ونفله **الماء في ضيق**
 ولا يعارض من قول **الماء قبل** او انصرحت لانه ذللا في غير المرفق وهذا لا
 يخرج منه وهذا في المرفق **وسا في المرفق** او **السا في المرفق** **تأوي**
 في المرونة ما زرع في ارض الخراج بكرة مثل ارض مع مفرقا او عشت جلا
 كرا عليه اذ الم يتيقن الزرع ما ما ارض الصلح التي صا حوا عليها اذ ازرعوا بعض
 زرع بعليه الخراج قال غني بهذا اذ اكل الصلح وضيقه عليه واقتلعه
 في قول الغني فقال ابو عمر ان من خلاص لقول ابر القاسم وقال بعض الغويين
 هو وما في والظاهر من هذا ان التا ويليت في صورتين جفت وهذا اذا
 صا حوا على الارض وحدها او عليها وعينها ما يتوب الارض عند جلا
 صا حوا على الارض وسر مفع او عليها وعلى الارض اجملا يحمل ومما بقول
 التا ويليت في تلك صورتين فيه نظر والله المومع **او في القليل** قول
 وفي بعض الشعر عن ابي الحسي قلند في نكل ابن عرفة عن **المنع** **والجسم**
اجر على اصلاح **مفعلا** في واذا لم يجل جري الاجم على ما تفرع من تخيير
 فيما صر مفعلا عند من الكرا فيما ينفعه وايضا خلافا ما يقتضيه
 كلام زيد هو خلافا لما في التيسير كما لا بد من شروعه على اختصار ابي
 عرفة وان اضرب بالسلكي ولم يهلك من نفع الدار شيئا كما لا يحل وشبهه
 هذا فيه قولان وسنعمل في قال وان كثر لم يلزمه اصلاح با جملة من قول
 ولانه قال عند براج في غير مفرق وفرد مفرقا ما قيل به والناسي

كلام
 المورق من تخيير هذا
 مفعلا فانه من اج
 التيقين ان مقتضى
 وفوقه وقال غير
 فيما تخيير في كلام
 الغني ليس كلام
 في جميع القول كما
 اقتضاه كلام في

۶۴۱

وصرفا رب الثوب مع يمينه طر على الصباغ حكم المتعمد يغير ربه ان يغير مسد
 فيمنه ثوبه او يلا خنك ويرمع فيمنه الصبغ **كلامه** اخر ايشمل حكم
 ارتكاح ايضا وصرف ظاهر كما يفهم على الثالث فقط وقول وظاهر ان ما قبل
 الاستثناء مراعاة بالاستثناء قول ابر عرفة الا ان يسلم لربه مجازا
 وقوله بل ان ابي ربه من التثنية وما التثنية فيه نفي بل اذا ابي والحمد
 جرى على حكم النكول وانما مراد ابي عرفة والله اعلم بل ان ابي الطانع من
 تسليمه مجازا وان ربه من جمع الاجزى وما قبل اليمين هذا ظاهر
 قبله والله الموفق **والاعلم** **واشتر** كل قول زور في الطانع لانه يبيع
 في هذا غير صحيح بل سرار رب الثوب ونحو ابي عرفة الصفا عن الشيخ يبرا
 بل ان رب الثوب لا يستعمله وفوقه **صحيح** ومع **والا** **فخ** **الاعلم** **لنت**
الشعوب **اللات** بالثناء المحتل بموا كذا ذكر عياض وابو الحسن وغيرهما
ممثل **سوريفه** جرى المع على قول غير ابي الفاسم في المرونة ونحوها **لنت**
سوريفه يسمى وقال في ربه امرت ان الله له بعشي دراهم وقال ربه
 لم ادر ان تلتنه **بش** فيل لصاحب الشعوب ان ثبت ما غرم له ما
 قال وخز الشعوب ملتفتا بل ان ابي فيل اللان اغرم له مثل سوريفه
 غير ملتوت **والا** **باسلمه** له بلثلاثه **واشتر** **لا** **وايكون** **لنت** **يكي** **ب**
اللعاع لوجود مثله وقال غيرك اذا امتنع رب الشعوب ان يعطيه **قال**
لنت **به** **ففي** **له** **على** **اللات** **ممثل** **سوريفه** غير ملتوت **هو** **ابو الحسن** **مسلم**
الشعوب **منك** **داير** **ي** **ان** **يقول** **ربه** **اورد** **عند** **ايال** **او** **يقول** **سرفته**
من **وقوله** **في** **الكتاب** **وقال** **ربه** **لم** **اورد** **بلنته** **اعم** **مذ** **له** **وكذا** **البعثه**

۱۷۴۲

وهذا اذا لم يشترط ان يكون الفاعل هو الفاعل في قول رجل
ولا تعجب بغيره انفسه سني يكون كقول الغني ومثاله القول ويحس به
انما على كل حال وفيه معنى قوله هذا اذا لم يشترط في هذا ان سمعنا على
ملك ولم اسمع منه اذا لا تشترط وان لم سمع من غيره وان قاله الغير هو
ان اذا لا تشترط وان لا تشترط او ان لا تشترط ان لا يشترط ان لا يشترط ان لا يشترط
فيكون في هذين الوجهين فاما لما تقرر مما اذا لم يشترط في الشيء
ومثل قول ابن الفلاس وهذا اذا لم يشترط على معنى انه وامان لا تشترط على
غيره هذين الوجهين ويكون قول ابن الفلاس موافقا لقول الغير ومنه
مما يرى انه منزها ابن الفلاس انه يسمع مطلقا ويكون قول الغير مخالفا
تلاويك ابن يونس انظر في قوله تعالى ان المحل للثنا ويلين بالتردد وقول
وجوب كرا، المثل مما في فيه من ان لا تشترط له في شبيهه وشبهه
الارض وجوب الكرا، حسب ما قلنا له **فان** في **الاحل** من
الجملة قوله تعالى ومن جاء به حمل بعير وحرث الرقبة هو ذكر ابره
حرث الرقبة في حال الاستئصال به من حوزا را، يكون حلي الله عليه ولم
افهم على ما اخبروك على الرقبة الاستغفار في ايدل بالفيضة لكونه استغفار
بوجه او لا بل يفيهم ما جازع استغفار في ايدل بالرقبة لا انه جعل
وتعقبه ابن ناجي بل، قوله له عليه السلام اعي ما اخبرتم عليه ابره كذا
انه يقضي حرم ما اخبروك للرقبة مع فسلان والقول مع ابن ناجي
فلا مله **ع** ربه ابره فقال ايجل عفر معاوضة على عمل ادمي
بعضه غيرنا شيء محله به لا يجب الا بتمامه مع مجزوع يعمل ادمي كرا، الشفيع

والارواح والارضين ولما بعرك المسافات والفراغ وشركه اخرى ابرع من
 وفولنا به خورا نفق عكس بقوله ان اتيت بجميع الابي ملكة عمله كسرا
 شمر او خرمته شمر الله جعل ما سر جعل عروضة والمعروف حقيقته
 المعروف للجنة والعبادة مع والتميز به وعمله يرجع للعمل في غير ذلك
 عمل العمل بسبب العمل والظلم ان الحاجة للبعث به في ادخال العوالم
 المنزكية لان العوالم بها وهو عمل العبر غير ذلك في عمل عمل العمل
 وهو العامل قبله **عنه** **العمل** **بالتزام** **الملك** **الاجارة** **كسرا** **ابر** **الاجارة**
 قال في **عنه** **لم** **يعر** **مع** **بشرو** **العاف** **الاجارة** **والما** **احال** **ذلك** **على**
البيع **فقال** **العاف** **ان** **كنا** **مبتا** **يعني** **وعلى** **هنا** **اجارة** **حسنا** **ان** **يشير** **المع**
هنا **بالمبتا** **يعني** **والعمل** **احال** **على** **الاجارة** **لينة** **على** **الاجارة** **احلوا**
الجمالة **مستثناة** **منها** **للفرور** **مع** **وبما** **عرب** **الفلاس** **مالم** **يجز** **يبعد**
الاجور **الاستجار** **به** **ولا** **كونه** **جعا** **الا** **خصلت** **في** **ان** **يكون** **الرجل** **على** **ان**
يغير **سر** **لدا** **احلوا** **ما** **ذا** **بلغت** **حر** **كسرا** **بعض** **ولا** **اطل** **بشما** **وان** **يقول** **الفلاس**
في **زيتونة** **والنم** **لفلنا** **ما** **ش** **جلم** **نصعد** **بعضا** **اجور** **وسعد** **الاجور** **ان** **نحو** **وقول**
زويت **في** **هنا** **بلد** **العوي** **في** **منزاج** **سلف** **اذ** **من** **شك** **التعريف** **ان** **يشتمل**
على **اجزاء** **المعروف** **وقوله** **وبقوله** **بص** **وركة** **في** **تاويل** **لغة** **الشرا** **يعلم** **بمعنى**
صرو **رك** **اي** **معنى** **ولا** **صناعة** **تامة** **ومسولة** **ع** **ان** **الشرا** **مع** **لنوع**
العفوية **ان** **فلت** **ان** **المعمود** **عكس** **وهو** **ان** **النزوع** **مربع** **الشرا**
لانه **مطاول** **تقول** **الشرا** **كل** **الش** **بلز** **والمطاول** **بالكسر** **مع** **المطاول**
بالفتح **فلت** **معنى** **ما** **ذ** **كان** **كون** **العف** **الشرا** **مع** **كونه** **والعف** **اللازمة**

والمعنى **د** بان عفا جعل الشرايع بشرية العمل وهذا مراد **د** لا مطلقا
 وقوله اذ من الشريعة ان يجهل ما كان في يومه ان يجعل وجه هو بشرية
 حجة جعل المبدأ على عليه وليس بجمع ولا قابلية وانما ان في كلام اهل المنزلة
 انه لا يشترط كونه معلوما بخلاف عمل الاجارة ويجب كلام مع يتبين لانه لا
 قال ابر عرفة والعمل في العمل لا يشترط علم متعسف بخلاف فتيسر ان المنزلة
 جوازك على الاباء مع جعلها ناهية بخلافه على استخراج الماء والارض في
 المعونة يجوز بعد معرفة ماء الارض وفريه وشرائطه وليست بالعلم في معرفة الماء
 لم يجرى لانه جعل انزعوا ضروريه اية وهو من نقل ابن مقفع عن اهل المنزلة
 ابن الحاجب العمل كعمل الاجارة لانه لا يشترط كونه معلوما بلان مسابقة
 الاباء والفقالة غير معلومة ابن عبر السلام كلامه يومهم العموم في كل انواع
 عمل الاجارة وليس كذلك من مبالغة في الاجارة على جميع الهمم
 بعد خبر تيمم الارض مع ابر عرفة ما نسب ابن عبر السلام لابن الحاجب من
 ايها العموم قلده في لغة المفردات والتلفيق ابر رشح الاجور العمل في كل باب
 الاباء ابدا مستورا بهما في العمل بجملة ومن علمه منها دون علمه به وهو
 غار له يجمع العبيد جزاء الاجور لا يستور آيها في جعل فريها ما كان
 المجقول له يعلم ذلك في الاباء او الفقالة دون الاجل على بلده او على العمل او
 ردها بلان في يعلم ذلك حتى جاء بالاباء بلده او الفل وفيه عنده لانه الموضع
 او المسمى منزلا معنى قول ابن الفلاس في سماع عيسى له قيمة عنده لمع
 ضعه لو جاء به لانه في قيمة عنده كذا ثلث اقل من المسمى او اكثر اذ ليس
 يجعل ما سري في فيه جعل قلده او اجر قلده ما بلغ انما هو جعل غير المجقول

لئلا يجعل ما كتبه من علمه بجملة العبر ولو كان الجماع هو الكائن فحمل العبر
 كماله الاكثر من قيمة عنانيه او المسمى ابرع من كماله في الحس ان يجعل
 على الابن جابر علم المجمعون لئلا يوضع او يجعله خلاف نقل ابن رشر وكذا في
 كلام اللغوي جواز مبالغة معا وكلام كمال ابن رشر ان علمه موضع معلوم في
 فيه جملة غلة وانما يجوز فيه الاجارة مع كلام ابن عزينة وبتمامه تعلم ما في كلام
 والله الموفق **كلمة السبع** قول زقشبية في منزله هو القوارب كان طاب فق وانه
 تمثيل لانه ذكره على البلاغ كماله المرونة لا جعل كماله **صحيح** ان الجمالة لا تلزم
 بل العفر وكرا السبع يلزم بالعفر عن مله وابت الفلاس من ورد في قول
 ابن حبيب انها جعلت وقول زواد خلت الكلا في منزلة انما كمال التشبيه
 وهي لا تدخل شيئا فان ابرحيب ومثل رخصة الطيب على البراء والمعلم على
 الفردان او كماله على اشجار الماء بتعريف شجرة الارض ويجوز الماء وكرا
 السبعينة فتروى في الجملة والاجارة قال **صحيح** منزلة كرا ابن رشر من
 الاربعة وزاد المغارسة وهي ان يعطى الرجل ارضه لمن يغير سميلا عردا
 والاشجار جازا بلغت كرا وكرا كذا الارض والاشجار ينعمها فان وكل من
 العروغ مختلف فيها وسبب الخلاف جعله في حيز العفر ابن عثر
 السلام وكلام المنزه ان من العروغ كماله من الاجارة على البلاغ الاب
 مسئلة الخاير بانها والجملة مع **صحيح** علم التمام قول زوا وبتتمه
 بنجسه او يعطى كرا منزلة **صحيح** فان ابرع من سمع اصبح ابن الفلاس من
 جوع على حجر يبرح يجره صمعا ثم اعتل لانه ولد الا ان يتبع بها طابها
 يعطيه بغير ما اتبع به ولو قال ما جاء بخشبة وموضع كرا جلد كرا الجمل

رجل اني سمع الطريق ما شئ له الا ان يحملها رجلا مشجع بها مبله اجره علا
 فخر ما حملها والرجل ما سمع وبه تعلم ان ما ذكر في باب الاجارة عن قولهم وعلى
 صبرهم اجارة وجعلته مما يجلها من غير حجب ما ذكر في قولهم ولا يقال للاول
 رضي الله عنهما من اجل ان قوله **صحيح** عن ابن عمر الشك وقوله لا اذ لم يتم العمل به
 السعينة في واستاجر ربه على التمتع كان له من الكراه بحسب الكراه الاول
 فيه نظر بل ان قوله **صحيح** وابن عروة وغيرهما ان حكمها كالجعل في ذلك قال
 ابن عروة ابرر قول ابن القاسم وروايتهم عن علي ان كراه السعينة على البائع
 كالجعل ما يحيا الابتاع العمل كذا على قطع المرسلة او الربو وهو معلوم
 من هذه قال واكثر سعينة ولا سكن ربه ليعطاه مغفرا في بعض الطريق
 يخرج نصف النعم وحمل في غير ما كان له بها وكراه ما خرج والنعم بغير ما
 اشجع به ربه في بلوغه حيث غرا بلم يبرئ السعينة كراه فيما ذهب والنعم
 ورد الله فيما سلم منه بغير ما اشجع به ربه ببلوغه اليه كقوله في الجعل على حمل
 خشية في وقوله لو وقع غفر جعل في سعينة جائزة قال ابن عروة قال
 اللع كراه السعينة جعل واجارة ما جعل قوله ان بلغته على كراه الاجارة
 بشئ له وهو جائز كما شره والاجارة على ان يجعل له شئ معلوما على
 ان يلفه دون الحمل فيلحق بسبب سببكم قال **صحيح** جعل ان حمل الا لاه
 اذا علم السيلان وعبر بلغة الا كراه حمل على الاجارة على البائع او على الاجارة
 في المحفظة جامع وان **استحق** قول او قيل ان يغضم العامل حيث عمل
 عما كثر انما يعين **صحيح** ان يجله فيه نكر وليس به في ما يعين الا ان يكون
 توهمه وقول **صحيح** ان المسوون جعل لرجل في عبدا ابى له حبها

ص
 عن ابن يونس قال واشان
 اليه التوثيق والجواب
 التي ذكرها تعلم ان

بفعلها برك او ففيت عينه قبل ان يعطيه الي ربه معاراً يساوي الجعل او نزل
 ذلك به قبل ان يجره ثم وجرك بله جعله كلاماً وهو ايرون على ما قال لان منزلاً
 من كل عمل بله تيان به ليعبر وان كان قد فعله لانه انما جعل على الاقليات به وضر
 جعل فجلا ما اذ الاستحقاق قبل ان يجره باجمع بله يرون على ان ذلك لا جعل له
 فنون ما نعه فان عبر الحلة وجعل في ابي جعله اعتقه جانشه ومس
 وجرك بعز ذلك وانما يعلم بعقته ولما اعتقه بعز ان وجرك بله جعله
 ما استغفله قبل ان يجره اخرى في سفره الجعل واعتقه ح لان الاعتق
 بعز الشير به اختياره قبل ما **فجلا موقته** فنون ذوالجوي به الاستغفله
 جريته معناه ان المستغف منه فرائضه وانما يجره الي بركه لانه نفس من
 الرجوع على بله يجره فجلا ما لم يوجر به ان معيشته تكون والجعل على ما يجر
 سبيل الى الرجوع بهذا علله ابره من وهو ميم قبل الحبانقة وبجرها وبه
 تعلم ان قول في العفو والاسر والغيب مقضى الجوى المنزلة انما كذا
 مستغفله غير عليم لان معيشته من الجا على الموت **في كل ما جاز فيه الاجارة**
 فنون **واحيب عن الله** من الجواب **لغ** واعتقه بوجهي احرمه ان
 الكلام في عمل الجعل لا عمل الاجارة والاخرى عزم منه سبته قوله الايسع
 سلع في الجا الصور ابقاء عبارة **الله** على كلامها وبها استشهد بعرضه
 تكون مساوية لعبارة التصريح لولا قوله بكا عكس الجا الصور اسفله
 والله المرفوع قوله **والحق** ان التصريح ببعض الاحل لابره من وشقوه
 صرح من الكلية على ظاهر قول ابر الخا حيا ولب رشر والتلقي القابل
 بعنة الجعل في العمل المجهول ايج وعلى منع صرفها به واضح وافرقة

واعترضه شيء بان المراد من كل شيء فيه ان جعل جائز فيه الاجازة بشرطها
 ما عتبار شرطها لا غير شرطها في ذلك المحل وفرايفي ابو الحسن كذا هذا
 على قوله في قوله لا يعترضه على هذا التلخيص ما لا يفي لكونه لا يجوز فيه الاجازة
 بل يجوز فيه على ان يخل به كل يور بكذا او يخل به في كل كذا وهكذا **ولو**
الكثير الا في سلع يدخل تحت الكلام كل ما يفي فيه للجملة على منفعته ان لم
 يتم العمل فان في البطلان وانما لم يتم ان جعل على بيع الثياب الكثير في البطلان
 لانه ان بدله في بعضها ورد على صاحبها كذا فرائضه فيبطل له ما حصل
 كونهما في ذلك ليس من اجل ان جعل لا يجوز في الكثير وان كان فرفا في ذلك
 عبر الوهاب وغيره فليس بجميع في قال في المفردات ليس من شرط
 صحة العمل ان يكون في الغليل وان كان فرفا في ذلك عبر الوهاب وغيره
 فليس بجميع وانما الجميع جواز في كل ما لا منفعته فيه للجملة على الا بطلان
 فليما كان او كثير اشترى ان المستثنى صغير بالكثر اخرا وفرد ولو في الكثير
 واما التنوين فقال في المفردات يجوز الجملة عليه ما يفر ما العرف في
 التنوين والتنوين حتى جاز الاول ومنع الثاني مع ان علة المنع موجودة
 في الجميع فانه ابرع اثر وفول وانظر ما افهم اذا اشبهنا هل نحل على العباد
 من افهم في العتية قال نعم في الرجل يستاجر على الصيام على
 المتاع في السرا على جعل ان ذلك ان جعل باسرا انه يبيع المتاع كله وليس
 له امضاء البيع وامضاه الى رب المتاع بغير امضاء يبرر بيعه في
 السلعة ما يرضى به صاحب السلعة او اولئك امضاء البيع وانظر الى
 العاين في يمين با جعل باسرا فان نعمت منكم المسئلة حيث هي هيمنة على ما قال

ممنون ولا يجوز الجعل على البيع الا بلا حق الرجوع اماران يسمى له ثلثا او يعوض
 له البيع بما يراه واختلفا في هذا وفي شدة متبعة الجمل على قول زوال يجوز
 الجعل على اخراج الجمل مذكرا نفعه عن ابا عات وفر نفعه اول الاجازة
 ع ١٧٤ ما نصه ولا يجوز ثلثا لمعقود وان كان ثمر فيه ذلك يبر فيه بالبر في العريضة
 جاز وان كان بالرفق الجمينة اوسع وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان
 فخر منه النفع جاز وان لم يكن كحلها بعد العمل قول زو في بعض التفاريق
 انفعلا اذا اشبهها فعلة ما ذكر في عرض الشفر من ابي عبد السلام فانه قال
 فيما اذا اشبهها فعلا فان كان العبد بافيل يبر الجعول له في القول قول له
 ويصح منه انه اذا لم يكن بافيل يبر في القول للجعل والن ابي هارون ان
 القول للجعل ان اشبهه بخلافه لانه غارم فان ابر عتة وقول ابر عبد السلام
 انهم من قول ابي هارون هو جاز في ذلك وفي قول ابي هارون اشبهها فعلا بكما اذا
 اشبهه العبد ملكا وحكاه غير صحيح لما علمت من كلام ابي هارون **ورب زو**
 قوله قبل الشراعي ربه الجعل في حوائج مرامى لما في ابي الفلاح وغيره
 واما اذا اتى به بعد الشراعي ربه الجعل الا انه لم يسمع جليسه له الجعل
 فله ان اعتاده ولا ينفقته وليس له تركه في هذا خلافا لما في قوله جعي
 انظر **وراء ينفقته** قول ينفقة ابي على العاقلية ابي عرفة سمع ابي
 الفلاس من جاء بعبد ابي جعل له فيه جعل وفر انفق عليه ينفق
 ينفقته عليه والجعل له بفلا ابي عرفة وهذا انما هو في ثلثة توصيله
 لا ينفقته فوته وكسوته التي ينفق بها على ربه لو كان حاضرا بمنزلة على
 ربه بخلاف ما علمه وفر علمت ان ينفقة الفنون واجبة على السير وان كان

فان من غيرك بنفقته وحيث عليه نفقة اتبعه بها وآله المروي اشتراك فيه
 هذا هو قول ابن القاسم في المروية كما بيند وقال ابن تاج في هذا الكلام
 بعد جعله ورجحه الترتيب في النسخ **وفي الباسر جعل المثل قول** وفي قوله
 ابرئ مثله في سواه ثم العمل او لم يتم بخلاف وقال في المثل فانه يغيره بنما
 العمل وقوله ولد اجرة تعب وعناية في ذهابه ورجوعه في عبارة **فيه** له
 قيمة عناية في ذهابه في طلبه ونحو قيمة عناية في رجوعه الوقت طاكده
 وهو العواب **قال** في **فيه** الاصل فيه فلول
 صلى الله عليه وسلم واحيا ارضي ميتة بمعنى له وليس يعرف فلاح هو وهو
 حسا السنن اربعة الاحياء في التغير دائر الارض لما يقف عرس
 انصار المعمر اشبعه بها ومعرفة الاحياء ما في يتعلق به هو
 في حق ومنع فيما يتعلق به ملا غير احياه وايضا في تشرده بالند ومنع
 في حرم المعمورة **فلا سلم** **الاقتلا** **اعترفت** **عمن** **بانه** **يقف** **ان** **حرم** **البلد**
 ايسمى موثقا لغيره ساقطة من الاختصاص وهو مخالف لما اوجب عليه
 اهل المذهب وان حرم العمارة يملك عليه انه موثقا في قول ابن شارس
 الموان فسمك قريب من العمران ويعبر الغرب يقتصر اذن **الاصح**
 في قال واصل هذا التعريف للفراد وارتكبه ابن شارس وابا الخليل
 وتبعهما المولف قال **والعجب** **لعوان** **الايمنة** **كيد** **ارتكب** **سوء**
 مع منافقته كالمصنع وكلام غيرهم واهل المذهب والعوان في تعريف
 الموان انه ملا في غير الارض كما قال عياض **قلت** **وفي** **فيه** **اشارة**
 الى نحو هذا الايراد غير تفسير الموان الى قريب ويعبر كما بين ويكنى الى

۱۰۰

جاءني اوني قال وفوله عن مجرب على معنى ما في المرونة ان ما في لا يجبي الا
 بفعله والامام بطلانه صار ملكه وسان ابن عبدوس سمعونا هل تشبه منك
 مسئلة الصير فان لا الباء والجرى ان الصير لواء بناء عن ثم ذروا استوعفت
 كان من صلاكم واخطا ان من اشترى ارضا متبوت ما حيله غير انها
 من اشترى لها ثم ذكر عن السيل في قول المتفرع ثم قال واعترف على
 انه بلاء فوله او لا بعمام مستغنى عنه ان مجرب والملة كما في الاخطا
 واعترف الى العمارة واجيب بانه لعله انما ذكر لي قسم منه العمارة (ق)
 ومكثا يقال في عبارة الملة منها والى العلم وقول زفاله في سورة ان يخرج فيه
 فخر اذ هذا الغير ليس في غير وانفله عنه ج وانما ذكر في عن نفسه والى
 العلم وفيه فخر فخر في ان الحريم سب الاخطا بل كان الحريم سب
 له في غير بل لا يقتضيه وانما يقتضيه ان الحريم سب للاخطا فمجلسه
 وهذا هو المراد بالصواب ما في وقت ولا يرد ما اعترض به عليه ان معنى كلام
 الملة ان الاخطا بالارض يكون بعمارة بها ويكون سب العمارة في الباء
 سببية ويدل لما قلناه قول ابن ساس النوع الثاني من الاخطا ان يكون
 حريم عمارة في حريم صلا في العمارة وغير حريم في ما وبقي علم ورد
 قول زوا في سب الزراعت في منرا يقتضيه ان ما يغرب به خاص في سب الزراعت
 وليس كذلك في حريم في سب عياض في حريم السب ما يتصل به في الارض
 التي من حقلها لا يخرث فيها ما يغرب بها لابل كذا من حريم سب يتشعب
 ما هو الاويزه او في حريم في النجاسة فيه على اليد وسنجد في الحرام
 كالبنا والغرس وقول زوا في بعض النسخ في منرا ايضا اخطا في الرواية

[illegible]

۴

ابن مجلة ما سلمه **وغيره** **وقريده** **ارض** **فول** **الخرى** **مواضع** **في** **عبارة** **رفع** **ولو** **افسح**
على التخييل لورد عليه انه غير العراف **في** **عبارة** **رفع** **في** **غير** **صواب** **لانها** **معا** **وقعا** **في** **عبارة**
في **عبارة** **والفلاهي** **ان** **الما** **انما** **جمع** **بينها** **وان** **كل** **الان** **يفتح** **في** **الاول** **لانه** **تبع**
عبارة **عبارة** **ونص** **واما** **الشبهة** **في** **المتفق** **عليها** **فتعجب** **لما** **فيها** **جمع**
في **او** **متفق** **على** **الثاني** **اخراج** **الماء** **منها** **الثالث** **ابن** **الاربع** **الفرس** **التي**
مسرا **الخرى** **وقريده** **الارض** **بالجمع** **وكم** **السادس** **رفع** **عبارة** **ضما** **وشجارها**
السابع **كسر** **العبارة** **وتسوية** **فرونها** **وتقريب** **الارض** **فيها** **والشجرة** **وتقريب**
على **كل** **القول** **في** **قبح** **العبادة** **به** **مع** **مندان** **سلطان** **في** **هذا** **الوضع** **يكون** **ا**
فكما **على** **الاحياء** **والكل** **هنا** **مما** **به** **الاحياء** **في** **حاجته** **للتفسير** **به** **وهو** **في** **الاشياء**
معناه **ان** **جمع** **في** **الاشياء** **لا** **يكون** **احياء** **للا** **التي** **صورتها** **فانه** **ابر** **علا** **تش**
وجاز **بمسرح** **سكنى** **رجل** **جوز** **عبادة** **العبادة** **ان** **يترك** **والاحياء** **المعنى** **ان** **هو**
احياء **المساجد** **لشريعتها** **وتز** **بعضها** **على** **الايدي** **به** **من** **عاب** **الاحياء** **الحس**
وهو **احياء** **الارض** **الموت** **وفسول** **زوجه** **بعض** **هذا** **بالله** **اهت** **غير** **المتجوز**
المن **عرج** **به** **في** **هو** **المنع** **ان** **الحجاب** **ولا** **ينفع** **ان** **يتم** **المسجد** **مسكنا** **اللاه**
تمت **للعبد** **فان** **في** **العلم** **ان** **ينفع** **هذا** **للموت** **لان** **المنسكنى**
في **المسجد** **على** **غير** **وجر** **التجوز** **للعبد** **فمنع** **لانه** **تغير** **لده** **كما** **جسر** **له** **وعلى**
ولس **الامر** **من** **المفاد** **التي** **اخذوها** **في** **بعض** **الجوامع** **للمسكنى** **في** **نوم** **بقايل**
نوم **نهارا** **في** **المسجد** **للمقيم** **والمساجد** **وانما** **هو** **في** **نوم** **اليك** **قال** **ابر** **ششر**
وكذا **المسجد** **في** **نوم** **فان** **ان** **يبيت** **في** **المسجد** **انظر** **في** **المسجد** **في** **نوم** **في** **نوم**

[illegible]

والشراء ومن الشيع والانشاد الفلانة والعتق بالجنين ورمع الصوت ولو بالعلم
مع **ص** ينبغ ان تكون الكرامة هنا على المنع وقول وعمل الكرامة حيث
جعلت على العلم في ذلك الحضر سلطنة فيه للبع بيع المبسوك قال ملك
لا احب الا ان يفتح سلطنة في المسير للبع في مالان يسلمون ان جاز يشوب عليه
او سلطنة تفرمت رايته لها فابا سر به مع نقله **وانشاد خاتمة** مائة كرم
والتعريف في الرباع والثلاث في المعنى هو ان في العلم والنهاية لابر
ثير وهو المعروف بالماثور لاني في الفاموس ما يعبر ان كلامي الرباع والثلاث
يستعمل في الطلب والتعريف ونعم نشر الفلانة نشر او نشرانا و
نشرة بكسر هاء الحلقا وعربا ثم قال وانشر الفلانة عربا وراشتي نشر
عما خلا مع وعليه يكون لفظ انه شامك للمعنى والشد اعلم **ومع صوت**
وانت دعوا الصوت في الآية كرم العلماء رجع الصوت عن فبره صلى الله عليه وسلم
ومحضر العلم وفي المساجد وفي هذه كلها اثار يعبر ان قال عرابي زير
في قوله تعالى انتم موال الآية انه نص في التقوم في المشي فان وكزلك
يرى العلماء لانهم ورثته **دفع** يعلم قول زبغ في اوبغير المسير في بيتك
رمع الصوت بالعلم في كل موضع على المشهور كما صرح برك في **في** خلافا
لاب مسلمة في غير المسير **وفير** فصوله واما الوفود بالعر او الالة في
الوفود التي هو الالة هو بيتهم العرا وكما في الآية واما الوفود بالفتح فهو
المحضر وقوله ان الوفير بالياء هو العمل فخالف لما في الفاموس ونعم
والوفود كصبر الحلب كذا الوفاد والوفير وفيه بهما مع وقول وكزلا
بيك الوفود فيه **احتمل** في الوضوء في على المسير فاجاز ابر القاسم

٢٠ صباع موسى وقال سمعوني لا يجوز جعله الباء على التكرار ومجمله ابرر شتر
 على خلافه من المنع قال وفول سمعوني احسن لفعله تعالى ٢٠ بيوت لغير
 الله ان ترمع بواجب ان شئ من ما يستفاد منه من اوساخ الا عفا
 ومن المفضة وفرد خلع فيه الى الصلاة بزيادة الموضوع مبتدأ المعطوف
 بزيادة الماء المحصر في ان شئ من ما يستفاد منه من اوساخ الا عفا
 يجوز له بيعه ومنعه على المشهور قال يحيى بن يحيى اربعة ارباع
 تمنع الحطب والماء والنار والكلاء ومنع من عطف اربعة
 حريث ضعيف ومنع ارباع شتر من الكلاء بما اذا كان الشتر او العبي
 ٢٠ ارضه ما لا ضرر عليه ٢٠ الرخول الاستفاد منها واما الشتر التي ٢٠ دار
 رجل او حايثه التي فخر على جلد ان يمنع من الترخول عليه وغير
 المنع بغير ما استثناء الممنوع ٢٠ الممنوع من منع الماء
 على ما حيف عليه الا هلاذ والممراد بالحطب والماء والكلاء التي ٢٠ الممنوع
 منزله ٢٠ اربع ارباع منقول وكذا جعل ان شتر حيتته من الترخول ممنوعا
 ٢٠ المعنى لشتر من اوله والورد ٢٠ عليها عوار ومنع الممنوع من منع الماء
 ٢٠ ارضه اودان كسرا جلد منعها اوله منع الماء منها الا ان شتر من الاقوال الا ان
 معه وان شتر كوا الى اير دوا ماء اخر هلكوا بلزوم الشمس وجبر معه
 هو صاعدا ٢٠ رجوع الترخول من صاعدا ٢٠ ليس معه الا ما اخطا
 ان يفسر فيه عدم اللزوم فع اخطار اللزوم انه يمنع به منها بلوار ٢٠
 انهم لقالوا اخطار رجل الا ان شتر من قوله ولا يفتق عن الشمس صوا
 به اسفاد لغيره عن ميقول ولا يفتق ان شتر من وجوه ٢٠ الممنوع من منع

قول بمعنى في مبدئي اذ ارمي في معنى الكلام معنى والاخص لفر
 جعلها للتعليل وقوله بلوزرع او غرس على غير ما في ملكز في المرونة وقران
 ابو الحسن قالوا هذا الكلام لثمن ابن يوسف اما ان الكلام لثمن له واشيع
 صاحب بعضه بما ان يجمع الجاراء بشرط الزرع عليه وذكر ابو الحسن
 مع وبعز في لثمن الما جشور مع انه في المرونة فيه ملا يقضي ان لم يبي
 ملكية قال في المغمولات ولو اشهر عن جمع اياها انه انما يجمع هالنفس
 لوجه الامتياز في جميع ما يجمعها وان يستغنى بالاجزاء على حكم اجزاء المرونة
 قال في المرونة الكروية مع الماشية وقال في المجموعة لا يجوز ذلك جليل انه اختلاف
 في القول والصحيح ان ذلك انما يعود الى العرف في ان يجمعها على وجه
 الصفة مع **ولد عارية** الله فلوله وقران ما في جعل اللان للاجاء في هذا القبر
 اخذ له ابن عبد السلام وبحث معه ابن عرفة فقال مقتضى الرواية خلاصة
 في ما خرم في **انه ربه** قول في خرم حاضرة لا وجه لتقريب خرم والجمع ما خرم
 والصور ان لا يخرى على مسامير وقوله انما لم يجمع في التعليل في لم يجمع
 ابن رشيد في المسامير لا با متوازيها مع دوابه ولا بتاخيرها عن مواضع
 اهل الماء وانما قال في مواضع ربه في مواضع النمل في **في** عن المغمولات
جميع الرمي التي يجمع الرما وكسرهما معرر روي بالكسر وقوله فتعلقا بغيره
 غير صحيح انه يلزم عليه تعلقا في معنى تخري اللب في والمعنى بعامل واحد
 وهو منوع في التعلق عنه والحوار ان لا يدل اشتمال ما قوله بمسامير كما قاله
 واما بدته ان لا قول غير مفهومة لانها لانه ليس المراد تعلق التبرية بزمان
 المسامير من حيث ذاته بل المراد تعلقها به من حيث ربه بالما جاء بمسبر

منه غير مفعول هنا وانما هو توصية للبرل تلامك وبذلك تعلم ما به كلام زمي
اي كذا نفع في بعض النسخ جميع التي بلع الغلابة فيكون فتعلقا بغيره وال
اعلم **والاسم** المجهول قول **ز** من باب كذا نفع اي ان اهل الماء اصفى
صوابه اب لباية باللام وبابين موحدين كذا نفع **نفع** و **نفع** وهو كذا
في المفعولات وقوله والظاهر ان كذا بالاضافة الضمنية التبرية مما يربط الظاهر
ك **نفع** في الاستفهام هو صريح اب **ر** شر ونفعه اب **ر** شر وان **ر** شر
نفع قول **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر
الاسم اي ان **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر
اشتقاقه من **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر
القاسم **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر
وهو **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر **ر** شر
فيه ما وصل الكعب وقول **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
هلا **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
غيره بما اذا خيف هلا **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
محمود ان اراد ان يتعدى الى الماء ويسمى قبل **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
قبله وذلك بكل على الثاني وتبلغ زرع ما بالفرج اولى قال **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
في ذلك ان يكون زرع **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
نحو **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
في كلام محمود عن غير سبل الشريعة والملاحق اب **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر
كلام اب عبر السلا نور على اب **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر **ز** شر

قال فيتمثل الأبرار سمعوا الأفرح أوى إذا جفرت من الشره مجرم عجم غير ظاهري
 قلت ما تفرع عن صنع من قوله جفرت في ذلك في شهر الحج ويرد على معنى منطلق
 ونفس المتقابلين فنون زواستوي زوا أحياءها أو اضلعها فيه نظر لأنه تفرع من
 الأجل بغيره بتفريق أحياءه بل هو من أحوال المتقابلين **والأفرح للمشاهد** قول رضى
 يروى أن الكعبى في القول بالسفاهة هذا لأنه العوض أنه يقسم بالقلوب جميعا ابتداء
 لها، لكل واحد منها حتى يشع فيكون ولا يتغير ذلك بالكعبى **وملأ أرض**
العنوة في المرونة قال ابن الفلاس سألت ملكاً عن مجيراته تكبر عن عزها بمسح
 لها في أراد أن يبيع سمكها من يجير منها قال ملك لا يبيعني أن تبيع
 لأنها ثقل وتكثر ولا يبرح فيكون ولا أحب لأحرار يمنع أحرار من قلة الجيرة
 يجير منها **والأختلاف** الشيوخ في تداويل قوله فقال ابن الملك
 تب إنما منع من ذلك لأن الأرض ليست له لأنها أرض مصر أخرج خراج ولو
 كانت الأرض له لكان له منع الناس منها **وقال غيره** من الغرويس
 إنما لا يمنع الناس منها إذا كان هو لا يجير ذلك بل هو **والآن** يبيع وهو
 لا يجوز له يبيع لأن يبيع غير بلا يمنع الناس منها فحصل ما نقله أبو الحسن
 في كتاب حريم السير على ابن يونس وهو أني أشار إليه المؤلف وكلام ابن يونس
 في كونه كتاب البيوع العباسية منه ونحو كلامه أثر قولها ولا يمنع من يجير
 منها ولا الشرع منها قال ابن الكلبي إنما قال لا يمنع أربابها الناس لأن
 الأرض ليست له وإنما هي متولون لها وإنما هي أرض مصر خراج السلطان
 وأما لو كانت أرض أسلافه وملكه بله منع الناس ولا يبرح به ذلك وسي
 جوابه عن جبرير أنه أرضه أن لا يمنع ما به من الناس ولا يبيع والشرايع

على غير المؤثر مجاز عنك كما صرح به ونصه والروايات الواردة بالجلال لفظ الخمس
على ما عسر منكم يصح بغيره ملكا وهو مجازي وعلى ما ذهب اليه بينت ايضا قوله
لازم ما بقاؤكم من خارج ابن عرفة بقوله لا زما بقاؤكم العبر المحترمة حيلانه
يموت قبل موت سيرك لعدم لزوم بقاؤه في ملكه معطيه جواز بيعه برضاه
مع معكاته وانما في غير بقوله يموت قبل موت سيرك لانه فيه يقهر فصوله
منه وجوده وانما ان ملكا سيرك قبله فانه بذلك اختراعه ويرجع لورثته
الشير فانه ابن الفلاس كما نفعه مما ياتي بمصوح غير خارج من قوله منكم
وجوده والله اعلم **وفيه مملو** قول زولا يقال الغسمة بيع في حصر
السؤال على غير الرابع مما فتره لانه تفهم انها تمين على لا بيع وعبارته
ابن عرفة اللحن ان كلاً من الرار تحمل الغسمة جاز الخمس اذا لاضر على شريكه
بذلك ان ترك البقاء على الشركة فاسم ابن عرفة هذا على ان الغسمة تمين على
وعلى انه بيع يوجب الى بيع الخمس الا ان يقال الممنوع ببيع ما كان معيناً
لا المعروف للغسمة لانه كالمادون في بيعه محبسة في وفرة على ابن عرفة
في خميس المشاع ثلاثة اشكال الاول ان جواز مطلقا لتمام المرونة وكذا هو
سماع ابن الفلاس ونحو ابن ابي زب والشاذ وفيه على اذا شريكه فيما لا يتفهم
بل ان ادعاه جاز ولا بد ان لم يأت ذلك بطل اللحن عن المذهب والثالث يجوز طلاق
وتجعل الحقة المحبسة مما لا يتفهم في ملك ما حبسه فيه ابن حبيب وابن الفاضل
في وعبارته تنعكس ان الخلاف في جواز التمسير من غير اذن ابتداء وكلام **ضيق**
وغيره صريح في ان محل الخلاف هو النعوذ بعد الوقوع والتزول وانما بشرائه
جلا يجوز الاخراج على خميس مما لا يتفهم دون اذا الشريك جاز في ذلك قال الشيخ

اصباح الامعاء الموت الى اضافة المال **و** ضرور النهي عن ذلك وان كان
 على معنى انه وقف للشلع ان احتاج اليه محتاج ثم يرد عوضه بغير علم
 ان مذهب المرونة وغيرها الجواز والقول لا ينشئ بالكرامة ضعيف واضع
 منه قول ابن شامة ان عمل على كل من يمتنع المنع والله اعلم بان اراد الله
 بالتردد فولى الكراهة والمنع ورد عليه انه خلاف مذهب المرونة وان
 اراد به الجواز وعمره ورد عليه انه مخالف لاصحاحه واما استثناء
 الزدراج والبرذنية وغيرهما للجواز على مذهب المرونة على ما هو
 غير ما كمال القول بالكرامة وبما يمنع منها وبغيرها ايضا **سبيل**
 قول زبيد ويوقف لزومه بهونا من قبل الولادة غير لازم والمحمس
 به كما ياتي في قوله وعلى ولم ولا ولزله ابن عرفة وبه لزومه بغير
 على ما يولد قبل ولادته فلول ابن الفاسم ومالك هو ان يخرج **او كتاب**
عاد اليه بغيره قال المحقق اعلم انه ليس المراد انه عاد اليه لا شجاع به بل المراد
 انه حبه وخرجه معي في عاد اليه ليعظم لانه المتور في الامم شئ احتج
 لزاله بقول **صيه** وايضا غير الشجاع قال التميمي وغيره ذلك بما اذا لم يتغير
 فيه اذا عاد اليه تسمى المالة مع في قال جامع هذا المحل فانه من ذلك افراد
 جمع من الشراح المحققين ملوا المسئلة على عودك للاشجاع به **وقرر** علمت
 باللائحة له **فليس** وهو غير صحيح لما نقله ابو الحسن عفا قول المرونة
 وان كان لا يخرج به وجوه ويرجع اليه بهونا من راس ماله في هذه ابى
 بغيره قال ابن الفاسم بان احتاج ان يتبع به مع الناس فلا بأس به
 بما يباد ان عودك للاشجاع به عودك فبذلك وسمع ابن الفاسم من حبرين

في الشيك وانعزبه زمانا فله الا تبعل به مع الناس ان كان مخنجا البين رشر
يتبع به فيما مشبه فيه لهما سوال من منا جمع مع فقله ابن عرفة جلاء لشي
العواء ما قاله الشراح وهو الا يتابع ما غيرك به اللحن جلاء اني منعه به
اللحن هو ان يتصرف فيه تصرف المماله بانه يتبع به على غير الوجه الذي
حبس فيه او بالكره قضا وما اجازك ابن القاسم هو ان يتبع به مع الناس
في الوجه الذي حبسه فيه وهو ظاهرا **واعلم** ايضا ان المسئلة معروفة عن
اللحن واما الحبس وابت عرفة وغيره في الحبس على غير معين ويتبع ذلك
بكل اللحن ونحو الحبس اضااف صنف لايج بقاء برب الحبس عليه ولا يتنازع
الى جاز محضه كالحساجر وصنف لايج بقاء برب الحبس عليه ويتبع
مايج وهو الحبس على معين وصنف لايج بقاء برب الحبس عليه اذا انصرف في
حبسه عليه كالحيل يغزى عليها والكتب يغرا عليها ما اذا لم يكن الحبس على
معين كما ان تعود الى دينك بعرضه وتختلف اذا لم يثبتك يانا وقت
انفرادك للجماد او لم تقلب الكتب للفراسة حتى مات الحبس فيك يهلك
الحبس ولو كان برب الرابة اذا عادت اليه لربا ضتها لم يعسر حبسه ولو
كان في حبسه حسبا كان يفعل المماله بطل الحبس وفراة الكتب اذا عادت
اليه منعت به فقله ابو الحسي وتقول وكلامه اذا لم يخرج احد اهلها حتى مات
مع محي وقت انفرادك بطل وان لم يخرج حتى مات لعرض محي وقت انفرادك
بغير قولان وان اخرج وظاهره ولو خرج كما قال ابو الحسي محي والله اعلم
وقول لا دونه يتبع الاكثر ان فيه من اخلاص ظاهر المرونة ونحوها
وان اخرج بعضه وادفع بعضه مما اخرج بعضه فاجل ومال يخرج فهو ميراث

في ابو الحسن ظاهره وان كان احدهما تبع للاخر في ما ذكره من التفصيل يقتضي
 اني نعتي شمر عليه وفعله الا ان يخرج ذلك من قبل موته في محنته فينبغي
 من راس ماله اوجه من ضد فينبغي من ثلثه **ويخرج على** معصية نعتي ماله اوجه
 من المعصية وفعله الكلام على عباد الكنيسية اما على من متصلا والمرضى او الجرحى
 بالعرف عيج ومولاه واذا اراد الاستغفار بعد وصفا منه في ذلك ونوعه في ذلك
 وترامعوا الى النائم مع تراخيهم فكمنا جاء للملك ان يجمع بينه جميع الاسلحة من
 امضاء الحبس وعرج يده هذا حاصل ما عثر ابن رشر كما نقله ابن عرفة عنه في باب
 الجماد فانه اللغز على **صحيح** في ما خلاص الظلال عن زهير نعتي مع انه مناد
 لما نقله بعرك عن عياض وفرد مع بعض من الى تفصيل ابن رشر وفول احمد
 جاء للملك ان يجمع بينه جميع الاسلحة في اذا اقتار الخ يجمع بينه جميع الاسلحة
 وهو من الاسلحة هذا الذي تاول عليه ابن رشر سمع ابن الفاسم كما نقله الناصي
 وهو مخالف لما في زهير عياض فتر برك والله اعلم **او على** بنه دون بنات
 قول زهير مع بل تشهير عياض لا يعادل رواية ابن الفاسم في بيان فيه
 نعتي بل ما شمر عياض من الكراهة فتر عن المرونة في بيان ويكره في حبس
 ان يخرج البنات من خميسه في ابو الحسن قال هذا يكره بان نزل مضي وقيل
 يعسج الا ان يرضى المحبس في وقال النجف معلى انه يكره بان نزل مضي
وقال ابن رشر على انه مكروه لا يعسج المحبس الا ان يرضى المحبس عليه يعسج
 ومع كبره ابن عرفة ومعه نكر لان المكروه اذا وضع مضي ولم يعسج **واما**
 رواية ابن الفاسم التي مشى عليها المم جليست في المرونة فاما ما يورد
 كلامه وانما في العتيد ونحوها في الرسم الاول من سمع ابن الفاسم من كتاب

الحبس قال فالله من حبس حبسا على فكور ووليك واخراج النبلاء منه اذا
 تروجه جان الارض ذلك جاز الله **و** وما ذكرناك يتيسر لك حكمة الاعتراض على
 الله **و** ثم كره من حبس المحرونة التي شتمك عيلاني وان ما دعه به غير صحيح وانظر
 بغية افعال المسئلة **و** ج عن قول الله واتبع ان جاز شره والله اعلم
 او عاد لسكن مسكنه من قول وكلام الله هذا **و** غير الكتاب مما لا غلة له فان
طه في نظري بل ان جميع سوار وفر علمك ان ما تفرغ لم يعز اليه للاشباع
 لان الجاه لما قال بهما تفرغ على غير وجهه **و** قلنا ينزع نظري
 بما تفرغ من فعل ابن يونس عن ابن القاسم بالتغيير عجم والله اعلم
 وقول وان كان على مجزوك على اخر مشهور بركة هنك طريفة غير ابن رشر
 وعليها قول المتين فلا يلا هو المشهور وبه العمل كما ياتي عند وجهه
 اجبى ابن لب وعليها العمل **و** عن نواز ابن الحاج ومقابلها طريفة
 ابن رشر القابلة بالبلل اما عاد لما حبس على مجزوك ولو رجع اعوام وليس
 العمل عليها **و** فترفع ذلك مسين احمد الموار **و** فقال
و رجوع وادفع لما فر وفعلا **و** يعرض سنة فر وفعلا
و على صبي كان اوف وش **و** واعترضنا طريفة ابن رشر
 وقول ان عاد اليه بئرا واشهره هن البقرة المتين ونه على اختصار ابن
 هاروي ومن كلام **و** ولاية العراف من ولد صغير او ابنة بالغ جان اشهاد
 الاب على العرفة او الحبس لها يغني عن الجواز **و** الاب الملبوس والمنشور
 ثم قال جان عاد اني سكتها قبل مرور العلم او شغلها بمناعم ومات بكل
 الحبس ورجعت ميراثا واما عاد اليها بغير العلم فبتر وان مات في سها

اذا كان رجوعه اليها بالكره واشهر على هذا ذلك قول ابن الفارض وعبر المثل
 وهو المشهور ربه العمل وسوى في هذا القول بين الكثير والظهير في رجوعه
 اليها بعد علاج او عاين **او جعل سبعة** فتول زكرا مما يقسم ان سبعة
 الوفاء الرب وجعل تفرغ حيازته في هذا غير صحيح اذ كل البطلان بل جعل
 كما ذكره مما حاز الوفاء لمجوز وهذا لا يعقل فيه جعل سبعة الخيال في
 على الرب مع علم تفرغ الحبس على الرب فتأمله **وكل** في المحل المنزوع
 لا يعبر ما ذكره عنه ونهه بعد ذكر الحبس الى اجل والعنف الى اجل فالوا
 واذا امر ادين بعد ذلك وقبل الاجل لا يفر العنف وغير العنف وذلك
 والله اعلم لان الوفاء لا يبر فيه من المحوز خلاف العنف وهذا الما تفرق ليس فيه
 ما يعبر دعواه لتنفق تفرغ الرب على زما المحوز قبل ماله **وتحرر** المتبقي بعد ان
 ذكر انه ان تخفف سبعة الرب بطل الحبس والهيئة والعرفنة مطلقا وان
 تخفف سبعة العلما يا نعتا وبقيت الربور على الغريم وان جعل السابعة
 عندها بالكل من خمس او صرفته او هيئة على كسر حاز لنفسه او على صغير
 حاز له اجنبي بالمرالاب بمصر ماض على حسب ما عفر وتبقى الربور في
 ديمته واما كل من ذلك على صغير حاز له الاب بالربور اوى من ذلك وكذا له
 قال طاب في كتاب الصلوات مع ما ابن هارون **او على ان النقرة** قول زيد وجعل
 مانعة لان شرطه النقرة لا يهلك الوفاء خلافا ما يقسم من كلال الموارث
 واما بطل المحوز ففيه من الزا اتم عليه ابن عبر السلام واستغفر **في**
 ما اذا لم يصل مانع اخرج ما يبر الوفاء الى يبر ثقتة وان جعل مانع قبل
 ذلك بطل الوفاء انظر **وبه** تعلم ان هذه الصورة يستغنى عنها بما يعبرها

والساع و قول رخلا باللباطة ما قاله البساطي من ان عبارة الاخرى
 لا يجوز صحيح كما هو النقل في **صحيح** وفي غيرها مع كتاب في لوشرك في حبس
 انه يلى في قوله في قوله قال ابن القاسم واشبه لاي انتظم في **صحيح** ان معنى
 ما في الموازية هو البطلان اذا حصل المانع والا فخرج مما يترك ان يترتبة
 ليتيم الحوز بلا ثبات بين ما لا فريسي وما قاله الله خلاف ما توهمه
 والله اعلم **ولو سبها** قال في خلاص الله حيازة الشعية معلومة ابتداء
 وليس كذلك بل الحيازة اول اولية وانما الخلل اذا حاز لنفسه والافول
 الراجح ان حيازته جائز كما لا لباطة في ذلك وان على الفقهاء الشعية بها ذكر في التبعة
 وناجز ما حاز في الضيق **من** لنفسه وبالف محجور

في فبذلك **بلسه** و **موتة** قول في ويشارك معانية البينة في قال في المرونة
 ولا يغني بل حيازة الامم معانية البينة محجور في حبس او ره او مينة او صفة
 ولو افر المعطي في محنة ان المعطي فز حاز و فبشر وشعر عليه بافر ارك حينة
 ثم فان لم يغفل بزل ان انكر مورقة حتى تعالين البينة الحوزة وقال في
 المتبعية وبيع حوز الحبس بعقر كرايه او منار عته ان كان بلاذا او مسلا
 فاته ان كان سوادا او يستغنى بزل على معانية الحوز و هذا هو
 المشهور وبه العمل وبيع معالجه الرار الى المتصرف عليه حوز قاله
 في سماع يحيى في و قوله لا يسلطون **في** في **درا** في قول ز جان كان
 مثلا علون يعين له حلقه حتى ملان بجل في هذا الشرط صحيح في ا في
 الحبس عن قول المرونة في كتاب العبدان ومي قريبا عبر الالبنة
 الضيق ولا جنبي بل يغني الاجنبي حتى ملان الواهب بزل كله بل كل

عن التوقف فانه انما يكون يجوز الالب لانه فيما فر ابزر وعينه وابانه ولح
 فاعلم من ماله فاذا كان مشاعا فليس يجوز ولا مرق في التفتيح بين كون
 النصف الباق للغير يجب بطلان نصف الكيس وبي ان ينبغي النصف على
 ولكن لم يتصور به ويزخر من ابا الحس ان هذا منزه المرونة وقول
 المرونة بل يغفر الاجنب في لم يغفر جميع العبر ولا يحق بقائه ببالاب
 مع ير الاجنب اذ ليس ذلك بجوز المشاع الاعلى على كتاب عمر فلهذا
 ابو الحس في ميثاق الجميع ان هذا المانع كما هو به ابر لم يور وغيره وانما
 ٥ والاخ للغير موزك وجب مع اشتراطه وتفرج وان ٥
 ٥ والاخ لا يغفر للغير مع ٥ كسر والخصم اري ان وقع ٥
 وفي البقاء في الثاني الرابع من الهبات والشرقات اختلف جميع
 صرق حجر شايح من ماله على ولله الغير هل في حيازته له على ثلاث
 اقوال اخرها انها حيازته سواء ابغى الباء لنفسه او تصرف به على كسر
 وفي الشيل مجازته له جائزة ولا يجوز ان تصرف به على كسر او في السيل
 وهو قول مله والثاني ان حيازته له غير جائزة وهو قول اصنع الثالث
 ان ابغى الباء لنفسه او تصرف به في الشيل مجازته له جائزة ولا يجوز ان
 ان تصرف به على كسر الا ان يجوز الكسر لنفسه وللغير وهو قول ابر الفاسم
 في العتية مع ولا مرق على مذهب المرونة في الحس والعرفه في ذلك
 وقول نعم حيازته له ما عساه الا عليه عيخته ان كانت وصيته عليه كما
 في ٥ هذا لا نفهم له ثم اذ بموت الاب ثم خيمسه على مجزك بالسروك
 الثلاث سواء كانت وصيته اياه لا ولا واذا ذكر الغير فيما اذا هبت

اللع بنفسها يمنع جوارها ان كان وصية بالثمن ان حرق قوله ما حبسه الاب
 عليه انظر في كملته اولاد واربعه اولاد اولاد قول بطل على الاولاد وصح
 على اولاد الاولاد فلان في صحيح جاء في الميراث العارث مع نيم من الميراث
 لا يورث عنه العرفه مطلقا وانما في منه ما لا يحب وما خسر الميراث
 ميراث على الملكية انما في معقبه وان كان معقبه رجع النصب الموقوف
 في جميع العرثه ولا يملك العرفه بسبب ما فيه من النقص في معقبه
 غير المعقب فيفسخ فيه الحبس بزياته بل اناب الاولاد تكون وانه ميراثا وما
 فان اولاد الاولاد يكون حبسا واما المعقب ما لما شفع غلته واما
 دانه فيسقطها وفي مرض الميراث مع تساو في الرجعة لغيره
 بالوارث والمرتب كما في قوله في مثل كماله العتيقة فيكون اولاد الاعيان
 ارثا وترحل فيه اللع والزوجه مع لاني لاني الاولاد الاولاد وغلته
 حتى يموت الاولاد لاجل الترتيب انظر في قول فيفسخ العرفه على
 سبعة اشهر في اعلم ان قسمه اولاد على حكم العرفه ولز ليس في
 في التكر والاثني على المشهور ان لم يكن ثم لم الحبس وكذا يقال في قسم
 ما صار لولر الولد بينهم وهذا ان استوت حاله واما على قدر الحاجة
 ابى عرفة في قسمه بالشوية مطلقا وان استوت حاله فاولاد الاولاد
 لنفك اب شرعي فلا يرسم عيسى اب القاسم مع اب الماحشور
 والثاني لنفك اب شرعي مشهور قول اب القاسم في وقول الاولاد
 الاولاد الاربعه اربعة اسباعه وفي الذكر مثل حله الاثني في ذكره
 في بعض النسخ وهو غير صحيح بل الذكر والاثني سواء في الاثني في ذكره
 الحبس في قيل الذكر في تتبع وقول زبدان حبس عليه مع ما ذكره

الوفا يكون بين الجميع بالسوية لا محسب العراية غير صحيح لأنه حيث
 علم ان يحسب الورثة ينقسم بينهم على كل الارث لأنه لا وصية لوارث الزوج
 فسمد على العراية وعمر نسوية الا والزوج مع الاولاد سواء ادخلها
 في المحسب ام لا لأنه ليس بوفد بالنسبة اليهم فمع حيث ادخلها حسب رؤسها
 في الفسخ اولاد بين الاولاد واولاد الاولاد فامله والله اعلم وقوله ويرخلان
 في الوفا لا خصوص ما لا اولاد به يعني اذا اجازت الا والزوج والزوج الوفا
 دخلنا في الوفا وهذا غير صحيح بل اذا اجازت الوفا بلا شيء لهما فضلا
 لان المحسب لم يدخلها في الوفا **تمت على الله** قول زبوعز منه ان العقيقة
 العليا لا تحجب الا مبرعها فقط في ماله فان فرضا المشقة هنا عن المهر وغيره
 مع تساوي الدرجة في الوفا وولد الولد لعقبه بالوراثة ورحم بالعليه
 لا تحجب احدا مبرعها ولا زوج غيرهها وولد الميت هنا ياخر مع اولاد الاعيان
 في ارث ابيه لأنه محسب بالزوج وياخر مع اولاد الاولاد بحسبه من الوفا
 وانما يرجع ما ذكر في لوانتي ثم المعيشة للترتيب والله اعلم وقول يرجع فله
 من مات منها او فله على ورثتها في صوابه اسفاه فوله وقوله اذ ليس
 من اهل الوفا وانما يرجع له ملكا بالارث **تمت** فان مات من
 المحسب او زوجته واهل ورثته الابن الميت لم لا يدخل في المحسب بحسبه
 في ورثته على مبراية الله تعالى لا يدخل فيه غيرك ولا تنقص القسمة بموته
 مع وقوله فان مات بعد اولاد الاعيان رجوع ما يخصها لاولاد الاولاد
 في هذا يقتضيه ان نصيبها ينفي لهما بعد انقراض اولاد الاعيان اني مع
 قهول ليس كذلك بل اذا انقرض اولاد الاعيان بطل ما للزوجة والاعيان

[illegible]

وفي ان المحبس يقع على المرجع بصرفه من جهة المحبس عليه مجتمع فيه شركه
 المحبس وانما قالوا بعد اشباع شركه في المرجع اذا استكت عنه ولم يذكر لا مسمى
 حبس عليه او او شركه مع شركه مع عن محرم الزكرو والانشي سوا
 في المرجع ملك اشترى للزكرو مثل في الانشيب ملا شركه له الله لم يتصرف
 عليه مع في الله لم يخرج له مع في حبسه ملا في مع شركه مع مع منه انه لو
 خرج مع في حبسه لم يخرج مع شركه و هذا لما هو وعبارته **فخرج على**
 الموازنة صرحت بما قلنا ونصره وعلى دخول النساء في المرجع ففعل
 ملا في الموازنة الزكرو والانشي فيه سوا وان شركه في اصل المحبس للزكرو مثل
 في الانشيب قال لان المرجع ليس فيه شركه ولو لم يكن له يوم مرجع
 الا ابنته واحده كان لها جميعه ويزل ايضا خرج **فما نظر** وفصول
 يخرج الموقف للزكرو له بقوله وعلى انشي ويخرج على العفراية من راسه
 فلم يزل الموقف هو فولد الاثنا الا على عنقه حيلة تع **ومر** **فما**
عصبت قول زوايشرك كونه افرق منه خلا بالافعال **في** **ما** اشترى
 كونه افرق من العاصب وليس كذلك اذ ليس **ما** يعقش اشترى
 ذلك اضلا وانما فيه ملائمة **فما** كان كلام شمع **ما** عصبت والنساء
 وثم عصبت معهن والنساء افرق **فما** ابن القاسم **فما** كان **فما**
 يرخلون كلهم الا ان تكون سعة بالبيز ابان ان ذكور وذكور على العصبة
 مع بمنزلة لا يعقش اشترى كونه النساء افرق وانما هو سواك **فما** دخول
 الرجال معهن بربيل الجواب بخرول مع السعة دون الضيق و **فما**
 الصورة هي قول المصنف **فما** خلاف فم البتات **فما** حال الش **فما** **فما**
 الافعال ثلاثة مشاركة في الضيق والسعة اذ انشأوا النساء مع العصبة

في العود كذا واخوات وعزم مشاركة في الفيق والسعة اذا تساوى التساوي
 ابحر من العاصب كذا وعمة ومشاركة في السعة دون الفيق اذا اكل
 التساوي افرح به وعلى انشيء **وبعزمه البعز انه** قول اذا اكل اصل محب
 برعه بقطر هذا اقبى به ابن رشر وخالفه عني به ابن الخلاج وحاصل ذلك
 انه اذا اكل واحرم من الطبقة العليا فقال ابن رشر يكون حقه لوليك
 بناء على ان الترتيب في الوفاء باعتبار كل واحد وحده في على مكان ولوليك
 وهكذا اكل ما كان اشقل حقه لوليك وكذلك واحرم من الطبقة العليا انما
 يجب برعه دون برع غيره وقال ابن الخلاج بل يكون حقه من ملان من
 العليا لبقية اخوته بناء على ان الترتيب باعتبار المجموع لا يشترط
 للطبقة الثانية حتى لا يفي احرم من العليا والله اعلم **وايشترطه النجيب**
 قول ما لا يميز عنه او كما تشا منبقة لغير الوفاء فيمكن ان يميزه
 من النسخة بالوراء والصور انه بالوراء لانه اذا ميز عنه في الاجل لا يميز
 الا اذا قبل منبقة لغيره على المشهور كما قاله ابن عفة ونسبه بعران
 ذكر عن ابن عمر الشلاح ان استمرار الرعي في الاجل لا يفي في العتق وفي
 الحبس ما قاله ذلك في ان لم يميز عنه الحبس ولو حوز عنه ما قبل منبقة
 في الاجل لغيره لم يفرج حرث الرعي وان ابقاها لنفسه بكل بحرث الرعي
 علم المستمر في العفر حوز المستلزم لغيره وعلى الجملة لا يملك به **والله اعلم**
 قول ربه المتبلى ما يميز منع ذلك في منع ابتداء ويض ان وضع يمينه
 ما نهى في النفراد والمتبلى وغيره ان شرط به وقعه وان وجب فيه ثم
 رغبة يمين وان اشترط غيرك انه لا يجوز له ذلك ما كان وضع وزل مفي وعمل بشرطه

مع ذلك في غير قوله وارتفع شره ان جاز وهو موافق لما بين عن زخلانا ما يوهبه
 كلامه هذا لانه ذكر مبادئ انه ان لم يغير بالاحتياج منع ابتداء وفي بعض النسخ
 فروع وهو ان المتيقن قبل مله بلان **رد** **مكتنف** فقول من اجزاء التشبيه
 على هذا جملة **فت** وعزاله لما لا ورد **لحي** بلان هذا ليس بموجود فصار ان
 يكون مشهورا قال مع عزوه لمله وتشهيم **نحو** وانما المنقول به المسئلة كما به
 ابن تاسر وابن الخياط وابن عرفة وغيرهم واحرفه ان احرفه لمله ان يكون على
 غير مكره والآخر مكره ان يرجع ملكا للمبسر او لعرضه ولا شدة ان مراد
 المورف قول مله وانرا قال **مكتنف** والمتبادر من قول ملك يكون لغيره ان
 ذلك باحتياط الخلق كما قاله زوهو القلاء خلافا لما قاله **عشر** وان يرجع
 حبسه على البغواء والامساكيات ولم يأت به معزوا والبراهيما فالله الشين **مس**
 وقوله ومنرا ان جعله حبسه من التبعيل هو ان في ذلك ابن رشره فوارله
 ونقله ما هو ان يجمع ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة التي **ما** وغير
 قاله **الشيخ مس** **و** **ارتفع** **شره** **ان** **جاء** **به** **اذ** **نا** **فيه** **ولو** **متفقا** **على** **كراهته** **واما**
المختلف **به** **حرفته** **كشره** **ان** **وجبر** **فيه** **ثم** **رغبة** **بمع** **واشترى** **غيره** **وكرا** **شرا**
له **اخراج** **البنات** **من** **وقد** **اذا** **شر** **وجب** **بعض** **الاخوة** **الاخرى** **عليه** **واذا**
رفع **مضى** **منرا** **ما** **يصل** **من** **فعل** **م** **وقول** **لان** **الجلالة** **الوارفة** **كما** **اذا** **لج**
الشارع **منرا** **قال** **الفر** **ويور** **وهو** **اشهر** **من** **قول** **لان** **السيبي** **ان** **النفلي**
الى **الفقر** **فاذا** **حبس** **على** **قربة** **بلا** **باسر** **ان** **يجر** **الى** **قربة** **اخرى** **لان** **الفقر**
الاجر **وهو** **حاصل** **بلا** **منه** **قاله** **الشيخ مس** **وان** **عزل** **لان** **على** **ما** **وجده**
ان **من** **انه** **يجب** **ما** **نقص** **العام** **الاو** **لما** **حصل** **به** **العلم** **التي** **هو** **ان** **معرض**

برسم الوصايا وسماع اشياء ويرى المتطوع عكسه وهو انه ليس عاتق في العلم
 الثاني مما كان قبل في العلم الاول وجعله داخلا فيها قبل المبالغة وكلام
 المرونة في كل شيء كتاب الوصايا الثاني مشتمل على العريض معا ونحوه بل هو
 صلي له اخرو حيتته كل على ما يقضي من غلبة العلم الاول شيء ما كان في
 منه شيء ما اذا اغتلب ذلك اخبر منه ذلك على مضي لم يلا خزانة شيئا مع
شركه اصطلاحه على مستغف اي بيل اصطلاحه وغلبته ان عرفت نفعه الجبر من
 غلبته ما كان ثانيا لا يقع بنفعته ما خلت وفقت على انه ان ثبت ذلك عن نفسه
 محله ردك لمجسه يجمع به ما شاء والخصم عن غير ان ما كان ذلك لائس
 له ردك لمجسه وان كان له من يبلغ ما يشترى به ما فيه نفع ولو قل يبع
 واشترى بثمنه ذلك وفي الزاوية لو شرك الوافق ان يبرام غلبته
 بمناجيع اهله ويترك اصطلاح ما يخرجه منه بكل شركه مع ثم قال ابر عرفت
 ما كان له ان نفعته ما يبرته ما كان عجزت يبع وعرفا من ثمنه ما هو من
 نوعه ما كان عجز صرفا في مصرفه مع ما نفق **في موضوعه او غلبته** لما كان به
 المرونة ان اشترى على الزم حيسر عليه اصطلاح ما رت منقلا من ماله لم يخر قال
 ابو الحسن انكر قوله من ماله بلو كان من غلبته فجاز قالوا يقوم منه
 انه يجوز فحيسر الارض الموضوعة وعلى ابن الهنجر في ذلك قوله ولو كان
 على ان ترم من غلبته ويخرج العريض من غلبته الارض فجاز فحيسرها
 وفرضه لا يجوز قال ابن كوشة الاول اصوب وقول ابو العري بنهما
 ان البيان في منزل العري ذلك عبر الحقا في التفت في قال عقيب ما كان فلنا
 في مسألة الوفاء انما رم ايضا النفس ليشجع به فيل هو في بناءه واطاعه

المرقه التي شربت عليه انما بنى شيئا يصير ابلغ يمين كالبان لنفسه لفلسه
 النفع في ذلك والله اعلم في نقله ابو الحسن **واخرج السله المعروفه عليه**
 ووقع في هذا المنع ان ديار الغلة والعنا دية نفقتها وغلتها ان
 كانت على مجهول او على المجهول عليه ان كانت على معينين وفيه نظر وفسر
 ووقع في نقله خريف ونحو ابن عرفة وجعله المنع في النفقة عليه افسا ما قال
 في الغلة والحوادث والعنا دية ما غلتها ودر السكنى بخير وصي
 عليه افساها والارايها بما تصلح منه والبساتين ان حبست على من لا
 تسلم اليه بك تقسم عليه تسامى او يساها بر عليها وغلتها وان كانت على
 معينين في يكون لها بالنفقة عليها والابك والابن كالثمن انظر ما في **ميت**
المال قول زفرج بكفر والوقوف على معين انفق عليها ان قبلها على
 ذلك ولا يملك له مع ميراث على ان المجهول للجهاد بلانه ينفق عليه من
 غلتها فيكون **في** وهو غلات ظاهر نقله عن المنع الخيل لا تخرج **في**
 النفقة **في** عن ابن عرفة عن المنع والخيل في الشيل لا تخرج ونفقتها
ميت المال بلان في توجر بيعت واشترى بثمنها سلاح وان كانت على معين
 انفق عليها ان قبلها على ذلك ولا يملك له مع قول ابن الخلاج وان كان
 برسا وشبهه في خلاف ما المنع وفيه تعال لو اسفح قوله للجهاد لو امو
 ما **في** والله اعلم **الموسم** **مسجد** يجوز بيع المسجد ان اخرج اليه لتوسيع
 مسجد وقطاعه سواء كان حيا على معين او على غير معين وانه في ذلك كله
 لا يبرك في المسجد الاثني وهو ظاهر النقل **في** **مسجد** وغيرهما وذكر الشيخ
مسجد جواز له ان ما وسع به المسجد من الارباع لا يجب ان يعوق منه

١١ ما كان حبسا على معين فان واما ما كان حبسا على غير معين فاما يلزم تعويذه
 سواء كان من اجلاس المسجر الموسع او غير او على العفراء وخرم على ما يعبر
 جوار ابيه معين ابن اب التمر كور انشاء نوازل الحس من المعيار ووجهه
 ان ما كان على معين لم يتعلقا به حق معين وما يحل له لو افقه اذا دخل
 في المسجر من المجلس لمعين ومن اخلوا بها حق لا ربا بها لانها محرمات
 على التبعية والكرام يتعسف بلف ما تستوي عند المنفعة وان شر ك
 لها معها في الاصل والاشد اعلم وفول الجماعة كلمة حرة مكررا في نسخ
 هذا الشرح جامدا ان المنعوق مسجرا لجماعة اقيمت فيه الجمعية او والنز
 في ما نفع ابن رشر خلا هر سماع ابن الفاسح ان ذلك جائز في كل مسجر كفول
 سموي في النواذر عر ملط والاخوي واصبح وابن عبد الحليم ان ذلك
 يجوز في مساجر الجوامع ان ايجب الى ذلك لانه مساجر الجماعات لا
 ليست الضرورية فيها كالجوامع والمصلحة تخالف عنك ففكرت اول
 البيوع وما ملح وفيه بعلم **المادة** قال ابن علي حديث جري اعينك ترا بلاء
 ما نعه عينا في جميع به من يقول يقضي في المختلفات كلها وهو قول الشافعي
 مع والكوفي وكلمة في العتية مثله والمشهور عنه وعرا حله انه يقضي
 ايضا بالمثل في المحيالات والموزونات واما في غيرها ما نعه يقضي
 فيه بالقيمة والجهة للاولين فيه لانه شرع غيرنا وليسير فيه انع امر وا
 بزل له ولعله تراقى والجميع الا ترى فلوله فتنيد بزها فانه هو تتر اضع
 بمنزلة بناوك بالقياس الى واخفوا اهل المنزلة بالمكيلات والموزونات
 في الغلاء بالمثل المعروفات في بلغة **قوله** اربعة عيا في حديث جري

به المعنى وانما اشكل التفسير في الترتيب والنسب ثم ذكر الخلفاء الذين
 وسلكوا الصواب في العقب انه ان قال جابر على عقب جلال ومكانة وعقبه
 او على عقبه الترتيب والاولى وعقبه هذا الكلام وان قال على عقبه او على
 عقبه وعقبه عقبه لم يدخل الكلام في عقبه وعقبه قوله **ولم ولم ولم**
 عموم دخول الكلام في هذا وطبقه والى ابي وهب وراى جابر ومن
 عن جلال ورجم ابي وشرب المغمومات لاى انهم مع ما لا يحسن وذلك
 انه لما قال في المرونة فله جلال ولاشع الاول النبات للامم انهم لم يدخلوا
 في قوله تعالى **وجعل الله في اولادكم** فقال ابو الحسن ما نهى قوله ولا
 في الاول النبات انما يرجع هذا القول ولم ولم ولم الشئ لانه اذا
 قال على ولي ولم ولم كان اول النبات يدخلون وتلك كلما زاد رجعة
 يدخلون الى حيث انتهى المحسوس فله في تكمله وقال عقبه هذا هو
 المشهور قال في المغمومات وروى عن جلال انه لا شئ الاول النبات في ذلك
 ايضا مبرر ذلك على ما رجح في المغمومات وتبعه المصنف المشهور
 باثره **ففيها** ورد على استمدلال الامم بالاية انه يقتضى خروج نبات
 المحسوس واجاب في المغمومات بانه كراهة التفسير على النبي وكون النبات
 هي التي اورد في قوله في هذا اللفظ مع شموله لها بمقتضى اللغة
 بمقتضى **ولم ولم ولم** قولوا والعبري في هذا وسي قوله ولم
 ولم ولم في الحق ان هذا العبري المحصول له بك يفسر كسر ميم في هذه
 المسألة كما هو في قوله بوضع في مسئلة الفولبي لعل الشئ في
 انما اعتمدوا في ذلك على ما تقرر عنهم في اكثر هذه المسائل مسينة

بمات قبل الالف في المعقب وفترت فمرد لها نفعه فقال ابن جونس بر صج
 الورثة عليهم بالافل من نفعه الميت التي انفق او ما يشوبه من الثمرة ولو
 اجتمعت الثمرة لم يكن له ورثة شيء قاله بعض من هذا يحتاج ان يفرق فقول
 واي الموامبات تغل في الورثة في اربعة اقسام ما يواجه ما لا يواجه من
 وما تغله عن الورثة في هو من كور في المعيل رلد من جوابي الاما في الجبار
 واني عاك ونفلا في تكميل التغيير ان البقية الحلا في ابو عمر عبر الله الورثة في
 ص في مقرر بين المرسنة المصباحية ومانس وفترت لزل البقية المحلل ابو
 العباد من الورثة في في طاحب المعيل وكا بعلم ما در سر بطل المعزول
 شعري او ثلاثة وتلك السنة وفترت التز من سر بها نوعا شمس وسنم
 مثالا في السنو في واجت المعزول باستغافه اياه بالتمكين من فلاح
 نفسه وهو كالا استيعا لانه احب و اجت المولى بانه لا يستحق واني الا
 بالالف في شيوخ باس للمعزول وفترت لدا و افترت شيوخ فتمسك
 كالشيخ السنو وغير المولى اسما دالمافترت ابن عرفة ما كان ولم
سبب هو وفترت ما كان في انه غير وفترت ما كان في انه كذا الاجنب فليس
 لورثة الا قيمته من فخر طالا وانفا في قاله بعض الشيوخ **وهذا المنسوخ**
من الحاحه والعيار هذا هو النسخ ابن رشر بمشهور في في المرونة
 بفعل الاعا ما كان بفعل اعلى للاسفل وكذا المغيرة وغيره يسوي بضع
 وقال ابن رشر في اجورته ان العمل على ما للمغيرة وكذا رجمه النفع وفترت
 انه احسن وقال ابن عبر الصالح انه اقر في الاي الفواك الاخير ان في المعقب
 بفكر كمال المرونة واما ما في كمال مع فقال ابن عرفة فترت ما على غير منفع

عن شاذان البقية العريضة
 والورثة في جيب من رتبة
 المصباحية

بما اجتهد اتفاقا والله اعلم بالصواب **وسكنى** فنون زخم بعد التقييل كالماتصور
 في المحصورين في وجه بعض نسخ هذا الشرع الماتصور في الوقوف على المحصورين
 في ذلك الموضع غير الظاهر ان التقييل المذكور يتصور في كل من المحصورين
 وما يجتمع كلجنة العلم ويستزعمه فثما قائل **بما يخرج** **سالك** **لغير** **ظاهر**
المع **ان** **هنا** **مع** **علم** **المسايل** **التي** **لا** **ي** **قبله** **واعترضه** **بأنه** **لا** **يتا** **تقر** **بغير**
علم **من** **الجاهل** **بمع** **لتفريق** **اب** **رشد** **بل** **من** **استغنى** **مستكنا** **من** **حسب** **على** **الغير**
بغير **اخر** **منه** **ان** **استغنى** **فانه** **وانما** **هو** **مفروض** **في** **كلا** **الهيئة** **في** **المجموع**
واب **رشد** **واب** **شاسر** **واب** **الخارج** **وغير** **م** **في** **الحسب** **المعقب** **فله** **ومع** **في**
ب **التفريق** **على** **التي** **لا** **ي** **فعل** **المفروض** **لان** **الحسب** **سما** **على** **من** **ا**
ي **ل** **مع** **كل** **مر** **سنة** **على** **كلجنة** **العلم** **ولا** **حسب** **على** **بمنزله** **فك** **اذا** **افضل** **المحتوى**
اهل **الحاجة** **منع** **بالسكنى** **بما** **يجز** **لغير** **وان** **استغنى** **فله** **المعقب** **كما** **يرد**
عليه **كلا** **اب** **رشد** **وغير** **م** **و** **اتفرع** **عن** **اب** **رشد** **من** **انه** **يجز** **لغير** **فله** **محمدا**
اذا **زال** **الوصف** **الفرص** **الحسب** **كل** **الغير** **في** **الحسب** **على** **الغير** **وكلجنة** **العلم**
في **الحسب** **على** **الكلجنة** **فتلا** **له** **والله** **اعلم** **بالحق** **والصواب**
رشد **على** **ان** **الهيئة** **منزوعة** **وعلى** **اب** **رشد** **عليه** **الاجماع** **وفرق** **في** **اثواب**
مبها **ومن** **لازم** **المنزوب** **انه** **يتا** **ب** **عليه** **والظاهر** **ان** **المعقب** **اذا** **افضل** **الرب**
والمرج **بلا** **اثواب** **له** **وان** **فصل** **التفرد** **للمعقب** **غاي** **ما** **ع** **حرف** **تصاد** **وا** **تخلوا**
بمنزله **وان** **فصل** **له** **بانه** **يتا** **فانه** **بغير** **الشيوع** **والهيئة** **مصرف** **وهب**
قال **وهب** **له** **شيئا** **وهب** **وهب** **بالتفريق** **وهب** **والاسم** **الموهب** **والموهبة**
بالاسم **مبها** **فانه** **المجهر** **والغيا** **وهبت** **ب** **يقال** **وهبت** **له** **لورود** **في** **الغيا**

كذلك وعلى السير ابنى عرياً ثم وان سمع اعراباً يقول للاخر انقلع مع اهل
 نبلا ومنه قوله وهبني الله جبراً قال الله وقد استعمل الله هذا القليل
 في قوله كلام وهبني ذالاب بعد الالموسى لانه بنجسه وقول الله ومنه
 وهبني الله فيه نفى اذا وهب فيه بمعنى صير لانا بمعنى المراد **ملبداً على**
 هذا التفسير اعم من العطفية التي هي اعم من الصبغة والصرفه لعرفه بتعليق الاكل
 والاطلاق وتعليق المنام مع بصوحا على طريق العزلة والكمال والتعريف
 بالاع والتوا **الاخر** صرفه قول وفردنا العطفية لعل حجة تقرير الصبغة
 في قبح **قبح** هذا التفسير نبلا على ما فهمه وان مراد المولى التفسير في
 الصبغة والصرفه **قال صبي** وهو ليس بضروري التكرار لو اراد المولى
 لقال والصرفه لشواب **الاخر** واشار **صبي** ان التفسير والصبغة لشواب **الاخر**
 صرفه وان مراد الله الشبه على من هذا الاكثر في الصبغة لوجه المعطى اذا
 اريد بها مع ذلك شواب **الاخر** **عرب** عرفة قال الاكثر والصبغة كذلك
 مع ارادة الشواب من الله صرفه **ع** ونوع البر عبر السكك **وصح** ومقابل الاكثر
مفرد **وحيث** **كل ملك** **ينقل** **قوله** **ز** **مفرد** **غير** **مفرد** **ككل**
 غير ماذون في اتخاذ **ع** هذا خارج بقوله مملوك لما سيزكره هو وان غير
 الماذون فيه لا يملك بما حله لانه غير مملوك واخرج ابا عبد الله
 بقوله ينقل الاستملاء بالنزوح **ع** **الول** **وزاد** **ابرهارد** **ع** **الشعب**
ورغبة **المكاتب** **ابن** **عرفة** **ومازاد** **ع** **لانهما** **ماليان** **وكذا** **الكبير** **ع** **هبت**
ع **قوله** **ع** **لانه** **الان** **ابن** **لوا** **قوله** **ع** **كل** **ملك** **ينقل** **قوله**
ع **لانه** **قوله** **ع** **محبوس** **وما** **بعده** **قوله** **ع** **كل** **ملك**

لانه جالفة عليه **وان** **المجمل** في جمع هبته وحكي فخر الاجتماع على الصحة كما في **وقول**
ولم **خالق** **اللقا** بكثير كما قال ابن عبر الحكم وتفصيل ابن الفلاس ضعيف
 يقف **ان** هذا الخلاف في مخالف الحق واقع في الصحة وليس كذلك وانما هو
 في النزوع وعرفه وانما الصحة ليس فيها خلاف كما ذكرنا في اللغات على
 البيان **ان** **الفعل** **المعقول** به **ان** **المجمل** في جمع هبته في الحملات وانما النزوع
 مفرأشلف **ان** **الحق** **الموهوب** **يسير** **افيد** **انه** **كثير** **اه** **وقال** **ابن** **الحسن**
الحق **ان** **المرتب** **على** **ان** **هبة** **المجمل** **جانب** **واشلف** **هل** **هي** **لا** **منه**
لا **مع** **وغير** **المنف** **ان** **تصرف** **بميراثه** **ثقل** **فمنه** **فقال** **ابن** **الفلاس** **مع**
العتية **والواحدة** **ان** **له** **رد** **عقوبته** **وقال** **ابن** **عبر** **الحكم** **للا رجوع** **له** **وآرى**
له **فقال** **وانه** **لم** **يبي** **له** **اكثر** **مما** **ضنه** **كل** **ثم** **يكمل** **بالنرا** **يدروا** **ان** **كل**
له **فان** **غير** **الخاص** **مختص** **في** **الخاص** **فله** **كل** **يختص** **دار** **اخر** **بها** **فبي**
انه **دار** **اخر** **افضل** **فله** **رد** **الجميع** **م** **مكتفيا** **من** **نقل** **في** **الحسن** **فثبت**
بذلك **ان** **الخلاف** **انما** **هو** **في** **النزوع** **لله** **الصحة** **لكن** **النزوع** **مختلفا** **هو**
منه **بالمرور** **ن** **كما** **في** **ابن** **عرفه** **ونصف** **هبة** **فاجعل** **فرد** **من** **ارت** **نا** **جزء**
لن **مها** **ثالث** **الشعلا** **عرف** **فرد** **المخير** **ولم** **جعل** **نصيبه** **منه** **وان** **جعل** **فرد**
المخير **لم** **يلزمه** **ولم** **عرف** **نصيبه** **منه** **لما** **مع** **ابن** **شرع** **اشعيا** **وابن** **عبر**
الحكم **ونقل** **المنف** **عن** **ابن** **الفلاس** **في** **العتية** **وكذا** **في** **الواحدة** **وابن** **قنوع** **عن**
بعض **مع** **ابن** **شرع** **عن** **بعض** **المثله** **فربي** **ابن** **شرع** **ومع** **تبري** **غير** **حجج**
لا **وجه** **له** **في** **وبدا** **بعض** **ضعف** **قول** **العتية** **والواحدة** **والله** **اعلم** **وهو**
ابن **ابن** **وعنه** **هو** **عليه** **قول** **الفرا** **وكلا** **منه** **جواز** **ن** **غير** **القبول**

انما هو صريح فقل ان عرفت ونعم ان عات عن الحسن وروى عن
 صفة زمانا بله فبها بعدك ما كملها غلتها حلقا ما سكتا تاركا لها واخر الغل
 مع ولم يغف عليه الغراب بل ان قال كلامك من هذا انك قد سمعت **و** **انما هو** يغف
 كغفر الرب اذا جعل رندا وهو احالة على محمول لغرم تغفر رضى الرب في
 ثبات الرضى فلهذا كلام الله وهذا الاحالة وفقت كلام ابن الحجاج الا ان ابن
 الحجاج ذكر رضى الرب في باب الرضى في الاحالة في كلامه حسنة وقول
 او اما الجمع بينه وبين ما عليه من الرب بشره كماله كلامك بلا خلاف وليس
 كذلك ابو الحسن فوله في المرونة جمع بينه وبين غريمه وهو شره عكس
 ليكن جازي المرفوع وفي بعض النسخ هو شره كماله وقوله ودفع اليه
 ذكر الحق ان كلاما عنك فان عبر الحق هو شره كماله وفي المرونة في الجمع
 هو شره كماله لاى نقله **ص** عن اليباء الاتعلق على عزم اشتراك الجمع
 بينه وبين غريمه **و** **ورى** **بغنى** **واسير** **ابنه** قول زويغى دينه بلا رضى في
 فوك **ص** عن ابن الموارز قال ولا يجعل للمرتمى حقه لانه موك في حيازته اعم
 وفيه **ص** عن اشعيب وابن الموارز ايضا يجعل له حقه ونحوك عن ابن عرفة ان
 تخليته **وليك** قول زوايج يشهر بالتعليق كماله الرواية في لبيد في الرو
 اية لاى صرح به ابن رشر ونحو الرواية سمع ابن الفلاس ما مات بعد
 ان حليا ابنه الضغير جعل له لا ميراث ابن رشر لانه يجوز لابنه الضغير
 ما وهب له وما حلاله اياه من الحلى بغير وصية له لانه بمنزلة ما
 كسبه من الثياب اذ هو ما يلبيس كما تلبيس الثياب وهو محمول على الصبر
 الا ان يشهر انه في حله اياه الا على سبيل الامتناع مع نقل ابن عرفة ما

التكميل وذلك في حاله يستحق وفول زوفاة الولد والولادة فيه نظيره ذكر
 بعض اناح الولد كالزوجة لا لا تولد والكل في الزوجة قبل العج بقا هي
 ان ما خلا ما به الزوج فيل على العربية مطلقا وليس كذلك قال ابن مسعود
 ما ارسله الزوج الى زوجته من حلى او متاع او ثياب ما كان ذلك على
 وجه العربية فلا رجوع له فيها وان ساء ما عارية فيها على ما سمي وان
 سكت حيي الا وصال ولم يسهل هريه ولا عارية ولم يشتر على شيء من
 ذلك بل ان له فيها مباحا على العربية والهيبة لانه للقالب فيما شئت
 يرسله وانما ان كانا عنك وحدها مباحا ارميها نطا وعلى هذا الجمل على الزوج
 وتحتاج لنقل يسهل عنك والظاهر ان ذلك كما قال اذ ليس به ذلك العلة التي
 ذكرها ابن رشر في الصغير فانه **هو** في اجوبة **فصل** في تفرم في الرواية
 ذكر الولد الصغير وانظر الولد للشعبه هل هو مثله ام لا وتعليق ابن رشر
 المتفرم يدل على انه مثله لانه خلاف ما تفرم في المتفرم في قول الاب
 في شبه البكر فيما جهر به من حلى وثياب من مال نفسه انه عارية
 له اذ لا ذلك بل ان في كالكسنة بصرفه في دعوى العارية ولم يفعلوا محمولا
 على الهيبة حتى يشتر بالعارية ويطلب بل ان النكاح ذلك شأنه في
 العارية غير محمولا في النكاح بل ذلك خلافه بل ان في شبه البكر دون
 الثيب في محمول فيها على الهيبة كما هذا فعلى هذا الثيب والصغير
 والصغير كالمع قلبي محمولا على الهيبة ما عدا البكر في النكاح بل ان يفيل قوله
 انه عارية في الغرض وجعل ابن رشر الثيب المولى عليها كالبكر ومحملا ما
 الرواية واخراج الثيب على غير المولى عليها مع ان هذا ان المولى عليها

النكاح في

محمولا

في المشتبه اليه بصور اسم مفعول يقع الجلاء كما د بعث لمي ينصرف عن
 كمال قول رب عتد او مرضي فيمنه فخر بك بحسب تغييره بالهبة كمال المرونة
 وصرها وورد بعث في الهبة كما لا يسم يعرفه في العفول او في الشيل ثم عت قبله
 انفا ذك جاء كذا اشهر في بانه فيعز ما بات وما بقى وهو مر اسى المسال
 واما في تشهر ما بالبعث في التبعيل في الاستعداد وعرفه انما هو في
 العجم لتعرفه صرقة على الحيازة واما المخرجه فيك ما جعل مفعول في الثالث
 مختلفا اشهر او لم يشهر في المرونة وكل صرقة او حبر او عبيد
 لوجهة ثلها وخرج لرجل بعينه او للمساكين فخرج مع يرك عتد ما كان
 فامر في ثلثه كوصايله في **والتم للمعنى** قال في حقه مفعول الغياض خا من
 الرواية اذ الهبة تلتزم بالاقول بكلام الغياض فيقضي ان في الموصولة في
 اجازته السبع او ردا الانع زاعوا قول وقال انما لا تلتزم الابل الغرض
 وهو قول اهل العرا **او هو كورد** فصيل القول فيهم وحب شيئا مما هو
 في يرك او د نيل عليه انه ان علم وقيل في حيازة الواهب الهبة بالانفا
 جاء علم ولم يقل فيك حتى مات الواهب بطلت عن راي الفاس وعت
 عن اشياء وان لم يعلم حتى مات الواهب بطلت بالانفا الاعلى رواية خلة
 ان الهبة لا تقدر الى قبول قلله ابر شرب رسم العريضة وسماع الفرينسي
 ونفله احوالوا والقلشان في شرح ابن اكا جيا وكفي واد وحبه لغير من
 هو في يرك ونم في بطلت في الصور الثلاث بطلت الواهب قبل الحوز في كل
 ذكرنا فاعلم ان قولنا اذ علم بعينه القبول قبله فيه نظر لان بطلت
 المسئلة وان بعثها اذ قبل بعث الموت انكره في انما او في كية شاهدا

في
 خيلها

مخموم في قال ابر شاس هو جيانة اذا اشهر بالهبة مع وفول زواعترا
 قول **الله** مطلقا في الله ونقل عن المرونة ما بعد وايقون فبغير المخموم و
 معار فبغير للموهوب له حتى يعلم ويرضى ان يكون جليزا للموهوب له كما
 اذا رضى بمقلنة الرضى لا يكون المرتضى جليزا حتى يعلم ويرضى بذلك
 في قال ارتفع مع قول خليل مطلقا في الله **صحيح** وهو موهوم اذ لم يشتر
 في المرونة العلم والارض ونحوها واما العبد المخموم والمعار الى اجل
 فبغير المخموم والمستعير له فبغير للموهوب وهو من راس المال ان مات
 الوارث قبل ذلك ومما قال في سماع سمعون هو ان مودع شيء ان علم قال
 ان شر هذا طاف لما في المرونة لانه جعل فيها فبغير المستعير والمخموم
 فبغير للموهوب له ولم يشتره مع فبغيره وكذا في معنى الكل مع ابر شر
 وانما وضع التفسير بكذا لبعض شيوع عبر الحق كذا في مقلنة الرضى كذا في
 والله ولعل التعميم وقع في نقله او من التماس له اذ عادته نقل
 كلام الشيوع مخموم جليزا بلغة المرونة شتر قال **صحيح** وقد اخترع بزر
 ما اخترع على **صحيح** كما ذكر في مودع جعل رغبة التعليل في عنقه بصر منه
 اكثر من هذا **قوله** وكذا راي ابا الحسن نقل التفسير عن بعض شيوع
 عبر الحق نقل ما **صحيح** ومودع **صحيح** في قول ويرضى في فيه نقل لا يشتر
 العلم بغيره على ما مشي عليه **صحيح** وهو قول ابا القاسم في العتية واذا
 شره علمه ورضا مع ما ليس بمصوح بل يخرج على مقلنة الرضى قال ابا
 عتبة ومن وهب ود بعتة لغير مودعها ولم يلزمه يجوزها لودع حنة حوزها
 لا يجوز كونها بغيره او بشره علمه بالصفة بطلانها بعلمه ورضاه

بالجارية لابن بشر في رسم العصور من سماع عيسى عن المرونة وابن القاسم في نورا
 زل يحق مع سماعه ايلاد في كتاب الوردية والتخرج على رها مسئلة
 الوردية لان يعرف بفوق حوز الرضا في وقال اللحن اذ لم يعلم المودع لم يكن
 حوزك حوزا في المخرج لان المودع قبل العلم يجوز له فيه والمخرج يجوز له فيه
 لنفسه **اعلم** فيقول جاء امره في الواجب ورضي حوزك للموهوب له في
 خلاصه لان يجوز يحكم بامر الواجب ولو كان الموهوب له حاضر ارشيد او غير
 في الموهوب له فيل له ولم والصفة ليست في الواجب فيل كان الغاصب
 لم يفيض للموهوب له ولا امره الغاصب بزاله فيجوز اذا كان غايلا في قال
 ابو الحسن خلاصه لو امره الواجب بالحق ورضي بزاله الغاصب كان
 حوزا في وهذا الموهوب له الغايب واما المخرج فيقال في المرونة عجب
 ما تفرع وان كان الموهوب له حاضر اغير سعيه وامر الواجب رجلا يفيض
 له ذلك ويجوز له في هذا الغاصب ليس بمل يترك ابو الحسن خلاصه سوا
 نه انه ان يرجع الى الموهوب له او يتركه وتفرع في كتاب الشرافة فيسمى تصوي
 على رجل بمرامه وجعلها على غيره والموهوب له حاضر على في قال
 في ذلك فاما ما في اننا نعت للموهوب على يتركه عند بعض الية الا بالمرام
 قال ابو الحسن في كتاب الصرفة موهوبه لو امره او يتركه لكان ما ضيلا
 جاء كذا نعتيه به لو رثته وان كان في شفه بالله على اخذها في حيا تله
 وفوق له واليه في اللحن وذهب بعض النازليين الى ان المستلزم فيقول
 وان حوز المخرج في هذا حوز الاجنب لانها اولا كان في يدا الواجب فخرجها
 من يده الى غيره حوز وان في كتاب الرهب انما كان في يدي غير الواجب

في بعض موقلة قال عيا
 في منسوب بعض الشيو
 في الى ان ذلك اقطاع
 وفوق له

وهو الغاصب بل في غير الموهوب له فبقوله لا نفع في الخور عسدي
قالوا لا خلاص اذا التفت اليه لا يبرعها اليه لا يبرعها اليه لا يبرعها اليه
قال له فخرها له او ادبها له او فلك الموهوب استكفا عنها انما نفع
واشلف اذا لم يقل ادبها ولا استكفا وسكت مع مراد النبي بل بغيره
رجعت اليه يعني بغيره بغير اهل المذهب ابن تاجر وابن الحاجب وغيرهم بغيره
العبية ومراحم اذا بغيت بغير الرجوع بغير الواهب اليه انما كان كماله في عرابي
المواز ولا فلك الموهوب له استرجاعها ليعجز عن ما كان يملك الخور بغيره
انما يوزن من كمال اهل المذهب انظر معي وفول من كان له غلة اولى من
الغواي خلاصا في مرقعيس كماله غلة فانه كما قال معي غير صحيح وانما قيل
به وما نفعه عن ابن المواز لا دليل له فيه لانه في الجسر وذا خلاص به وفل
تفرع للمد او ككتاب عماد اليه بغير صريح معي بل انما هو اوجها او
فول وانظر ما وجد از كتابه في وجه ذلك عن القلاب انه جعل ما عدا اجماع
ضمير الواهب بناء على ان اجماع ثلاثي بمعنى استرجاع ولا مخالفة فيه للسلطان
لا في تعضيه معي بل ان اجماع الثلاث انما هو بمعنى اجماع الرباع كماله انظر موصي
يتعين في ما لا يخفى والله اعلم **فلا** سنة قول من موضوع المسئلة ان العبنة
بغير المحجورة التعبير بغير المحجور بناء على قول ابن المواز ان العبنة للمحجور
تلك في جوعها وللواهب مطلقا ولو بغير علم وتفرع ان هذا هو بغيره اجماع
رشد وان لم يفت غيرك ان المحجور وغيره في ذلك سواء في عدم البطلان في
الرجوع بغير علم وعلى هذا في الفرقية قول الشيخ وبطلان في ابن تاجر
وبطلان في العمل انظر في وفولته وبطلان الوفاء اذا علم اليه يعني جلالا

غلة له بفتح ما تفرغ في قوله او ككتاب عاد اليه في اوجع محضيا قول زمر المور
 موك له صوابه محضيا عن المور هو له هكذا في المعلقة عن مريم لا منه في
 و عراب المور واذا حاز المعنى الزار وكن شخ استجابة المعطى باضافة
 او مري عنك حتى مات او ارحمني عنك حتى مات طايخي ذلك العظيمة اشبه
 وهكذا في كلام ابن تاسر وفيه **وهبة امر الزوجين للام** قتلا على الم اذ بالاحتياج
 هنا قتلا على الب او اذ ادم بفتح كماله لعل ابن الحاجب ونقل في **ضيق** وفي وغير
 هذا فيغير بها كلام المؤلف ابن عاشر والاضحى في حقه هبة عطفها على مخرج قول
 فلام والمضى ان هبة امر الزوجين صاحبه قتلا على نزعوا الحاجة الى جملان
 ير الواجب فيه **واما** في هذا بلا بزم حوز المور هو له اياه مع وفول ومثل
 هبة امر الزوجين الى قوله كماله الجزم اعلم ان الجزم الى انما الجوزان بالرفق
 والى بالزوجين **الا** يجب لابنه الصغير **والام** تنزل **انظر** **في** **فصل** **في** **مس**
وهبة **الام** سكنها بالزوجين اولينيه وشركت عليه **الا** يجوز بها منها او لا يبعها
 فقال ابن رجب في قوله ابيع من العتقة لا يجوز ذلك ولا يكون سكنها معها
 بها حيازة له والصحح فيه يرد ما ذكر في من هبة العتقة بالشرك المنزلة
انظر **في** **والله اعلم** **والان** **بقيت** **عن** **من** **استفتى** **بما** **تقرر** **ولانه** **ان** **بسم**
 قوله لما ذكر في بعض وفول في **الم** **حزق** **شيعي** **في** **يجب** **ان** **يفر** **من** **البيان**
 من هبة الشيعي بغير قوله **الا** **المجور** **كما** **بان** **الا** **المجور** **المتك** **فمن** **الاب**
 لابنه الصغير جائز **والاشهاد** **بالعقود** **يفتح** **عن** **ذكر** **الحيازة** **فان** **ويجوز** **ذلك**
 معرفة الشهود صغر الابن ليلا يفرغ عليه ويرى ان الاب انما تصرف عليه
 وهو كغيره من غير ويغفل هو كذا صغير او لم يعلم الشهود ذلك واختلف اذا

وضع ذلك ايها يقبله وفعله وامر له الغلبة على المقنونة ذكر ابن سلمون في ذلك
 قولين ويقيم منه ترجم الغول بطلان العبد اذ اثبت ان الابل كمالا يحسن ان قلنا
 في مطالع نفسه مثل ما في الوقف وكذا قال الشيخ في رجال في حال في حصة النجعة التي
 رجة الناس هو مشرك صرف الغلبة للمجور في العبد والحبس وان لا يورث بنسبه
 في هذا قال وانظر دليله في الشرح واخا ينسب **لا لا يعرف بعينه** من الاستثنى
 والمستثنى قبله في الامم مجوز له في كل شيء وهو **لا لا يعرف بعينه**
 في وقوله كذا راوي غير من دارا وعسيرة التي يدل عليه كلام ابن عرفة **وضيح**
 وفي ابن سلمون وغيرهم ان ذلك خلاصا بالتمكيلات والمجوزات والقرائن
 والنزير جرد انظر ابن عرفة **وضيح** **لا لا يعرف بعينه** على ما لا يعرف بعينه
 قال ابن عاصم فيه فلعنا في لانه يقتضيه ان دار السكنى للبر من اخراجها ويرى
 الى اجنبي يجوز لها مثل ما لا يعرف بعينه وفيه عذر الله في شره من كان **كسبي**
 وهو غير صحيح ولم ار ما قاله نعم تغلر في غير ما في كونها للبر من اخلاصها
 من شر ائله ومعاينة البنت لزلالة ثم تبغى تحت يرك مع وثايق البلاء وان
 كانت الضرفة في دار سكنها الاب فلا يجوز حتى تحلبها الاب واجله وثقله
 وتكون بارقة ويخرجها الاب ما لا يحل على هذا المخرج العرفه مع وثوق المتبغى
 والنزير و ابن عرفة انظر **كسبي** ثم قال الخاطا تغلر دار السكنى وغيرها في صفة
 الاب لا العقيم وان دار السكنى للبر من معاينة البنت للثقل ومثلها
 الملبوس وما غير ما في **الاشهاد** بالعرفه او البنت وان تعلى الخيلان
 المتبغى **الاشهاد** بصرفه في غير الخيلان واحضار الشهود لها مما لا يمكنه
الاب ولا يلقيه **فصل** في تفرغ النفل عن البلاء الموشى وليس هو الفاض

ابو الوليد البجلي المشهور صاحب المشفى بل البجلي صاحب التلويح هو ابراهيم بن
 يفيق واخره بالعين المعجمة وبالهاء كذا معاصم الابن المعوي قاله في تكميل
 التفسير وتلويح الوفاء **ان يسكن** اقلها كذا هو ان هذا التفعيل خاص بدار
 السكنى وليس كذلك بل جاز في صفة الدار مطلقاً كما هو كلام المروني ونقله
 بلا وكذا التلويح يلبسها او يعفها وكذا ما لا يعرف بعينه اذا اخرج بعضه وبقي
 البعض في تركه قاله **السكان** انفرج **وحوك** في الحثي ونصه جاز كذا التلويح
 التي سكن تبعاً لما لم يسكن من الدور والتلويح التي ليس تبعاً لما لم يسكن
 لئلا في التلويح يخرج من يترك تبعاً لما اخرج منه وحوك على يد غيره جاز ذلك
 والتم يخرج من هذا ما هو عليه المحمدي وفي التلويح تفعيل اخر قال ابراهيم
 بن شيوخ عبر الحق ان سكن الاقل جميعاً وعلو كذا التلويح كذا
 سكن الاكثر بكل الجميع ان كذا التلويح صغير وما سكنه بغيره ان كذا التلويح
 مع وبه يتبين ما كذا في قولنا علم وفولن ولولنا في اورشليم يخرج بعضه
 هذا يقضي انه بعد شركة التلويح الى ان يجوز لنفسه وان حوز الاب له كذا
 وليس كذلك لقول المصنفين انهم تفرع اولم يخرج كسر وفاء عليه وقال في المروني
 والاب يجوز لصغار وليرك ثم قال جاز ما ان **الاب** قبل شرع من ذلك لم يجر
 وان بلغوا مبلغاً يجوز شهادتهم في جميع جوار حتى ما ان **الاب** بطلت مبدية
الاب وقد لزم وفولن وواضحة في صفة الصغير بلغ وجاز قبل موت وليه
 في هكذا فيما رأت من النسخ وهو خلاف وصوابه بلغ ولم يخرج قبل موت وليه
 وهذا ذكر الخلاف ابو الحسن جاز لما ذكر الخلاف هل قبل بالبلوغ على السجدة
 وهو كلام المروني او على الشرع وهو رواية زياد قال ما نضد في آيين

(فلا) تكلم في موت الاب جعل قول ارا القام اذا مات الاب بعد بلوغ الصبي
 لا يقطع الهبة حتى توفى منه الشر وعلم به بنية زيادة تبطل ثم قال وهذا مما جعل
 حاله **وجازت العمري قول** في كل شيء ودور في باب وعلى في قال في كتاب العباد
 والمراد في قول جلاء الحمر ثوبا او حليا قال في اسمع من مله في الثياب شيئا وارثا
 الخطي جازا له بمنزلة الرارح ومعه في ثياب العارية ولم اسمع ذلك في الثياب
 وهي عن علي ما اعراه عليه والشرح في ابواب الخصي يريد اذا بقى من الثوب
 شيئا ردك وانما في شيء منه شيء جازا عليه في ابواب عرقه اقتصر على ابو سعيد
 في العبادات سواء وجوزا بالاشكالها وحيث فلا فقرة بمصوم تفصيلها فنقول
 قولها في الثياب في ثياب العارية وعلى باب بل في التفصيل في موضع قول (فلا)
 كالرورحسا وانه اياها في عزم ذهاب عينها بالاشباع وذهاب ذوات
 الثياب به في قول زجلا بالتعري **لعل** مرادك بمرئى اللغز لان نقل
لا يعبر ذلك جاز في **كلام** قول زواستك وخوك في ابر عرقه العيقة
 الباج ما دل على هبة المنفعة دون الرقبة كاستك هتك الرار عمر او هتك
 مستكها عمر او كزاهي له صرفه سكني في وقال في الفرائض العمري جاز في
 اجلا على وهي ان يقول عمرتك دار او استك او هتك لك مستكها او
 استقلالها بصرفه رهباله فباعتها بشيء بها جيلته فان كان رجع
 الى ربهام وقول زكاه تفرغ في الوفاء في عن قول الملك وولم وولم وقول
 حيث كان العار او اخرج الى اخره في هذا لا غير من غير القول بتغير الاباء
 على الابناء مطلق سواء كان الاباء اخرج او لو كان عفا لغير الفسول
 الا انك انما تترك لبر شر ومشي عليه الملك مما تفرغ بقوله فضل المستولى

او ضيعتي

ذالخالفة والعيال **ورجعت للمع او وارثه يوم موته** بعرفه من هذا قليل
 واضح والحق ان تقرير جملة وقول **فواشعر قوله** يوم موته في فيه من لا
 هذا الاشعار انما يحل لمعك ضمير موته للمعرب بالفتح والفتح يتعلق به
 جئت اعل على ما شرحه به في قبل كما اشعار به بذلك قوله **فواشعر** يستثنى
 من المخالفة انظر في نص على هذا الاستثناء وانظر في مع ما فرقتك عن المخرج
نحوه على ما في قول زبول باسم الجاعل هو ايه باسم المفعول في رجوع حال
 كونه مملوكا والسفلى **على الموهوب له** قول **زوبع** معني بيتاخر فبضم
 هذه العلة الثانية ذكرها ابو الحسن كما ذكر الاولى ايضا لا في الاولى لا تشمل
 منها وقوله لو كان المستثنى بعرفه من تعادله في جازمه من غير لان علة المنع
 في الكل موجودة في البعض **فمن يغزو اسنى** قول **ولو مضى الاجل**
 لكاتب الاخر والكل في هذا خلافا ما ذكر في مسألة التخل قبل هذه بقاها
 البعق منها وليس كذلك **فمن يغزو اسنى** عن غير الحق وغيره هذا ان ادرك
 قبل حلول الاجل بالراجع بالاختيار ان شاء الله فيبقى عاقبة بلا ثمره ويرجع
 ما انفق عليه وان ابقى ارجع مرسه وغرم ما انفق عليه وان لم يعلم
 بزمانه حتى مضى الاجل جاز في تغيير العبر من قوله سوف جاعل في جمع الجمع
 لانه ان صار بعد ما سرامعته ويغرم له ما انفق عليه وان جاز
 في او وجبوا البعوت غرم الفاء في قيمة العبر من حيث حل الاجل ان يوفى
 ويرد ويرجع على الرجوع بالانفق عليه **كأنه** قول **في بهر اللعنة**
 علم المشهور لا ما دل عليه في تحصيله العينة جملة في الاعتقاد غير صحيح
 وايضا اشعر الاغرام **الابعد** موته والحق ان الاعتقاد يكون بكل البعق يرد

على استرجاع الهبة من الولد كما يعينك ابن عرفة وغيره ونحو ابن عرفة الاعتقاد
ارتياد المعطي عقيقته دون خوف لا بدفع المعطي والحيقة ما دل عليه
ابن عرفة لغو الالة عليه الشرا ما نقلنا ابن علة عن بعض فقهاء الشورى
وابن ورد قال بعض فقهاء الشورى فهم باعها قبله باسم نفسه وملا
بالتمني لابنه في ماله ولا يكون الاعتقاد الا بالاشهاد مع بقول ابن عرفة ما دل
عليه لبقا يعني سواء كان من مادة الاعتقاد ارجح لا يبرئ من ما بعدك وعلى
ابن عرفة انما هو امر ينقل عنه ما ذكره وضع منه وقال ابن راسم
في اللباب العيقة ما دل على ذلك نحو اعتقني وردت في ذكر بعض ما
تقرر وهو ان يعم لا يكون اعتقادا فان كان يجوز اعتقاد صاحب البيع
والتمني للولد ولا يكون اعتقاد الابوين الا بالاشهاد مع نقله في والله اعلم
باب في قال ابن عرفة عقيب ما تقرر من ان لا يستغناء ريت ابن
ورد ما خلاصه خلاص هذا في ذكر كلامه ونقله في تحقيقه وقال صاحب
التكميل عنه في كل ما راينا من نسخ ابن عرفة كذا عقيب نقله مما تقرر
ينال من النسخ لابن عرفة وهو وجه لابن راسم ورد فتلخص عن ابن عرفة
الغفور صاحب الاستغناء بكثير وكيف ينقل عنه اما ابن عرفة الغفور
بغير عرق به عياض في المزارع والملا ابن ورد فكان معلوم لابن العربة
وابن عقيقته وعياض في المزارع الغفور صاحب ورقتل هذا النوع من ابي
عمرية على حالة فترك في العلم غريب الا ان يكون جميعا والنسخ مع وضوح
دون المعرفة والحجبة في كلامه ان الحجة لا يقتضي مخالفا وفيه نفي في المرونة
ما نفعه واما الهبة والعقيقة والعري واليقل بلها الاعتقاد في ذلك واما الحجة

فان كان بمعنى الصفة لم يعتق وان كان بمعنى الهيئة تكون سكنى او عسرى
الى شمر او شمرى ثم مرجعها اليه فانه يعتق فسال ابن عيسى القصور ١٧
ستغنا وقال سمعنا تعصر العمرى على كل حال ضرب لها اجل اولي يجرى
كلام في باب او يعبر او كزلا الجبرى وان فعله ابن علي وابن عرجة مع التكميل
ولم يقيم على المختار فقولوا في اختيار اللحن في كلامه تعالى يعبر
التعجب على الله من وجهيه احدهما ان اختيار اللحن انما هو من عنده كما
اخلافا فكان هذا التعجب بالبعد والثاني انه اعترض في المنصوب قلت
كون اختيار اللحن ليس بمنصوب هو ظاهر النفل في اب الحسى وضح وغيره
ولا في ذكر ابو الحسى ان لغة المرونة محتمل لذلك من القولين ويخرج من
ان اللحن هو ظاهرها ولعل الله اعز الاصح عليه وعبر بالاسم انه كلام
المرونة ونحوه واللام ان تعنى ما وصفت او قلت لولها الضمير في حياة
ايه لولها الكثير في ابو الحسى انظر قوله في حياة ايه ما العلم لم يسم
هل قوله تعنى او قوله وصفت بل ان كان العلم مع تعنى يكون كقولهم
وان كان العلم ما وصفت فمثل ما رجح اللحن في شمر من القولين منه وما شكك
ان كلامها هو المتعلق بل في الفعلين وهو ان كان لا يربطه الاخر
فول زوكزالا اعتصار احدهما في الهيئة اذ الشص على الهيئة على المشصون
في مثله في خصوصية غير ولى اجرك في اب الحسى وارجعته ووضح
ولا غير من معنى وفقت عليه طرفة من ابي ايتانه يعرفه بلاشع فقول زيجل
بشرطه فيها على اجنبى كماله امره ما قاله احمر هو ان يورخر من توجيه
اب الحسى مع التخييل لاشركه الاب في طرفة الاعتصار مع وثايق ابر الحسى

ان ذلك لا وحده ايضا الباء في وثايقه قال وقال غيرك شرهه الجوز فان ابن
 العنبر جليل فيل كيف يجوز له ان يشترط في العرفه الاعتقاد والعرفه انقص
 فيك وستة الجسر لا يباع واذا اشترى الجسر في غير الجسر كان له شرهه وقال
 ابن رشر الاعتقاد لا يكون في العرفه ان لا يشترط في التكميل ان لم يفت
سورة سور قول كما في نسخة وهي الصواب في صواب هذه النسخة
 لغير ابن عرفة تغير الاسواق لغو وفهم قول ابن رشر واللغة وغيرهما
 لا تقبل عليه ومنه عياض في الكي في ح مانعه على معيت الكلام فويل
 في جواز الاعتقاد بحوالته سور فيكون المعنى اعتمد القول بالاجابة في يعنى
 على النسخة الاخرى واعتزده **فهي** فايها هذا ان نسب لمعيت الكلام لم اجرك
 فيه بل افترض على ان حوالته الاسواق لا تمنع الاعتقاد بل على ما في ح سب
 فلم قال ونسب **فهي** في كسر ليعرف شره الجلاب انه رجع الاجابة بحوالته
 الاسواق وان في المسألة كمر يقتضى احرازها في اختلاف وهو في عهده
 وعلى تسليم وجود اختلاف فهو ضعيف لما تقدم من ان ابن عرفة ولزافس
 لعزم موافقه على المشهور والله اعلم **ولم يفت** **ور** **ابن** **لهما** **التفسير**
 بكونهما لا اجلهما هو ان في الموحى والرسالة وسماع عيسى الكي قال ابن عرفة
 خلاص المرونة والجلاب خلاف السماع المزكور ونحو التعريب واللاب اعتقاد
 ما وهب او نحل لبنية الصغار والكبار وكذا ان يبلغ الصغار ما يتجاوزوا
 فخر ثورا دينار مع نقل **ع** **المرونة** **التفسير** **فرا** **معي** **قلت**
 ظاهر كلام في الحس انه حمل المرونة على التفسير ونزله والله اعلم اعتمد
الم **وكبر** **نملة** **طرفه** **عبارة** **ابن** **الحاج** **لا ينف** **ولعب** **المرونة** **والمسورة**

وسماع ابن الفلاس يجوز اللحن اختلف هل النصب على النصب او العروج والاول
 بالنصب احسن ابن عيسى السماع **وهو** المشهور انه على الكراهة ابن عرفة
 وفيه نظر وقال قبله التعليك **نيز** على ذم العلة على التشبيه بالقلب العاير
 به فيه والبرج على اللفظ يدل على حرفته وقاله عن الرب **صحيح** كلام المرونة
 الكراهة لقوله **ب** باب النكوة والكثرة للرجل شرا حرفته **والاصل** فيه فعر
 له صلى الله عليه وسلم لعمر **ب** العبرس التي تصري به لا تشتركا ولو اعطته بمرهم
 واحمر ماء العاير **ب** حرفته كمال القلب يعود به فيه والحديث **ب** الموكلا والجار
 وغير هذا الباطن المنزه ان كل ارتجاع يكون باختلافه فانه ممنوع كالاقتناع
 بمقتضى المنزه عن اللحن وابن عيسى السماع **وهو** الكراهة وعن الباطن وابن
 عرفة التحريم والله اعلم وفعل زوايا العود **ب** محمدا **ب** لغيره **ب** تامر
 العود **ب** الهبة كيف يتصور مع ان المشهور لزومها بالقول كما تفسر
 وقال بعضهم يتصور فيما اذا اسفله الموصوف حقه والقلب فتأمل والله
 اعلم وفعل زوايا **ب** منه الفلانة المتصرف **ب** ما يعني كالاخراج وما يتركه بعز
 من المرفوعة والعمرى ولعل العرو **ب** حرفته الزلات وحرفته المنفعة انه **ب**
 المنفعة تكون المرفوعة على ما كان وهو لا يملك عليها من تعري المتصرف عليه
 مما جعله او تغيير الله اعلم **وهو** **الامام** في الامام **القيم** في كلامه كلام ابن
 الحسنى وعليه اشتهر **صحيح** **وهو** ان التلاويلي على الرسالة لا على المرونة كما
 يقتضيه الملة ونحوه الحسنى على قولها ومن تصري على اجنبى بحرفته لم يجز له
 ان يملك وتقرط ولا يركبها ان كذا **ب** ابنه **ب** ويشجع **ب** منط **ب** وقال ابو محمد
ب الرسالة **ب** لا يكره ان يشرب من لبن ما تصري به **ب** كلامه **ب** خلافا **ب** ما هنالك **ب** وفيه

معنى طبع الرسالة اذ كان حيث لا بد وفعل يخرج طبع الرسالة على ما قال في كتاب
 محمد بن النجاشي ان ياكل من لحم غنم تصوف بها على ابنه ويشرب من لبنها ويكتسى
 وهو بها اذ ارضى الولد وكثر له الامع قال محمد بن ابي النضر الكشي واما الاغني
 بما جعل في كلامه في الحس منه فثبت ان التغيير المرونة بـ لا جنبي موافق بـ كلام
 الكلام محمد واما النظر في كلام الرسالة ان يحمل على خلافه في كلامه فلا بد وان
 حمل على الولد في خلافه كان وما فلا يتقدمه والله اعلم ولما جعل في بعض
 الاجناس في المرونة هذا يعتبر فيكون وما فلا للموازاة او باعتبار فيكون خلافا
 له في التلاويح على المرونة في الاكساح ارك وفوق في الجنائز في الاكساح في
 الاب او الام او الاجنبي المتصرف في لا معنى له والصواب اسفله كذا هو
 واضح الا ان يغيب للاب بـ مع ركانته لا كما في اسفله قوله او لا
 جنبي وتقوم جارية او غير غير بالتفريق تبعا للمرونة والمراد به شر انوك في
 نفسه كذا عبر به في العتية لا تقويمه بالعقول ولذا قال ابو الحسنى وانظر
 اجاز له ان يشتر نفسه لنفسه وحمله على الشراء وفي كتاب الجعل جعله
 كالوصي يتعقب الامع ما جعله ابر شرا لان بعد لنفسه محمول على غير
 الشراء بخلاف بعضه وغيره جاز ان يشتر الرجل ما تصوف به على ابنه
 ودعوى بوجوه منها الضرورة والثبات ان له شبعة الملة ولد ايضا شبعة
 التصرف في مال الصغير بخلاف الكسب التي ليس له في الا شبعة الملة ارجح
 ولزم تعيينه قول زعيم الثواب في ما عليه وان المراد لزوم الثواب
 هذا الموصي لقول ابن الحارثي وليس له الرجوع في الثواب بعد تعيينه وان
 لم يفيض فيه لانه الثمرة بتعيينه وما عمله عليه البسالة مع جميع ايضا على معنى

حمل

لزوم

في مقتضى ما نقله في التكميل عن شيخنا الفقيه خلافاً ذلك وهو ظاهر ما كان من
شغل اوفاته بالمالعة والتعليم والعتوى جرياً بزره واراد فعلم الاجتهاد
والبيان الزك انشرها نسبها في التكميل لنفسه الشيخ الفقيه خلافاً
ما ج وسعر المعام هو سعره عبر اليه بر سعر المعام وكيل ارجاء ملا
المصري سمع منه ابن الفلاس واشهب واين وجب وغيره وبه تعقبه ابن
وهب وابن الفلاس توفي بلا سكن رتبة سنة ثلاث وسبعين ومائة والمعام
يقع الجميع وكسر القاء نسبة الى معام بن يعقوب مالك النخعي **اولاً** **سبعها**
حتى **يفيتم** قول زواجه مات النواصب وهي في بينه وبينه في منزلة اللفظ
يقض لزوجها بالعقود ان يغير بالثعب الثوراء في عقرها كما تقدم
ول **معيد** على هذا ان يحين اربع بلاد ما تجزأ ويرى ولا يكلي من فبر
منه ولو كماله القيمة ان يخرج وفرة ولا يثاب عن الذهب بفضة واذهب في
الجمع هذا مغير يراه لا يكون قبل التبرع والامار كماله وفوقه الا ان
انما يجوز في الاعبي بالكثرة فيه نخر ان كان شوا العبي وغير جنسها
يجوز ان بالكثرة لا يتوقف على العرف وانه كان وجنسها منع مختلفا لما به
وصاف جبر فعلا وليس في كلام الفلاس دليل على ما قال وفعله وعوضها
انما يلزم بتعيينه فيه نخر بانه لا يلائم في السبع والعبية في منزلة له
وفعله ولا يجوز وقوعها بالكثرة وفيمنها في بقى الجواز غير صحيح وصوابه ولا يلزم
ما في لاجري ح منها وبها السبع **وقال** **دا** **صرفة** **بميين** **مختلفا** **قول** **نحو**
والله لا تحرفي براريه فيه نخر بل ليس هذا هو المراد بل يمين صلا لان هذا
وعبر بالصفة وهو خيل كماله والامال صلا يمين انشاء الصرفة وانما

المراد باليمين هنا جرد التعليل كذا جعلت كذا جردا صرفته لا اليمين المتعارفة
 قال ايرعلش وفنى **بى سلم** و **ذم** اخلد في الحروية قال العوانوش فلان
 يتخذا اينا عرفة يوحزفنه عنى الحى بالمشرك لانه قبوله هبة النزع مكره
 وفول زواى عتق و **لطف** هنك المسايك فمصر ميسا عنى الحى منع والخللا
 عنى الترامع عيانا و **غير** اختلف منع اذ انى اوجوا الينا **بى** العتق والخللا
بى والنتلاج والنزى **بى** يعنى والعبه كمالها **هات** فتح ابي عرصة
 كتاب العبث بالوعر وعمره بلانه اخبار عن انشاء المنجر معرويه المستقبل
 قال ميرخل الوعر بالماله و **غير** هات قال الوعر به مملوك ارتقا فلا و **غير**
 ذكر مر ابي رشي **بى** رسم خلص و **سماع** ابي الفلاس من العارينة **بى** لزوم الوعر
 به اربعة اقوال احدها يلزم الوعر به مطلقا لعمره **بى** عبر العزيز الثالث **بى**
 كانه على سبب لزوم وانى يدخل جسيم **بى** السبب لا يصح مع ملك **بى** من الاشياء
 الثالث يلزم ان كان على سبب ودخل بسببه **بى** السبب لا يبر الفلاس **بى** هذا
 السماع الرابع لا يقضى **بى** مطلقا لقول ابي الفلاس ايقام مع قول سمحور
بى سماع الغريبي **بى** **اللفظة** استعمال البعوض لانه يفتح اللام
 وفتح الفاء **بى** المتلفه يعنى القوافي خلافا لغيره **بى** اللفه لان جعلته يعنى
 العي يستعمل **بى** اللفه بمعنى الجا على فغان فمكنه الكثرة الفهم ومنه همك
 لمزك الكثير الهمز واللمز و **بى** هذا التريسم على الاصل فغان اللفظة يعنى **بى**
 القوافي المتلفه بفتحها ويسكونها ما يلتفت كما يقال فمكنه بالشكون
 على فمكنه ومنه وفز ذكر ابي الاثير **بى** اللفظة البفتح والسكون و **بى** البفتح
 انظر **بى** وذكر ابي مالك **بى** اربعة لغات **بى** **ف**

الفاصلة والفتحة والفتحة والفتحة والفتحة والفتحة

وعر بعد ابعزة فقال قال وجير بغير حزن مختار ما ليس جيرا اننا ناكفا ولا
نعمل مخرج بالاول اللقيط لانه اذا منى من صغير والثاني السقفة وبالثالث
قال الحربي وبالأربع الرفيق والاول يسمى ابقا والثاني خالته
وتدخل في التعريف الرجاجة وجماع الرور والآخر دخل فيه التسمية تقع في
السقفة وهي لمى ورفعت اليه قاله ابا عات عن الشعبي ابر عرفة والفا
لة نفع وجير بغير حزن مختار ما ولا ابي حنبلان ناكفا وجير في ذلك وقفت
فول ابي الخليل وارب ثلثه كقول الجميع لفتحة غلاما غلاما مع غير ما
قاله وراى ان حركة اللفظة غير مانع لانه يدخل فيه التمر المعلق وليس
لفظة بقول الجملة معرض للبيان احسن فتأمل مع قلت ويرد عليه
ايضا انه غير جامع لغير شموله الرفيق الصغير لانه لفتحة كما صرح به
ابن عريفة نفسه في تعريف اللقيط وهو وارد ايضا على كسر تعريف ابي
حنبلان **بما يبين** قول زحل هو غلام المرونة تغيبا عليه عن ذلك الغلام
المرونة بل ان لفظ المرونة جمع الثلاث كلفظ المرونة والتعريف ومضى
التفك لفتحة جاني رجل مبرص عفا صا وركله ما وعزتها الزمراء
يرد بها اليه ويحرك السلطان على ذلك مع نفع المشهور سفوف اليميني
مختلفا للافئاز كما في **صحيح** قلت رابا ابي رثرة اليبان والمفر
عانت انه عن الغلام المرونة سفوف اليميني في ذكر العباد والوكلاء
دون ذكر العبد كما جعل في موضع السماع سبيل اشعباء السجالية يربط
اللفظة في هذا العباد والوكلاء وكذا في معرفة العباد وحركة

كانت له ايقاعا بعد الاستماع ابن رشر فوله معنى للتميز والعجاء والنوكاء ويريد مع
 يمينه والاختلاف في هذا وانما الاختلاف اذا جاء وحكم بفيل انه ترجع اليه
 بالعبارة دون يمين وهو كلام مزعوب ابن الفلاس في المرونة وفيل لا ترجع اليه
 الا يمين وهو قول اشبه به منه في نوازله اصبح وفلان في المفرطان قول ملك
 وجميع اصحابه انها ترجع لواءها ان عرفا للعباء والنوكاء وان انتم له بينة
 عليها وفرا خلف اصحابه هل ترجع اليه يمين او غير يمين مقام كلام من
 هو ابن الفلاس في المرونة انها ترجع اليه بغير يمين **فحينئذ لم يقرط** في
 ما فيه ولورد بعد الاول بينة في فاع التلح ايضا بينة معنى لا اولها ملك
 بالتاريخ جاء لم يمت تاريخ معنى لا عر لها جان تكلها كانت يمين معنى في يرك وهو
 الاول بغير يمين انما له ما يعلم لها حبه هذا جان تكل حلف التلح واخر
 ها جان تكل معنى الاول بل يمين ابن يونس وفتح على اصل ابن الفلاس ان
 نفس بينة وانما هذا الاول لانه قال فر عرق اعله كقول يمين ورث
 رجلا بوللا يبر عليه وافاع على ذلك بينة ورافاع الاخر بينة انه موافق وتكلم بل
 بالمال بنفس بينة لانه فر عرق اعله وقال غير هو من صوب يرك وهو
 فر قول اشبه هذا وبهذا النقل تعفب الله على الله فادى بالعل هذا اختيار
 رافعه لانه اخر كلامه قول ابن الفلاس وهو ما في قول اشبه به وتبعه البسلام
 و**ن** وردك البينة **وهي** بلان **السلام** على قول ابن الفلاس او ما واخر
 الا ان ابن الفلاس لا يخلع اشبه الترجيح في الاعرابية او تفرع التاريخ وان
 بغير اشبه الا يفلها عن التكل في عنركه هي في يرك **والله** خالعه في
 ومشي على ما غر له ابن يونس اصل ابن الفلاس وبه تعلم فصور نقل **والله** اعلم

واستثنى **في الامور** في العباد والوكلاء لا غيرهما من ارض المسئلة في
 السماع وفي كلام ابن رشر كما تقرر وفي غير كلامه ابي عبد الله وغيره فقلت
 وفي ابن رشر في سماع اصبح الاختيار ان يصف مرعى اللفظة العباد والوكلاء
 وما اشتمل عليه من غير البراهم والبر تليفه وصحته بان وصعد بعضا وجعل
 بعضا او غلظ في ذلك اخللا وتبصيل بل في العباد والوكلاء اذا وصعد
 امرهما وجعل الاخر او غلظ فيه مع ذلك ثلثة افعال ثلثة افعال لدعي
 المحالة استبرأ امره وان غلظ لم يكن له شيء، وهذا الامر لا قول مع وصق
 عن المغير ملك ابيها وقوله ولا دقت للقول في هذا نحو عبادك ابن رشر حيث
 قال يستبرأ امره بل لم يأت احرا بابت مما لا يرتبه وجفت اليه مع وفاءه
 انه اذا عرف احرا العباد جفت وعرف الثاني الوكيل بفتح او العكس
 انها ترمع للقول لان الثاني لم يأت بابت منه وهو غير ظاهر والظاهر
 انها تفسح منها كما يجوز من كلام قول ابن الحاجب ولو صعبا اثنان
 بما لا خفاء به المنعقد في العباد وفسحت في سماع وقول ذلك ما هو وجب غير
 واصعبه في يفتق انه في الصورة المشرفة وهي اذا عرف احرا العباد
 بفتح والاخر العبد والعزير ترمع في العباد من غير استثناء خلاه ما هنا وليس
 كذا بل لا بد من الاستثناء في الواحدة كما كان في تنازع ابي بربيل فانقرض والسماع
 عن قوله بل يمين والسماع **ووجوب** **فكر** **خوف** **خائب** قول زعيم على اما نشأ
 نفسه بربيل ما يعرف به لا دليل فيما يعرف على ما قال بل منطوق قوله ان
 على خياشه جرو جرو تبي على الامانة او الشك فيها لاكن النكر كما في **في**
 وغيره ان الوجوب خوف خائب انما هو مع امانة نفسه وعلى المصير في صورة

الاشياء ونوع **صحيح** الافساح ثلاثة الاول ان يعلم من نفسه الخيانة بمسوم التفادها
 الثاني ان يلاف ولا يتحقق ذلك فيكون الثالث ان يتيقن بامانة نفسه وهذا
 ينفع الى قسمين اما ان يلاف عليها الحقنة او لا فان خلاف عليها الحقنة ويك
 عليها الاتفاد وان لم ينف ثلثه انفعول ثلثه الاستجاب والكرهية والاستجاب
 بيمينه بان والشرط في غير ذلك واحتمار التورث وهذا الافعال الكراهية
 كما في الجواهر واليه اشار الله بقوله على الاحسن وبه تعلم ان الله فيه اجماع
 لا يجهل الخلاف والاستحسان في العور المكرهية كلها مع انه ذلك انما هو
 صورة واحرك هي ان يعلم امانة نفسه ولم ينف حايثا واستغفر ابر عسر
 السكاح مبالا اذا علم خيانه نفسه او شك فيها وجوب الاتفاد عليه وترك
 الخيانة ولا يكون ذلك عزرا سيفه عنه ما وجب عليه من حبة مال الغير قال
 ج وما قاله عيسى والله اعلم **وتعريفه** ستة قول زمان اخره ستة في هـ
 عبارة النسخ قال ابن عسر السكاح عفيه ينفع ان لا يتغير بالشيء من نفعه
 في **صحيح** ولو لم يولد لها قال في المفردات ما في ولد فدر ومنفعة ويشع به
 ربه ويحلبه يعر به اتفاداً وفي تعريفه ستة او ايد ما قول الفاعل روايتها
 وسماع عيسى اي وجب مع راي ابن الفلاس فيها وما في ولا يملكه رتبة
 عادة ما بين الفلاس هو في وجب ليس عليه تعريفه وان شاء تصرف به
 فكان ابر عسر السكاح وعلى القول الثاني تاقول بعقود المرونة وهو الذي عليه
 الاكثر واهل المذهب وغيرهم ما شاء من الله ترك القول الذي عليه الاكثر
 وردك بل هو نفسه **او** **صحيح** به قال في **صحيح** ونحوه لا يترجم عن النسخ هو عيسى
 في اربع هي ان يعر بها بنفسه او يربطها الى الشك لان اذا كان عسرا

اوائى ملامون يفور مقامه او يستلزم منها ويعربها مجازا لمان يعربها المحر
 يث واجازا ليد في المرونة ان يرب معها الى السلطان واجازا اب الفلاس في القسمة
 ان يرب معها الى الملامون يعربها واجازا اب شعبان ان يستلزم عليها اب
 عربة الباج قال اب الفلاس لورد معها الغيرك ليعربها وعرفته في الامانة
 لم يحنط لان رجاء يعينه الاما شط فخلا و لورد بقة قال و في قوله قوله فلا
 عت بلا ميب من الاب الفلاس والفريسي و هو صديق اعتبار المثلية في الامانة
 وكلام اللحن يقض عرج التفسير بالمثلية ان لم يعرب **فله** اب عربة تبع اب الحجاب
 اب شاسر في قوله ثم اجرت تعريفة منها ان كان من ايعر مثله و طامر ليعر
 اللحن اجازا اب شعبان ان يستلزم عليها منطالنه ولو كان مربي ذلك
 اذ لم يلزمه و **و دقت** كذا في الرواية و حيث فيه اب رشر بامكان ان
 تكون لمسلم مكان الاحتياك الا ترمع الى الحبر لا يعر التعريف بها ان
 كلامه **ج** **ولو دقت** ملاذكي و ل لفظه فكة تغيره لالم يحل الملاز ع المزهة
 غير و شرا عياض لملد و اعلم به و رد الما بلور القول بلانه يعرب بها ابرا
 لقوله على الشريعة و سلم لاقل سافقتا الامنشر فانه الباج و اب رشر
 ع المزهة و اب رشر اقوم منه و تصد في المخرجات لفظه فكة لا يحل
 استبعادها با جماع و عليه ان يعربها ابرا فلان اب عبر السلام و بهذا
 ايضا قال اللحن و اب رشر في التفسير اب عربة لم يترك اللحن على انه الحز
 معك بل على انه اختار بعربان ذكر القول الاول لملد و قال تكلم على لاولنا
 في الاحتياج لملد و لا نقطع ان الحزيب و لا ربي محذوفة الحزيب و لا تاويل
 ما يقبل واجازا اب عربة بفا عرقة ملد **ج** تغير جبه العمل على الحزيب

الجميع مسما ذكي ابن يوسف ثلث الافضلية ودل عليه استمرا المزهة فلان
وقول الما نزل على الحريث على اصلها علم الجبال الغنية التعريف لان رجا يرجع
الى بلده وفلا يعود الى بعد اعمار حجة عليه السلام وماذا كر تعلم انه كان
على الما لان لو عبر خلاف اشارت الى تشهير كل من القولين **كينة اخوة قبلها**
فول زيا قبل لفظها ما عمله عليه هو ما اخبرك الله بعراي ذكر الوجبة
الاخر وهو عروى ضمير قبلها للسنه واعتزض بما قاله ابو الحسن وان النية
بمجردها لا تنقل مع وتبعه البساح واعترضه بانه ابا الحسن لم يقل ذلك هذا
واجاب **قبح** بانه ابا الحسن لما اتى به على نحو حصيل العموم استمر لال الله
به صلا ونحو الحسن وهو توجب النية بمجردها شيئا ام لا المشهور ان هذا
توجب شيئا لقوله صلى الله عليه وسلم عالم عالم او تشكلم مع المراد منه واقتل
عروى الفقيه للسنه معتمرا تحت ابن عرفة مع ابن عيسى السلام وكفر له ابي
الحاجي قال وهو امانة عالم ينس احسنها فتصير كل المعصية فقال ابن عيسى
السلام هذا ابي اذا كانت هذه النية هي التقطها ما حثت بعراي لثقله
جوى ذلك على قبل النية مع بقاء ابي مع ابن عرفة يرد بانه القول بل قول
اثر النية انما هو مع بقاء ابي كذا كذا لا مع تغير بقاء كذا كذا بوجه
مناسب لتاثير النية وير الملتقى قبل نية الاغتياي كذا مفرقة بل التعريف
او العزم عليه وبغيرها مفرقة بتغيير ذلك بدار ذلك كذا البعل عبي الفمل
انفا فاع **قبح** والخاص ما قاله ابن عيسى السلام وهذا ابي عرفة فامل
مع قلت بل الخاص ما ابي عرفة وح **لا** نية الاغتياي صلا لم تجرد فارت هذا
الكف والتعريف **واحدة** **لهي** مما نقله بعراي ابن عرفة لانه موضوع

في ثمة تملكها بعد السنة والنية ح مجردة عن تغير وصف البير ان بعض التسمية
 صفة في التعريف فتأمل به متممة به غلبة واحدة **الاعراب** وما كان اعلم ان
 الافعال ثلاثة افعال يلاخرها نية التعريف والماضية والاعتيان والماضية
 سوال معين ثم يرد مع الثالث يعرف في رد ها يعرف معنى او يعرف مسلما
 يعني وفي الثاني رد ها واجب ولا ضل به مطلقا وفي الاول يعني ان رد ها يعرف
 وفي الاعراب تاويلان الفاعل لا ب ر شر وعرفه للمفعول كماله تغلي الحس في الذكر وفي
ولو يعرفه قول زان يحتمل ان يكون بجزا فيكون **تغلا** عراب ر شر فابا ص ثم عراب
 ابن ر شر بل انه ان كان له معنى مع ورفع ثمة ذكره في اول سماع عيسى من
 كتاب الفاعل يا واعترضه **طعن** بان طاب المفعولات المفعول عن الفاعل ونسبه
 فاعلم المرونة ونحوها على تغلا ابر عر من اكثر ويجوز ان يكون كسالة للتعريف
 والاعمال التي هي لواجب الكلد والاشياء عليه ولو وجب كماله في حيث
 التماس مع غرضه ولو تصرف به ونسبه ولو الكلد كماله في الاثر ان
 فاعلم قول اشعب والثاني فاعلم قولها والثالث لا ب حسب ميثاقنا في
 جرح الخلاف في الكثير يوجب في الخلاف في الفاعل ان له الثمن قال **طعن**
 وما نسبته لا ب ر شر ذكره في كتاب الفاعل يا علم سبل الاستفاد غير
 معز ويجعل على قول اشعب فتأمل به **وشارة** **طعن** في قوله في ترك المصنف
 شر كماله افر ذكره في ابي الخليل وهو كونها بعسر جملة وانكره في **صحيح** وقال
 ابن عبر السماع والثاني في ذكره في المرونة وظاهر كلام المصنف يعني ابي
 الخليل انه لو لم يعسر جملة النعمة جملة وان لم يجر لدان يلا كمالها مع ونسبه
حجج التمسك كماله مع ان تفصيله في خلاف بشر هي احدها ان تكون في العباد

يخلصها لا يعسر لا قبلها الفهم وفرحل الله كلامه ايا الخلق على هذا قاله اعمير
 ورجع رجاها بين **بعضها بالنعمة** قول يستبعد وقد لا ان مسئلة تراها المتفرقة
 تفرق عن نفيها الخ يرجع بها فيها على رجاها في غير بل غير عجب بل ان البان
 والنعمة حكمه التخيير انما في رجاها وحواله لو كان يستبعد من كون
 النعمة في اللفظة انه اذا الخ تفرق اللفظة بالنعمة كما رجوع للمنتفع بالترتيب
 على رجاها فلام نعمة الرضا بلانها في ذمة الرضا كما تفرق في بابها **ولي** بل
على رجاها بل انما اعلم انه بعد الشبهة اذا انما لها تارة في بعضها وتارة في غير
 صاها معينة وتارة سلمة جازا الى الاثرون بقوله وان باعها في والثان
 بقوله وان دفعت في واما الثالث فلو ضوعده في يتكلم عليه واما ان تصرف بها
 فاما عن نفسه او عن رجاها وفرا اشار اليها بقوله بخلاف لو وجبها واما اذا
 امسكها لرجاها كما اشكل **فلام** لو وجبها **بعض المسكين** في قول روي جمع المشتق
 على المسكين بضمهم في عبارة ابن جونسر معر على قول ابن الفلاس كما نقله
 ابن عرفة **وصح** فاذ اخذها والمنتفع من المساكين رجع المنتفع بالثمن
 على المساكين ان كان كلامه فليلا بل يبيع وان اكلوه في الاولى ان يرجع على المنتفع
 ان لم يسلح عليه وينفي ان يرجع عليها عليه بل انك من ثمنها او قيمتها
 يبيع تصرف بها ويرجع بتمام ثمنها على المساكين لانهم البايعون من ثمنها
انما يتصرف بها بنفسه قول زجله رجوع له على المساكين بالقيمة التي
 غرمها في حوايه بغير اللفظة لا بالقيمة لان هذا مستثنى وقوله وللمنتفع
 الرجوع وهذا انما يرجع بعين اللفظة او بما وجب منه لا بالقيمة قال
 ابن الحاجب للمنتفع الرجوع على المساكين في عينها ان اخذ منه فيمنها الا ان

يكون نكرة عن نكرة وان نطقه بغير فية فليكنها ضول زولا اشر له في النكرة فيه
 غير ان المعتر ان ان اختار اخرها بله ما تفحصا ابن عرفة ابن وشرة لو الاسماع
 ابن الفاسم ابن وجبرها رجا سبر ما تفحصا ومن تفحصا بالاستعمال بله اخرها واما
 تفحصا وان اشعلها مع فحس به اخر فيسعدا او اخرها ولاش عليه تفحصا
 او مع فيمنه تفحصا ثانيا ليس له الا ما تفحصا مع اخ ابرر شر ان عروا ثانيا لا فو
 ان للمعروف وفولها **وجس** تفحصا ابن عرفة اللفظة صغيرة اوصى لم يعلم
 ابواله وارفعه بغيره ولان الزانية المعلومة ومن علم رفته لفظة لا فية وهو
 غير ظاهر لان صواب عرفة الشاكي للفتنة يخرج الرقيب معلقا ومن تفحصا ذلك
 وكذا قول ابن عرفة في الرقيب انه ابن اللفظة والافية غير ظاهر لان الالبس
 عروا هو العار من سبيل فانه المستلح لعلية فوك به ابن الحاجب وقال ابن
 عرفة مع الشاهد عن ابن شعلان بقوله ينبغي ان يورخر المنصور ولا يترد
 وبه المعونة من النقلة لفيها انفع عليه او تركه لانه جدير بغيره المشكك
 يلزم الكلفة اعلم انه ومن قول ابن الحاجب كذا ستر تبعا للفران ان الشاهد
 مرض كجارية لا اعرفه والظاهر ان كذا بيت مال معيب حقيقته على التاخر
 فيه وعلى ابن ابي بكر ربيع عليه به وان لم يكن كذا مرض كجارية على الفادر بي
 على حقيقته ومن قول ابن شاعر ان طاف عليه الصلاة ان ترد لزمه اخذك صو
 مقضى فراعرا المنزك وغيره **ومطائنه** ونفقته فقول زوهو ظاهر ابن
 عرفة بل بغير حزم به و ابن عرفة والشامل وهو ظاهر رواية حمزة لاد
 الالبس قال جاد لم يكن بيت مال ينبغي عليه منه مروي حمزة على ما تفحصا عن
 يبلغ ويستغنى به وقال ابن الحاجب جاد تعبر على الملتفة حتى يبلغ او يستغنى

المرور

ايضا

بمقتضى خلاف ما في الرواية عن عظمه بالعارض وجزم في صحيح ما في الرواية معترضا
 على ابن الحاجه وتبعه في الشامل وقال ابن عيسى السكاك على الرواية وعظمه بالعارض
 او ويرجع ان يكون في النسخة عليه كذا لولا ان يثبت ان بلوغ الولد عينا او ذم
 زوج الانثى بقاء ما انتمى به من مثل جناح واعتبر فيه ابن عرفة بانه يقف بانه
 شفع بغيره بالبلوغ وان لم يستغف وخالف الرواية خلاف ذلك وهو
 مقتضى المرونة وغيرها في **اللائحة** **بالحسن** **فول** **ز** **لا يثبت** **ان** **الترك** **ان**
 على يد ابن الترمذ ليس بموجود وعلى تقرير وجوده كذا لا يثبت **الاستشهاد**
 بل كذا صرح العطف كذا لا يثبت **الاستشهاد** **فول** **ز** **لا يثبت**
 على الخلق وضع فيه نفس ونحو **فول** **ز** **لا يثبت** **فول** **ز** **لا يثبت** **فول** **ز** **لا يثبت**
 مع ويؤخذ منه ان معه حال لاخرى لغو وهو خلاف **فول** **ز** **لا يثبت** **فول** **ز** **لا يثبت**
 المال مع جباله او مرمو لا تحت **فول** **ز** **لا يثبت** **فول** **ز** **لا يثبت** **فول** **ز** **لا يثبت**
 رجل بقوله عمرا والظاهر ان الفرج لم يرد عمرا وما خاله البساحه فيه
 غير بل ظاهر المال انه اذا لم يثبت شيئا كذا يرجع اذ انوى الرجوع لا ان فاشروا
 لم يبق حسنة صادقة بل اذا لم يثبت شيئا تامله وقوله في ابرع من مقتضى
 المرونة رجوعه في هذه الحالة على غير مقتضى يكون الصواب اسقاط
 قوله والفقول له انه في يمين حسنة لانه لا يثبت له موضوع يثبت عليه
 ونحو ابن عرفة قال ابر الحاجه وابن شاسر بان ثبت له ايا بالبينه كمر عمرا
 لزوم الا ان يكون نفع حسنة فارجوع بان اشكل بالفقول قول المنع في جعل
 ابرع السكاك وابن هارون يعمدوا المنع على انه ان انفق عليه حسنة
 جلا رجوع له على ابيه مع تعمك كمر حد ومقتضى المرونة خلافه وانما انفق

منع

عليه احتسابا بائع فخر ان لا ابا مرس انتم كمر ان يرجع عليه بالانفقة ثم سا
 لية المرونة ثم قال وهو كلام ربه اللعن المنصب بقوله اضلهم مني انبعي على
 صغير تعمر ابوك كمر حمر وهو مرس فقال ابن القاسم يتبعه بالانفقة وقال
 اشبه لاشع له ميرير لانه انبعي على وجه الحسنة والاجر والاول ابي لاند
 يقول لو علمت انه لم من تلزمه نفقته انبعي عليه على انبعي له بعد
 قلت بقوله لو علمت ان خرج انما انبعي عليه على وجه الحسنة والاجر لا
 يتبعه **في قوله** **المشتمين** قول قرفف الشيخ صالح في هذا الفيد لا وجه
 للتوقف وفرف قال في الجوامع مانعه ولا يخفى به منقطة الانحصر في الامس
 والظاهر ان المنفق على المسكين مثله اذا كابر في نفسه وامر به كمنع له
 لانه حيث جسر الاول بالمال في كل منعه انفق للمال مع الاول الذي هو محمد
 كمنع انب لا يتلاني فيه ذلك لاني ليس انكلام فيه نكالة **في قوله** **فبما لا**
ينال قول **والله** كذا لستير عاظم المرونة في منعه فربك كلام المرونة فاجبه
 لا انبعي كذا في الله وانما ان ذكرا استغنى عن وعن نفسه ومنعه انفق من
 مع البيت والثلثة لعمري ليس بمسالا واصل والظاهر ان الخلع مخرج وفعله
 لان كل نوره في الكبار من غير تقارب في هذا الفيد كمر به به لا كند
 بمصر كلامه ومنعه يبيع وابن الخلع لوكلا المسلمين مساوي او اكثر
 او فر يام من التسام او تحيل اللقية على السلام ونور التفقه مشرط مع
 وفعله او فر يام من التسام مائة كذا لا كما نكت عليه **بمعجم** المرونة ان هو
 بمعجم **المرونة** **فري** **الشرك** **مشر** قول **وان** التفقه مسلم في خوك لاي الحسى
 والنية الكرخين انما ان التفقه مسلم يكون على نية وهو الغلاص واليه اعلم

فقال وفقران في بعلم خياشمة في صوابه وان في يعلم اما شدة **الانحراف** منه قول زينة
اجله في يقع ان في التقليل وليس كذلك وفيه التعريفية ان لم يكن **الادعوا** ان
صرفه قول زينة الاستثناء واليمين في العلم ان النبي في المرونة هو انه يربط مع
اليه فقال ابي يوسف يربط بعلم الاستثناء وهذا استحب بعلم ان يلف مقاديرهم
انه وملك وجعله عبر الحق خلاف لاهل لانه لما رخصه سقوه اليه ووجوه بل
مع الاستثناء واجبات بل انه يلاخره هذا هو رابع الاستثناء ملكا **وان اني**
رجل بكتاب قلبي اني قول وولدكم الى لا يلف قوله في **عبي** الاستثناء
انه انما قيل هذا وحرك تحفة الامم فيه اذ له اخذكم بحرفه قوله وفقران شاعر
نحو انه المرونة انحرافا منه وقوله لا احتمال تغيير تلك بترك في لاهل الصواب
تغييره ترك بتركه وعبارته **بحر** وميك رد هذا المبدأ في التغيير هو قوله فيما
يلج واجبات ان اشعر على ان علمه حكمه او غنة وزنه اعلم خاتم المحسنين
الف **ضاه** قول وهو قد يعلق على معلوم في **صحيح** قال الا لازم الفعل
في اللفظة علم وجوب مرجعها الى انفسها انشأ وتعلمه مع وفان انفسه لان
انفسا في اللفظة بمعنى الامر منه وفي ربه والعلم عنه ففتي لا يكون العلم
به والافعال منه بلاذا فضيعة انشأ وان يفعل منه بلاذا فاعرف انشأ فاعرف انشأ
فكفنه بلاذا فافض الامر والموت منه ليفرض علينا ربه والكتلة بقره من
ولاه امر افضيل والعلم منه وفي صنع بلاذا وانخلق منه منقضي
سبع سموات مع ورجع العلم فربكون انفسا بمعنى الاداء والافعال
تقول ففتي دين ومنه قوله تع وفضيلا اليان اسرايل في التثنية
وقوله تع وفضيلا اليه ذلك الامر في انفسه اليه وان يفتل له ذلك رابع

وقول اول لا يام لا يحل به قال **بعض** اختلف اهل التفسير في معنى قوله تفل ونفى
 ربه لا تقبل والا لا يابا فلا كثر انه بمعنى امر احل اذ لو حلت لم يقع غير ما
 حله به اية عينية ويصح ان تكون بمعنى حلت على ان التفسير لا تقبل ولا يابا
 مني مع وقوله لان الحجة اخبار بالاشء اعلم وصدر الزام هذا المعنى
 يقول الى معنى الام بصور غير الجمع بين القويين ويدل على ان المراد به
 الام انه ملحق باب وشر الفعلاء بنحو هذا وتنعده اب وجوز مفكر
 حقيقة الفعلاء الاخبار عن حجة شتى شرعي على سبيل الزام قال **في**
 مسامحة وجوز مفكر انه يجوز الاخبار المحتمل للصحة والكذب وليست
 بمراد وانما المراد امر القلاف بجمع شرعي على كبري الزام مع عدم المعنى
 الامر وعلو من خبر الفعلاء في الآية بالجمع لم يرد به هذا المعنى وانما ارادة
 به الحجة بمعنى الحكماء والتقرير به وهذا هو الذي لا يتلف ولذا قال اب عينية
 في على فليعلم بالامور مني كما تشرع والام اعلم وقوله واحكاما فلان اب
 عينة صفة حكمية كما يعلق الفعلاء **الاحكام** على الصفة المنزوعة كقول
 يعلق على الحجة بين التخصيص كما يقال فلي القلاف بكثرة وقضاء القلاف
 مع او بالكلية **اشقر** وقوله نعوذ بذلك بمجته في امضاء فيهم نظر بل النعوذ
 بمعنى المضي في يوجب معنى حله الحكم في لزومه لم يحل عليه بمعنى اش
 القلاف اذ الزام امر الحكمين في قوله فيخرج التخصيص بجمع حكمه
 بكثرته المفردة في غير لان الجمع ينفذ حكمه بكثرته **اشقر** به هو اربا
 فلان القلاف وانما يقتضيه **الجواز** ابتداء وانما قال في يجمع في وجه خروج
 التخصيص بان الجمع لا يوجب ابتداء الاء الاموال وما يتعلق بها ولا يلج في

القصص ونحوها فان كان معها غير جور فبطل حكمه والظاهر ان التعديل والتجريح
 كذلك هي منع يخرج بعض العموم ولا يثبت الشرعة واخواتها واخراج النزل
 بقوله الشرع فيه نظر اذ الجميع شرعي والله اعلم **في** قال الشيخ المستند
 في ارمه ذكر البعثة من الشرع والابن الحاجب ومحقق المنزلة على انصاف
 من المنزلات وقال ابن عريضة عن ابن الحاجب كونه بعثا من القسم الاول
 وهو كلام كلام الطرطوش وعنه ابن وشره ابن شاسر من الصلوات المستتبه
 والحق ان مطلق البعثة المانع وكثرة التفضل من القسم الاول والبعثة
 المرجية للشهر بها غير الناذر في ينف كونهما والصلوات المستتبه بعلي
 هذا الميراث ابن وشره ابن لانا بعثا واثبت المبالغة تحزر والمبالغة
 بها مستتبه في قال معقبه بل هو قال المولى ذو بعثة لكان احسن
 فلو ان ابن عبد السلام والمراد من البعثة كونه بحيث لا يشترط في رايه ولا
 تمشي عليه جبل الشهور واكثر العموم **والا** **فلا** هذا بقية ان واثبت
 الاقل شره حجة جلا شغف ولا يثبت في رايه مع وجوده ولا الحق هذا
 يسلم وعبارة ابن عبد السلام وغيره ينف ان يثبت اعلم المقلدين من له
 علم يقيني انظر وغيره **في** **الاعلم** **في** قول كونه من بين
 العباد افضل فقط في هذا اعله للشر وتبعه فتدريج قال معقبه وذلك
 فظاهر اذ اذ ارمه فان ان الاول كونه عبادا ولا وجه له وفصول
 الله في الاخيرة وهل هو العبادي ليس مراد كما يحل في ان يكون عبادا
 وانما اثنى قول اللفظ وغيره وهو الاصل المعتمد بسببه الخليفة كالعبادي
 البيوع وقال ذلك لانه في زمانه في العباد بل جمع وفرق بينه على ذلك

في الاختصاص **محم** يقول **فقل** لا اخصه صيته وكذا قول اهل بيته علم ان المراد ما هو
 اخص من هذا لانه لا يخلو الا بمشهور المنزه كما **هو** وعبارته انما لا يتبع بذكر
 فثبت مما قال الشيخ المستدل اذا جرى العمل من بغيره في خلاف المشهور
 المعلمة وسبب ما لو افقح في كلامه انه يعمل بما هو به العمل وان كان مخالف
 للمشهور وصورة الامر اذا تحققت تلك المعلمة وذلك السبب والامور اجاب
 الرجوع الى المشهور هذا هو العلم شرعي بل يثبت في ذكر الافعال مع امتناع
 الحق بغير المشهور امر ان امتناع النظر ومعرفة مراد الافعال ولا يعمل
 بالضعيف في نفسه اذا تحققت ضرورة في العلم بالحق ان يثبت بغير
 المشهور لانه لا يتحقق الا فيكون بالنسبة لغيره كما يتحققها ونفسه ونزله
 سر والذريعة ومنعوا القبول بغير المشهور خوف الا ان تكون الاقرون
 محقة للاجل انه لا يعمل بالضعيف اذا تحققت الاقرون يوم ما لا يقتضي
ونفي حكم العلم **والم** **فول** في العلم انه يضر وجوده ان يثبت منطوق
 يثبت ان ذلك من عنده وان لم ينف عليه بغيره مع ان ابن ابي عمير الاشكال
 صرح بنزله ونقله عنه ونهه بغير ذكره ان هنك الاصول انما يثبت
 بغيرها وجوب العمل للاجتماع لولاية فلان وانما يقيم هذا اذا
 انعم واحر من تلك الاجراء بغير العمل وانما اذا انعم ان شاء منها
 ما كثر فلا تغفل لولاية هم وقول انه موافق لما مر في السبع في تفرع ان ما
 ذكر في السبع من علمه معاملة الاعلى الاصح بصورت فيه ومنه قوله
 قال ابن حبيب بلان فيمكن معه علم في ما ذكره ابن حبيب من عدم اشتراك
 العلم في علة ولاية انفسا مقابل المشهور ان في قوله انما اذا قال بجهنم

القضاء ان على انه اعم بيله خلافتنا الحقوق او وليه ولا يجل ان يكون وكذا ان
 كذا وليه من لا يجل توليته ولا سبيل لعزل الا بطلبه ويحرم عليه على
 جازا عليه ويستحب لمجتهد ضعي علمه واراد ان يخلو بولاية القضاء
 ولما جاز عن قوته وقوة عباده لا يبرز القضاء به ان عرفت هذا كله ما
 تنفي توليته من زومه كما لا يجل في كل بعد تعميم من لا يجل تغريمه للقضاء
 وغير شاملا ولا في ذلك كذا في العلم به وواعترافه ان من زوجه ما ذكر في المازر
 ووجوب الثعلب بان في ينف عليه للاخرين قال بل حاله الا في صبي النبي
 عن عليه مطلقا وان لم يزل كلامه على التحريم كما افلح من انكر اخذ وجوب
 على ذلك اذ لا خلاف في ذلك من غير ان من زوجه يجب عليه الثعلب اذ لم يكره
 وان كان في ذلك من تبعه بقاءه ولو لم يزل وفعل ردون جرم بعض
 لزومه في النبي في عزم جوارحه لا عزم لزومه في حد انما يلبس من الثعلب
 بطلبه يمنع من توليته الا يزل حال جعل يجوز له بئله والخاصة انه لا
 يجوز له بئله لان في ذلك انما يلبس من الثعلب اذ اتبعه اذ اكله بغيره على
 انما يزل انما في الفضل واول البطلان انما يلبس من عليه علم في مخرج
 عليه في غير مخرج في ذلك والعزم الالة لا بغيره وانه اعم وبعزاه
 الفا هم والنم فظهر ان من جوب هو قوله في قيل القضاء بغيره واعلم
 عليه الرتبة بولاية بالخلد وفصل في مردود وان كان من حكم في مظهر
 عن ابن عباس في تفسير الشريعة في العلم ان من زوجه انما يلبس من
 كذا تنفي بتعيين الامام الا القضاء لشرع في ذلك في الذي قال ابي
 مزور وهذا دليل على ان ولايته وانه في المحس حيث جازت له فلا علة الا ما

حتى خلع اهل الشرف والبر والاسماء واعلى النفاذ وامشعوا والعفو عنه
بالالراد والله اعلم **واعزله** بمعنى قول زوا عترتي المحبة لا وجه للمعزلة
عليه بهذا ما موضوع كماله هو الاستحلاب وغير اذه الامام جبريل ما
قبل هذا **اعزله** قول وانما ولاه مصالح الناس فيه غير اذ لو
كان كثر له في كثر خلع عليه وايضا العزل مبالغ لا يقال بذلك في باب
النفاذ ولما اعزله لجمعه او عزله لانه فلت اذ ذلك للضعيف علم النفاذ
فلت السلطان ايضا انما جاز له ان يستغنى للضعيف علم نفسه **وقيل**
شهادته بمعنى قول **وعزله** اي الخراج البهلاية فيه غير اذ هذا التعليل
ليس باب الخراج ولا به كماله تعليل وانما هو باب عبر السلك وتعبه **وقيل**
لاحي اي بهلاية بهلاية شهادته كماله غير وانما علاله بهلاية اخبار
بذلك بعد العزل **وعزله** بهلاية شهادته بانه شهادته علم جعل التفسير
من خبر ابن الحارث ولو قال بعد العزل قضيت بكثرة او شمر بانه قضى به
في قيل **لانه** اذ اقل قضيت بكثرة مفر على غيرك واذا شمر بانه قضى
شمر على فعل نفسه هو حاصل المسئلة ان اخباره بتركه ان كان على
وجه الشهادته في قيل لا قيل العزل ولا بعدك وان كانا على وجه الامام
والخلاف قيل قبل العزل وفي قيل بعدك والعربا به معنى الشهادته
والاخبار قبل العزل بانه ابر شمر وفعله **قلت** تحت الشيخ بر حال
في تعريب ابر شمر وفعله **العزله** انه لا يعرف بهلاية وان الاخبار
بغير قيل العزل وان كانا شهادته وميشع بعدك جازم **وقيل**
فمن قول **كل واحد بنا حية** فيجمل بهلاية ليس هذا مراد الامام جبريل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام في كتابه
الفرقان

ظاهر كلامه الجواز بعد الوقوع وعلل كل معلى اربعة
والجمع الزايد او بعد الوقوع يكون مسدودا بالتحكيم
ايضا ملحق بغيره انما هو ابر عن غير الافصول

غفر

ونصفه وعاد في المص على اصبغ فقال اذا حكي مما ذكرنا انه لا ينجح فيه جاز الفاض
يبلغ حكمه وينجلكم عن العودك بان فعل المخرج ذلك المخرج بنفسه بفعل او انفسا
ومر شئ رجع الى الامام اذ به الشيطان وازرعكم وارضى ما كان صوابا وحكم
هو وقيل به في بقوله مما ذكرنا انه لا ينجح فيه ضامك العود وبالنقل المنزكور
يعلم ان الادب انما يكون اذا انجز المخرج بنفسه اما ان ينجز بلا ادب عليه ضاملا
الظاهر انهم انقروا **وهو صبي وعبر** عن لغة الافواه في المضي وعمره كما يشي
به ما قبله وهو ظاهر ابن عربي واولا لغة التكميم كما في **تسوية** خلاف
ظاهر في **انقروا** اولا لا اصبح والثاني **لمشرو** والثالث **لاشعب** والرابع
لابن الملاحشون ابرع من غيره **الثالثة** علم المخرج بالانفجار في يوجه المخرج ومعل
ابن رشر **الخلاف** في الجواز وعمره ونصفه اخلف في **العبر** والمرأة والمسنون
والمرضى عليه والضعيف انهم يفعل ما جاز اصبغ فجميع كليم ومنع مكرم
فجميع كليم واجاز ابن الملاحشون في امر فروع فجميع المرأة والعبر والمسر
عليه في قوله ابو الحسن **وضرب فمهم** فقول **يك** يشتر لعله ضاملا لما يقع
في **الحسن** في كلام **ابو الحسن** صريح في ذلك **كلام** **هـ** ونصفه قال في **المرونة** ولا
بالمراة **يحيى** انتم اذا تيسر لردك ابو الحسن قوله اذا تيسر فعنده اذا
ثبت **بينة** اذا لا يفتي بعلمه **لا** في **التقريب** والتجريم **هـ** وسلمه **هـ** واعتلج
تبع فيه **فت** وليسر بظاهر **والله اعلم** **وعنه** **العلامة** فقول **بان** عزله **لا** **المعظمة**
بالنقل انه لا يعزل **هـ** **لعله** **الماز** **كلام** **هـ** وان **لم** **يحر** **الامام** **الاصح** **صود** **ونه**
بما **يعزل** **هـ** **بان** **عزله** **بلا** **ينجز** **عزله** **قال** **ابن** **عمر** **عنه** **قلت** **هـ** **عمر** **نعود**
عزله **نفر** **لانه** **يوت** **الى** **لغو** **توليت** **غير** **مهور** **ذلك** **الى** **تعطيل** **اع** **كلام**

للمخرج

وہم

ففرو لاكن في قوله الشريعة الخلاله يشيع النكران لان الخلاله لا يستبعد ما شيع
 وشهود ابا جعفر عليه السلام انه مستحب لعلجه على المستحب وهو العلم له وفر
 له واحض العلم له وشاوره والني عن مله وابن الفلاس انه اذا سمع اقرار
 الحق لا ينج عليه حتى يصر عنك باقرارك مثل هذا ابرش وهو المستهور
 الشيخ **في صحيح** وعليه ما علم الشهود واجبا ولا با بايدينه تجلوسه له
 ولم يفت **في ضلوفه** قول زيد يكره له بل لا كراهة صريح البرزخ وهو ان اعتمر
 في الحقيقة اذ قال **في منع الاقتداء بالخلاف** في كل ما يرجع للفصله وخلافه ابر
 السلام المنع ان يخرج البرزخ ومنه اذا كانت العقول مما يمكن ان تعرف
 بيت يريه ولو جردته وخارج بلذك او من بعض الكور او على يد عماله لم يجمع
 عندهم ومحل النهي ايضا حيث لا يمكن الاصلاح على مذهبه الا على اقلية وذ
 له اذا كان مختصرا او فقلنا وفي المسئلة قولان مثل وبيان مثل وان
 اعل **في سبب نشر مجلسه** في قول زيد يكره له بل لا كراهة صريح ابر
 في التبرك واللاع **في يوزن بالتبرك** قال **في ينف** انا يد احد هذا الى ما
 والله اعلم وقوله يا جوكيله المعروف في هذا اذا كان ابن ثاسر وابن الحجاب
 وهو مني على ما علمه وان الفلاف لا يشتر مطلقا لا مجلس فضليه ولا غيره
 ابا الحجاب ولا يشتر بنفسه ورايويل معروف **في مجلسه** فضليه
 وغيره ونحو ذكر ابا ثاسر ومثله عراب عبر الخ **في ابر** في مجلسه اقرار
 اهل المذهب ورواياته جواز شرابه وسببه في غير مجلس فضليه وما ذكر
 ابا ثاسر لا اعره لغيره وذكر في المأز عن الشافعي لابي ابن عبر الخ
 والاعراض اهل المذهب وما تفرع للمتيقن عرابيه ان ملك بايعه في روايته

في

له عليه الخيار بعد عزه هو فخر ما نقل ابن شاسر عن ابن عبد الحكم في غارة التكميل وكذا
 لم يعرفه ابن عبد السلام في نقل ابن شاسر وزاد ولا تبعه عنه في قول وانظر في
 قول الشافعي لا معارضة لان قول الشافعي في قول ابن عبد الحكم تبع فيه ما نقل عن ابن
 شاسر وقوله في قوله وابن الماجشون ويشك في قوله في قوله **فمنع** ولائحه للابن الجوا
 ز قبله **سلف** من قول منه للغير اوله في الغير في اما السلف له من الغير في خاص
 واما منه لغيره في ذكر ابن مرزوق انه جاز وهو الفلاس **فمنع** في قول
 وعن علي فاضل **فمنع** في قول ابن الكلبي ولا يقبل هدية المنع وعليه
 يتبع ان يحمل قول ابن عيب في مختلف العلماء في كراهية قبول الاموال الا في
 فاضله وحياته في الاموال المسلمين الصرايا قال وهو منزهة فله واحد
 السنة **في** وبالمنع من المدة **في** جعل الغرض **في** **واما** في قوله **فمنع** ابن
 مرزوق الفلاس من النقل في مسألة **واما** الرضى رجلا عمر اشترى له **في**
 قلت وهو اني رحمه ابن يونس لانه لما نقل قول ابن الفلاس وان الماجشون
 انه ليس لاحد الرجوع قبل الحق اذ ابي صاحبه وقوله ممنون لك واحد
 من عمل ان يرجع ما لم يخاف الحق قال ابن يونس وقول ابن الفلاس اصبوا **واما**
فمنع مع ما يروى من ذلك كثر في احوال الناس عليه وفكر كل ممنون في كل
في موضع خلا لا يدخل عليه بوابه الا ان يتي بها شير على ترتيب **في** ذلك
 ما يتران السنن على المتخلصين واستجلاء الفكر **في** **واما** **في** **الملك**
 الفري في شهادة الزور هي الشهادة بلا كذب وخوف للبلاء وقال الابن ليت
 هي كزلة واملاهي ان يشهر بملح يعلم عمرا وان كلابت العرافة بلان كل
 بشبهة وليست زورا كما يشهر له ما به ثواب الاستغفار مع واحد ابن عرفة

ويجلى

واسم السماع في السبع وخاء الرضوان اللاصق باوان الطنج وهو الحلق فانه في النور
اذن ع ابن الملاحشون وابن عير الحلق وقال ابن مزور خلاص المرونة انه يسمي وجهه
وطيحي خيته م وهو المرونة ورواية ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز وقال ابن
عروة في انيل سمون بهذا في الي الحلق بالتمهيد انظر في مجموع له
فول ريطر يفتان ذكرهما ابن عير السماع في قال ابن عير السماع بعرفه في
العرفيتين العريفة الاول انصب للغة والثاني افرج لظلم الرور ايات لان ابن
الموارقان تعرفت قوبته بالاصح والشرع في الخير لان ثريد الخير لا يكون الا
في ظلم العر النع نقله في وجهه وراي عرفته في قال ابن عروة ما ذكر ابن عير
السماع عن ابن رضر الامجد له والقيح في قال ابن عير مانت مانت واما مثله
النور طاب فجز شهادته ابرار وان قاب وحسب حاله فانه في المرونة وراي
زير ع ابن القاسم فجز شهادته انا قاب وعرفته قوبته بشر حاله في الصلاح
قال ولا اعلم الا في قول طاب فيقال ذلك اطلاق من القول وقيل رواية في
زير ان اتى تاليا قبل ان يفتقر عليه وهو الضم م وخو هذا في اول مسألة
وسماع في م كلام ابن عروة **وراء ذلك انما هو** ان ابن القاسم وقال
ان سمون لا يورد في التلويح لانه لو ادب وانما تاليا لكان ذلك وسيلة الى عدم
توحيهم فلا التلويح وبه العمل وقال المازني انه المشهور نقله ابن سعير
وسموني في مكر ابن عات ينفع للفلاح ان لا يشترط احد الخميني
بالصالح ولا بالكلال وان كان له عواظا مكر سماع عليه في يزد علمي ان يقول
وعليها الصلاح طاب زاد احد مكر في ذلك في يزد الاطلاق عليه شيئا وقال
عمر في وعينه اب موسى الا شعر في انه عنهما وسويي الخميني في مجلسك

هذا في بعض
في التلويح
في الفصح
توحيهم
بتر في التلويح

وعلى ذلك وجعل من لا يسمع الشرف في حيله ولا يلبس الضيف وعلم له من انظر
 جميعه وان سلكا كذا في اكثر النسخ بلان واعتزضه ابن عباس بلان ابن الخطاب حتى
 فوالجواز من المصلح على النسخ ونسبه في صحيح تلمذ بالمحل للروح و...
 مثال ما يقش جواته عن ابن مرقوق النكاح العباسي النسخ فيقول فيقول وال...
 التي يتغير بالتأخير وعلم هذا على المسامح عطف على على خطي فان وان...
 لما ذكر ابن عرفت من ان ابن مرقوق النكاح العباسي النسخ فيقول فيقول وال...
 فط مع انه في النواذ عن اصبح وج قال القدر ابن المصنف اما اسفاه قال او النسخ
 بلاسم والله اعلم وفول وتلاخير حقه الا في عن يلية في عواربه عن جميع ما حكي
 كما يقش كلام النواذ **والمحقق** في قول **والاخر** في الاكثر في
 منه في عن ابن مرقوق والنسخ في عن ابن مرقوق النكاح العباسي النسخ فيقول فيقول وال...
 فقير في الاول في الاول **وامر** في قوله في الامر هو الفاض وانما يام في اذا علم
 لما في اسما في علم الامر في منعه او في ان اصره ما انه دعان واما
 ان في يعلمه بلان ان بيئت حتى يتكلم في علم الامر في منعه في علم الامر في علمه
 بلان في حتى يعرض الامر في كلامه ولان يقول ما شئت كما او ما شئت كما
 وقال في الامر في علمه بلان في علم الامر في علمه بلان في علمه بلان في علمه
 بلان في علمه بلان في علمه بلان في علمه بلان في علمه بلان في علمه بلان في علمه
 فيعرف على كلامه والله اعلم وفول في اصل او معصود عن مائة ابن شمس
 الامر في في دعواه عن امر جعفره او كان اضعف المختار عيب امر ابن الهرا
 لة على الفلاح في خبره ان تعارض الاصل والعرف في الامر في في خبره في دعواه
 عن العرف وان واجبا الاصل لان العرف اقوى منه وقوله **منها** في خبره في

ع

محب دعواه فينتج صوابه من كل من يحب دعواه فينتج الصواب لا يخرج انظر وذلك لان
 ابن عرفة اورد على تعريف ابن الحارثي ان هو كتعريف الله انه غير جامع لخروج
 المعنى ومنه فينتج جلاله بوجوبه بل ان اللفظ انما ياتي بها بعد معرفة كونه
 مرعيلا واللفظ مما قبل ذلك وهو ان هو ان يفتقر الى ما قبله على ان يكون
 فيه نفي لما قبله وغيره وان اللفظ له ان يصح اللفظ قبل ان يثبت
 الدعوى على مذهب ابن الفاسم كما ياتي عنده في قوله لا العن كتنبيه معلوم
 محذوراد غير الله ان تكون الدعوى محقة معتبرة يتعلق بها غرض عجم
 لا كثر بها العادة وتكون مما لو افترضا المرء عليه لفرقة واحترز بمقتضى
 من قول النجاشي او النجاشي بغرض عجم ودعوى اجرة على محرم وبطلان
 نفي بها العادة بدعوى دار مير حانز يتصرف فيها عشر سنين والمرء
 ما ضره ساكت وسليان وبلا غير فكذا في شبيهه وقول كذا عليه
 ومن يترك سيبه الدعوى انفسا في قوله ومن يترك سيبه بدليل القول
 الثاني والمسمى قول من يترك سيبه من الغير الثاني في منه نفي اذا لا اخرج
 في كلام الله وصوابه بغيره وهو الغير الثاني لان الاصل للشر لا
 للاستشهاد كما يتردد وقوله لا ان يفتقر الى كمال بيان في قوله واعتبر
 البلات في قوله في حشر وهو غير عجم لان الغير مما ياتي انما هو
 بالحق البلات وهو في كلام النبي جارح معتبر في جزمه على ذلك اللفظ
 الغوي البلات من غير الله في كماله عدله كماله صانعا له والحق
 حاله ما هنا في الدعوى المعرج بها بلا يعبر عن التفتيح وما ياتي
 في الدعوى الخافضة لاني اعتمر بها على اللفظ في دونه وقوله حيث

في
 اللفظ

ثم دعوى انهما في ظاهرهما انه لا فناء بان ير ما هنالك وير ما بانا وليس كذلك بل قوله
 هذا والام تنسج انما ينسج على عود توجه يمين النعمة وفدا ورد ابا عرفة على ابا
 الحاجب لمعلوم محقق توجه يمين النعمة على القول بها وعلى توجهها من
 الملة في مبصرون ان محققا فانه بان كان يمين نعمة جاء الى بيت فها
 مجرد القول على المشهور من به ابرر شرع ووجه وفرا علمت به ان ما عليه
 الملة هنا خلاف المشهور **وكذلك** **بعث** **وتزوجت** **فقول** **لا ابر من ذكر سبب**
 ما ادعى به وكفى فيه بعتة تنبع في تقريره **فان** **واعترضه** **لهي** **بلا كلامه**
 يفتض برضا المسلمة انه اذ ادعى ان برضا انه ان ادعى شيئا يكتفي به
 في ما سببه بعتة وليس كذلك بل برضا المسلمة ان ما ادعى به مع
 او اشتراكه كمالا بعتة او اشتريقت وكذا ما ادعى ثروته امراله كمالا ثرو
 جنتها فان في الجوامع اذ ادعى في التلاح انه ثروته بها ثروته عجيلا سمف
 دعواه ولا يشتر كمالا يكون بوني ورضاها بل لا اكله سمع ايضا وكذا
 في البيع بل لو قال هي زوجة لك كمالا في وبعه شرح **فان**
 يتمل ان يكون الملة انما لغيره ابا عا شرب على الخاتم ان يقول للطل
 اب وابي وجب له ما ادعى به بان قال وبيع او سلف او ضامن او
 شبيه في يكلبه اكثر وذل في نفعه وهو موافق لغيره **والا فليست**
في الخاتم **الشيء** **فقول** **وتقرير** **الله** **المرعى** **عليه** **في** **الشؤال** **ما ذكر**
الله **وتقرير** **سؤال** **المرعى** **عليه** **في** **شؤال** **الفلا** **في** **الشيء** **فان**
 لو انزل في التبعة عن غيرها فحق الزعمي مع اليلان ووجه والمرعى
 عليه ان يشك في اليلان **الشيء** **فان** **جعل** **او** **غفل** **عن** **مبني** **الفلا**

مر قوله فان نكل في
 ما لم
 به يمينه محققا
 فان في بناء به
 ان محققا ما نصح

ان يسئل حتى يبي له وجه ذلك وقله عن ابن سلمون واما ما افضله
فما هو المذهب وتقدم سوال الفاضل ما نالما اعتقدوا له فانه فاضل
متمني وغيرهما عن ابن حبان وانما يجب على الفاضل ان يقول للمرجع واني
وجب له ما اذ عيت **وهذا لما علمت لا يقف** تقريره على سؤال
المرجع عليه كما زعمه **صعب** **تبعه** **والله اعلم** **وقد علم الله** **الذي ذكره** **الا**
يشيخ ان المصنف عليه هو ان يسئل المرجع عن الشيء بقوله **والا فاعلم**
يريد وان لم يقينه المرجع عليه لزاله فانه الخ **يقول** **فما هو**
فان **ليس** **من** **قال** **عنه** **المرجع** **ان** **يذكر** **الشيء** **بمؤخر** **له** **من** **قول** **انه**
بغير هذا والمرجع عليه **السؤال** **عن** **الشيء** **في** **قال** **من** **يقول** **من** **يقول** **من** **يقول**
تتوقف على ذلك في المجموعه عن اشعب ان ابن المرجع ان يذكر السب
ولم يرد فشيئا لم يسئل المصنف عن شيء **وقد** **كان** **ابن** **سلمان** **قال**
الشور **وجه** **ان** **الشيء** **الذي** **يذكر** **المرجع** **في** **يكون** **باسم** **الذي** **يذكر** **على**
المرجع عليه بسببه **غرامة** **في** **قال** **بل** **الظاهر** **والله** **اذ** **لو** **كان** **ذكر**
وقال **عنه** **المرجع** **ما** **قبل** **شيئا** **من** **المرجع** **اذ** **لم** **يذكر** **لم** **يسئل**
عنه **وليس** **يذكر** **له** **بغير** **المرجع** **كل** **الجموعه** **لا** **يحتال** **انه** **لم** **يقول**
التمتة بل مشاعه **من** **ذكر** **بغير** **السؤال** **عنه** **لم** **يكن** **المطلوب** **بالجواب**
والله اعلم **ان** **خالقه** **يرى** **صواب** **هذا** **ان** **يكون** **مؤخر** **اعرف** **قوله** **فان** **نفاذا**
واستلجبه **ولعل** **تقريره** **ومخرج** **المسئلة** **واعلم** **ان** **العمل** **جري** **بشيء**
اليحيى **ولور** **تثبت** **خالقه** **قاله** **ابو** **الحسن** **وابن** **عرفه** **وغير** **هذا** **وبما**
اول **المرجع** **بالمذهب** **مسئلة** **في** **بما** **بشهادة** **اول** **واحد** **الا** **هذا**

فانه مسير في الضمير ابر من زوني في ارضه هذا العزم على الوجه الذي يفهم والمصنف
 وانما تكلموا على الغرب اذا اودع ودبقة عن رجب واهل البلد فانك في مصداق
 فتتخرج له عليه باليمين في ونظر على ابي جرحون ان وهذا التفسير ضعيف
 الرجل مبرح عليه في الاكثاف فيقال ان ابي جرحون اخذ في مبرح المرح والسيف وفول
 في جمل مبرح ومبرح في العصب في العصب في المبرح كما تفرد في كلام ابي
 من زوني وهو المنصوص في كلام ابي رشر وغيره **والمراد** في هذا اذ في
 ابر على شر ان هذا مشكل لان الود دقة لا يجلع فيها الا المتع واهل الود دقة
 ليسوا بمختصين **او** يلج في هذا المبرح في قول في خلاص قوله ما في المبرح
 في الدعوى السبع في هذا غير صحيح بل المتعبر في كلام الله في غير المبرح
 انه لا يمين على المنكر الا بعد شريطة الكفاية وليسير فيها ما يشعير بان هذا
 يتم البقاء والوجه له في هذا اصل ان القول للمنتكر مكلفا مع ميمينه
 لا في المبرح لا تشرف اليمين على الكفاية في غير هذا تشرف عليها
 هذا معنى قوله في كلام الله **المراد** في جله لا يطلع باليمين لا بالاشارة
 الواحدة ابر من زوني وجر شاة هرا واحدا مقال الاخوان وابي عبر الخ واصبح
 لا يجلع معه ولا يفتي **ابن** صامري في **قال** قال ابن ابي عمير قول المروني
 وان حلف المكلوك في جهر الطاب فينته جلال فيك بصفاف في له بها ما تشاء
 وخطم قوله في جهر فينته وان كذا واحدا وجليف معه وهو كذا لا عن ابي
 الفلاس وغيره وقال ابن كنانة في الواحدة ليس له ذلك لانه ينفذ يمينه في
 درابها حلف يمينه مع شاة هرا ولا في اذ التي بشاة هري وكلاهما ذكر
 اللحن في يترك ابر من زوني ابي جرحون وغير هذا غير القول الثاني معزو الالهي

بما ابر كنانة

حبيب الاقربيا وابن عبد الملم واجمع وانه حكي ابن عبد الملم فلا في الجماعة بشو
فسره وفسر اثنى ابن عرفة على الثاني ايضا ولم يتبين لما نقله اللغوي عن ابن القاسم
التي هو ظاهرها **اور** من ثانيا تفريده هذا صواب واصله الله وبه في الشيخ
احمر **ومعنى** وغيره وهو ان شارك في قول المرونة حكي بشعاع لا تقبل من المطلق
حجة الا ان ياتي بمالك وجه مثل ان ياتي بشاهد عنده لا يبين الشاهد واليمين
موجبه عليه الفلاني الحكي في قول علي شاه هراخر انه يفتي بهذا الاخر في قوله
في الشبهات فيك ظاهر الكتاب انه يفتي في الفلاني لا في غيره وفي كتاب محمد
انما هذا الفلاني نفسه ولا يسمع منه غيرك ولستم ترون كلاما هذا كله لا يسمع
منه هو ولا غيرك **فان** بعضه وفوله موجبه الحكي عليه استمر منه على ان
منه به تعجز المرعي والفقهاء عليه وهي مسألة خلاف فان المولى به
على خلاف محمد لانه لا دليل فيه ولعل مراده موجبه الحكي على المطلق بل يميز على
انكار المرعي وفي قوله هذا ان تركه الحكي بشهادة الشاهد لا يفرق اذ
صاحب شاه هراخر ولا يفتل في هذا كما اخلف اذ لا يي والخلف مع شاه هرا
ورد اليمين على المرعي عليه شيء فليح له شاه هراخر لان هذا اخر تركه واول
لم يتبركه مع منه بل يفتي به في حيا شاه هراخر فيملا لا يثبت الا بشاهدين
حكي ولا يبر الحكي بالشاهد واليمين جالغ فيتمله فوله وجيز ثانيا فله
معنى وفوله **ور** كماله **فت** نظر في لانه على تفريده يكون كماله هذا
مستغنى عنه بفوله لان في الشهادة اني واني حلف مطلق شيء لاني بلاغ
بلاغ في وفوله لانه في دعوى شيء يثبت بشاهد ويمين في وارضع الظاهر
ان يخلص مع الشاهد وحلف المطلق شيء جاز الظاهر بشاهد هراخر ارفع

فليس لم يركب الأول فلا يصح إظهار المصباح بهذا القول اللحن فان ابر الموان اذا كان لا
ول لا يفتح بشا هو ومي في وفي ه آخر من يركب الاشارة هو واليمين كان كذا ذلك
وليس على الثاني بمصاحف الاول لان الاول ويلب الترتيب ونقله ابو الحسن
وكان في يستحق هذا فقال في ابعه آخر هذا الترتيب على ما ارجع ما فعل
الكتاب غير من شيئا يعني قوله اوسع يمين لم يركب الاول في من معنى قلت
جوز ابن الموان لا يوافق كلام المصباح ولم نقله ابن عاشر فان مانعه رايته في
شرح ابن مزيون له جزم عمر ليس فيه تصريح بلفظ الملقوب وانما هو صريح
في ترك اللفظ بنصه مع يعني وكلام المصباح حيث ذكر به واستعمله يدل على انه
على بنصه ما نفي ما يشهد له لا فضلية مع اللفظ وبه يفسد تركه **معنى** على
في وفول حيث تغير اجتماعه في هذه الزيادة تبع **معنى** فلا **معنى** وكلام
المصباح لا يشهد له اذ لو كان ذلك لقال مع يمين لم يركب اوله فان **معنى** لا
عالم **معنى** مشهوره شره المانزلة في هذه ان يحقق عليه الدعوى بل في يقول
له المشهور عليه انا اعلم بعلمك **معنى** مشهور في نقله وفول بلان
افاد المشهور عليه في هذا الجرم نقله عن الشيخ احمد مع ان الشيخ احمد في
جزم به بل ذكره جملته وجمع في كلامه ونحوه عن قوله وكل دعوى لا تثبت
الا بعلمك فكما يمين في اقليل ان يقول يلزم على هذا ان المرعى عليه اذ
ادعى على المرعى انه يعلم **معنى** مشهوره لا تتوجه عليه اليمين مع ان
المانزلة استلحق لزوم اليمين كما اشار اليه سابقا بقوله فان وكذا ان
عالم **معنى** مشهوره بصورته على هذه الفاعلة فان قيل جاز انما هو
على فلا ادعاء عليه والاعمال على العبد جازية انما يلزم على ذلك انه اذ

ارفع شاهرا عليه انه يعلم وشاهدك لا تيسر في شهادته واراد ان يرفع
 يمينه وقال وتسفي شهادتك للشاهد يمينه وينفي عن تسليم هذا وان العبر
 المذكور مستشك في الظاهر وهو خسر لما في هذا العبر انما ذكر في الشيخ اعم
 وعوى العلم بالعبس لا بد وعوى العباسي كما نقله عنه في ترجمته في كتابه طاب
 ما نقل عنه ايضا والله اعلم **في بيان عرفة الاعزاز** سؤال الخلق
 وتوجه عليه موجبات الخلق حاله ما يسقطه في قولهم يجوز ان يكون مستنفدا
 في هذا هو المتعين بالصور بالافطار عليه وقول **في بيان** يجوز ان يكون مستنفدا
 فولي ذكره في هذه احكام في وقت الاعزاز في المحكم عليه بفيل قبل الخلق
 وبه جري العمل وفيل بعد الخلق ذكر في معية الخلق ونقله ابراهيم جوي في
 مسيل ابي زب ولا تقع فضيلة الظاهر الا بعد الاعزاز في وقت ابراهيم في المشايخ
 في الاول انه المشهور وقال في التبعة انه المختار المشهور بما ذكر في اللغات
 هو القول الثاني وما فرقه عن المعيار والبرز في السير هو القول كما يورده في
 بل هو جار على ذلك والقول الثاني معناه ان الخلق اذا خلاص الاعزاز اسلافه قبله
 ولا يعز في صورته بل غير معول عليه وهو ظاهر بما ذكر في السير فليكن كما ذكر في
 المعيار والبرز في الله اعلم وقول **في بيان** الاعزاز في لا تقبل ركعت
 هذا الكلام والصور ان له ثبت وقوى الخلق بزور اعزاز نفق الخلق وان
 ادعى المحكم عليه عن الاعزاز في وجه الخلاف اني ذكر في **الشاهد** في مجلس
 قول **في بيان** سهل على ان المعز ليس عن انفا في المراد بالمعز ليس من
 السير بل فيج وهو ان عن ابيه وقول **في بيان** الاعزاز في شعور الاعزاز في
 هذا داخل في كلام المولى لان المعز ان كان حاضرا عن انفا في جزله وفيل

المجلس

بالحشر

الفاعل ما كان غايلا وسمع الدعوى عليه سبحا او فوجا دخل تحت قوله وهو
 جعه انظر الشيخ فيلانة ومن كس السم ذكرى زو مثله بغير ان كسر اللام اولى من
 فتحها لانه يوزن من الكسر عن الاعترار به من كماله فخلاو البقية كما يوزن منه
 عن الاعترار به المزمع بالكسر قال **عمر** وفيه تحريك الفاعل العكس بالفتح او
 الى لا عن اللة المزمع بالفتح هي جعل الفاعل وعبر اللة من كماله بالفتح هي جعل
 المزمع لا جعل الفاعل جعل اللة المزمع بالكسر افوزي فاذا لم يعز به الاضعف
 لا يعز به الا فوزي من باب اولى قبله **عمر** وفيه **عمر** فقول كما حكى عن
 الفاعل ابر بشير ابن بشير هذا ادراكا لالكلام ليس هو ابا الفاعل ابر بشير
 تلميز الممازير ولما ذكر في **صحيح** من المصلحة قال ونحو المرونة انه خير من بشير
 عليه بالمشهوره بطل عندهم حجة والاصح عليه من ما قبله ان قول ابن بشير
 خلاو المرونة وانه اقل بان به جعل للنقلير فقط انظر **عمر** ويطر ابر يونس
 مريح في خلاو طاب بشير ونحوه فسر ملك ولا يشهر المشهور عسبر
 الفاعل سراوان خلاو او المشهور عليه ان يفسح لذل لا بد ان يعز به الفاعل
 من شاعر عليه ويعز عليه ببعض م قال وان كان الفاعل بعث وبمثل
 عنع من الم يعز من عنك **عمر** **عمر** فقول وليس المراد بالتعجيز المحرم
 بعز قسما اللزوم هذا اني فاعله هو اني ارتفع **عمر** فقال التعجيز هو
 الخلف عن التعجيز لانه زائد عن الخلف فلا يشترط التلويح بالتعجيز وانما يكتب
 التعجيز من سلاله تلميز الخلف لان عن سماع الدعوى يتعرف على
 واستدل بقول **صحيح** ما ذكر ابن الخلف وانه اذا ذكر ان له حجة ونسب
 لادك يدفع الفاعل عليه هو التعجيز وما قبله عن قول المصنف

على

او وجز ثانياً وما ذكر في قوله من التعميز هو ان كل فعل ماضٍ قبول بيته بيان بهلوانه
زايد على الخ بدفع هو ان في بعض كلام الخ من قوله واما في قوله واما في قوله
وهو ظاهر كلام قول الخ ويعجز الالباب عنه لانه لو كان مراداً بالتعميز مجرد
الخ لم يقتض الرغ ومعه وغيره فانه اللغات في اصطلاح التعميز
اذا انشئت على ثلاثة افعال بغير الاشتماع فيه كالبالون او مقلوباً وهو
قول ابر القاسم في الفتحة وفيه تغليب منه فكيف اذا كان لزيد وجز وقوله
فلازم ما به المرونة وثلاثاً الفعل قبول في صيغة الالباب هو المقلوب وهو
لا ابر القاسم ايضاً كذا ذكر في شرحه من الافعال وتقدم كلامه ايضاً في اصطلاح
الزوحب فانه في صيغة مخرج في السيلان بان المشهور ان الخ المقلوب وفيه
عليه ان الخ ينف ولا يسمع منه ما انشئ به بعد ذلك في حال عراب وشروها
الاختلاف انما هو ان اعي الفاعل بالفرار على نفسه بالاعجز واما اذا عجز بعد
الانقوع ولا عجز وهو يدرك ان لا حجة بما يغفل منه ما انشئ به بعد ذلك
مرجحة وعلى مذهب المرونة وهو الفعل والمقالان كلان لزيد وجز درج
المرجحة قوله العز كنهيل وفي قوله واما في قوله واما في قوله
الفعل ان افر على نفسه بالاعجز واليه اشار في بقوله ثم اذا عجز مع افرار
بالاعجز فله اقامة بيته لا يعملها على المشهور لان لا يتلاني عليه فصوله
الا في دع وما بعد والمستشيلان لان مذهب المرونة الفعل فيها وفي
غيرها وانما يلزم على القول بعدم الفعل وعليه درج المرجحة في قوله ويعجز
والزواني كما استشهد به في جري على مذهب المرونة وفي جري على غيرها
فانه كما في قوله فيل قوله ويعجز على صورته الانقاع عن

ابن شرويه لدا الحجة من عيلان له حجة وعليها ينزل الاستسقاء فلا يكون قبالا
 لما جري عليه فيما تقدم من ضرب المرونة وبهذا يسلم والاضطراب اني ادعاه **طه**
 ويسفك به ايضا قول الالفان ما نصه قوله ويعجز **الا** دعه هذا فتواي لا ي
 رضى البلاء فحلف عليه المرونة على ما به **صح** فله عنه الشيخ احمد وقال
 بعك وهذا التعريف حسن **والله اعلم** **الا** دعه **فان** **طه** هذا المستحيل
 انما هو ما عرفت في كلام الائمة في تعجز الطالاب وفيه تفرق ما بين هذه الاشياء
 اما ان يكون معجزك فيصاوي غير عالم وقولنا ثبتنا كادعا شجرة غير
 ظاهرا لان صورة الاثبات لا ينطبق عليها الاضداد المنكر لان الافعال
 اذا ثبتت كان مرعيها اسفلها وانما صورته في ابن مرزوق وهو الظاهر ان
 المرعي عليه بالقتل اذا اراد فخره من شجر عليه بالقتل معجز **فكم** الفاض
 عليه بالقتل شجر وجزم ما خرج من الائمة الشاهدة عليه بالقتل فله
 قسمة منه ولا يعمل بتعجزك فطر الرماء **هو** وهو يعجز على ما في منكره عن
طه **من** ذلك مفسر على الطالاب شجر على سماع الائمة فيما صور به
 ابن مرزوق ان اتى بظاهر استبعاد الفاض كما يختم من تصويره اما ان
 فاض ورثة المرعي عليه بعرضه بل يخرج من بينة المرعي بالظلم ان ذلك
 لا يسمع منه **وجسر** هذا الظاهر اذا كان الحبر على غير معي كالتفرا
 بلا سبل الى تعجز الطالاب في الغالب لا ملاذ الكلا على معي كمال
 صورته **اللان** يقال في الحبر على الله فحلفا لانه لا يجوز بيعه انظر ابن
 مرزوق **وحن** **ونس** **وطلاق** زاد ابن سعد والتمني على هذه الخمسة
 حريه العاقبة ونحو ابن سعد ومما يشبه الطلاق والنسب والقتل والحبر

واما اذا كان لا يشاور مع مشفق كلها لانه ح على بالحرر والشمس وهو
 جميع ما عتقك الله مع نفعه عن المازي انه رواية شاذة وفل تعقب بزل
 الشيخ بن سببر في شرحه على الله فقال ظاهره ان الجاهل غير المشاور
 كلامه متفرقة مقلدا والمشاو تنفع احكامه في الجور وفي غير
 نظام كلام غير ان التبع انما هو في غير المشاور ونزاعا في ضم على
 المازي رواية شاذة تنفع احكامه كلها فان لاه ما وقع منها صوابا
 انما هو في غير فصر وهذا التعليل لا يتم في المشاور وهو كما قال محمد بن
 قال ابراهيم بن رستم الصبر في سماعه في ما محله ان الفضاة اربعة
 الاول عن عالم ما حكامه على الجور في عالم يتبين فيها الخلق ان لم يتلوه فيه
 الثاني عن الجاهل في براريه ولا يشاور العلماء ما حكامه تنفع ولا يرد
 منها الا في الخلق ان لا اختلاف فيه الثالث معروف بالجور ما حكامه كلها
 تنفع ومضى فقال ابن الملا جشور انها تنفع كاحكام الجاهل
 وهو شذوذ الرابع جاسق يعلم بالجور في احكامه او مبتدع واهل
 الاصول بصراحتهم ان ابن الفلاس ومكرف وابن الملا جشور في الجاهل
 وحل لدا صبح في الجاهل نفعه في تكميل التفسير وكذا ابراهيم جشور
 صرح في خلاف ما عثر الله وفلان ابراهيم في اذا كان عرا جاسقا
 كشف افضيته فانقر صوابها ورد فكلها ان لا اختلاف فيه منه
 وقال ابو الحسن اذا كان عرا جاسقا كشف افضيته فانقر صوابها
 ورد فكلها ان لا اختلاف فيه وقال ابن الفلاس والاخوان يبرر انها
 تعقب وجه البغية الا ان يعلم انه لا يفي الا بعد مشاورة البغية

واهل العلم فلا يتعجب وروا بعض المتأخرين انهم اذا اكلوا حجج من اهل بيته من غير
 مخالفة لاهل العلم ان يروا احكامه ملاك من مخالفة فيه لانه قد لا يفتي
 وحرس والنفاء بثل ذلك باكل هو اشارة للنجس بلغة وقال المتأخر
 احكام الفقهاء عن مله وجميع احكامه على ثلاثة اوجه عن اهل العلم وعن
 مقلد وغيره عن شيخ قال للوجه الثاني العمل بالاحكام التي عرفه الله لا
 يشك ورواها في التي بعثت ان يتبع احكامه مما لا يفتي منها من اهل الحق
 او مخالفا لما عليه الناس بل يتركه الا انه وارجى قول فليعلم من اهل العلم
 بانه ينبغي حكمه وعلما به في قول فليعلم وكان مخالفا لغيره في ذلك وقوله
 ابرهاردون مشهور عليه وقال ابرهاردون الفقيه العمل بالاحكام التي تتبع
 احكامه بخلاف جواب او مخالفا فيه خلاف ان يتركه وما هو مخالفا للافتك
 فيه رده في وجوه في معنى الحكم بضم النون كلها تنزل على خلاف
 ما جرى عليه النهج في اهل العلم لا ابرهاردون السلي وانه اعلم وعلى غير
 جواز المراد بغير الجواز ما وارجى قول فليعلم كما يفسر ما تضمنه من النقل
 عن ابي ريش والتمتيع وغيرهما **ما خلاف** فلا يفتي ابرهاردون في مخالفة المخرج
 نرد على العمل العلم بغير النجس بل خلاف من رتبة اربعة اوجوه او اجماع
 فلهذا او ما ثبت من عمل اهل الميراث لانه عن مله مقرر على الخبرين
 الصحيح عنك وزاد الامانة عن الشافعي او فيلسا لا يفتي الا معنى واحدا
 فان والظاهر انه يفتي الى الفيلسوف الجلي ان لا يشك في حكمته ارجى وقال
 في صحيح قول ابي الخليل ولا يفتي منها الا ما خلاف الفقه فيكون في الجواز
 هو ويقف انه لا يفتي ما خلاف الفقه الجلي وليس بخلاف بل خلاف

انه اذا خلاها عن السنة غير المتواترة انه يتغير وهو لا يغير القطع بقوله
 ابراهيم السلام عن بعضه وبه تعلم ان اذا خال في الفاضل خلاف السنة وعمل
 اهل المدينة فيه نظر وانما في ذلك على ما هو في ذلك على ان في الخارج وفيه
 ابراهيم هو في قسمة في فروع العلم على ان حكم الخارج لا يستقر في اربعة
 مواضع ويتغير وذلك اذا وقع على خلاف الاجماع او الفروع او الفقه
 اجملي او القياسي فقال ذلك كما لو كان بين الميراث كماله للمالك دون الجبر بمسرا
 خلاف الاجماع لان الامة علم فوري اما ان كماله للجبر او القياس لا في احوال الجبر
 بالكلية بل يقابل احد فروع مخالفة الفروع المسئلة الشرعية فتبين حكم يتغير
 النكاح به حكم وقال ان وقع عليه خلاف جات كماله قبله ثلاثا بمختلفة
 ثلاثا او اقل بالحيث لزوم الخلاف الثلاث رد جاز امارات او مان وحكم ما
 في بالتواتر في بعضا تفقنا حكمه لانه على خلاف الفروع لان فروع
 الشرع عند اجتماع الشرع مع المشرود لان حكمته انما تنضم فيه فاذا
 كان الشرع لا يجمع اجتماع مع مشرود بل لا يجمع ان يكون في الشرع ثم
 بلز لا يتغير حكم الخارج في المسئلة الشرعية وهي التي وقع التمثيل بها
 ومثله مخالفة الشرع اذا حكم بشبعة الجار مان الحرب الصحيح واراد
 اختلاصا بالشرية ولم يثبت له معارضا عليه فينفذ الحكم فيلجبه وقال
 مخالفة القياس فيقول شهادته النكراني جاء الحكم بشهادة فينفذ لان
 القياس لا تقبل شهادته والكلام في شرعية مسوقا وارجع المندرج
 الشرعية في مقتضى القياس وخرج بعضه من ذلك الاربعة في قوله
 اذا خفي حال يومنا ربعة ما في مقتضى بغير ابراهيم

٥ • مظاهره وفلا عرقه واجتماع • في القياس الجلي فرد اجماع •
 وجلي فياسر قول • والجواب انه يجوز في هذا الجواب ذكر في المصنف • وقال ابن
 عروة تعقب ابن عمر السلي • قول اهل المذهب لا يتعقب مع القول العلم
 ولا يفرق في الاما خلاف الفقه بل ان التعقب اعم من النفس واذا انقسم
 في شعبة التفريق كيف يتفرق منها ما خلاف الفقه واجاب بان مرادهم بالتعقب
 المنع من زعم ما جعل من احكامه والتفريق هو معنى ما علم في كلامه في انقسام
 فيه وهو معنى • وهو معنى ما علم • وعبارته العلم العلم لا يتعقب
 احكامه ولا يتفرق فيها الا لا يرجع احد فقيته وينكر انه حكم فيها بغير
 الاصول فيستلزم تلك القضية • وتعقبه • بل انه خلاف ما لا بد وشي
 ونقله ابن عروة ونحو القول العلم لا يتفرق احكامه ولا يتفرق فيها الا على
 وجه التجوز لعل ان احتج الى النظر اليها لعارض ضرورة او احكام
 في هذا على وجه الكشف والتعقب لعل ان سال ذلك المحرم عليه فيشعر
 كلها الا ان يفهم في انفسها عن النظر اليها على الوجه الجلي انه خلاف
 كلامه في خلاف فيه جلي وذلك في قوله في الحديث ومعنى الكلام • لا يتعقب
 معنى قول • وفلا مخالفة من السنة بمثلها • جعل الكلام للمثيل
 وهو غير ظاهر والحق كما قال ابن مزيه ان هذا التشبيه وهو ان ارتضاه
 وجب • والشيخ احمد قال • ولا يجرى ان يكون في كلامه قبله اذ ليس به
 الحق به مخالفة فلا يصح ولا جلي فياسر ولا سنة لان المراد بالمخالفة للسنة
 الا يتصور الحق مستلزم السنة اخرى وهذا ليس من ذلك واعلم ان كلامه في
 عليه السلام ونفخ الحق في هذه المسائل هو من باب الملاحة في هذه وهو

به صريح مقترن بنزله وانزال الشيوخ يستعرونه والمعتبر خلافه وهو قول
 ابي الفلاس وايضا عبر الخ و نزل الم يعرف ابر الخايب ولا ابي ثامر على قول ابي
 الملا جشور هذا فكل على المولى الا ينكر كما علمنا ولانه لا يلزم قول
 ورجع الخلاف بل يتلوه قال به المروني واذا غلب الفناء بفقيرة فيه
 اختلاف بين العلماء في ان الحق في غير حق به رجوع فيه وانما لا يتفرع
 على به غير كما فيه اختلاف بين العلماء مع **قوله** اجاب بعضه على
 المدرك ما ذكره هو انهم عليه الجماعة وقول ابي عبر الخ بعزم النفس
 انفر ديه عن اهل به وان النفر في هذه المسائل مخالفة اصل المروني كما ذكره
 المازري في شرح التلخيص لانه بعز ان ذكر الخلاف المزمع في نفس الخ في هذه
 المسائل قال ما نصه اشار ابي الملا جشور الى ان هؤلاء النواهي في خلاف
 مذهبهم فاجابوا ما تواتر احوالهم عليه اهل مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
 فكل ذلك مخالفة السنة الفاطمية لا سيما ومذهب ملكان اجماع اصل المروني
 بينة عجة وايضا عبر الخ في التلخيص في هذه المسائل لكون اولئك
 ليست بفقيرة مع ذلك وان وان قاله ابر الملا جشور بعينه في شرح التلخيص
 في الادلة كيف ولا يستبعد ضروريه حديث ثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ونزل الشريعة للمبار مع ورود اصل حديث تقيدها
 كلام المازري في تفسيره فنه ترجم قول ابر الملا جشور لما تقدم وان ما
 خلاف فاجاب وان النفر ليس محضاً في مخالفة الفلاح وعلل استبعاد
 المازري في وجهه الدليل على بطلان نزله ابر يوسف لما نقل قول ابي
 الملا جشور بالنفر في هذه المسألة التي ذكرها المولى بعينه وقول ابي

عبر الخيم بعزمه منعه قال ابن حبيب لا يعجب ما انصرف به ابن حبيب الخيم عن
 اعماله به ونقل ذلك عنه ايضا صاحب الرقيق مفسرا على ان ابن حبيب الخيم انصرف
 بعزمه انصرف عن اعماله وقال ابن حبيب في كتابه المسمى بالاعلام بل يتنزل
 عن الغفلة والخلع بعزمه في الخلوة المنزلية ونقله عن ابن حبيب ان ما فعله ابن
 الملاحشون حاله معروف وراى صنف ورورين اكثر من مائة وانه في العلم له المزية في
 الغزير والحادث فانه قال ابن حبيب قلت لابن حبيب الخيم في صنف في اهل العراق
 في الشجعة للجار ونكاح النجم وميراث العمة والحالة والمولى الاسفل في
 فقال هذا كله عن مما اذا خرج فيه حاله في مضايقة انقضت ولم اردك قال ابن
 حبيب ولم يعجب انصرف ابن حبيب الخيم بهذا القول دون اعماله ولم يلاخر به
 وفعله في كقول ابن الملاحشون وراى صنف ورورين معروف علمه انقصود
 منه بلغة وبهذا كله ينبغي ان ما مضى عليه العلم هو المورع لنقل الالبسة
 واستبعاد المانزلة من جهة النقص لا يضعفه وان قول ابن حبيب الخيم بعزمه
 انصرف هو التوقيف لا انصرفا كما به عن اعماله وقول ابن حبيب الخيم لم يقل بل انصرف
 غير عبر الملك كما نقله **مردود** بل انصرف عن غيرك هذا محل جداب هذا البعض
 فانه قال **والله اعلم** **مردود** بل انصرف عن غيرك هذا محل جداب هذا البعض
 قال **عن** **مردود** بل انصرف عن غيرك هذا محل جداب هذا البعض
 بل لا جملة على عدم قبولها وانما بل قبولها على ملة اربع خبيثة هي وقلة
 في العيش **ما فعله** **مردود** بل انصرف عن غيرك هذا محل جداب هذا البعض
 مردودا انما في البينة انما هو بل اعتبار نفسه في غيرك وامامه في نفسه كما
 يحتاج الى البينة هذا هو النقل ويدل عليه قوله ونقصه صريحا

اذ لم يذكر بغيره في انه يعلم خلفا نفسه بنفسه والله اعلم **او علم** في بعض
 من قول **لا يشك** الصواب التعجب في هذا العلم وغيره لان الاستثناء
 ظاهر على ما بعد الكلام على ان الصواب فيما بعد الكلام ايضا التعجب ليس
 الاستثناء والله اعلم **او علم** لا يفتي عن هذا قوله او بشهادة كالم لانه يتوهم
 ان النفي انما يكون اذا علم مع علمه بغيره لا ما اذا افطنا لما صلا ولا يفتي
 ما هنا عما سبق لانه يتوهم انه اذا علم بغيره لا يفتي بغيره على منزهة ويقول
 باعمال شفاطة الكلام على مثله جمع الله بينه لان امره لا يفتي عن الاخر
 ابن مزيون **وعلم** **شهود** **علم** **فصول** وكان الفيلسوف في هذا الاشكال ظاهر قال
مس **والنفي** **يجمع** **ان** **الله** **انما** **تعرض** **للتشاهد** **الباطنة** **فلهذا** **والنفي** **والفصل** **والحق**
 في كلامه واما الاخر فلا يفتي في هذا لانه لا تفصيل فيه لا لانه غير عليه بل
 كان فيما قاله من ان الاشكال في محله **والا** **بلا** **يعتبر** **في** **ذلك** **فان** **على** **كل** **ما**
كلام **فان** **وغيره** **وعلم** **في** **النوازل** **والفرع** **على** **الاشهاد** **في** **فصل**
 في وفقت عن ان عرض على النفي على عرض الفرع ونحوه وصح في المرونة
 ان علم بغير الجمل او الرجوع ان امره بغيره **الشهود** **اجمع** **فان** **على** **يعلم**
الشهود **كل** **الثابت** **الربيع** **في** **الرجوع** **على** **فئة** **الاعمال** **وان** **علم** **ان** **بذل** **فان** **ذلك**
علم **الشهود** **في** **الفرع** **والنفي** **على** **الفرع** **في** **الوجه** **في** **ذلك** **في** **الاشهاد**
وان **وج** **في** **الاشكال** **وارد** **والله** **اعلم** **وقيل** **ذلك** **في** **وج** **عن** **فصول**
الله **الان** **وان** **رجع** **اشكال** **وستة** **جلا** **غرم** **في** **العلم** **فول** **حله** **المفتوح**
او **اف** **الاشهاد** **الباطنة** **في** **بخت** **فيه** **بانه** **لا** **يدين** **لغير** **السمي** **مع** **انه** **لا** **يلزم**
في **اذا** **الفرع** **على** **الاشهاد** **او** **على** **الاعمال** **وكل** **العلم** **ابر** **عن** **منه** **صريح** **في** **انه** **لا** **يلزم**

المشهور في هذا انظر كلامه في **عربه** يتبين ان كلامه يشمل قطع النقطه
وقطع السرفه لان الخي مبعول واحر خلاف ما ذكره **بعض** **العلماء** غير **العلماء**
ابن رشيد اخرج باجتهاد كما في **را** اما هو اخص منه **فاما** مشهور انه يتفقد
علاوه على **الاثنيه** **صحيح** وقال ابن ابي جشون **وسمعت** **لا** يتفقه **وصوبه** **الاجتهاد**
ابن حزم وعياض وغيرهما وتلاوت المرونة على كل **والفوليه** **هي** **ومحل** **الخلاص**
اذا خرج فصل **يا** اجتهاد كما في **تغير** **اما** اذا خرج اولاد هو محل **انقلاب** على
النفس كما في **عرب** **يا** رشيد **وكما** عياض **وابن** **الحسن** وغيرهما ومنه هو
فول **الحسن** او خرج **عرب** **يا** رشيد **وقال** **مفرد** **وابن** **الحسن** **لا** يتفقه
في **الاثنيه** **هكذا** **الانقلاب** **عنه** **صحيح** **ورأيت** **في** **ابن** **يونس** **كذلك** **والنقل** **فلا**
يتفقه **في** **الاولى** **وفي** **الاثنيه** **وج** **يكون** **لابن** **الحسن** **في** **الاولى** **فول**
كما **في** **عرب** **يا** رشيد **على** **ان** **عدم** **التفقه** **في** **الاثنيه** **ليس** **مفرد** **مفرد** **وابن**
الحسن **جشون** **بل** **عزله** **اصبح** **لابن** **الحسن** **وقال** **في** **الاصح** **لا** **اعلم** **فيه** **اخطا** **بل** **منه**
في **سما** **اصبح** **وكتاب** **الافقيه** **الثاني** **قال** **اصبح** **سلان** **ابن** **الحسن** **عرب** **انقلاب**
يفقه **بما** **يختلف** **فيه** **ويتفقه** **في** **غيره** **بغير** **ذلك** **تغيير** **قال** **يغير** **اذا** **اراد** **الحسن**
منه **فلما** **كان** **عزل** **ولي** **غيره** **ايكون** **له** **ان** **يغير** **قال** **لا** **فلما** **كان** **عزل** **هو**
في **جاء** **اد** **تغيير** **قال** **ليس** **ذلك** **له** **وقال** **اصبح** **كلمه** **وقال** **عزله** **ورد** **كثير**
له **وتولية** **يغير** **ابن** **رشيد** **لا** **اخطا** **في** **ان** **الخ** **اخطا** **الصراح** **الذي** **لم** **يختلف** **فيه** **يرد**
هو **وما** **بعض** **والفقه** **والخلاص** **وقال** **اصبح** **فيه** **يرد** **هو** **اذا** **اراد**
الحسن **منه** **على** **منه** **العلم** **وقال** **كل** **علم** **عاش** **ابن** **عرب** **الحج** **والبر** **وك** **بعض**
لان **يكون** **خلاف** **سنة** **فلا** **يتم** **او** **يغير** **الخلاص** **ثم** **ادام** **يختلف** **في** **ذلك** **وقوله**

ان ردا بعد منزلة كونه غير مبالير جمع فيه مما لا يرجع عليه لا اعلم فيه اصطلاحا
 بلغة او **راي** مقلدك قولك **كلمة** يعنيك **قوله** في امره **قوله** ما يعبر ما ذكره بلانظر
 ومحل كلام الله والله اعلم **مهم** هو من اهل الترجيح وامام ليس هو من اهل
 الترجيح فقال ابن عرفة لا يعتبر من احكام فقال الله **لا** لا يملك المشهور
 ومنه صواب المرونة وتبينه على هذا **المنفردة** تليينك البنية حيث قال الله
 جوي به العمل **لا** لا يملك **المنفردة** بغير مشهور من صواب **مادة** وهو رفع ذلك في
 زمن الشهور **يعني** مع **المنفردة** ووقع في زمن **الشيء** في **المنفردة** الغريبة
يعني ايضا مع **حاج** مع **بشاد** **والقول** **اذ** **يكن** **المنفردة** **واهل** **العلم** **والا**
جتهاد **لا** **كل** **مقلد** **لا** **يعبر** **عن** **جوه** **الترجيح** **لا** **يجوز** **لدا** **يكن** **بالشهاد**
وهو **معزول** **عنه** **ويجوز** **حكمه** **والمنفردة** **بغير** **المشهور** **من** **المنفردة** **وثبت** **لدا**
وجهد **وثبت** **عنه** **ترجيح** **غير** **المشهور** **وليس** **هنا** **ب** **فائدة** **زائدة** **بل** **لا**
يعبر **كثير** **منع** **النوع** **والمنفردة** **بالثبوت** **من** **نقله** **مع** **اجوبته** **عن**
صاحب **المرور** **الممكنة** **ونحو** **في** **المعيل** **عن** **في** **البطل** **العقيل** **والله** **اعلم**
لما **اعل** **حرام** **هنا** **مخصص** **بما** **افاد** **بالمنع** **فلا** **يكون** **مخصص** **وهو** **مستل**
اموال **ومرور** **فلا** **بالمنع** **في** **هذا** **البيان** **وملا** **اذ** **حاج** **بدا** **ويشعر** **حليته**
وكان **المحكوم** **له** **لا** **يرى** **حليته** **لكنه** **مختص** **الاول** **ليس** **هو** **قول** **مقلدك** **بالحج**
عن **النبي** **عليه** **السلام** **هو** **هذا** **ان** **القسمة** **على** **نرا** **في** **هذا** **القسم** **البيان**
بما **ابن** **ثلاث** **واين** **الحاج** **فلا** **لا** **يجله** **وتعقبه** **ابن** **عروة** **بانه** **تبع** **على**
وجيز **الغزاة** **ومقتضى** **المنع** **فلا** **يكون** **مخصص** **في** **هذا** **البيان** **لدا**
مع **المنع** **بقول** **ثلاثة** **كالشبهة** **للجاء** **ومجمله** **في** **هنا** **على** **قول** **عبد** **المولى**

تفاهم الام او اثنان وجه الحق في حجة الى ما هنا اب عرفة وتقرر الاثنان في ثلاثة
او وجه الاول عدم وجوب اهل النزلة في كتاب واثباته الثاني ان شكك
في ما اهل كذا الام الاثلاث ان خبر بها اصلا بالسوية دون ترجيح ويختلف
في هذا القسم على حكم العرف او التخيير في الحق بل يصح ان يقال ما علم في
الحديث في ذلك تاريخ حال والعرف احسن وحل ذلك تعادل الاما رتبتي
والامارة كما اثنى الحسن في **ما يتقيد** قول ربيشتر لعلمه ولو شمر
فيته بخر صدي في هذا نظر للاعتمال عدم علمه بما خرج به واما المعلوم ان المخرج
مفروض على المعول كما بان وانما يتبع الفلاني عليه اذا علم بخر صدي وعبر
غيره لانه علم ما لم يعلم غيرك اما هذا مالا وفي المشتبه لا بد في زعمه
قال ابن هيب فان مخرج وابن الملاح يشعرون اذا عرف الفلاني والاشع
العباد والخرجة في دينه كما يفعله وان زكي عنك جميع الناس معوهة
كلهم واما النجى اذا علم عزالته وجره غيرك وانما لانه لا يعترض به على
علمه لان غيرك علم ما لم يعلم فلا بد بعينه في **ما يتقيد** وان **انكر** **مفروض** عليه
فان **ح** **نعم** **كلام** **بني** **عن** **قول** **الام** **وشعور** **ان** **ان** **فهم** **اذا** **افترق** **عن** **الحكم**
بالمشهور **انه** **لا** **يجب** **عليه** **استدراك** **بما** **افترق** **عنك** **في** **مجلسه** **حتى** **يشهر**
عنك **بافتراق** **تلك** **الامر** **وقد** **بالله** **ان** **ذلك** **لما** **وكل** **الامر** **هذا** **بما** **افترق** **عنك** **الوقوف**
والشروع **وهو** **في** **هذا** **اذا** **افترق** **عنك** **وحج** **عليه** **قبل** **ان** **يشهر** **على** **افتراق**
بما **ان** **الامر** **لا** **افترق** **عنك** **وتيقن** **في** **كذا** **في** **قوله** **وان** **نهي** **عن** **الحج** **استدراك**
وهو **غير** **ان** **المشهور** **انه** **لا** **يجب** **بما** **افترق** **عنك** **يشهر** **عليه** **سواء** **استتم**
على **افتراق** **حتى** **حج** **عليه** **او** **ان** **في** **قبل** **الحج** **وامتد** **بما** **بل** **الحلاف** **في**

ارفع بالافراغ الارتفاع في مجلسه انما هو اذا انكر اطرا اذا استتم علم افراغ الحمل
 اتفق على انه يجب عليه فان انكر بعد الحج في بعض مسئلة الامم اللغج اخلف
 اذا افراغ بعزل مجلس للخصومة في مجلس فظاير شع جمعك وراية عليه جفان
 ابر الفاسع للايج عليه وقال عبر الحلال وسمعت في حج عليه مع وقال انبي
 وشرو وقال فربه احرا الخفية في مجلس فظاير شع جمعك وراية عليه مع جلا
 فظاير شع موجود في المنزجيات شع فالس مشهور المنزجيات انه لا يقف عليه
 اذا جهر وكنه في ذكر ابن شاسر وابت الحجاب الخلاف وقال في المرونة ورو
 افراغ الخفية بشع اوليس غيرك احرا شع يعود المنفر اليه في حجر ذلك
 الا فراغ جانه لا يقف عليه مع في خصوصه لو لم يحجر يقف عليه وهو كثر لك
 وكلام **في** انما اشترى بهج لا دليل له فيه لانه محمول على ما اذا وضع
 لانكار لانه محال الخلاف مع كلام **في** فتدبر في قول بالتمتع
في وقول سمعت به البعير في العمل في مجلس عليه مجلس الحج ارشتمل به
 اعترض به كلام ابراهيم وجاهل المعير بعين العمل على قول ابن
 الفاسع فلا مجال للتمتع وقال ابراهيم لو ادرك سمعت في وقت الفان
 يقول ابن الفاسع في كون الخلق لا يشتر العلم فيما افربه انهم يبرر به
 و **في** شعر الحكيم نفسه اولئك اطفاله قول **في** سواه كلام معز واما في قوله
في ولا معنا لكونه يفيقه بعز له الا ان يكون مرادك ان من يولي بعز
 هو ان يفيقه **في** معناه ان كل **في** كذا لا يفيقه كذا لا يفيقه كذا لا يفيقه
 شاسر التتابع لعجز الغزالي وقلد ابراهيم الشك وابت هارون فقال
 ابن عرفة لا اعرف في جرحه في اهل المنزجيات وانما قال المازر لا يشك ان ذكر

انما في ثبوت شهادته عنك على غايب ليس بفقيه محضة ولا نقل محض بل هو مشوب
 بالاربعين من غير اولاهما به وما يتبعه على هذا ان فاضلي لو فاضلي لم يثبت على كل
 واحد منهما ينجز ما ثبت عنك باخر امرهما الاخر انه ثبت عنك شهادة بلان وكان
 الرجلين بالبلد وفي شيوخهما فان قلنا انه كقول شهادة كما يتبع هـ
 الظاهر المحمدي بانع شهور عن الاخر لان المفعول عنص حضور وان قلنا
 انه كفقهاء الظاهر الثاني فيغير ما قاله الاول وهذا امر يقال فيه ايراد جعلنا
 قول الظاهر وحركه وان كان كذلك فينتج به حرمة القضاء بهما اي في نقله
 وان كان ونقل عندهما خارجا عنهما فليفتقر فيه هـ ونقله هـ ويشهد هـ **مطلقا**
 فقول نسوا بهما ثبت بادرعة كزني هـ هذا قول ابر القاسم قال ابر شر وهو
 التغير والنظر وفان عنون لا يقبل هـ ان زني الاربعة يشهدون على
 الكتاب انهم فيه شهادة الاربعة بالزني لا ابا بهذا الكتاب يتم الحكم ابريوسا
 وقول عنون عن ابي لا الشهادة على الشهادة به الزني وقول بالاحمال
 وما يقول اليه مثبت بعماله هو قول **ح** قوله **مطلقا** يفتنع انه لا يثبت
ح المحلح الا بشاهدين ولو كان المحكوم به مالا وهو خلاف لما ياتي به في الشهادة
 في يفتنع ان يغير بزيلا وفرنقل ابر الحسي عن ابر شر **ح** المحلح يثبت
 بالشاهدين واليمين به الاحمال على المشهور وتبعه علم ذلك ومن بعده فالحال
 ومنه غلبة خرجا بطلان افعال المالكين معارضتها به عليي محليي
 وجعل امرهما تغيير اللامحور ومنهما بون كما يبي القبح والنوى فان ابر شر
 بعد ان ذكر ان **ح** المحلح يثبت بالشاهدين واليمين فانصه لا يثبت كتاب الظاهر
 بالشاهدين واليمين اتفاهما ونقله ابر عتيق وافهم ثم لما تكلم ابر عتيق على الانظار

فان وثبت مع الخلق بشا هو ومبين يان ان شاء الله به جعله مع بركه على محله
 مبتدا وهو كلامه فقلت رابت لابر يو غير مانعه واختلف به شاهد ومبين
 على كتاب الفقه في الاقوال بلع فز ذلك به كتاب عمر واجازة به غير وفيلان
 سمعوا ومجوز على كتاب الفقه رجلا وامر ان كان مما يجوز فيه شهادة النساء
 مع منه بلغة وبه اعترض ابن ناج به شرح المرونة الاتقلا انم حله ابر رشر
 وفيله ابر عرفة وفلان الباء به روي ابا حبيب عن ابا الملاحشون لانيث كتاب فانه
 الى فانه بشا هو ومبين وانه كتاب به مال وفلان مكره جلف مع ثا هو ومبين
 له الفقه مع والمشتق بلغة وفلان ابر حبيب به الشهادان واما الاشهاد
 بالافضاء بلان بالمشعر لا قفي فلان ابر حبيب السك اعقبه من الاطلاق فيه نظر
 والتم حله الباء به وغير ان القول به قبول كتاب الفقه بشا هو ومبين
 لانه عن ليس بلان يشول اني مان ودعوى امر الخميني على الاخر ان الفقه
 مع عليه بلان مع دعوى بلان حفيضة لا ينفق ان يختلف فيما مع اي نازعة
 ابن عرفة به قوله لا ينفق ان يختلف فيما بشعر ذكر الخلاف فيما بملل
 شيل مع وبجزا قفل ان المسلمية سواد به الخلاف ويؤيد ذلك ان عن والفقه
 ليس المشعر به الباء به كتاب الفقه الفقه في هو بعينه المذكور عن
 به مع الفقه عن قول الله او بلانه مع له به وتعلم ان مان مع و... حواب
 وانه اعترضه على عليه فصور وتصوره بل ليس عليه تعويل والله اعلم
 ونرا ختمه قول زفيد ونرا الختم انما هو من خارج الكتب به هو الا غير ذكر
 العيشة ولم ارضي ذكر غيرك وجهه فليكن لان مان به العرف به منكم المتسلطة على
 رد للمشعر معا ولم يعر وجهه فنون روم ليس به انطاة به فيه نظر

٢٥
البحر في بحر مدية
خلفه ثم وقته
تعمل النواصي
الضوء الحاضر
كتاب الفايضا
عش الخ

لاجل ان يبين في الاعلام على ذلك كله قال وان اشتملت الجمعية على مفرد كثيرة صح
جميعها عنك على ذلك في خطاب واحد فيقول ائمتنا في الرسم الثلاثة او
الاربعة المتغيرة اعلا او بمقلوبه وانما في بعضها دون جميعها فيه على ما
منها وان عرفت ان الشان قال ان عرفت وانما في ثبوت الفاعل تحت العرف
باي وجه فيه بالاعلام بجهة ذلك الحق عنك وانما على ان كتب في الرسم عن
او ثبت او استغل من لا يعرف غير جابر فيقول فيجوز الختام والى كونه ثبوت وفهم
ليس في خطاب اشهر في التبعة بقوله وليس يرث ثبوت فاض لا تتبع في الخطاب
والمرير في وجهه وانما الخطاب مثل اعلاه اذ معلوم به انفسى ومعلومه في ذلك
في التكميل ما نشأ من كلام ابراهيم في وجهه في ثبوت واقفي ووجه واستغل
كلا اللفاظ المتشابهة وذو عرفت في غير له ابراهيم في ثبوت في استغل بالاعرف
واقفي بالثبات للعلا وثبت بما عرفت وعن العرفان استغل للمبني
وثبت مما يفارجه واقفي في وجه ذلك في التكميل التفسير
في التمام فيه اصل ما يبرر ومعلومه ولا يعلم له اصل شاعرة عروا على تحصيل
فلا ضيق اذ اوضح الفاعل في ثبوت اشهر شعر على اشهاد من ذكر ما فيه
عنه من شاعرة على فاعله وكيف في الشاعرة على فاعله وفلا يكون في
مفعول ودلائل وشعر عليه الا في غلغلة او اقل من واحد ان اشهر
في مقدمه حكمه في قوله فان ايا الخلق ولو قال اشهر كمال على ما في الخطاب
في او حكمه في رواية وفعله لوافر في قوله في جميع ما في اية عبر الاشاع
والجميع عن فاعل في الاغلا ان اعلان ما في الخطاب لانها اذ يلا عنه والاشهر
عليه ولا معارض في وجه الملا في الرواية الا في بلان اذ لا يعلم ما في فاعله

بالشهادة بضمونه شهادة بلان يعلموا وضعه بلان ملائحته على الجملة فرائض
 به وامر بالشهادة والعلم تارة يقع جملة وتارة يقع تفصيلا **مرجع** واما ابن
 رشر وغيره **معبر** **بالتبليغ** **وقيل** قول رشر حيث فيه على توضيحه وذلك انه لما ذكر في
الانصاف بالمشاهدة بلان لا يثبت فلا يصح بلان واحدا قال هذا والله اعلم اذا
 عرض للاول عارضه منعه والتماع كمرضى ونحوه ولا اهل الاول ان يتم الحكم
 فيه مما قال **مرجع** وليس قول الفلاح ثبت عنه كذا حكاه عنه بعضه ما ثبت
 عنه بلان ذلك اعم منه وانما ذكرنا هذا لان بعض الرافضيين غلط في ذلك والله
 اعلم بالمراد من هذا ان ارد عليه وجوبا فيه نحو قول المنزهين ونحو قول ابن عباس السلام
 ونقل ابن عرفة كلامه وكلام المازري في الجزاء المرفوع في قول بعضه ومسلمة التزاع
 به المازري ومنزعه معينة على تخفيف ان ما على ثبت في قول الفلاح ثبت كذا
 عنه من غير ان المقتضى به عنك اعم لا وانما انه مختلف فيه على قولين الاول
 انه ليس كالمقتضى به وهو ظاهر ابن رشر في مسألة تسمية الشهود اذ قال
 لا كتاب الفلاح الى فلاح بل ثبتا عنك على رجلا بلان مقتضى الربيع ليس
 في على غايبا والاصل انه كالمقتضى به وهو ظاهر مع ابن رشر المنزهين حيث
 قال في على الفلاح مقتضى الربيع اعم ولا يفتقر الى ان يثبت عنك بل ثبت عنك
 للاحاطة بالكتاب بلان كتب بشروط شهادة تقع فيعلم بالعادة بشهادته
 ونحوه في تعريضه وان كتب بتعريضه امر بغيره ايده اعز المشهود عليه
 وان كتب بلان اعز الربيع معجز من الترفع المقتضى الحكم عليه مع في قال ابن عرفة ومن
 انصف وحققا علم ان نقل ابن عباس السلام عن منازع المازري انه قال قول
 الفلاح الكتاب ثبتا عنك كذا حكاه عنه بعضه ما ثبت عنه انه ليس كذا لان هذا

[illegible]

[illegible]

انبع ورتوا هذه الدار من ابيهم وان ذلك الغلاب انهم هذه الدار من ابيهم لا يصح
 له فيها قال في الجمع وطلة في هذه الا ما اخبرتك انه بلغني فباري انما ان كانت
 الغيبة مثل ما يصح للناس ويغفر قوت كتب الوايا الى ذلك الموضع ان يستعمل
 او يغفر فمما صرح وان كانت غيبة بعينك يعلم ان الذي يعلمه ارتفع من
 يغفرون على الغلاب الى ذلك الغلاب انهم فيك الدار لا يبر طر اليه ليس
 البلاد راي ان يغفر له جفوفهم في بلطيم انظر قوله فباري ان كانت الغيبة
 مثل ما يصح للناس فيلزمه ظاهر مما ذكرناه والله اعلم **وهي بما يسمي غلابيا**
بلاصة كبري قال ابن عرفة المرعي ملكه او استغفله ان كان حاضرا بل
 الخسرة بشره البينة به حضورك قال وان كان غلابيا عنها وليس بعين
 بنفسه بل بلا ضافة وهو الذي جلا اعتبار بلا شهادته مع غيبته بتحقيق
 المرعي بما يعينه تفرع ابن رشر يكتب للغلاب بلا يثبت عنك وصحة الابي كما
 يكتب في الدارين على الغلاب باسمه ونسبه وصحة فتقوم الشهادة فيه
 على الصفة فقال الشهادة على العيني هذا قول فله وجميع اعيانه الا ابني
 ثمانية في قال في اثناء تعقبه على ابن عبد السلام وابن هارون ومروم
 المنزه بغير سماع البينة بالدوين على غلاب والحي سماعها به وعينه
 بتغير من اخيف اليه وهو المرعي وقال المازن ان كان المحكوم به في
 يتمين اخلا ذكرى البينة فيمنته تقول عليه جبر الا وحده ما فيمنته كذا قلت
 هذا مما يتعلق بالزينة والاعمال في يتعلق بها بظاهر كلام ابن رشر ان المكمل
 والموزون لائع البينة به بغير غيبته لتقرر معرفته بغير حضوره فيمشتع
 الشهادة به غلابيا على الصفة في شح ذكر الغلاب المعين في نفسه كذا عبر

والعبري وان الينة تسمع في غيبته بجمال صفته الموجهة تعينه مطلقا فلا يستحق
مزيد من ملكه الا كذا وانما لا على قول جد اعلاب ملكا خلافا لابر كنانية
مع وبتح لكان الينة تسمع بالبري مع ولم يقبل التمييز بعينه لانه في الزمنية
اما ما لا يميز بالصفة وليس دينا فلا تسمع الينة به غاييا الا ان شذرت على عينه
وهو معصوم قوله فلا يميز والله اعلم وبه تعلم ما في كلام قدامه **وعلى اتم خلا**
ع لور رسول المتين واذا لم يتقوا ببعض اليعاقبة البصيرة تغير حالهم لان
الامام لم ياذن للفظ في ذلك او لم يرد عليه بل يرجع فيه الاستبصار
فقرينة كلامه هذا هو المراد او شعبة ذلك من ضرب او من يغير عنك ولا يلا يبعد
والله يستحق الرجل البعير والاشد له عنك فان سمعوه في ذلك اذا جلا
الاعراب بل في شهادة او سماع مع ابي عرجة الشيخ عرابي عمر الخ و استغفرا
الحاج علمي معه بالمر او فر يامنه اعلابا كما يعلاب عليه او رسول وان
بصر من المسمى في حله الا ان يشهر عليه شاهر جاز ثبت عنك كتب في شيء به
من ارضايه اما المعبود والا ملبس تقع معنه في كلامه في كلام الله انه في الغرب
فيلب وغير شعبة وجزم ابن عامر ثبعا لسموني لان الحاج لا يرجع كما بعد
ولا يرجع المملوك اليه الا ان ياتي بالاعراب بشعبة ليلا يكون مرعيا بالمر
ويريد تعينه المملوك **ان كل على مسامحة** يعرفون فان في الاعمال والعروى
كلبك الى وان ليعر يرك على مر فلكم في يشغ منه يقال استغفرت على فلكا
لا مير جلا عراية استغفرت به جلا عراية عليه والاسم منه العروى وهي المعونة
وجله يراعي حيث امر على عليه تفرح ان محل صرا اذا كان المرعى عليه
فتوكلنا بلدا في غير ولاية الفلا في اذا كان المرعى فيه في غير محل المرعى عليه

فقال ابن الملاح جشون تكون المصرفة حيث الممرى فيه وقال مرفوعا واصبح حيث
 الممرى عليه كذا في **عرائشكم** والتم في **الجمع** اختلف اذا كان الممرى في بلد والممرى
 عليه في غيرها فقال عبر الملاح المصرفة والفظاء حيث يكون الممرى واقامه
 بضم الميم المرونة وقال مرفوعا حيث الممرى عليه مرفوعا وبه الحجة في الممرية وبه
 مع ابن بشير في الاثر المرفوعا واصبح وسمعون في مفعول اتمه او الممرى ان كذا
 بالكسر كان مرفوعا لملي **جمع** وبه ضم الميم وان كان بالفتح كذا في **جمع** ومي
 تبعه كان مرفوعا للملاح لا في **جمع** والتمه لاسلف لهما فيه والتمه لفظا مرفوعا
 بضم الميم الممرى فيه كذا في **التمه** وارب عرفة وكتب الملاح كذا في **جمع** وفول
 وكلام اتمه خلا في بالفتح لملي **جمع** وغيره والمفعليات مثله كذا
 صرح به ابن عرفة وزعمه والتمه في **جمع** معين دار او غير ما في **جمع** ثوبه في بلد الممرى
 فيه او ببلد الممرى عليه ولو كان بغير بلد الممرى فيه فلا يشاء من الواو حيث
 اجتمعها ولو بغير بلد الممرى فيه الاول لاظهار الممرى في **جمع** ابن الملاح جشون
 مع بضم الميم وارب كفاية والتمه المرفوع والتمه لا يصح **جمع** وبه معنى
 عيسى ابن دينار واما المرفوع في **جمع** التمرة فانه في **جمع** حيث تعلق به
التمه والتمه في **جمع** هذا مما علة للفظ المرفوع قال نعم وقال في **جمع**
والتمه في المصرفة حيث الممرى عليه في **جمع** الاصول والملاح في **جمع**
جمع وحيث يلحقه بما في **جمع** يلحقه وحيث اصل **جمع**
جمع فليست **جمع** فقول لا عليه كما ينبغي في غير صواب وفرتق من التجميع
 في المرفوع على الغالب وقوله **التمه** مفعولان فلان **جمع** الاولى ما
 قاله ابن ابي اشرار بالتمه وهذا الى الافعال الخمسة في الخمسة لانع عروا

هذا الموضع من المواضع التي يشير فيها الله بالقرآن إلى الخلاف مع أبي عبد الله
 مع فعل الفعل عنه دون توكيل منه علم ابنه وأبيه وعمره فيها وبه الجانب
 تاركها يكتفي من إظهاره البينة لا الخوف من إظهاره لا يكتفي من واحد منها وخا
 مسها يكتفي منها الأب والأب جفلة ويكتفي غيرهما والأجنبي به العبر والراية
 والشوب ليعتقها وتغيرها لا يكتفي من ذلك من أبي وغيره شيء ذكر عندهما قال
 وعلى القول بالفعل عنه في كونه في قرب البينة أو بعيدا فذكر على ضربين
 قولان مع وفول مستلزم ومستعير ما لا يغلب في تمثيله بعين في الأصح له
 فيه نظر والحقه معروا ونحو البينة قوله تروى عنه عمله لا يصح فيه للمرعى
 والأخبار عليه فيه إماما له فيه حق كالمستلزم والمستعير عارية لا يغلب
 عليها والمترعى وهذا كقول وزوجة الغلاب والراية تروى عنه نفقة
 أو عليه فيه ضمان كالمستعير عارية يغلب عليها والمترعى وهذا كقول والراية
 صب لؤاغب منه شيء والمجيب كذا أراد المربي السبع وحشي ضياء الحمى
 وخود له يمين من المربي اتفقا فلا مع وجوده ما به والراية أعلم

في الشك في الشهادة

قال في الشك في الشهادة معناه البطلان وبه سمى الشك هو لأنه يسي
 على الحق والحق من البطلان وهو امر معان تسميته تعالى شهيرا وأبيه أشار
 بعضه في معنى قوله شهر الله أنه لا يرد إلا هو يمين وفيه هو ميمما بمعنى
 إيمان به وفيه الأضلال قال أبو عبد السلام لا حاجة لتعريف حقيقته لا
 نظر معلومة واعتراضه أبي عرفة بأنه خلاف لقول في العبري الأول وفوا عن
 أنه إقرار فلا ينبغي بحال العبري في الشهادة والرواية ويسكن العبري

عنه فاك ولم ازل نزل به شدة فلق حتى طرقت شرح البرهان المأثور بوجوه حقا
المصلحة ووجهه في الامرين فقال هذا خبر ان غير المنجز عنه ان كان علمه لا يقتضي معنى
بصور الرواية كقولهم عليه الصلاة والسلام الامكان بالنيات او الشجعة مما لا
ينقسم لا يقتضي معنى بل هو علم في كل اقل والاعطرو الامصار فخلام
قول القول عن الخلق هذا خبر هذا دينار الترام لمعني لا يتعدله لغيره بهذا
هو الشهادة والاول هو الرواية ثم تفتح الشرايط بعد ذلك ووجهه في
سنة ترك العود في الشهادة وقيت الشرايط ان الترام لمعني يتوقف فيه
عراقه بالحنه في يطلع عليها الخلق ما ضل الشرايط لذلك قال هذا فشد
ابو القاسم اب الشاف وابت فرجة ويعرف التوضيحات على ما حكم اب عرونة
بما كان الشاف فقال في نفس الامور مقتضى الشك في كلامه انما نقل عنه
الشك على التعريف بالعموم والخصوص ولا كنه ذكر مع المخصوص في الامور
وهو امكان التراجع الى الخلق والشك في طلب جعل الغطاء ثم افسر في محتج
كلامه على العموم والخصوص والامح اعتبار الغير المذكور ويتضح ذلك بتفسير
حاص وهو ان الخبر اماران يفعله ان يترك عليه جعل بفناء وابرام حاص او
جاء فصر به ذلك بغير الشهادة وان يفعله به ذلك باماران يفعله به
تعريف دليل حاص شرعي او اماران فصر به ذلك بغير الرواية ولا بغير بيان
انواع الخبر فلكم وعلى هذا جرى في جمع الجوامع اذ قال الاخبار على علم
لا تراجع فيه الرواية وخطابه الشهادة في قال في واما يعرف التوضيحي
فقال كيف يفهم من يطلب العرفي ينعم وهو من ذكر حتى ايسر الكتب
المتميزة في المتريدي وهو شبيه اب بشير في كتاب الصيل منة ونزل كان

يتحقق عليه كذا شيء بنفسه مثل هذا في البري ثم علم الخبر وعلم الشئ مع انه
 من كونه في الجزئية واما ان يعمد فيقال ما ارتقاها الغاية وتبين فيه المايز وال
 الشهادة هي الخبر المتعلق بجزء والرواية الخبر المتعلق بكلي يرد بان الروا
 ية تتعلق بالجزء كثير الخبر في قوله صلى الله عليه وسلم لم يجزب اللهجة ذو السور
 يفتي في الحثينة وحديث تابع للراية السعينة التي لعب البحر بجمع فيها حتى
 القبح في جزير ووجدوا فيها لرجل المتعسر بالرجال الى غير ذلك من الاما دين
 المتعلقة باحوال جزئية واجل هذا الخبر يفتي في اختلاف في التقاضي بالاعتناء
 هل نعم ام لا كناية ثبت يد الالهة وخوطا كثير ~~فان~~ اذا خيرا الشهادة
 بالمكان التراجع لما تضمنه من ارب الشك في سعة ايراد ابر من قبله فان
 ابر عرفت والاصول ان الشهادة قول هو حيث يوجب علم الخلق بها عند الخ
 بمقتضاه ان علم قابلية مع تعددك لو حلف كالبه يخرج الرواية والخبر
 النفس للشهادة واخبار اللفظ بما ثبت عنك فلا ضياء اخرجت عليه الخ
 بمقتضى ما ثبت به اليه لعدم شكه بالتعدد او الخلف وتزول الشهادة قبل
 الادل وغير التامة لان الحثينة لا توجب حصول حصول ما اضيفت اليه بل لا يعمل
 حسبا ذكره في تعريف التالاة في قال قوله ان علم قابلية يبر ان ثبت
 عن الله عن اللفظ في بيته لو يكونه يعلمها ولو قال قول عادلة واستفاد
 قوله ان علم قابلية للكان اليه والظاهر ان في حرك دور الان الخ بل مقتضاه
 للتعدد في عرفه شهادة في واعتزضه ايضا ان مرزوق يعسا د الجمع لعدم
 شموله ما من اعمال شهادة الواحدة في الخلقة وفي الكلام والعنق
 ولزلا كل الحلف ثم فيهم فان ابن عرفة قال الغاية ولعل الاول اوان

واشهر انه انشاء الاخير فهو قال اديت او شغرت لم يعر عنك اربعة الانشاء بعث
 واشترىك واسمع واشتري لغوايب عرفت فلان الاضمر ان هذا العرف تقرر للانزات
 صيغة الاداء او غيرك والاضمر ان الاشارة المعجمة لئلا تكسر وشاهدت
 بعرفا يعنى له اداء اشارة فلم يغلبها منه واداءها اليه وفي النواذر عسى
 اشعب لك فان منك شاعر بمنزلة اداء لها وما استغنى عنك وان ذلك العرف
 تقرر من وجه الغراب اذ قال بعرفا تقرر عنه وسبب العرف للوضع العرب
 بما وضع العرف للانشاء كذا انشاء وما لا يلازم واعترف **معنى** على
 بلا جعله اشهر انشاء غير صحيح لغته واضحا ما القول الجوهري الشهادة في
 ما كسر تقرر منه شعر بلا على كذا في موضع البقعة الشاهد بالاصح
 والنزور وهما من عوارض الخبر وما فرغ من **معنى** على المازن في العرف في الشهادة
 والبرهان في قوله خبر لك وامر فقول المحل في شرم السبيل لا فائدة في كسر
 اشهر انشاء وتكون معنى الشهادة الا خبرا لانه صيغة مودنة لئلا المعنى
 بتعلقه في غير ذلك الشهادة مصر اشهر فيلزم وجعل احدهما انشاء
 كون الاخر كذا ولا معنى للمماثلة بينهما والعرف التي ذكره الغراب لم يذكر
 غيرك وشعر ان يتغير عنك هو غيرك وفرفان ابن جرجس في تبصرته هذا
 انهم قاله الغراب هو فرفان الشاعرية ولم ارك الا حرفي المالكية والحال في
 تبصرته ذلك ما نفيك ومن تصحح نحو في المالكية علم بجلاء مصر الغراب
 الشهادة في لغة اشهر والاشهر في **معنى** وهو غير صحيح اما اول
 جازنه من التبصر عليه من لول صيغة اشهر من لول مادته والعرف بتعمد
 واضح بلا ضروري اذ لا يلزم وتكون صيغة اشهر نفلت والخبر اني الانشاء

ان تكون مادته وهي الشهادة نكته كذا اليه الاتي له لغة اشهر بكثر بعينه
جعل الامر انشاء فاعلم ومصدر الشهادة بمعنى الاخذ وكذا اخبرنا بكثر
ومعناه بعينه الامر وبالمجاز بما قاله المجلع هو التخييل وخلافه اشتباه
واما ثانيا ما كان مذكرا عربيا موصوفا كان مذكرا الغاية وهي الشهادة
بـ لغة اشهر لم يجر غيرك فصور بك سبب الغاية بـ لغة العرب هو كذا
المازى عرب الفهارس استغنى خلافا لما نقله ابن هلال في الدرر النسيم
على نوازله اية الحس الصغير ونحوه معترضا على ما انشأه هو خلافا في المنزه
وهذا من غير سبب الغاية الى ذلك ابن العربي يقول ولما الشهادة
باللغة الشهادة تعبر لا اورد عن العلماء معتكزا ولا يجرى غيرك عنه ونقل
الجماع الا انه على ان الرجل لو قال للحاكم انك ابي عنك او اعلم بكذا بل لا قول
اشهر لما اصفى اليه والافنى بقوله حتى يقول اشهره وعلى الما زرع عرب
الفهارس ما حلك ابن العربي وذلك وان اشهر لغة مختصة بتعبير به اقل
الشهادة وقال الما زرع عن لو قال الاشهر سمعت كذا او علمت كذا ومع
الفاظه منه عن فهارس الشهادة فتح بـ لغة كما ينفق لو قال انك اشهر به مع
بـ بما قاله العرب ابن الفهارس موافق لما قاله الغاية لان الغاية انك
ولا بل لوضع العرب وهذا بالتعبير والاعلم **القول** هو فنون لانه وصف
الفاظه فيه ان العرانة المقلوبة والفاظه هي العرانة المقلوبة في الشاهر
مسلم قول ولو علم مثله على المشهورية فيه فربك كلام صحيح بغير اتفاق
المنزه على بـ لغة شهادة الكلام بمثله خلافا لـ حنيعة والشافعية وقلة
وبغير الاجماع على بـ لغة شهادة مسلم وتغيب ابن زعفران الاجماع بله واعلم

وقال يجوز شهادة كلاب مسلم وصية في الشجر للظن ثم هو وبعث خارج المنزه
كما عزاه ابن سهل لشرح وابن المسب وسعير بن جبير وعيسى بن واين سيري وغير
مع عاقل ابن عرفة المازري وشركه العقل واضح لان المجنون لا يعقل ما يقول
ولا يفهم ومن هو كذا لا يلتفت الى قوله ابن عبد السلام لا يفتل في
اعتبار العقل في حالتي العقل وكاد له ولا يفر ذهب العقل بغيرها تير الح
ليني ونحو عليه عبر الملة ما ذكره هو مفسر المنزه ونحو عبر الملة
عليه لا عر به بل نكل الشيخ والمجموعة قال ابن وهب عن مالك الكبر فني ثم يعي
ان كان يعي امانة في غلطا جازي شهادته وسيعه وانما غدا مع هكنا في شجرة
صحيحة وابن عرفة وفروم في في نكله قريب يسير بال قول لا فقله ان
فعل شهادة الى قوله مع انها صحيحة في منظر لانا انكره لا يعرف ان يشهر
بالايعلم بالان لا يمنع الثقة بشهادة **باب** ابن عرفة وشركه عرج الولاية
في المال خلاف سمع اشعب يجوز شهادة المولى عليه وهو عرج قال نعم
ابن رشر قله روي ابن عبد الح في الموارنة وهو في اسر المعلوم من قول ابن
الغلام في لغو الولاية على اليتيم ابلان في جواز ابعاله وردها والانا على
مشهر المنزه المعلوم من قول مالك واعلم به ان المولى عليه لا يشهر
اوعاله وان كان وشيرا في احواله الا يجوز شهادته وان كان قله لم طلب
ماله اخذك وهو من اشعب في المجموعة مع **باب** عن ابن عبد السلام ان الشا
هو كلامه كتاب الشهادات والمرونة وفرقهم ان الخلاف في شهادته مبني
على الخلاف في اعتبار الحال او الولاية وفرقهم في انجز ان التبريد العمل فريلا
وحرثا هو قول ابن الغلام با اعتبار الحال بل انظر هل خير في هذا والله اعلم

غير

وان تناول **تخارج** وفرد **فرد** لا يشترط منطعا حال الاداء والتحمل **اللعفل** له
هذا التبصيل انما هو في غير شعور النكاح والشهود على النكاح وامامه النكاح
وانه فلا بد من وجود الشروط المذكورة كلها وفي الاداء وفي التحمل فانه
منه وهو **فرد** **او صميم** **خمس** **فرد** **روضة** **واحدة** **فيه** **فرد** **النظر** **ليست**
من صفات الخمسة **او سبعة** **فرد** **مجنون** **بلا** **لا يبا** **باصنع** **قال** **ابن** **مرزوق**
كل فراج الصوت من فيه وكان في بالعبادة **اثنان** **المكافاة** **يستشع** **النطق**
به وامامه **المرونة** **ما** **كثر** **ما** **يزكر** **فيه** **ما** **يعرف** **المبلغ** **و** **فرد** **يعمله** **وليس**
بشيء بخلاف **السبعة** **فرد** **مخرج** **او** **فرد** **فيه** **بلا** **لا** **لم** **يقف** **المكافاة** **بالمرونة** **هو**
ولما **نرد** **قال** **عليه** **في** **المشاري** **النرد** **شبه** **لغة** **بلي** **من** **لنوع** **والا** **لانه** **النرد**
يقام **عليه** **فيل** **فيه** **النرد** **ايضا** **واللعاب** **مع** **وفرد** **وقوله** **للقلب** **كلما**
مع **صريح** **في** **ان** **هذا** **المع** **لنوع** **في** **الان** **اللعاب** **وهو** **بلا** **اللعاب** **في** **اللعاب** **المعلمة**
والبناء **الموجودة** **كز** **الارضية** **في** **حليته** **الشيخ** **احمر** **و** **بكثر** **من** **شيء** **والله** **اعلم**
ومرونة **لبن** **عروة** **المرونة** **هي** **المعلمة** **على** **فعل** **ما** **زكر** **والمبلغ** **بوجوب**
النوع **عربا** **وعلى** **نرد** **ما** **يعمله** **وبلا** **بوجوب** **فرد** **مع** **جعل** **الاخر** **النرد** **قل**
بالمرونة **مباحة** **مع** **ان** **بعضها** **بطل** **الشهادة** **وقوله** **فرد** **التعبد** **هو**
وماريج **وهو** **الاعيان** **ب** **يفرد** **في** **مرونة** **الانسان** **هو**
وانه **مع** **ما** **توازن** **الافقية** **والمعيار** **في** **الاعمال** **النظام** **ما** **نقص**
الاتفاق **بالمرونة** **مطلوب** **كلما** **الاتفاق** **بلا** **بعضه** **عنه** **وان** **فصل**
لبات **للراي** **لنه** **بلا** **ان** **فرد** **ما** **فيه** **من** **جماع** **ابن** **عبد** **روى** **ابو** **داود** **وبسن**
عن **مرونة** **في** **الشعنة** **ان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **زار** **جنا** **ينبع**

المتبينة التي جري به العمل انما شهادة واحدة وقيل شهادة ثلاث وهو انفسهم
 فكل على المولف ان يقضي على هذا القول لقوته كما ترى او في قولي فانه
 معنى وذكر الشيخ ابو سراج في الاثنية الاخر بسبب ما عطله ان يشهد البقيص
 سبع في الشراخ وسبع غير الواحد في غير احتسابه في هذه المسئلة ووضع سند
 ثلثه في غير ما في الشراخ بما عند الله واثبت في غير ما في التبعة موقوف للاختلاف
 في عليها غير السلفان في العبادات يشعر بعباس العلية ووضع الخ في هذا
 فانه الحمير لعله بالعمل انظر شرح التبعة للشيخ في شرح وفرد ذكر ابن شيران في الخلا
 م في هذا الموضع وفي العبر في الثلاثة بعرض واحد ولم يجمع واحدا والفقولي
 انظر في و زاد ابو الحسن على العبر في المذكر في شهادة الولد على خاله ابيه
 فذكر ابن في الفولي وقول في الفقه في هذا الموضع فيه خبرك لا وجه لطلال
 شهادة العبد منه اذا امر ابيه في الاخر في هذا الموضع في قول والى محمل
 له في محمل ذلك فله وجه عمله على مجموعها على ان المعنى وثبات خلاف
 ما ذكر في الموضوع وهو امر اهل التلاوي في اشتراط التبرير فقال في
 والقول بلا اشتراط التبرير فقال في هو ان في اول مسالك المرونة وضع
 فيشرحه في اثنا عشر واختلف الشيوخ في جملة الاشتركون على انه خلاف كما فعل
 الم في ابن الخا في و ابعث في ما في اول الشهادات في غير غير م و امر
 في التعريف فقال في ايضا على قول ابن الخا في و يجوز تعريفه في
 ابن الفاسق واشعب فانه يجوز لابن الفاسق وهو ظاهر المرونة بشرط
 التبرير لقوله في اذا كان بين الاخ والامير في العبادات شهادة اذا كانا
 غير نيك في الامور والتعريف وعلى هذا التعريف في الفقه في الامور

[illegible]

واذا لم يكن الشاهد بالشهادة على وجهها وسقط عن حقه بعض ما بها منها تسقط
كلها بل جماعه فلهذا وجب ان يكون زواجا مما اذا انشأ بنفسه بعد الخلع واستغنى
ان ذلك وبلد الرصد عن الشهادة في جميع على حكمه بلا ينفع الخلع ويغرم الشاهد
م **وان عرقول** خلافا لقول احمد بن عبد الملك انما يغيب في الرمد انما يغيب في ميم
بل ان احمد بن عبد الملك لم يشترط في الرمد ان يغيب في الرمد انما يشترط في ميم
الشاهد انما لا يتعربك ولا يلزم من ذلك ان يكون ميمزا ومنه المتكفي قال الباق
في ذلك يغيب يجوز التعربك في الرمد وغيره وهو قول عبد الملك وقال احمد بن
عبد الملك لا يكون التعربك في الرمد وان يغيب به ميم كذا نقله غير واحد **م**
الغريب وقيل انشاء وفي ذلك يترك اليت المنسوب لسيم عبد الرادر
الونشريسي وهو شهادة على الشهادة صبا **الشهادة** انشاء وانشاء
ونسبه ابرعاش لسيم على عاروك وقال احمد بن محمد اليت فورا **م**
م تعربك اختلاج تعربك صبا **م** **الاعراب** انشاء او غريب **م**
يدل على التعربك انشاء وانشاء فانه يجوز تعربك من عثره وان شاء المعرب
لهي غير معروف والعباء ما يرب في انشأته تعربك وكذا مثل الغبار
م **الشهادة** عن رضى قول **م** بل انشأ على امره على غير علم المشورة نقل
ابرعاش عن ابن رضى ما نقله اختلافا ان جمع بيت قوله هو عن رضى اهل القول
والرضى لقوله نقله في ترضوه **م** **الشهادة** مع قوله تعلم وانشأوا ذوب
علا منق على ان انشأ على امره لا انشأ به لانه نقله ذكرى لعل على صرح
ابرعاش **م** **قلت** وهو نقل ابن جتوج عن المنزه اللحن ان قال هو عن رضى
رضى عنه الاعرابه واختلف ان انشأ على امره انما يتبين هل هو تعربك او لا

جاء قال اكلتم التلسميني ولم يسئل عن الاخرى بهر تعريلا لورود الغراء ان يقول
 شهادة وشعر وصف بلا صريحا وان يسئل عن الاخرى يعرف بهر رتبة
 تعريلا يشك عن سبب وفيه مقرر يذكر مالا يفهم العذر ان او يذكر ما يريد
 يعرف عنه وفي الجلاب والتشكيك ان يقول الشا صرا ان شعر بلان جانا عمل
 رضى ولا يقدر ان علم لغة واخرى العذر ان والرضى هذا انظر ان عربة وفي
 صريح كوي احسن التلسميني لا تكف هو ان في الجلاب قال جانا لعل هو خويل
 فذهب ملك وقال ان فر ففون المعلوم والمنزج كلامه ولنه ان اقل على
 احسنها اجراه وهذا المعلوم مالا وسمنوي وغيره او احسن اللغى التفصيل
 في ذكر ما تعرف عنه وفيه تعلم انه كان علم المطلق يشير على الى الاختلاف في ذلك
 والله اعلم **وهي عارية** في عارية باقوان التلاسر بخلافه مع ما يغير بهو
 اصح اذ في من كلامه مذكور على بلا صريحا مشكوك وعليه يترتب قوله لا يفرع ويختل
 لا يكون قول مراد انما عارية بما يفهم في العذر ان انظر ان الجلاب وامام
 عنه بلان في فتوحه وفرد في سوفد في بلع يعسر به المعرفه صلا لما يعرف والله
 اعلم **السماع** لما عرفت هذا مع ما ياتي وفون شهادة السماع في التعريلا وبفرا
 في الجملي بتقرير هذا القبي في بلا يفيل والمعري او الجرحي ان يقولوا
 سمعنا جانا ومانا يشهر ان بلان جانا عمل رضى او غير رضى عمل نقل
 الوجود عن سمنوي في المجموعه قال الا ان يكون المشهود علم شهادة في
 استشهره على التريكة او التخرج من نقله **وهي** او يبي الشيخ احمد رشي
 الموضعي بتعريفه اذ في محل ما صلا علم ما اذا شعر بالفتح وعنه اعلى
 سماع بلا شيئا كان اولى وما ياتي حيث شعر على السماع وجميعه ان التوقيفي

م
 م

برجليه بجر حانه قال ينظر به ذلك الى الشهود اربع اعران وقال ابن نافع المجرعان
 اوتي وسيفك التعريل وقال سمنون مثلما ابن رشر فون ابن نافع وسمنون هو
 دليل ما به كتاب السرقه من المرونة ورواية عيسى عن ابن الفلاس عن ملك
 وفي المسئلة قول ثالث هكذا في الميسرة عن مكرم ولباب وحب وهو ان التعريل
 اوتي من التجريح وهذا الاختلاف انما هو في الهمزة المجرعون المجرعة وتعارف
 الشهادة في الظاهر بل يقول المعلوم هو عن جابر الشطاعة ويقول
 المجرعون هو سمنون غير جابر الشهادة بل ما اذا لم يجرعوا المجرع فلا
 اختلاف بل ان شطاعة تقع العمل من شهادة المجرعين وان كانوا انما عن الهمزة
 منع ولك قول منعا وجه ثلث فان يعرفوا صيغة والقول بل ان شطاعة
 المجرعين العمل هو المجرع الاضواء واولاها بالهمزة مع منه وقال ابن سعد
 فقير المجرع على التعريل اجماع في النظر وغالبهم كثير وعليه العمل وقال
 المتكلم لما تعرض للاختلاف الشهود في الشهادة في الشك فانه وانهم مضى
 به العمل ان التجريح اجماع شهادة لانهم مكره من الهمزة ما يعلمون المجرعون
 وهو قول ابن نافع وسمنون مع وقال في كتاب التلخيصات من هارثية ايضا
 فانه وشهادة التجريح اضمي من شهادة التعريل يترك بشهادة عربي
 شهادة من يعرفه العبد الكثير من الرجال المعروف لانه المجرع على وبله
 هذا المجرع ما يعلم المنزك هذا هو القول المشهور من قول ملك والاعراب
 في وفرة علم به ان الغالبية بشعر المجرع على التعريل يقول ولو كان شهود
 التعريل اعران او اكثر خلافا ما في التهمة اذ قال

ثم اوتيت المجرع مفرغ على قلت تعريل اذا ما اعتزل

[illegible]

لا يكون المنزاع للعلم بفرايب الا حوالا كالمشاهدة بلا عسار وعلى هذا مراد
 شاسروايب الخايب وهذا الاطلاق الناشئ عن الفرايب انما هو كلام في جزع الشا
 هر بلا مشهور به على وجه التبت ولو صرح في ادلة شهادته بالاطلاق تقبل
 ولعله مراد ابا رثر فيتبع الفريقتين الحازم ومنه الشهادة بلا ملل
 جازم لا يثبت انقطع به **او فريضة صبر** قول من يصبر على طاعة الله او
 عكسها صوابه على اعم على اخر بدين قوله على على طاعة الله لان العلم لا يقع
 يستغرق العلم لك وغيره وليس هو موجود هنا وجواز كونه وعطف الا على
 الاخر وعكسه عجم لان فريضة صبر الفرائض من العجبة لانها تكون معها
 وبنونها ثلثان العجبة اعم من فريضة صبر باعتبار اخر لان العجبة يجمع
 بها على امور اخر غير صبر يستلزم بها على الا عسار مثبت ان كل واحد من
 هذه اعم والاخر من وجه **او علم التماس** ان في الظاهر من ان يتقضى به جعله
 اسوة والاسوة بالكسر والفتح وليس من ناسي بها المعنى لانها تفرق الشيء
 ابو زيد عن شيخه الشراج فقال في الخبر ان الله يقول التماس ولا يتصل به الا
 مشرانا مجفقا ذللا والتمس قبح ايب الخايب فلان **او الخرج** على لازلته امل بلا
 خصال البرائة او بلا خصال التماس واما ذلك حرك الخرج قوله او علم التماس
 دون حرك التماس يشعربانه من قسم الخرج لا مانع مستقل هو الا وى ان
 لم يخرجه عن هذا التماس بل يقع على شرح فيه اورد كما فعل في فقيها و
 على ايب الخايب الخايب الخرج على لازلته التفسير بالخصال البرائة او بالتلك
 في التفسير بالعين الممثلة مصر غير كمال **في** وقول من لم يخرجه بردها
 حتى زال التماس يعني ادراكه وتلا فرائض بردها حتى زال التماس بل انصلا

بشره اعدتها بعزوان المانع فانه واصر في قول يوحنا حنانيا المانع لقول
 اشع ومان لغا في بصره بلان العبد او النكر اني او لا يصح هذا لا قبل شط
 دفع في زالتا مواضع قبله شهادته لان قوله ذلك فتوى كرو انظر في
 في صفة العبد الاولى انما يقول ولا ان حرق على الشهادته في قبله او اداه
 ليتمل الترميم قبله القالب لانه حرق على الاداء اعلى القبول اذ القبول جزم
 الاداء وهو لان يحصل وجوب ان يجرى المانع غير ظاهر بوجهه معاد
 وحده في طمعه عن ادائه انما في التمسك واما الحرق على القبول فهو
 ان يخلص على حجة شهادته اذ الاداء في ذلك فاصح فيه لان التمسك دليل
 على التعبد وشدة الحرق على تعبد حاد وهو ظاهر في التمسك القادح في
 ادائه عن الاداء خلافا لما يقضي قول الشهادته على الاداء او اخره والى
 اعلى وخصه في قوله تعالى في قوله تعالى لو حذرنا لكانت معك
 ابن الحلفي كان احسن قال في تفسيره بجزا التفسير والتفسير في قوله ان مع الثمار
 في قوله صلى الله عليه وسلم في معرض الزرع في يكون في بصره ولا يستشعر
 وقوله عليه السلام في شهادته اصرح في حقيقته وحينئذ شهادته وبقوله
 صلى الله عليه وسلم في معرض الحرق الا خبركم خبر الشهادته التي في شهادته
 في ان يستلها بمك الاول على الاول والثاني على الثاني والى اعلى ان يستلها
 في حقه عنك العبارة على حذو مضاف في ان يستلها في حقه والى اعلى ان يستلها
 التمريم ووقف ظاهر في غير ان شاعر الوقف بان يكون على غير معنى والحلف في
 القول البلاء وان رشحه وفيه الحلف بالادب شاعر ومما بعد التمسك في الوقف
 لمع في ان كان الوقف قبله او لا وان جعله لمع في حقه في حقه في حقه

لان ذلك المعنى اذا تم يفعله راجع للغيراء والمسالك للعارف اورثته واقلا اذا
كلامه واول معلنة على معين وغير تبتلية او لا كلام يفعله حسب بشره ان يكون
على كلامه وهو ما ادا من لانه اذا تم يفعله على رد ملكه او لورثته هو ورثته
اعلم **والله اعلم** والتميز الاول لقوله صلى الله عليه وسلم في شهر عنده لو ستر
ثم رد آية كلامه خير لك وقوله عليه السلام من ستر مسلما ستره الله يوم
القيامة ورواه مسلم الا ان يكون مشهورا بالعبس كما هو في غيره ملك
الستر عليه فله في الامان ونفله **في** لا ينبغي ان يتقبل شهادة من بناء على
جواز تحمل الشهادة على المنع من غير ان يقول اشهر على به بشره ان يستر
عب كلامه هذا الذي به العمل كما في المفسر والتبعة وهو المشهور كما في
والخلق **ان** في غيرهما والمخضع وهو مفسر كما في التنازع بين الذين لا يكون مخزوعا
او خادعا ولا باقيا قبل فله ان مرزوق ونقل ابن الكلبي الفير عن عمر بن الخطاب
في وليس قول عمر تفسير المشهور بل هو ما تلامه **سروى** في التفسير
بهذا ونحو ان عرجة واب رضى رسم القبلة من جماع ابن الفلاح حاصل هذا
الشماع وما ذكره ابن عبيد الله والعلامة ان شهادة اهل البادية فيما يفهم
اشهادهم عليه دون الخاضع فيما يقع بالخاضع من عقود معاوضة ووصية
وقرير ومعتق وشبهه لا يجوز مما لا يفصل الا شهادة عليه وقهر فيما يقع
بالبادية من ذلك كله على حفرى او بروى وعلى هذا الوجه اهل البادية
شيئا مما يقع في الخاضع من اهلها او غيرهم من معاملته وغيرها دون
ان يحضر والزلة او يفصل الى اشهادهم بما حظه واجازت شهادة من كانوا
عروا ولا ما شهادة الخاضع على البر وينقل فيما **في** خلافا **والله اعلم**

في جنس الملائكة هذا ايضا هو لا يستبعد في غير كماله في جنس بما في غير ما قبله وقوله
 قل الله ان سمعتم اوامر من وحيه وقوله في كثير من الامور ان الله الخرافة والعتل
 في او قل العبر يقولون زعموا على الغير بكون فيكم في غير بل هو معطوف على
 معمول اليعمل المضير بالغير فوجب عليه بل هو قال لا معصوم للغير بالنسبة
 لهذا كمال احسن وقوله واستثنى متفكلا في غير نظرك الامتنان فيقول
 ليعرف ما قبل الاية بعد ما وقوله وقوله شهادة عليه ولم انبأ الشاهد
 على انتم في انظر وقال هذا وان في عرابي شجرة شهادة تقع على الاية بقوله
 بل انما امر الله بيقول شهادة تقع بغير الامانة فيقول علم ان الله او الرأفة
 والنعمة عليه في ونقل قوله عرابي الاية ما نعه لا تجوز شهادة تقع وان كان
 الاية مع ان التمتع على سفره فيمنع عنه بغيره ونقل قوله عرابي
 وفرضه هذا من قول الله في خلاف المنع في وقوله ولا فصح عن جوازها
 الكلام ان جئت ابي فشر في مسئلة العتق والاهلاك **خلافا لمنع عليه**
 ابي عتبة عرابي حبان كان المشهود له في عيان الشاهد جاز في شهد
 دته له اذ لا تهمه قال بعض المتأخرين ان كان المشهود له من غير اية
 الشاهد في الملاح ونحوه فيمنع ان لا تجوز شهادة له بل ان الله وان كان
 بغيره بانه ينفق بغيره وحالته معكم ولو كان المشهود له اجنبيا جازت
 شهادته في العتق من الاستمسك ولا فرق بين الغريب والاجنب في رواية
 ابي حبيب هو وبه تعلم تغيير مسئلة الله بالنعمة غير الواجبة خلافا لما
 اعتمدت ابي يوسف في الاهلاك وان تغييره بقوله وليس في عياله غير صحيح
 لانه خلافا من المسئلة ما تقدم في ان مسئلة الله فيغير بل اذا انبأ بالبر

نعمة

والأبصار فما دخل في قوله أو يرى كثر فيه **والغلام** مع **بعض** بعض فيه
المرحلة هنا يكون الشهود عدوا وهو ظاهر إلى ذلك سبيل فمما قبل
شهادته خلافا لما لا يشهدوا به رواية وإعمالا شهر والبعض
على بعض في المعاملات جنفا **رواية** الأخرى عن طائفة من يمينه
للشروط لا يجرّد ترويح الحريّة والعزالة في ذلك الشجر وحده وإن لم يخص
العزالة وعليه يرجع إلى التبعئة إذا كان

[illegible]

العتية والموازنة والجموعه قال ابن الفاسح في الرجل يات مستعتيا على امر
 يتولى فيه ولو افرغ عن الخلق ما وافقت به بينة مبرق بينه وبين امرائه فيعثن
 الاثام عليه وطلبت المرات الشهادته والمجتع قال لا يشهد عليه ابن المواز
 ولو شهد في نفسه لان اقراره على غير الاشهاد قال وما افرغ عنك وحرر
 او حلف او وصيخ انكر ما يشهد عليه اذا كان ما ليس له رجوع عنه وقلنا
 من حق العتية اذا سمعوا العتية كالحا حتى لا يفي عنك مناصه مثل
 يفسر الشهادته ان تزدج منه ولم ينف عليه **وفلان** انما بعته لئلا يقول
 وانزلنا لو ابدل بعته بوجهه لئلا يفتنه **فانما** في غرضه شيم
 عنه وفرق بينه على ان تعليك عزم القبول بتعنه وجمع الرجوع على نفسه
 بل انما ان يشره وصوغه مسلم بل ان المثلثة اصلها لابن يدر والنقل
 عنه يدل على ان العتية هي ان الملك لا يثبت بالشهادته بمجرد الشراء لا ان الملك
 لا يثبت بالشراء حتى تشهد البينة بالملك البليغ فبعد اذا قال بعته او
 وهبته غفر نفسه بملكه ذلك الاشياء وذلك لا يجر ولا يبرق في بعته وهبته
 انكر ابن مزيه وغيره **وروان** **فانما** امل ان كل من يستر الناس كزني
 وشربا غمر بمقتضى كلام بعض الشيوخ انه متفق عليه لانه يدل على التمسك
 بملأه قبل وفوقه وخوفه مما لا يكون كزلا بل خلف فيه فقال ابن الفاسح
 تبطل الشهادته في الاول وقال ابن الملا جشور لا تبطل واغفلت غير واحد
 من الشيوخ ولعل ابن الحارث ولو عرفت بعد الاداء بطلت مطلقا وفيل
 لا يجوز الجراح والفعل **او** مع قول وتوثيقه **والجس** في بيع الاموال
 شهادته الشاهد بالبيع بايكة بلا معنى للملك على الجراح بعد البطلان

تأمله واللعن ط على قتله هذا ذكره ابن رشر وعنه ابن رجب ومحمد بن عبد الله بن
 علي بن ثابت النعمان بن ربيع كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 حتى على غيرهم واللعن ط على ابن رجب كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 جميع من الرقيق على الربيع كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 على جميعه قاله الشيخ ميان كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 يقع الاوليا في بعضه انكار بعضه على بعضه الى ان يقع بعضه في بعضه
 وذلك من اجل ان في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 خلاف هذا وشهادة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 من ابن رشر واللعن ط على ابن رجب كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 لا يعرفون في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 يكون مثل كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 فيك يرمي اخذك من غير دليل يرمي كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 عليه الخراج بله من الخراج وانه كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 حتى الحزبية لانها انما توضع بالخراج واللعن ط كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 لئلا على انهم انما تسمى في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 والاستعانة به على انهم ارضع العباسية وفي نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 بالذرة من الالعن ط كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 جرد من بيان الالعن ط من غير دليل به غير كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 الشك من كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة

في اغراض في كلام العلماء يا خزنونه و يعرفونه في الاحياء ايضا منع فبول
الاعتقادي والرواية والشهادة من التي يرى انه ياكل وما بين سلكه اغلب
ملا من اجل و يا خزنونه اذ ارادوا ملته في غير ان يعلم ان الذي يا خزنونه في وجهه
حلال في كل ذلك فيفسد في العذر انهم ونقله الشيخ ابو زيد في الشرح
عنه **والا ان تعجب** في المعصية العسية ان يفسد شخص الكون في منع حلال اروي
في حلال اروي في وثائق في الاسف فقلت يا رسول الله ما العصية
ان يعينك فترك على العلم فان ابن مراد في الاوي ان يملك بشهادة الا
لا فيه جرم او فزى وما تفرع من العصية ايضا منع من فخريل شأ
صرا لا في و فخريل شاهر عليه وما ذلك ما تفرع من شهادة بعض العاقل
يعني شهرة القتل بل في العصية فيه خلاص في كل الشهادة لا صرو
على عروكة **كل الشرع** في قول يا طال لا ياكل في كل ارضه ما جرحه ولو كان
تتقي في و انما التقييل في دفعه ان حلال تتقي في و اوابي كل
بالكل جازون كل تتقي بالكل اوابي كل في جرح كما ابادا كسلامة
بعد وانظر في **الكلام** على كل الصبرية للمقنع والسمع **وتتقي** في
فان الشيخ المستأخر زعم الله و من امل يعملونه المعتق اليوم لا الاثبات
انما كل في الصبر الاول الامر في اذا توقف الفاضل في الحق او سجد الحق
الا انه خيف ان يكون حكما في جوارف محله يقاتون بالحق مكتوبا للمقنع
واما الا ان جازوا مع بشر عوى في القطار لا بصبر الاستفتاء لينظر على الحق
لله اوعليه فيحتمل على ابطاله وتبرر المقنع العواصر يكتب لكل واحد من
الخمسين فيغير ما كتب للاخر في نازلة واحدة فمثل الله ان يعلم افعولنا

و**حمد** **بعضه** **وهذا** **فمن** **زوجه** **عليه** **فيل** **غير** **الطلاق** **والقتل** **والإيمان** **الجماع**
 في **قال** **في** **هذا** **الحديث** **ذكر** **الله** **عنا** **وذكر** **البراءة** **كأن** **أب** **حبيب** **وفان**
الجماع **ولم** **أفعل** **عليه** **ولم** **يذكر** **أب** **حبيب** **وكان** **حبيب** **في** **الوراثة** **مع** **بني**
فلان **من** **الحديث** **ذكر** **أب** **رشيد** **أب** **حبيب** **ونصف** **رسم** **الشجر** **من**
سراج **أب** **الفاطمة** **مكتوب** **السلطان** **الأب** **في** **ذلك** **أب** **حبيب** **لوجه** **أب** **حبيب** **هذا**
ثبت **فمن** **النبى** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **كل** **ما** **أب** **حبيب** **بالله** **أول** **بيت** **وماروي**
عنه **عليه** **السلام** **والسلام** **أنه** **قال** **لا** **أفعل** **بالطلاق** **والقتل** **بأنه** **أب** **حبيب**
الجماع **ذكر** **ذلك** **أب** **حبيب** **في** **الوراثة** **والنكاح** **من** **اعتاد** **الحلف** **بغير** **الله** **في**
يكون **من** **الحلف** **فيه** **يكون** **زوجه** **قصة** **مخالفة** **وحيث** **لا** **يشعر** **وغير** **قال** **مروى**
وأب **الما** **جش** **أب** **من** **لازم** **ذلك** **واعتاد** **بصحة** **قصة** **فيه** **ولم** **يعرف** **حشر**
وقيل **ذلك** **أن** **ضلع** **بن** **عبد** **المطلب** **كتب** **أن** **يجوز** **في** **ذلك** **عشرة** **أسواق** **بفلك**
فراص **أب** **أب** **حبيب** **في** **روى** **أن** **عمر** **كتب** **أن** **يجوز** **في** **ذلك** **عشرة** **أسواق**
بلغة **لا** **يحت** **أب** **حبيب** **أب** **حبيب** **في** **الجماع** **الكهر** **للجمال** **الشجر** **في** **سراج**
أب **حبيب** **والله** **أعلم** **وفي** **هذا** **الحديث** **قال** **أب** **حبيب** **من** **الموانع** **أب** **حبيب**
مجلس **الفاطمة** **في** **ثلاثة** **أب** **حبيب** **متواليا** **تدو** **غير** **حاجة** **لا** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة**
عن **الفاطمة** **في** **ذلك** **ما** **كان** **في** **ذلك** **الفاطمة** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة**
بفعله **لأن** **مجلسه** **عمر** **في** **أب** **حبيب** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة**
قال **في** **المنع** **على** **ما** **كان** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة** **وبسكنه** **دار** **أب** **حبيب** **أن** **أب** **حبيب**
مقصود **أب** **حبيب** **لأن** **الشرع** **يسمع** **العتاة** **من** **المنع** **وغيره** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة**
مع **دار** **أب** **حبيب** **في** **ذلك** **المنع** **مترتبة** **وبسكنه** **دار** **أب** **حبيب** **أن** **أب** **حبيب**

جميع لتصرف ابي وشتر في رسم على من سماع ابي الفلاس وختاب الانصية بآلاتها
 على ان لا يلزمه ان يلعبها ولا يكون ذلك عفوفاً وفرداً فكذا كلامه في باب
 العباس ما اراد ان يجمع الاختلاف الى كلامه الى ما افتضاه خاتم الله وان الله
 لم يكن في استعماله في غير المتغلبة والاعتق بما هو وان كان عفوفاً وفرداً
 وما في الشهادة بهما ايضا غير صحيح لان الله لم يشر على هذا القول مما قرأوا
 فقام على ما هو المتعجب وان لا يكون في تحليهم ونحو ما مر في العباس وحيث
 التبرير لم يكنه وان لم يكن له لا يسمه كذا يسمى الا المتغلبة والمتغلبة
 بما هو لغيره ويشتبه على كل اتم عليه ضابطاً يكون تفسيره بذلك
 انما هو بعد العفو عن احوال التبرير كما يسمونه على المشهور ونحو ابي
 وشتر في رسم الفعلة المحرف من سماع اصبع من كتاب الشهادة ان ما نشأ
 اختلعه في تحليف الرجل اياه في ما يريه قبله او حركه على كائنه افوان
 احرمه ان ذلك مكره وليس بعفو فيبقى له بذلك ولا تسفه به شهراً
 دونه والثالث ان ذلك عفو في كل يفي له به وهو من حيث مله في العفو عنه
 وهو انفس الافوان واواماً بالاضراب لما اوجب اليه ما جبر العاقل يسي
 بنظر الفردان وما تغلبت به الاثار فيقولون ان شئ من الله حل الله
 عليه وسلم فان لا يمين للولد على والده ولا العبد على سيده والثالث ان
 ذلك عفو الا انه يفي له به ان يلعبه ويكون جرمه فيه تسفه به شهراً
 دونه وهو قول ابي الفلاس في هذه الرواية وهو غير لان العفو
 له كذا والكيلير كما ينبغي ان يسمي ويعلم احرمه بل يسمي وفرداً على ان افلا
 انما هو بالبراهمة والتخريج فكذا بالالتفات في ذكر الاباحية في الخبرين

وفراية لغزاد المولف او شبهه كما يلى عن اللحن وذكرى ابن شلوس وغيره
 والامراد ما عدا الاسماء في العصبى اقصو المختلف فيه وفيه بقاء اختياره في لفظ
 وفي المميز والمعروف بالانقلاب والفضل في تخرج العلامات او العجوة او الفرافنة
 وشبه ذلك وفي غير اعيانهم بلكا اسما عن ابن سني واصلح في العتمة والوا
 غنة وعلى قول تخرج في حال من يقبل منه اربعة معنوي لا يقبل الا من ميز
 في العرانة ابن الملا جسون في جرح الضاهري هو قوله بلكا اسما كما في حق
 وونه ابن عبر الخ لا يقبل في العرانة كما في معروف بالعرانة واعمل
 منه ويذكر ما جرح به ما لا يثبت بالكشف عنه بلا يقبل في في اصل العر
 لة العتمة معروف في جرح في هو قوله وونه بالاسمك وهو افسك لا
 الجرح مما يكتف ولا استحسن الا يقبل في ميز الاما ميز في لوكلا وونه في
 التبريد **المتن** هذا هو قول سني والام تكمل الاقوال اربعة لا يقبل
 هذا جملته مع وقد علمت به انما التي اخطاك اللحن هو قول معروف اقوال
 سني كماله وان قول المولى برونه لم يعبر فيه بل يريد ان كل احصا
 لرد الخلاف المتفرع ويحذر ان ذكر ابن شلوس اختلاف مانعه وهذا اذا نقول
 على الجرح في التخرج واما ان قالوا هو غير علم ولا جاز الشك في ذلك
 يحرز في ذلك المميز في العرانة لا عار في بوجوه التعديل والتخرج
 ونقله ابن عرفة وقول هو جعلنا الباء بمعنى من يتعلل الشئ لا يتغير كونه
 بمعنى ما علم الا احتمال التلخ واما على الاول فيكون الباء اللانة هو الغلظ
 وقوله كما يقبل لدا الخ في المميز وونه في جرح النزيه لابن يونس هو ما
 نقله من المرونة واذا ذكرنا العتمة والمعلوم فيصل وجه التخرج من جهة

ع
ن

الناس اولى ضعفة النساء يلحقن الافاض بما لدم ذلك ويبيح له بطل بيعة
 ومن الناس من عداوة او قسوة او شرية وان كان قتله لا يحل التخرج لم يبرعه اليه
 مع منه وصور ظاهره المبرز وغيره وفي الاشكال وغيره خلاف ما في زمانه
 والله اعلم وقال ايضا ابن يونس بعد ما تقدم بكثير قال اشعب عن مالك القسنة
 في البيعة تعزل عن الخلق فلا يقول للمملوك وكونك يجرم وذلك تورس
 للشهادة وقال ابن تاجع ان يقول له ذلك وفرد يكون العمل عسوا
 المشهود عليه وفرد يجرى في المرونة يجرى حاله وجه التخرج ومنه ولا يحل
 هو وزوال العمل **والعسى** فمن اراد الشهادة به او غيره في الغرائب
 ففكر على ما اذا اراد شهادة بغيره وامر الشهادة به فلا تقبل منه فجل
 لانها ضرورية او لا فلا تقبل بغير زوال المانع لغرضه مما تقدم والان حرم
 على الزالة تفقده وقوله ينبغي بطل الحرج على الزالة النفقة لا معنى لهذا
 جاء الحرج على الشهادة انما هو بطلان الشهادة بغير زوال المانع ومنه
 وردت قبل ذلك لاجله فكيف يشبه الحرج بغير زوال المانع وقوله وجبت اب
 عرفة خلاف المنعوية اب عرفة جث في زوال العداوة حيث جعله اب
 الحجاب ونسبه الملة كزوال العسى في ان المعتبر فيه غرابي الاضداد وكل من
 عنده المنع فبالان اب عرفة جثة العسى ثروك بالتوبة الشرعية المانعة
 لا تقبل شهادته فجرد قوله ثبت انما تقبل بدلالة حاله والغرابي على صفة
 مع اتصافه بصفات الزوال في ان اب عرفة واب الحجاب زوال العداوة
 كالعسى **فلا** لا عرف من الغيرة وتقدم سماع اشعب في الرجل يثقل
 صلاته في شهر امره على طاعة بغير سني قال ان صار امره ان سلكه

م

لازال

سلامة وصلاح من لا جازي اربا رشر صبر ورة امره الى صلاح صوره بر جعل الى
 ما كانا عليه قبل الخضوع منه وقله في سماع سمعون ونوازل اصبع وجر
 يها ارب الخايب على ربيع العبد نظر لانه ثبوت عن الله الشهادة شره
 قبول شهادته بنظر الفاعل في ثبوتها ضروري وهو مستلزم لربوعه
 او فليبه واما العراوة كما في النظر لانه في ربيعها لانها مانع بغيره المشهور
 عليه بله اقتضاها من غير عليه بعد ذلك لا تمتل للنظر في ثبوتها بله ثانيا
 لا احتمال ارتفاعها وعرفه لا احتمال بقاها ولا انقراضها على وجه
 عدل في شهادته في شهور شهادته اخرى من تستعجب عن الله او يستأنف
 اثباتها وضرر فمضى قال بقطع وانما يتم للبرهان في ذلك انما يثبت
 الامناع اما مع ثبوتها كما يستلزم للحاكم الخ لا يثبت ربيعها وليس منكرها
 فيل الشك في الامناع بله من قبل الشك في ربيعها من نقله فله في ربيعها
 بما نقله اربا عن ربيع الشك في ربيعها من قبل الشك في ربيعها من قبل الشك في ربيعها
اما العبد فقول في احتمال ان مستشش والتشكك في منهج فوله العبد حشر
 مسلم بلان بلا حس وحرية وفوليد وحرية الجبر والنسب في املا على الاول
 بالنسب فتعيب على لغة اصل الجملة واما على الاصل فان مستشش منه غير
 منكر عليه فمرر من ربيعها جاز الربيع اتباعا والنسب على الاستشهاد وان غير
 جبر واما جبر اتباعا والنسب دون الربيع واعتبار الحمل وعدمه انما ينعني
 مما هو منكر واما فله وان من اعلى الحمل انما ينعني في غير الحق بله
 غير صحيح وفرضه وارب ضلع وغيره بله الاستشهاد بله اذا تعذر اتباع
 على اللب في اتباع على الحمل فخر الله الا الله وما فيها واما لا يبر ربيعها

[illegible]

وكلمة الشيخ ما يزيد مما اذا صغر بعد ذلك والظاهر من كلامه يظهر ان كان يكس
التمتع بشفقة شهادته وان كان ما عدا ذلك تسقط ولا يبرهن بقرينة من النسخ
والقول لا تعرف لتعدد الكبر والبراهين وخوله وينبغي ان يكون له معناه
يعرف **بقرينة انما قوله** زعمنا على ما عليه بل هو اجتمع على ان يكون واحدا من امر
الظاهر من هذه الصورة ان الكلام يخرج متصلا ان ذلك لا يمكن للقطع مع الاتصال
بالقوله الفول والحق في غير ذلك وجه والمخرج من حيث الشاهد في النسخ
لما يلي في الاربعه الاصول في قوله واحدا من صور على وجه واحد من صور
واحدا من جهة واحدا من جهة الشاهد في مفعول واحد على وجه واحد من جهة
بعض الصور بل ان يظهر عليه ما يكون واحدا من صور واحدا من جهة في كل
من عليه مفعول واحد في نفس نقل **متقريب الاول** في ما لا ينبغي فيه من **القول** في
القول في قوله بل ان كانت ما تضمنه وصحة الشاهد في لا يبرهن بقرينة من
النسخ وان يكون في الالهي معصوم يروي ذلك لا يبرهن بقرينة من النسخ
في النسخ ليعمل القرآن في ظاهر الامر من غير ضرورة لانه لا يبرهن الشاهد في
به وفيه العباد لا يكاد يحيط بها ما تنبأ به الشاهد في موضع بعض النسخ
لا يبرهن الصورة في ذلك ما تنبأ به الشرع عليه واستعملت النسخ في وقال في
ان لا يبرهن هذا القرآن وهو ما لا يبرهن في غير النسخ ليعمل في
يقال لا يبرهن ولا يبرهن على الشاهد في ان لا يبرهن لوقته في ذلك
استحب له ان لا يبرهن الشاهد في مفعول واحد وهو ظاهر ان يبرهن في النسخ
عنه وينبغي في نصا ان عرفت بعد ذكره ان الشاهد في مع النسخ في
قال وهذا ان يبرهن الشاهد في مع النسخ في ان لا يبرهن في النسخ

واللعن ولو فرروا على ذلك يفعلوا فقول ما يفعلوا بجلت شهادة نعم لعقبتا نعم
بغير تغير هذا النكر الا ان يكون جعله بحيث لا يمنع التغير لسر عنه م قال ح
وهو بيان ان ابي يسرى مثله وهو قادر على منعه منه فقال ابي القاسم وذلك
ليس عليه قطع وذلك اصبح يقع بقال ابرش فقول اصبح النكر انه اخذ المال
مستتراجه لا يعلم له احوال يراى الى المتاع ولا غير كمن زنى والشهود ينفرون
اليه ولو شاد وان ينعوا كمنعوك وهو لا يعلم بان النكر واجبه عليه بشهادة نعم
في ما ح وما وجد به من قوله والعل وجده في غير صورة كما يعين قول
ابي رش وهو لا يعلم في قوله في العبري بين ما هناك المعارضة بين الموضعين
اصلا لان ما روي ما ورد هذا ابي عبر السكاج واجاب بقوله ان حريبي المانع
من منعك في الشهادة ولا تقبل الا بصحابة الخاصة وحريبي الذي في تلك الصور
غير منعك في الشهادة بل لا تغير ذلك من الوجود التي ذكرها البصاة في
عملها لا ينفى ان يرتب محرم وهو النكر في العبري عن غير ضرورة ابر عرفت به و
بان صورة النكر انما هي اذ لم يكن اثبات العيب الا بالنظر وكما في تلك الجوار
ب ثلثة اوجه الاول ان النكر حمله وتبين العيب هو اللاد مع وحى السر
اكثر لقوله في المرونة هي سرى وفتح في رجل عمر اقطع للمرونة وسيفك
النفاد الثاني ما جله النكر وهو النكر في محقق الوجود او محالنه وثبوت
العيب محتمل على السوية الثالث المنقور اليه في الزنى انما هو مغيب الشبهة
الخسنة ولا يستلزم ذلك ولا الحاجة بالنظر الى العبري ما يستلزمه النكر للعيب
مع ونرى سره فلا في المرونة وينبغي اذا اشهرت بينه عنك على رجل بالنزف
ان يشجع على شهادة نعم وكيف روال وكيف صنع ما راد ما قبل به شهادة نعم

مع ابن عرفت ابن رستم طائفة والصواب اجازة شهادة رجل وامرأة بوصية المسلم
 كتب على ابن ابن النعام لا ابيهم مع الشاهد انما تسفد الامانة الحقة غير
 معني لا الوصية بل ان لا تستقيم باليمين مع الشاهد وبقول زوجة
 غير المتكلمة انما تخرج القلع لعزم الخرافة في هذا السلك وسبب تركه في
 العقود التي تقتضي تفتق الامانة وشرفه وعبودية فطرية في هذا الكلام
 في العبرة من القضاة واملا الخرج بغير نفيان ان العبرة عنه كالتبانه وعلوه
 فيه عن ابن النعام ولا يجوز شهادة ذنبي في النساء مع رجل في العبرة والعزم
 كما لا يجوز في الامانة ودم العزيمة بتفصيل لما علمته وكلام الله وحقه قول
 زواملا ادعواكم هو الرعية في قبول في غير صواب لان دعوى الرعية انما
 تقبل فيه قبل ان ينفصل العتق واملا ان من بعد العتق انما كان راجع
 في العتق وانما قبل قبل ادعواكم الا بغيره علم وفهم الرعية في العتق
 ما لا صواب له في قول الله ورعية يولد عتقا النروجة او التزويج او العتق
 يمين وقول: وهذا هو شهر الله او عتق حلف امرئ عليه في نفعي
 هذا في حق وثقه ابن عرفة في المروية واجبة البصر عاين لما ذكر ابن الخليل
 يجوز فيه رجل وامرأتان قال وكذا في الوكالة بل انما والوصية به علم المشهور
 فيه قوله وكذا في الوكالة بل انما في وكلمة في حياته فيصرف له والوصية به
 في اوطاله بل فيصرف في امواله بعد حياته لا اوصيه له بلية فكل ما كان
 مان محققا بلا غير محققا ومقابل في المصروف في الوكالة والوصية وانما
 فكما في ما تكلم عليه ابن الخليل وقال ابن عرفة ابن رستم كان ظاهرا انما يجوز
 في مروي يمين في الشهادة على الشاهد في واجبة الشهادته على الوكالة ظاهرا

تقال التمتع والتمار في قال التمتع اختلف اذ اشهر شأ هو علم وكلاهما من غلبت هل
يبلغ الوكيل والمشتور ان لا يخلص وهو امر من ان كلاً من الوكالات في اللفظ
يبين بفتح واو كلاً من ما يتعلق بها من الوكيل لان له على الغالب ديناً له
ليكون ذلك الامان يسر في فراغ او تصرف به عليه علم واستحقاق ان افر الموكل
عليه بالامان للغالب وقال التمار معروف المنزج ان الشاهد واليمين للنفق
به في الوكالات ومنع الفضل بها ليس من فله حية فهو من هذه الاشياء قبل
لان اليمين مع الشاهد فيها متعذر لان اليمين لا يلبس الا ما له فيها
نفع والوكيل لا نفع له فيها وان كان وضع في المنزج ان الوكيل يخلص
مع شلصه بالوكالات وفي غير الحق قبل ولا الاشياخ من الرواية على ان
المراد بها وكلاهما باجرة يخلصه الوكيل وفي غير الامان المنفعة له مسقاة
او بلانه على ما في قوله من ان المراد بشيء من الخلق بالشاهد واليمين
او الشاهد والمراتب في قوله وهو المنزج عن ابن رستم كما في قوله
ابن الخاقاني من تشبه فقل بله بانه معتز عن ابن عبد السلام وابن عزم
ونحو ابن الخاقاني واما الشاهد بالانفصال بانه على مشهور هو قول ابن الفلاس
في العتية قال ابن رستم وهو خا و اقله في المرونة وقله في المرونة انه
يستمع بعلم وهو قول معروف وارجع وخير فيه على قول ابن الفلاس
شاهد واما ان كان في عتبة واما في الاشياء فله في الخلق في كلامه
على غير ما تقرر فقال فيه ما نعه واشكر بقوله او بلانه على له به اي ان ما
ليس ببلان ولا ايدي له اذ لا شغل بالشهادة لانه بلانه يقع فيه الشاهد
والمراتب او احدهما مع يمين وذلك قبل ان يشهد على ان النزوح في الشتر

ع
لا تفسد ولا افسد
المعروف قبل ذلك
لنرمي بعزمي
وما جعله المشهور
هو

زوجه في كل شر الزوجين وما بعد ذلك الذي تعرفه من معنى على المشهور
 به في ذلك هو العيب وهو ليس هناك ولا يقول اليه لاني حكم له بحكمه وتغير
 له يقضي ان المشهور في ذلك هو العيب وهو حال ويؤثر الى ما ليس هناك
 وهو العيب فما جاء به استلزامه على كل ما في الشر لاني تعرفه في
 يتناول عليه عبارة الله على ان تعرفه في معنى بقوله وانما العلم وفهمه
 قول زوجه العيب الثاني جاء ما ان الشاهد من قول الاصم الاجم بل هو ان
 كما لا معنى له لان الشاهد اذا مات جاء كل من كانت شهادته او شهادته
 بها على ان اولادها على ما هو في العلم **قوله** العلم العلم وغيره
 في قبول الشهادة واليمين وفلان ابن شريك ما شئت من غيرك في احقران
 الناس في نفي نفسه ان يفتي الاجل الشاهد المميز في العلم التزم وخسوع في
 التبرك وفلان في المعيار سئل ابن ابى عاصم بالشرع واليمين ما جاب
 الفضل بالشرع مع اليمين مختلف فيه بين العلم وغيره ففتنه الخبيثة واما
 رتبة المالكية لاني فان عمر ابن عبد الرحمن انما ذلك في الشاهد من المال
 ليعرانية وحمل على التفسير للمزجاء وفردان ابو بكر هذا لا في به الا في
 شاهد من زوجه لا يضر به مع غيره امل ان يضره ربيته في القضية وكذا الاخر
 بنزل من وبلد على ما في عنق ثابت في السنة ما وجه للملا عن بنزل ما في
 لاني فان الشيخ بن وحال في شرح التبعة فلهذا كلام في تصوير من المالكية ان ما
 فانه ابن عبد الرحمن فلهذا للمزجاء لا في تفسير ومن افق علم في غير كلام اعطى المزج
 حب الحروفية وغيره ما في ذلك ابن عبد الرحمن وغيره في غير الاثبات للمزج ان في
 كلامه **قوله** فنزل من وبلد ثبوت الامر في غير ما في بيان كلام ابن عرفة في

عن قول الله وليت الارثا والنسب له وعليه امره **ولا زوجة ولا ميراث** قول
واعترض قوله وتكلم بافناء مصلح فوك في الابا عليه وقال ابن عباس بل الصواب
وضع قوله وتكلم بغير موت في بغير قوله كقول غير - اخر كما جعل ابن الكلبي
لان العروة الخمسة كلها اشتملت على ما لا وغيره حيث ان المال دون غيرهم وغيره
يتصل بقوله وثبت الارث في ثلث سبب هي وقوله كما يلزم عليه وثبت تكلم في قول
به كما يلزم عليه وفيه تكلم بل في بغيره امره بغير ذلك واشار الى بغيره
العروة الى قول المروية فلان ابن الفاضل مع ذلك مات رجل مشهور على قوله امره ان
ورجل فلان لم يكن زوجة ولا اوصى بغيره والى ميراثه وليس له فسمي الميراث
بشهادته جازية وفلان غير لا يجوز ان يرثه فلان غير واصر باخبار شعاع
نفي بالهوت ان كان الميت زوجة له وصية بشي مما ذكر خلاف قوله ما في
الشهادتين ان شهادته هو بصية فيعطف ميراثه بالفرع دون في العتق
وجاز في الوصية بالفرع وانما يتصل كما لا خلاف في شهادته ميراثه وكذا في
بغيره لغيره بغيره ميراثه الوصية بالعتق والمال الارثا له ميراثه
اتفاق الرومي لعمدة تعلقات شهادته بغيره ميراثه وافر على نقله وجود
ميراثه لغيره وارثا له اري المال وتغير الوصية بالعتق الثابتة بغير
شهادته في الشهادته بالهوت لغيره ميراثه لغيره ميراثه لغيره ميراثه
امرهم دون الاخر على ثبوت ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
في عتقه في الفرع هي **وليت الارثا والنسب له وعليه امره** قوله ابن الكلبي
فلان ابن عتبة ولم يبعث له ابنه غير السلام وفرضه ابنه ميراثه بغيره ميراثه
تسهر امره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

اصحاح

الاول للاصحاب وكذا امور رتبة ابله له وعليه ابي معرفة هو قول اخر الاول
والثانية وان اذ عيت افعه انما ولدت من سيرة ما كان ثم اقبله لهما اللان
يقع رجليت على اقرار الشير بالوجه وامراني على الولادة فتعبر اوم ولس
وبيت النسب للولادة كان معهما ولان اللان جبر على السيرة استبراه فتعبر
ذلك له ومنه يخرج جبر ان خطا ذهبي مما لا يجوز فيه شها ذهبي اذا كان
لازم لا يجوز فيه شها ذهبي وعبره انما هو غير من انظره والامان دوت
القطع في سرقة للوانه منكم المسألة على خلاف قول الاصوليين العلة اذا اؤ
جيت حكمي ففساويي لوم من ثبوت امرها ثبوت الاخر وهذا القطع والاف
في حكمه للمعرفة ثبت امرها دوة الاخر وخلاف قول المنكفيين ان وجه
والملوم بلزمه وجوده لا يزمه على هذه وجود القطع لوم وجود الشرف
وتبين هذا بذكر ميراثي بالامانة في هذا الباب وتغير الشوار انتم انتم
قد برهنا يقال هذا في المرونة اذا حضر رجل وامرأتان على السرقة
ثبت القتل وانبعى القطع ولو شعر رجل وامرأتان على اء خمر الكتابين
كلها اوان بلانا بلع افعه من زوجها او باع عبدا فيعتى عليه عن الشها
دته ولو ثبت عليها العتق وجب التلاع وفي كلا الموضعين شهادة بمس
يتعلق بكامله والابرار والعبري شها اء وجود القتل لا يستترع القطع
حتى لا يتم الا به خلاف الكتابين واخر انما بطلانه يقتضي قول الاصوليين
في الاستقلال بثبوت امره موجب على كونه في الاخر انما هو اذ كان شها
تلازم اء اذا جفر التلازم كما يلزم من وجود امرها وجود الاخر كذا القطع
والقلم وهذا كشفا امره ملك الشهادة اذا بطل بعضها للتمتع بهل

جی

الصغير انه سئل عن شاة هري عن اوثينة جبرجل وجعلها وتفضل ما وجدها
 وعبرها شعورها وانع ما تفر ابوهم العر النشخ طاعت الوثينة جبرجل
 بان النفا في عمل على ذلك اولاد في عن النفا في بر غيبة الوثينة وحضرها
 لا ستيلا عز في جميع ما وجدها في ذلك صاحب المعيار راى في النظر ما يتلوه
 هذا العتق في ابن عرفة والميتك وهو العيخ التي لا يثبت اليها غير ما ذكر
 اذ لا يثبت الا بعد ان على المعتز دون الشاهدين واليمين معية غير المعتز
 فبقرته بالشاهدين واليمين ان هو الذي يسمع ووجه ونص جبر اذ النفا صاحب
 الحق شاة حرا واحدا على الحق من وتبين ملك هذا ابن الخليل وهذا جليل على
 انه ان الشاهدين انما فيك يحتاج الى يمين ايا من قال لا يحتاج الى يمين
 اعلم ان الشهادة عند وجه قال يحتاج الى يمين الشاهد ثم عند اذ انما فيك لرد
 به يحتاج الى يمين يمين مع شاة حرة وميت اخرى ليكمل المشي الشار
 حاشا في شرح الجلاب ورحم ان يخلص يمينه في حق واحد انما على جنتي
 فتلقي في يمينه وتبين الحق بشاة حرة وميت في الحق على عري لا يحتاج مع
 الا يثبت الى يمين التي المعتز في الحق ان المعتز في الشهادة ذكر في الشاهد
 اعلم وعلى الاكتفاء بذكر الحق **وعلى ما عدل من او على بقول من والمتر في**
 المعتز على حكمها بشاة حرة وميت اعلم ان القول اسفل له
 عليها بر ليل ما يجره **ان عريه كالمعيت** فقول زوا عشر في ذلك ملك الحرة مع
 فيه نظر في **في** ما نعه معنى اشتراك الشهادة في المعية واليمين اذ لا يحرم معتزرا
 عنه في الوثينة بل ذكر ان معتزرا عنه مع من زينة الوثينة على ما قال بعض
 كبار الشيعة من بل قال بعض من ارجع من الوثينة التي ليس فيها ذلك

ع

لأنه تارة على الشاهد من حيث شهادة وتجمع ما بعد كتابه وانما يعرف
 من غير ما بعد له الله شركه عنه وهو انما نفعه ابرر شره ابرر شره وفعله ابرر شره
 قال ابرر شره وهو عليم لا ينفك له في نفسه وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 كما ان نفعه لا يشركه عنه وماذا ذكر ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 جود له اذا كانت التوفيقه المستود عليها خالية من التعريف في ما يذكر منها
 وعنده او يعرف به بطور كافي في ما ذكره من ان نفعه لا يشركه عنه
 الشاهد ان نفعه لا يشركه عنه ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 صفة التوفيقه وضعها بالشرع بطور كافي انما وضعها بالشرع بطور كافي
 اصوب وماذا ذكر هو تعريفه للشاهد على نفسه وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 على ان نفعه لا يشركه عنه بل هو في نفسه ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 يشركه بل هو في نفسه ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 حتى مع شهادة تارة ومات او غاب في كلام غير صواب اذا لا يعرف ان نفعه
 في مات او غاب ونفعه ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 وغيره لا يكون مقبول للشهادة وتارة في وضعها بالشرع وفعله ابرر شره
 لكلام صوابا وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 وهو غير صحيح بل التوفيقه هو ما نفعه له اول الباب ولانه لا يشركه عنه
 انما لا يعرفه والله اعلم وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره
 ان امره لا يتحمل هنا وضعها بالشرع انما هو نفسه عن نفعه ابرر شره
 على ان نفعه لا يشركه عنه وماذا ذكره هنا من ان نفعه ابرر شره وفعله ابرر شره
 ملكا يقول ان وعنه ابرر شره وفعله ابرر شره وفعله ابرر شره

[illegible]

وغيره ما يخصه ان يقرنوا فيشعر على ظهورهم قبل ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
والنكاح في اللغة كغيره واصله ان يفتل ليع منعه من ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
وفيها ما يخصه ان يقرنوا فيشعر على ظهورهم قبل ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
انه لا يركب بركب في الدار فيشعر على ظهورهم قبل ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
وعنه ان يركب على ظهورهم قبل ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
ناجع في المصروف فيمن دفعه الى الشهادته على امرائه وصولا بعد ان يركبوا
شعر عنك عن ان يركبوا فيشعر عليها فان ابن الفلاس هذا يركبوا واصله ابن وشر قنابل
عليها الا وهو يركبها بغير تعريضها وفلان ابن الفلاس في قوله ابن الفلاس
هو ان يركبها فيشعر عليها فان ابن الفلاس هذا يركبها واصله ابن وشر قنابل
لدعي ان يركبها فيشعر على امرائه لا يركبها وشعر عنك رجلا ان يركبها فيشعر عليها
يشعر على شهادته فان ابن الفلاس في قوله ابن الفلاس هذا يركبها واصله ابن وشر قنابل
والنكاح في اللغة كغيره واصله ان يفتل ليع منعه من ان يركبوا واصله ابن وشر قنابل
تصل عنك ان يركبوا فيشعر على شهادته وان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل
بما خبره ان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل
وامرأة تجازله ان يركبوا فيشعر على شهادته وان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل
منك المصلح وتعييل ابن وشر عن ابن الفلاس واصله ابن وشر قنابل
ضيق وغير واحد وهو جار على منعه في ان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل
الخبر وهذا لا يركب فيشعر عليه في كل الموصوف بفعال ومعنى فصوله
جاء الا اذا عرفت ان يركبوا فيشعر على شهادته وان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل
التفة خبر العاصم ونحوه لا يركبوا فيشعر عليها وان يركبوا فيشعر عليها واصله ابن وشر قنابل

تبعه عليه ابن شامروا بن عروة و**صحيح** وغير واحد من فقهائه على قول
ابن القاسم لا يعتد على الشهادة من خلفاء ولو جعل العلم بهما وهو غير وادى
كان هو مضاف من جعل ما لا يشتر فولا ثلثا والظاهر قول **بعض** يكره جعل
الاختلاف بين ابن القاسم وغيره على ما لا دلالة على وجه الشهادة فيكون
اختيار ابن شامروا فلا بد من القاسم وبما تجلده الظاهر ما قاله ابن شامروا في
كلام ابن القاسم عليه وكذا كلام المؤلف والله الموفق في تحقيقها في **الأول**
قال ابن عروة التي عليه العمل بمنزلة انداء عين الشهادة من عروة الوثقى
بالمشهور عليه بانها شهادة مطلقة وصارت كالنقل من عروة عن الثامنة
اذ لم يذكر الوثيقة في الترجمة المعروفة ولا التعريف بظاهر كلام المتن في ان ذلك
لا يخرج من شهادته ومضافي كلام ابن سعد وابن جبير ان بطلان وفلان
ابن عروة الاقتصار على الشهادة اطلاق معلوم الغيبة والتقية فبأن شهادته
وإن لم يذكر معرفة ولا تعريفا ولا رتبة الا ان يكون على مشهور معروف كالرؤية
مع بعض اقوال ثلاثة انظر العائلي **وجازن سما** يشاء ابن عروة شهادة الشجاع
لفي كماله من الظاهر من بلائها شهادته لسمع وغيره معي فتخرج شهادته
دالة اليقين والنقل من قول واختلاف في اعتقاد مع على ذلك او فكيف بين الفرق
بغير كلام الايمتداد الاختلاف اولا هو في النكاح كما يدل عليه ما بين وفصوله
او يكتفي بما هو عليه وهو الشهادة تبعه وثقة ظاهري كلام المؤلف انه لا يبرى
الثقات وغيرهم وهذا قول المم انه يشترط في حال يقر الشجاع بما شيا
سواء كلاء والثقات وغيرهم وهذا هو الرابع من خارج جعل كلام الله على
الحمل انما يكون موافقا لظاهر امر ونية كما قال المؤلف وعلى هذا اعتزل

العبرية في فصيحة لغة ومعنى بل اجمع بين النقط وغيره مما هو ظاهر المعنى
 هو انما اعتقد الباطن اذ قال شهادة السماع ان يقولوا انما هذا ما شئنا
 والعقول وغيره من الامور وكذا انما جعل واربى ملكوت واربى فتوح فابا
 شهادة السماع لا تملك الا ان يثبت بها اهل العدل وغيره على هذا انما
 عمل التامر ونفله ابا عرفة واخره قال **معنى** بعد ما ذكرنا من امرنا انما
 العادلة لا يشترط الا ما يدعى من ظاهرها من غير ما وفرضها اذ
 الحسب يقولون في الامتناع حرج بل انه اذ لم يجمع بين الامور في شيء وفي العمل
 مع وربه حرجا بل انما قال ابا رحال في حاشية التفتة التي في العمل انما لا يشر
 من اجمع بين الكلبي **معنى** بل انما يفتقر **فقال** **معنى** ما جعله في امرنا انما
 في شهادة السماع النصف من الامور في حاشية التفتة انما لا يشر
 وهو من ان ما نفله وكان الجواهر انما هي شهادة الملك على الفتح وهو
 الا ان على قول الله وحده الملك بالتصرف في انما شهادة السماع بل الملك بغير
 فيه عليها ولم يشترط في التصرف وانما انما انما انما انما انما انما انما
 تة واربى يورثه وانما التبة طبعه على التفتة لا يشرع بها من غير ما يشرع وانما
 يجوز للمالكين ولم يقولوا بالتصرف وذلك ظاهر من انما وعرفا انما ونفس
 لا بالرجال والتفتة **معنى** **والله** **وق** وغيره كيف توارثوا على نقل كل
 الجواهر من هذا تغليب الباطن ولم يشهدوا انما فلنا مع وضوحه وتبينه وقصرنا
 حول الجواز في الواقع في كل الجواهر انما في الشهادة بل الملك على انما
 في نفي المولف وانما هذا جازي مع كل حصول النفي ان كل العشر في كل النعمتين
 والعشرين كما في المرونة والموازنة من غير الانقاص والعزلة الى احوالها

يعقرون السهو
 منه

تعالى

الجوارح تعلم على الشهادة بالملك على البت انشاء شهادة السماع فتدبر ان ذلك
 وقيل شهادة السماع جوفع بها وضع والكمال له في خلقه ورفعه لا برزق
 انما انه قتر كلامه المعروف على كلامه واجتهد بقول الملائكة ما نصه مما يقبل عليه
 شهادة السماع الشهادة بالملك المطلق جاء الملك لا يقطع به خبر الملك
 بملكه ونسبته مع ذلك لنفسه وعلم الملائكة وحول الخيالات وحركه به
 الانوار مع وجودهم ايقام ابعاضهم في جميع كلام الملائكة ما يقوله ويعتبر
 في الملك مع شهادة الملك بالقطع لا بالسمع **وقرنت بينه الملك** ان قلت الحوز
 عشر سنين ما كثر كلام مجرد دعوى القبايل وبشبهه وان كانا بالقطع
 ولا يحتاج هذه الى بينة سماع ولا غير ذلك بل ان قلت انما يقع به اذا كان المر
 على حاجتنا بالاعانة والملائكة لا غايها لولا مانع فتسمع دعواه ويحتاج الى
 في احدى وجهها يجوز المسئلة اذا كان المرعى على احوالها وله مانع ما في
 هنا تحت دعواه بجهالة كذا في دعوى القبايل مجردة بل كوز كاد بدورها
 وغير احتياج الى حصول ولا الى بينة سماع وكذا ان كان مع الدعوى بينة
 سماع لانه لا يشترع بها ويبرحها بل ان كان معها بينة قطع بينة السماع
 في التبع ذكر حاله في قطع وجهها **الاسماع** انه اشترها من كمال القبايل بل يبي
 لقول الله جل جلاله على **واجب** بل ان ذلك يكفره الخبايا اذا لم يكن
 صريح ومع ارادة السمع وبه ركب الرب اذا اراد ان يبيع دار مربية القبايل والشم
 اعل منع حيث بها الملك لغير الخبايا في صورتها احرازها اذا كانت الارض غفلا
 على امر فوليها الثانية اذا كان الخبايا اهل الفصيح يجوز كلامه انما
 سلمون انكره **ان كان المراد** قلده في ابن الخبايا فله ان يغير الشك

على قدام الخلافة وتقدم في جميع الاماكن ما روي ما عثر ضد بيان اصول النظم
ليس خسران في جميع الاماكن بل في الاماكن والكاتبية والنكاح والاعمال والاعمال
فمنه والاعمال والنسب والبيان في ذلك واما الموت فيستمر فيه ثلثه من البلاء وهو
النظم واعتمد ابن عرفة كمال ابن هارون في عصره وتقدم في اقسام ابن عرفة
في شهادة السماع بالموت بعد البلاء وفرد في النظم على خلاف ما اورد ابن النظم
في كتاب الشهادة في عشر الاقسام في غير شهادة السماع في غير البلاء وعليه
فرد في الشهادة في **باب رتبة** قول له بالموت جاز على احوال شهادة السماع فيه
مع بعد النظم كما تقدم عن ابن هارون وهو خلاف ما اورد ابن عرفة وفرد
به كما تقدم من انه مع القول لا جبر في الموت في الفقه اجمع **وقال** يقول القدر
احد ملك في غير **باب** في ذلك ابو عمر بن بشار في شهادة السماع على
النكاح ان يكون المرأة تحت جلب الزوج محتاج ان يثبت الزوجية او الموت
احد ما يطلب ان في الميراث بل هو في عهدة احدهما ثبت رجل بالسماع
انها زوجة في يستوجب البناء عليها بذكر لان السماع انما يقع مع الحيوان
والاجتماع كونه اصل السماع من وادى وهو لا يجوز به فانه لا يبرع السيد بالخام
منه لا كما قال ابن حبان في حديثه فقام النكاح خلاف ما قلناه ابو عمر بن
وارب الخراج وهو في عصره جاز في **باب** **وصية** قول **وصية** لمعني
بكره الولاية وصية في جعل الوصية في ملك الولاية للوصية بالمال والدية
في ما نعه اما للوطايا بالمال ارضي حرم بها وانما ذكر ابن العرب والغرام
والغرام في لينة غير مبسر والفاهم انهم قصروا ما في الكلام والاجل بالشيخ
وبذلك مبسر صاحب **باب** الوصية في لغة ابن العرب في قلت من عروا ما يعمل

بالسماع

بالسمع ولم يغير من بينهما في الوصية بل لما كان والده أعلم ولوقت بعث النسخ
 واري برك ولوك وفول دخل بالقامة اعلم ان الناس قد اجتمعوا في غير
 مواضع شهادته الشماخ فبعد هذا الفاضل ابو عبد الله في العرب الستة في امره
 وعشرين في فقهها وزاد عليه ولوك ستة وثلاثون في نظرها واري ارايت لها
 نفع في غير الله مرزوق وفخر في اربع موصلا في سبعة ابيات ونقط
 جعله واسطع وشر ولاية واضراده صلح المفسر واجب
 رطل وخمس نسبة فموصية ولا واسم في موت ولاب
 نخل وخضرة خلع وثلاثة ابيات وتعليق كذا في الجارية
 ووفد جميع طالعها واهج جراح ومملو المعنى واجب
 واضرار زوج ثم لوك فسلطة واذا تاملت النسخ فطالب
 وانما في اوصى ووصفها في وتغير ابيات وعشرون عاقب
 واري واجله في اربعون خمر في اربعة الاصلها مراتب
 وتعقب عليه في التمثيل ذكر الجراح ما يابا ما وفقت في الجراح على شئ لغير
 واما عنك الاخران منها بعد تالبع في الفراء في وروند واثم في قول لصول
 لا تعرف غائب وانما في اوصى وهو نايب الى قول الكليج ما عهد وجايز ان
 يشهر لند في بزل يشتمع ان كانا كذا في واية جانا وانما كذا في يتولى النسخ
 لدا وانما في عليه بايضا اليه اليه به او في غير فاض عليه واري يشهر ابيك
 بلا ابيات والافاض بالنسخ ولا كنه علم ذلك كانه بلا استغاثة من اهل
 العلم وغيرهم ورجع بزل في تبصم اذا شعر مع غيرهم بشك شهادته وميها
 في اعيانها اشكال في جاكل في مرزوق المسبب النسخ والنسخ وانما في

على السبب الذي هو التقدير والايحاء، وذلك فلهذا وقع في نفع ابن عربي انظر في حقه وهو
له وتفسير ايها انما يري الى ما ذكره ابن هشام في معيبره مكان ابن زريق اجنبي
وصح فافقه له فيمة بعد ثلاثين سنة على تجميعه وصحة الشبهة اليه بالشماع
وارسل العزلة والشفقة انما جازية طارئة في التكميل، ولما قوله وعشر من علف
في فتوحه عن تفسير الايحاء، بل علمه بعلم الثلاثين في فتوحه ابن زريق وفقت في
الاصول باعتمده على خلق قول ابن الفلاس في اعملك الشماع في العشر في والشفقة
اعلم والتجمل ان اجتمع اليه من كتابه فيقول من يحرر للشاهدين يشجع على التحمل
التي هو مرفوعة كجائيتها فلهذا اذ انفعك لا يحرر ان يشجع عليه وليس
يحرر له ابن عربي في جواز اخذ العرف على التحمل فكيف واستمر عمل الناس
لا يبرم وفيه ما يبرر بغيره على اخذ المادحة على تحملها بالكتب من انشأ
لها ابن المناصب الاولى لم يغير واستغنى ثمة الاخر على الاخر تركس
الاجرة معلومة فتمت له وقبر في الانعفا عليه من قلبك وكثير ما لم يكر المكتوب
له مفضل للكاتب اما الفصح الفاضل الكتب عليه اما لا جارا فلهذا صد بموجب
ذلك واما لانه في جرحه في الامور غير محب على الكاتب الا يحل جرحه ما
يستحق بان يعل جرحه وان في سميلا شيئا بغيره وهو عمل الناس البون
وهو عن عمل هيئة الشواب بان اعطاه اجرة المثل لزمه والا فلا محير له
في قوله ما اعطاه وتمسكه بالكتب له الا ان يتعلق بزاله من المكتوب له
مكتوب جرحه ويحير ان على اجرة المثل وفعل رطامه قوله جرحه بعلية والفر
كان جاسفا في فيه غير لانه تعريف لفياء المحفوق لا الغلاب رد شهادته
نعم ان في جرحه سؤالا فلهذا عليه فلهذا فلهذا وفوله كان يقول اشهر ان

فوارى صفوة وكلام ابن ريش و ابن عوفين اتم بغيرها عن رجل ولم يخبر القاض
 و بعضه والثمن و كان صفوة و شيعته و غيره من يدعي مع القاض تلك البلا
 فقال **صلى الله عليه وسلم** اي اخبرك **فصل في القاض** **فصل في القاض** **فصل في القاض** **فصل في القاض**
 لاند لو افر به في بيتي هذا على اذ الد عنة المرأة او اذ عني عليها بايت
 بل اذ اراها البغض الغفر من الموتى و حلف عليه و غير مع شاة من مرض المسلم
 في حلف الشفعة في الشاة هل يبرك على انه لا يبي عليه في الاكل او الشفعة
 و هو كذا في سائر اكل في ذكر الواشي اذ لا يبي في البيت لانها تنقض حيث
 لو افر امر عن عليه لزمه و هذا ليس كذلك انظر في ما بين و ابوك و انفق
 لو غير بلو كذا في اولي و غير له و ليس بولي الصغير ان يلف مع شاة
 حركه و اختلف على ذلك للملابس اجماعا مشهورا معلوم من قول ابن القاض
 و روايته عن طائفة ذلك ليس كذلك و قال ابن كنفرة ان ذلك لا يبرك
 و ينفق عليه و هذا مما يملك فيه الاب او الرعي لا يعلم له و لا امره
 فيه ان يعلمه باليمين عليه و اجماع الاثبات في حلف غريم و ربح جام من
 سماع عيسى و حلف **مخلو** لغيره ليس كذلك انما في جاذ حلف و المخلو
 في وفاء يات في قول في حلف في حلف المخلو المملوك و حلف ب
 اي صفوة و عن ابن الثاني للاخوين و ابن عبد الرحمن و اصبح فلان و غير المملوك
 في اختلاف في الانفاق على اختلاف في اسناد الحق الى الشاة هل ينفق و اليمين
 كالمعاضة عيسى لا ينفق او اليمين مع اليمين لا ينفق مع و ذكر ابن
 ريش في البيان اختلاف في وفاء الرعي في قول و ربيعة في انفا لرجل اذ لو
 كان امر عن في شاة بعينه لوجب توفيقه او ربيعة و توفيق منه في حلف

عليه علي ما يلي لابن الفلاس في بيان المعنى هو المذهب والشرع
قوله في قوله اعترافه قول ابن يوسف لو جلف الكثير او لا واقره فزار حقه
 في قوله الصغير في بيان معنى اليمين ثلثه في قوله وسلم ابن عبد السلام وابن
 عريضة وانما زير في قوله وان في كيف سلموك وهو عطاء على ارضي به ابن رشر
 في قوله مرارة لا يخرج الى امة اليمين في قوله فزار اذا صار له الفاق عياف
 عزله في قوله قومي وترك ورثته كبارا وابنته صغيرة فابستوا له ملكا بشا
 هو وامر جاريها ابن رشر في قوله يمين امراته ابن ما سهر به الشهود في
 لتستحق بئر له حقا والحق له في وجهها يمينها مع التظاهر فيمنها بها
 صار اليها في ذلك بالخير اشد عن ايشها لانها من حلفت على ذلك اذ حلفت
 على الجميع مبيح في ذلك لها ان تعذر شهادته الشاهد من مختلف على ان شهادته
 في في فزار حقه فيكون فزار كثر في شهادته وزارها لا يسمع عن
 في اشلاد بوجه والوجه لانها وان كانت لم تستحق يمينها او لا لا
 فزار حقا فزار حلفت على الجميع واذ ارجع الحق اليها فيما لم تستحق يمينها
 ما حلفت عليه اكتفت باليمين الاولى فزار ان لم يكن على من حاج قول ملك
 وجميع اهل بيته امره عنه وفزار في تكميل التفسير الشرائع والحوار
 بتمامها فان فزار ابن يوسف فليحتمل اليمين وابن رشر
 فليحتمل تكريمها وكان الالهي في جعل ابن عريضة الا يقبل فتعوا بي
 في فزار الفاعل لما حلفت ما نقل عن ابن يوسف **قوله** يكون فزار او لا
 في حقه **قوله** الفواعل هنا لنا خبري فان انما زير وكان في الامم مسئلة
 للمعقري وانما فزار حقه ان يعبر بالشرع في جواب بل انما فزار

انه ان ذكر التردد في غير اشارة به لتعدد المتلخ في جهة وفي فعل معاملة المتلخ
 خروج على اختلافه بالتعدد في ذلك ~~تعدد~~ ~~بمعنى~~ ~~على~~ ~~بشيء~~ ~~وعقبة~~ ~~فول~~
 مراد كما بفتح بعرض على في المجموع اذ هو ما رتب له في التردد وانه لا يتغير مع
 الا على هذا المعنى وفيه من المسكتات ~~الحاج~~ ~~على~~ ~~والا~~ ~~بمعنى~~ ~~فول~~ ~~وان~~
 تكلموا كلهم على التردد ان تلك المراجعة عليه وكذا قولك بفتح ذوق في
 يعلم جملة للمعنى عليه ان علم في ذلك ان التردد في كل جملة المطلوب
 حتى للبطي الثاني وانه لا كمال له وهو خلاف ما استظهر في الماخذ وغيره ان
 عرفت لوعرف في البيت على البيت الاول ~~بمعنى~~ ~~بمعنى~~ ~~بمعنى~~ ~~بمعنى~~ ~~بمعنى~~ ~~بمعنى~~
 الثاني في ذلك اذ البيت الثاني كذا في كل واحد من اياتهم فيمكن انما العلم لبطي
 في دفع بتكول اياتهم وفي التردد الاخر في معنى ان اخرج انما هو بغير
 التفسير من التفسير فيكون في البيت ولم يغير من تكول اياتهم وهو العلم
 في قول زوال العلم بغير تكول في الاولى او لغيره في البقرة في حاله ان
 المشهود عليه في البيت وعلى التردد في التفسير الذي عليه في الزرع
 الاول بغير تكول المشهود له او يوضع في الثاني انما مشهور
 في كون المشهود عليه في صلة البقرة به وهو ما ذكره اللحن والملازم
 واما ثلث واربين الثاني وتعبه اربع عشرة فيقال كذا في كل جملة لغير تعب
 كماله في واما مشهور في كونه في علم على وعلى بنية وعقبة وهو ما
 به في توضيحه وفيه من الاعراض على صلة البقرة في بناء على ما ذكره
 اللحن ومن تبعه في البيت ما في قوله ~~فول~~ ~~والا~~ ~~بمعنى~~ ~~فول~~ ~~منه~~ ~~الثاني~~ ~~ان~~
 انظر في رجه وهو التردد في حكاية اية ثلث واربين في قوله انما

٥

استظهر

استنظم القول الأول قال ابن عرفة عن المازري ولو علم واحد ما انتهى حكمه ونكلا
 الآخر من البطل الأول في ما في الخلاف وحكمه وبقي اخوته الناكسون مغيرون في
 مجموع ومشتغل في البطل الثاني وهو اعني لا ينع على احسن ان ينفذ النبي
 ذكرنا هذا وهو انما يكون في كل البطل في بيان بعض ما يرجع حقه للناكس
 الى اهل البطل الثاني ولا ينع ان ينع ان لا ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 بعد ان تعارض البطل الأول وموت جميعهم في ما ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 وادع احدهم ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 ذرعت وسكت المصنف ما ذكر في بعض كذا في ما لا ان ما ذكر في ما ينع ان ينع
 فقول في ما ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 مرة في قوله وانما علمه ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع ان ينع
 في قوله ونعم ما ذكر في قوله علم المستفاد عليه في مسئلة العفو ان ينع
 في ما جاء في الجواز من رواية الخليل والمازري واخيه للنفس وقال ابن عرفة في
 الروايات عن حليته لعنه تعالى في قوله في قوله تعالى معارضه المتكلم
 هنا ما ذكر في اخر العدة من ان الصفة على غير المعنى وشبهه الحبيب لا ينع
 به اختاره في المعنى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الروايات ونعم المرونة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ثبت به الوجه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 دار صفة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

[illegible]

والاصحاب رجوعه الماخيرة بفتح واو الهمزة والعرواح بالاداء فيها جملته الخ
 بلا غير كسر وما بعد الاداء كماله **صحيح** وان عرفت ان كل كلامه في ما او عن كل انشائي
 فقول زجلو نقل انشاء ثلثه وفي الرابع انشاء في شيء في علم المشهور كماله **صحيح**
 ظاهرا لان انما بشي ووجه عدم هتفا انه لا يخفى شطوة العبر **الاصح** في شيء
 شطوة الاصل لو وضع والرابع ان نقل عنه **الاصح** لو وضع ما علمت شهادته
 مع الاثني **الاصح** في ثلثه لتفقد العبد ويقتل ان عدم القيمة لا عدم قيمها
 نافع عن عدم الاصل حيث نقل عن **الاصح** في ثلثه بفتح واو العبر لا ينفع عن
 الاصل لقيامه مقامه ونيابته مثله هذا **الاصح** **صحيح** ووجه ان عرفت
 خلافا ونصه وسمع ابو زيد ابن الفاسح يجوز ثلثه في الزني وانشاء
 عن واحد في قال عن ابن شبر وفول ابن الفاسح في الشجاع يجوز ثلثه في كلام
 خرج عن مسنود صليبه لانه لما جاز عنك اخلاص ذلك لانه يجوز على منعه
 انشاء عن ثلثه وانشاء عن واحد **صحيح** في ثلثه انما يجوز في ذلك وهو منزه
 فزوجه ابن الفاسح **صحيح** في ثلثه فقل انما يجوز في الاصل في كل
 يجوز هذا غير **صحيح** اذ لا يصور في ثلثه كل واحد من الاثني او الاثني
 الا في الامع التواضع وامبرونه انشاء اذ كانا معا مجتبا جان للثنية بهما **صحيح**
 لا والمجبول لا ينفى في غيرهما فترمه **الاصح** في اشتراك التبرير في المنزلة وانما
 انما هنا ثنية احمر الشاهدي بفتح حا **صحيح** ونقل **الاصح** مع قول اصيل او
 ثلثه في ثنية في قوله اصيل وهو غير **صحيح** لانه يقتضي الاشتراك في ثنية مراتبي
 بفتح ولا يبر كمال بل لا يبر من رجل ينقل معهما ولو لم يبر من به فلا يفتقر
 للرجاء على انما عرفت ان عرفت في لغير نقله **صحيح** في ثلثه **صحيح** في ثلثه

فيه شهادته بشركه نقل رجل معه ثلاثه اطفال جوعوا لا يجدون عليه غير من
ولوى اثني دون رجل ورابعه اطفال كثر فيه دونه رجل فكل يوم اربع الاطفال
لا ياكلون مع جوعهم واثني الابن الاطلس والمرزوق مع جوعهم عيسى
والثلاث فكل اربعه والاربعه والاربعة بنات واثني فكل واحد منهن
سقطنا هن اربعة على اللعاب على الرجوع عن الشهادة اربعه عن الرجوع
عن الشهادة هن اطفال الشاهر بعد ادا شهادته بامر ابي عمر والنجور به
دون تقيضه فيدخل اطفاله الى الشك على القبول بانه الشاك طالع او غير
طالع وغير بعد ادا الشهادة هو طالع من الر والابن وقطاع من الر والابن
صرفة على ما قبل الا ا جعله جوع ليعرف بعد ادا شهادته ما عاين له
ذكر ابي الفدا ان الرجوع ثلاث صور اولها الرجوع قبل الاطفال ذكر
مسئلة قولها ومننا ويخبر ان محمدا بن ابي بكر منكم انما هو عن رجة شهادته
على اللسان واما الاول فبدا رجوعهم عن الشهادة عليه قبل الاطفال بشك
شهادته وجوعهم عن الرجوع فكل واحد من هؤلاء من رجة شهادته ان قول وكذا
بعد الحكم لا ينفذ الحكم طافلا على قول مله وقول ابي الفدا ان الرجوع عن
وتفرض ان ثبت كذبهم من هذه المسئلة استويا على ابي الفدا واما جملها المصنف
بلوغه ان ثبت كذبهم قبل الاستيعاب كجيلة وقيل اوجه قبل الرني
او بعد وامكن كرتية خفا ولا جلا في رجوعهم ولوى دماء وحر وغيره فكل
ودنية م اللسان اوضح وانك ذكر ابي الفدا من الر فكل من رجوعه عن الشهادة
الفقيه من غير مله على الشاهر في عدم النقص صورتيه في الترتيب والرتبة
جوعهم اوجه يعني واما فخره على المشهور اذ لا خير في قول مجمل بالترتيب

فقال في المرونة **ولو تعذر المبالغة** راجعة لغيره ودية جنة اذ العزم في الممان
 امره في بالغرم فلا يبالغ عليه واعلم ان ما قبل المبالغة فيه خلاف ايضا لا
 في بالغرم وعينه وما مشى عليه الممان في الغرم هو خلاف قول الاثر والاعلاء
 ملك لا كنه هو ظاهر المرونة كما ذكرنا في عربة وغيره وهذا الكلام هو الذي
 ذكره في غير قوله وان قالوا **وهنا** **ولا يشترط** **في** **الاعلاء** **الاعلاء**
 المفعول في يشترط كنع يعرف على شعور الزنى لا بعد صوابه وقوله او حبه
 وما ذكره هو قول ابن الفاسم وقوله اشهدا يغرم الجميع لتوقف الرجوع عليه
 وعليه جعل السنة يستتوي في الغرم او على شا من الاعلاء **الاعلاء**
 لاء الشهود نوعان فيكون على كل نوع تصبها فكل من جرد المذكر قول
 وان كانه افعال كذا لانه مرادك بانك عزم شعور الاعلاء وعزم غرم
 المذكر والاعلاء شعور الزنى كما غرم عليه لانه يرجعوا واعلم ان في غير كثر
 في رجوع المذكر خلاف اشهد المذكر في شعور دون المذكر بخلاف شاهد
 الاعلاء حيث يرونها الجبل فانه من جهة الله **وهو** **هو** **الاعلاء**
بفقه **كلهم** **الاعلاء** **يشهد** **رجوعه** **بعد** **افلاحة** **الحجر** **مجر** **وهو** **بغير** **خلاف** **وشيل**
رجوعه **بعد** **الحكم** **وهو** **بغير** **افلاحة** **الحجر** **ذكر** **اب** **عربة** **رشد** **في** **شرا**
 كما با حل حجر الراسع جنة او الجميع ونحوه ابر شرا وان رجوع امر الاربعة
 قبل افلاحة الحجر هو واللع وفيل الحجر لا ان رجوع وحل كذا رجوعه
 قبل افلاحة الحجر او بعد وهو اني يعرفه النفر لانه يتم ان يرجع ليوجب
 الحجر على ما شهد ففتح معه وان كانت ذاك بعد افلاحة الحجر هو جنة
 في لاء الا ان هو ظاهر قول المرونة ان رجوع امر الاربعة قبل افلاحة الحجر

حروا كلهم ويعد حروا الرابع مفعول واما تعيب التي بقران امرم ما
 سى جا حرو على حرو واصرفنم في قري بين العبر والعباسى بناء على ان التكم
 لا ينفذ بشي ان احرم ماسى كما ينفذ بشي ان احرم عبر وصوفى ص
 المرونة في كتاب الحرد لاكتنه خلاف فز صيها في كتاب الشهاد ان انه ينفذ
 في العباسى كلا عبر وعليه مفسى الحمد في القضاء بقوله او خسرانه مفسى بعبر
 او كلا مري او صيب او ما سفيك كما امر على وعليه غير الجميع في العباسى ايضا
مجر البر جعلان والعبر قول فقلت قد علمت ان هذا المفعول في ما تقدم هو ان
 في المرونة وما هنا مذكور في الموازية والسورين والجراب مذكور ان في صيها
 بمعداها ونقلها اب عفة عراب حارون وارب عبر السكا ثم قال بعبر ص
 في صيها فقلت كما ينبغي على ما في الموازية ان ينفذ الحرد على العبر فيل
 فزى العبر للمشهود عليه سلبى على حرو الزنى فقلت لما كان مطلايا به
 فزى فزى الشبهة في زنى المشهود عليه بر جوع بعبر المشهود استحب
 القوف ووجب حرو العبر والمثلية مع ذلك مشكله في ونقلها ايضا ونقل
 عفة ذلك بل بقطعة عراب عبر الشكا وشع قال عفة فقلت الاشكال في المثلية
 لما تقدم من جرابها في السورين الاول وقوله ينفذ ان ينفذ الحرد
 على العبر لا موجب لتفرد سفره عنه لا فيا سى العبر على الثلاثة الباقية او
 عزم نفي التي وكلاهما غير صحيح اما الفيلاء على الثلاثة فيعبر بالجرى بل في
 الشهاد الثلاثة في يقع موجب لرد شهادتهم في انفسهم والعبر يجلت
 شهادته في نفسه معا فاذا با وامالانه عزم نفي التي مجرد وجر الرابع
 في الاربعة عزم نفي التي بر جوع في فقلت الفاهم ان فصل العبر الشكا

المسئلة ملته بلور جمع شاه الرضول غر ما بعد الضرا لا ضل هو الضلا
 نواقص على شهادتها لم يلزم النروج الكثر من بعد الضرا وغرت النصف
 النرابر عليه انما هي بشهادة وشهر عليه بالبلا في قال عني وماند في الضول
 مع عدم غر من ضل هو الضلا هذا الايات على قول ابن القاسم النروج عليه ان
 شاه من البناء قبل الضلا عليه بعد الضرا ويرجع عنها وانما ياتي على قول
 اشعب وعبر الملط وابن الموارز قال ابن عسوى من اقرب الضلا وانما اكثر الضرا
 ياتي ويرجع الضرا اليك خلاف فيه من وقوله ابن عسوى قال عني ويمنع الضلا
 في كلام المولود والعزلة انه درج على قول ابن القاسم في قوله ولا يقبضه لانه
 قوله في المرونة ودرج في هذا على قول اشعب ومن معه لما ردا هذه اكثر الضرا
 بل يمكنه فلا يقبضه من قلنت لولا ما في قوله انما ياتي من تجميع مله من غير الضرا
 جوع من كلامه في قول به الضرا هو ضل الرضول كماله بله في تعريفه في كلامه
وهو في غر من ياتي به عليه ما غر من من النصف الضرا في قوله ضل قبل
 الرضول واحدا دخل بغير تقويم الا غر عليه الضرا في قول وهو ضل من
 غر جميع الضرا لا متعلق مع ما قبله اذ لا يفر من الجميع الا بعد الضلا قبله
 قبل وجه عر من الرضول عليه ما غر من قبل الضلا لانه في قوله الجميع بل يجوز
 ومله يجمع بالروي في النصف النملك هو البلاء بوقته والنم غر من لا حق له فيه
 وهذا انما ياتي اذ اكله ارضه من النصف بل لا يكون لها ولد ولا بلاء له
 ان يجلس له والاري بغير ارضه وعلى هذا ما اذا اشهر بالضلا بعد الضلا
 وغر جميع الضرا في رجعها وفراقت بله لا يفر من الجميع ارضه من ضل
 في الضرا وفي غير ذلك وانما المسئلة معروضة في كلام الايمنة المانز وارشاد

وايه عرفت وغيره مما قبل البناء بفتح تاء ما ولا كذا في اوتعليق شاذي صاف
 امة هذه المسئلة لا تصور بان يكون الفاعل مع بالاعلان او لا مع نفسه فبعض
 كماله كما هو في ربه تعالى لا يتصور بان يكون الفاعل مع بالاعلان او لا مع نفسه فبعض
 اب مرزوق انظر كيفية الشهادة بفتح الشاء صري ولم يترك اب شامرا
 لنواذروا في فتح الله اب كذا في مع واجاب الشيخ اتمرايا باء كيعتصم ان
 يشهر انما سمعنا من الاعلان انما عمل انفسهم بالاعلان وما تلا وعابا
 ولم يسلوا وتترك هذا شهاده على الفاعل انه اراد ان يترك بكنز مع مع والشار
 بنزل الى قول الله في باب الفاعل امر على بيته **القيمة** حيسر في غير الرجوع
 اعلم ان لا يعرف فاعله بغير الرجوع القيمة فيكون ح في مقابلته فاعله بكان لا خبر
 اوجبت الشهادة انه كمال اشارة الى وقت اغترافها القيمة وجزا في على
 كلال الشراح بان منع مع فاعله حين الرجوع ومنع وقال حين الشهادة والكل
 عي على **القيمة** انما اراد بقوله بكان لا خبر لا اختيار قول عبر الملة ورد قول
 اب انما ارادوا بغيره على **القيمة** لفول اب انما ارادوا بغيره عبر الملة افسر
 وحل ان كمال اجل يعرف **القيمة** جعل الله الافعال من انطائه وهي ج
 الحفظة اربعة الاول عبر الملة بغير ملة القيمة والمنفعة الى الاجل لغتها
 لا في بيت تحت يد الشير ويعطيهما وقت يترك الثاني ليعتق كمال اول الا انه
 يسلم اليها حتى يشتريها ما غرلة شرح يرجع للشير وهذا القول
 لا في الملة قول الله والمنفعة اليه لهما والثالث بغير ملة القيمة بغيره تسف
 فاعله في المنفعة على الرجاء والخوف وهو قول اب عبر الى كماله اب
 عرفت واب عبر السك قول محو بن عبر الى كمال **القيمة** واقول عبر الملة

كما قال ابن الخياط والرابع لابن الموارزنجيبي الوجهين الاولين وكلامه
 لا يقع بهذا الاخر بل يورث خلافه وفراجه ابن عاشر بقوله والمنفعة لها تحت
 يورثه او يورثها وتنفذ منها المنفعة لورثته الاولين مع وفراجه او طاعت بعض
 الخرفه مع تفضاها والهاج لعل ابن عروة على الخرافه وان كان العبد يورث
 ميراثه او ثلثه بل اخذت قيمته او طاعت بعض الخرفه عن مال اخذ المالك
 ما بقي لها وهو بلغة **فان** قال ابن عروة قلت في غير الشئ اخذها في موت
 حواشي والصوراء تفسير بل ان لو اراد ان يجعله لعل الخرفه في كلام
 تحقيق عن الحرية لان المراد ما روي باقتضاها لاجل فلك استيعابها وطاعت
 عماله وقول لورثتها عن شملتها بعقود الكسوف بل لا يقع هذا الخرفه
 للمصلحة عن موضوعها بل المراد شملها بتجسير عن معنى الى معنى بل لا يقع
 بل لا يقع رجاء عنه فان **بعض** وله شملها بتجسير عن معنى الى معنى
 بل لا يقع رجاء عليها فموت الخرفه على غرضها ولو كان مقتضاها الى موت عليها
 فموت خرفه لعل العربي غير العبد او غير التي اعنى الى حوته مع وهن انقله
 ابن عروة عن الموارزنجيبي لانه رايته بكلمات نسخ منه صححه بلغة افهم
 بالمرأ كما **في** مثله في ثلث ابن يونس وهو الصوراء لعل الرازي على اخذ
 العربي لا يملكه الشير **فكيف** جعفر مانه لعل لموت امره او لا ينفذ مع
 حقه والخرفه وعلى هذا **فان** **بعض** وابن عثر السكاه مع لعل لعل **بعض**
 مشكل فيما له **وان كان** **بعض** قول والظاهر انه يجر عنقه في منعه
 اذ كونه لا خرفه لعل لا يقع سقوطه على ميراثه منه وانما خرفه في الشير
 وانجمله ثلثه ميراثه او ينفذ وانما اذا كان الميراث منه بقي فيها على

وهذا أولى وعلى هذا جازا في بئزل قول الله والعبر الجدل على مستغصا وقول
 زوهوج تشبه في مختلف التعلق في هذا لا يرجع للاحتمال الثاني خلاص
 ما فيها حرفه وإنما يرجع إلى الاحتمال الأول وهو قوله بلزايه على كلام على
 أن هذا لا يكاد يثوري ولا يثبت عليه أنه غير قوله كذا تجلته على ما إذا حسني
 المزبر في حيلة الشير ولا يستوي المجنى عليه إلا من حرفته مع وإنما يثبت
 هذا الكلام على ما ذكرناه عن ابن عمر في وجهه أن المراد جلدية الحرس
 بعرفته أو رفته بعضه بموت يسير في آخره المجنى عليه على ما قد يرجع
 للورثه ارضه وأما الشارحون بما يكادونه وإنما يباع ويستوي على من
 بل من قبل من شئ، والكل ما تقدم من وجه وأما قول من لا يشترط
 وخرفته غير وجه وقوله بل من قبل من منته صوابه من فيمنه وقوله
 وتقدم أن هذا راجع لقوله واستوي على القول وهذا أولى فزعمت ما فيه
 الخصال في كلامه الخلل والتعليق ما الله أعلم به وقوله في الشبه وعرف
 غيرها فيمنه رفته لا خرمته انظر إلى عرفته غير وجه بل أن من راي عرفته
 وجه أن عليها فيمنه الحزمه على غيرها لا فيمنه الرفته انظر قبل فصوله
 وإن كان بعثه فزسيرة **ولما علمت بالقيمة** قول زوايخ لم يرجعها حتى
 لداها لا وجه للتعرف وإنما الظاهر أن الشير يرجع عليها بل في القيمة لا
والكل ما ينوكة كما غرم ينبغ حمله على ما إذا لم تكن بعثته واجبة على الأب وال
 جفر الزمان بعثته بشهادة قائله البطلان وقال ج أنه الظاهر ومن ار
 فيه على الآباء يكون عبرا بعينه ولا قول واعتبر ما به قد لشخصه أخرى صوابه
 واعتبر ما به بعينه للشهود عليه بكا بوجه إذا هو أن تلزم فيه القيمة ويثبت

المذهب انما ذكرها الغراء باضا بها ابن طاهر للمذهب وعليه في ذلك تعقب عام وهو
 انما جنة ما يفتنه انه جار على المذهب الى المذهب كانه صريح في تعقبا خاص وهو
 حيث يكون الامر غير محقق كمنك المسئلة انكروا **والجمع غيرك** **بما يجمع**
 قول وهو ان يضعف قوله او لا كالتيسر فيه بغيرك لا يضعف ولا يفيد ان هذا
 مفعول وذلك مفعول **بما** **فما** **جاء** **بمنها** **والكلا** **زمن** **فما** **ملئ** **والمفني** **عليه** **مقد** **البتة**
بالرفع للمفني **لما** **مكنا** **لله** **النوار** **وغيرها** **عن** **ابن** **عبر** **الحج** **قال** **ابن** **يونس** **قال** **ابن**
عبر **الحج** **للمفني** **عليه** **ان** **يطلب** **الشاهدي** **بالمال** **حتى** **يرفعه** **عنه** **للمفني**
له **وقال** **الحجاب** **ابو** **حنيفة** **للايجي** **على** **الشاهدي** **بشي** **حتى** **يعود** **للمفني**
عليه **وه** **هنا** **تقر** **بغير** **لبيع** **دارك** **او** **انطاف** **ماله** **والنزل** **او** **ما** **ذلك** **عليه**
فابيلان **اراد** **ان** **يكون** **مبسر** **الغلاف** **ذلك** **اي** **في** **مبسر** **والغرم** **الشاهدي** **بك**
يؤخران **بذلك** **حتى** **يخلصا** **فان** **يفعلا** **حسبا** **ومع** **منه** **وهنا** **المسئلة**
ليست **مما** **باب** **فولع** **غرم** **الغرم** **غرم** **خلا** **بالسب** **التي** **بغيرها** **كما** **هو** **قام**
والمفني **بذلك** **عداد** **العدا** **من** **للمفني** **عليه** **قال** **في** **تبع** **المر** **هنا** **قول** **ابن**
الحاج **وهو** **خلا** **مما** **النوار** **عن** **المواز** **بما** **انه** **اذا** **حك** **بشهادتها** **رجعا**
بغير **للمفني** **عليه** **فان** **ابن** **يودي** **ويطلب** **للمفني** **لذا** **ان** **يأخذ** **الشاهدي** **بما** **كان**
يغرم **لغيره** **لو** **غرم** **لا** **يلزم** **معها** **الفرع** **الا** **بغير** **غرم** **حتى** **يغرم** **للمفني** **عليه** **بغير**
قال **لشج** **والتي** **ينبغي** **الغلاف** **الحج** **للمفني** **عليه** **على** **التراجع** **بالغرم** **هنا**
او **في** **بما** **اذا** **غرم** **ان** **مما** **قال** **ابن** **عرجة** **بقول** **ابن** **الحاج** **والمفني** **له**
ذلك **اذا** **تغرم** **من** **للمفني** **عليه** **وم** **لانه** **خلا** **المنصوب** **وقال** **ابن** **عرجة**
السلم **لا** **اعلم** **من** **ابن** **نقله** **لانه** **يفسح** **على** **من** **اذا** **كان** **الشاهدي** **هنا** **الغرم**

لا يلزم معاملة الجميع بالاجور غرض من المفضي عليه جزاء متاخر لان طلبة المسئلة ان المفضي
عليه ان يكمل العمل بالرجوع للمفضي له فيل غرضه يقال ان غرضه وفعله على غرضه
انما هو غرضه لا مع حضور كانه غرضه ان يكون له حصة في العمل
المشهود عليه به واذ اخرج وطالب غرضه ان يثبت هذا الاستعمال مع وزعم المفسر
في ان ما قاله ابن الخليل هو مفسر العبد لان الشهود غرضه ان يثبت
ولعله انما يتبعه صلا وملكك ينبغي ان يثبت مع ما هو به تعالى عليه قول
و في الله تعالى بالاعمال المحاربه انه لا يلزم معاملة غرضه متاخره وان كان مع
البنية مع ابن عرفة تعالى في البنية استعمال كل منصف على ما يباع الا في
بعض الامكن اجمع بنصفه مع كل الباطل في و من كل الباطل في و من اذ غرضه انه
اصل من الشوك في ما يباري في حكمة وفلك للمصلح اليه بك فتوريب غير في ما يباري
اروي من حكمة وافعال كذا و اخر من هذا في حكمة على و مع كل الباطل في الاثواب
في الما يتبر لان بنية كل واحد من هذه على غير ما شئت به بنية الاخر فسل
ابن عيسى من هذا ان كان ذلك في مجلسين و اما ان كان في مجلس واحد او في
مجلسين لان كل بنية اثبت حكمه غير ما اثبت طاعتهم و لا قول من نفي ما
اثبت غير و لو لم يفيها بنية لكان الجواب في هذا و مع افعاله بنية على انه اسلم
من العبد في ما يباري ارد في حكمة وافعال الباطل في بنية على ان ذلك لا يعبر
وتوبه معد في الما يباري ارد في حكمة وافعال الباطل في بنية على ان ذلك لا يعبر
في الما يباري و يقبل قول الباطل لان بنية من هذا بلاكثرة و المسلمتان معا في
المرونة قال ابن عرفة و انما رضى و سماع يحيى ان شئت احرم البنية
فجاء ما شئت به الا في مثل ان تشتر احراما بعنف و الثانية في الحكم

اولا امر اهل بعلها امر الله والثانية بعلها امر الله اخرى وشبه هذا ما في قوله
ابن الفاسم ورواية المصريين انهما تهاخر في كل حين بل هو من البحتين بل ان كلاهما
سفلتا ورواية اخرى انه يقضي بعلها اذا استقرتا في العرانة او كانت
امر اهلها امر الله على حال ابن عرفة وقول ابن الحارث ومعه الامم الجمع جمع على
يؤك انه مشهور امر اهلها بل انه كلف الكسري والاخرى بل انه كلف العفري انه جمع
بينهما وتفرع عن فعل ابن رثر انه ظاه قول ابن الفاسم ورواية الامم عربي م
وقال في كلامه نعتي وجيب الاول ما نزع ابن الحارث له من دلالة خبره في كلامه
من قبل ما في الهاء الحارثي كما تخرج الثلج ان ما نقله عن ابن رثر لا يمكن
الجمع فيه لان فرض المسلمين ان البشيت مجلس واحد وكل واحد شعب ان
يكون كل واحد من مشرك بهو يتبين ذلك بقول المثلثة بل هو كذا وفصل
سماح فيس بل كذا وفيه يتبين ان الجمع بين البشيت وغيره يكون شعا حتما
في مجلسي ١٢ مجلس واحد وان لم يفسد اعتراف ابن عرفة على ابن الحارث انه
بما رثه كعبارة الله والله اعلم وقولنا او مع شينان قول احمد اشارة في قوله
بعد شين غير صواب وليس هو مراد احمد والله اعلم والآخر بسبب ملك ما فرقه
به زمان المراد شهادة امر اهلها بالملك والاشيت معا والاخرى بالملك
الملك تيج فيه في ما يلا بمعه من ابيش ابن عبر السباع كلام ابن الحارث وفصل
في غير كلامه شعر امر اهلها انه صاها او شين عنك وشعره الاخرى بالملك
الملك لفرقة شعره بسبب الملك والاول هو الذي في المرونة وهو
تبعي عليه وما به في به فرر الله في صغيره قال في المسئلة ذات كلاما
والعمر ما عليه الله تبعه للتونس قال في اللحن قال اشعب في ارفع بيتن

بانه يبرر حال انها ولزمت عنك لا يفي له بها حتى يغفلوا كان يملها لانها
لغيرك فيه هي وفريو ليريد بك ما هو لغيرك اللحن وفول اب الفلاس انها لم
ولزمت عنك اصوب وعمل الامر على انها كذا لا حتى يثبت انها ود بعد افر
غصب ع ونقل اب عروة كلال اللحن والحق وما نقل به توضيح قول الشعب
هنا قال وخالفه التوفيق **ع** قال **ع** في قوله ان المعنى ما عليه الله وهو
مراد المولى والافلاك وزجج سبب ملكه وادار ما الخلاص على ما في
الله مع انه نقل كلال اللحن وما ذكره في توضيح من خلاصة التوفيق لا يستلزم
الا تفسير اب غير السلام وفريو علمت ضعفه ما منى عليه ع كلال
ع قلت ما ذكره غير صحيح والحق ما في **ع** وادليله كلال اللحن
لانه انما يغير الخلاف **ع** ان بينه السبب بغير حال هل تغير الملك فتفسر
على الحوز وهو قول اب الفلاس او لا تغيره كما بينت في جواب يد الخباير وهو
قول الشعب وليس به ذلك ما يدل على ان بينه الشعب تغير على بينة الملك
كما ادعاه **ع** تبعا للشئ **ع** صحيح ولعل ذلك هو الملك لا على تغيره
والله اعلم وما نقله عن الله في تفسير بينة الملك على بينة الشئ هو الله
في كبره عكس ما تفرع عن صغيره وهو غير كمال **ع** **ع** الفلاس **ع** الامر
وثبت قال اب الفلاس **ع** دابة ادعاه رجلي وليت يبرأ من ما يقطع امر
هذا السبب انها ثبتت عنك وانما **ع** الاخر السبب لانه اشتراها من الفلاس
بعض من اشتراها من الفلاس فخلاص من اشتراها من سوى المسلمين لا فلا
تفعب وتسرى ولا تخاز على النتائج الا بامر يثبت وامر المغانع فمراستوفى
انها خرجت من ملكه بجلائره المشركين ولوروجت به يرمي تحت عنك وانما

هذه المنة انه اشترىها من المفلح اخذها منه ايضاً وكان اولى هذا الا ان يشاء
 ان يرجع اليه على اشترائها به ويدفعها وقاله يحتمل ان يكون **اولاً** راجعاً الى
 الخارج وهو **مجرى** الظاهر في قوله **يبيع** القول بتقرير المجرى في الاستعجاب
 زاحوا اليه يبيعون في شدة التمسك بقرينة ان المالك في هذا العبد لم يسمع
 له والقول ببيع التقرير ذكره اللغوي والمأزير ولم يقرؤا **او** **معه** لا يقال
 كان الا في تقدير عريضة الظاهر لانها كانت فائدة لانا نقول شركه الترخيم
 بالنقل الى تكمي طحا فانه مشتملة على ذكر مبي النقل وهذا انما شمرنا
 بالملك غير ان امرها غلبت ملكه من غير علمه والآخر فلك ملكه من غير علم
 واما قوله **لا** استعجاب وفولته ذكره ولما راجع علمه في المجرى فانه وعل
 تقرر انما رجع كقولهم **هم** نظر اذ هذا الكلام اختلف للنفخ وبقولنا ذكره
 تقرر انما رجع **لا** في المجرى فانه وفعله عنه ولما راجع علمه وفيه علمه التمسك
 او رجعنا ففيه **بلا** فخرج وان كان الاخرى اعمول وسواء كانت تحت **يسر**
 امرها او تحت **يد** ثباتها **لما** يبيع عليه **مع** تقرر في هذا المجرى **وقد** **يرجع**
 له وقوله **بما** وفعل الملك ما يشترى اليه **ام** به ان الترخيم بزيادة العبد
 خاص **بلا** اقواله وفعله **كل** ما يشترى بالظاهر واليمين **وي** غير **ما** لا يثبت
 الا بعرض كالعنف والملك والملك والحرود وفعله **بما** يقع الترخيم
مع اذ في المجرى بزيادة العبد **لانها** بتمثل الشاهد امر على المجرى
 ومضرب الترخيم **كما** يبيع قول **ابى** عرفة **ما** منه العطف فان يقع المجرى
 اختلف اذ كانت امره **اليمين** **ام** **كل** **يلف** **ما** **الامر** **مع** المرونة
 انه **يلف** **ما** على مقابلة انما **كل** **الشاهد** **ميت** **الترخيم** **بما** **كل** **ش**

صا

مينا
والحرية

وقوله من يظهر عنك المتكلمة في مسألة الترجيح لا بغير الا حلاله وقوله يشهد الطمع
والا كراهه في مخرج بينة الا كراهه على الطمع وكذا انك ضرر لا في فرائضه فزاد
كما علمه ابن رشد وابن الحاج وقوله في نوازله الاستغفار والمعيار وقوله والرشح
والشعبه في مخرج بينة الشعب كما تعلمه صاحب المعيار في نوازله المخرج عن ابن باب
وكذا احرازه في تقرير البطلان لانه القالب وكذا تقرير المخرجة **وعنه الملك بالتصريح**
ابن عرفة الملك استغفار التصريح في الشئ بذلك امر جائز فعلا او حكما لا بنية في
خل ملك العبد لا استغفار فعلا ذلك حكما ويخرج تعرف الوصل والوكيل وفي
اللام في **وسور حال عشر اسم** فانظر في هذا هذا النص لا يحل بغيره انما
يحتاج في قول الله الان انما تقرى العزاري غير بها في الاجتب مع الترابية في قول
ولا يلزم مع ذلك حركة هذا معناه في الحس في كلام في ابن الحسني الحلفا عزم
لنوع ذكرها لم يشتر كماله بل فيكون يعرف مانع به الشهادة بان ملك والامر
معد ذكرها قال ابو الحسن في نوازله مانع واما الشاهد بان ملك جاء عرف
خمس اشياء مانع له ان يشهد بان ملك ولا جلا مانع كذا الشاهد يعرف مانع
به الشهادة بان ملك قبل منه الحلفا معرفة الملك وفيلك مانع ولا جلا حتى
يعرف الخمسة اشياء ان يعرف الشاهد من عن الملك يعرف يدك مانع على يدك وانه
يعرف يعرف الملك وانه يتسبه لنفسه وانه لا يبا زعم به فنان في وان
يعرف من ذلك على ما جائز وفي المرونة ما يعرف منه الى عشر اشهر قول هذا
الذي يشتره في الشهادة بان ملك لا يخبره بل بغيره قال ابن هلال في شرح الدرر الشير
وقوله الشيخ رحمه الله لا يسوغ للشاهد ان يشهد بان ملك حتى يعرف الخمسة
اشياء التي ذكرها الشارح المازر رحمه الله فقال لا ينبغي للشاهد ان يشهد

لا يملكه فخرج منه شجرة باع سلعة من الاغنياء فربيعها ماله صا او موعود
 لا يفرز له البيع ولا في حقيقة الشهادته به يستقر عليه بما لم يفرز وضع اليبس
 على الشهادته والتصرف فيه تصرف المالك مع دعوى المالك ولا خلافته الى بعضه
 وهو قول الزماني ولا يفرز من يبايعه به ذلك بل الشاهد ان ذلك لا يفرز الى
 على ما اختلف في الشهادته به بل على معرفته منكم الا من فبينكم شهادته وان
 اختلف الشهادته ولم يفرزها الى احد الا من فبينكم الا على ما اختلف على ما اختلف
 والى هذا اشار سمعون وغيره واعاد بناهم بلبقة وقد فرأوا ابا موسى في شرح
 المروية المروية الخمسة ونقلها عن الحسن بن مالك بن نضر واليه اعلم
 حال ابي عوف بن مرفوع شهادته الشاهد من داره ففصله على ذلك حتى يقول
 وقال وماله وفيه ما كان مطلقا لثالثه ان كان الشاهد له من المروية وماله الاول
 ابي سهل بن ابي ماله فلا يلا ثلثه من المروية به ولا ثلثه الى المرفوع وثالثه الى
 غلب به والله يخرج من علمه **في علمه** هذا ما يثبت الشاهد اني والله ومنه
 قولهما معا دفع ابي يقول ابا ماله باع ولا وهو كواخرج عن ماله بوجه من
 المروية وفي العارضة ففصلوا في شهادته المروية بوجه يقول ابا ماله ففصلوا في
 ثلثه كما ان يفرز وحمل ابا موسى وابو ابراهيم الا مرفوع ماله في الشهادته على
 هذا واليه اشار ابا ماله بقوله وتداولت على الكمال في الاخير ففصلوا ابا مرفوع
 في عارضة المروية ففصلوا قول ابي يونس وابو نضر ففصلوا ابا مرفوع في الشهادته
 وابو ماله في المروية على قولين وهو قلتم نقل ابي علي في المروية
 ابي سهل في الاخير ماله في العارضة تفسير ابي نضر وقال ابي ماله في الشهادته
 انه ثلثه كمال في وثيقة الحس وثيقة محنة في وثيقة الميت اذ لا يثبت المروية

هذا لا ياتي على وجهه ان الشئ ليس غير المتشابهين وقوله كذا انما لا بد له ان قال
 اية عرفت في الاول منها وورثي رجلا جبراهيم بن خلع اخر اليه انتم صولاه
 واطاع فلما جبراهيم بن خلعها وتلكها تلبا لمان ينهها فيل ويح وغيره قال ملك
 واذ انكا فينة النيتان جالمان للنم هو يبرك فله انما ذل له لذل لم يبرك
 اطل المار ومنه امال عن اقله وقال غير هو للنم هو يبرك كذا يبرك ثوبك
 اذ عله رجلا واطاع فينة ان ذل الشوب كذا لم يبرك فله واري المار عن اشتراك
 عنه واطاع جابر فينة مثلهما ومان اليك يبرك يبرك البنتان ومان في المار
 سواه صفحت البنتان ومان الشوب كذا يبرك ويكلف البنتان مسئلة انما لا يبرك
 وذل لان العلاء لم يبرك احدهما وانما وقع الحوزة ملان يبرك الحوزة وعبه عنه
 انما لم يبرك له عن غير احوزة في الترجيح بمخولاه ~~فله~~ ما اقله
 كلام المان في شمول القول في الخصم وتبرك ابي جبراهيم ينهها ويزل
 كذا تفع ماب والشماع **اول ما** يعلم انه اذ كذا الشئ ليس غير ~~فله~~
 بطلان حكمه مما شمر واذ اقل ليس غير ما جلا ما ذك ~~فله~~ وغيره جلا ما ذك
 كذا لا وهو يبرك قار يبرك لنفسه وتلك يبرك لاهرها وتلك لغيرها
 وتلك لا يبرك لاهرها وكل والارجع فتلك تقوم لك والمشا فينة
 وتنفع البنتان بعد الترجيح وتلك لا تقوم لاهرها فينة فينة
 كذا صورت صورت البنتان ان اذ عله لنفسه وشفكت البنتان كذا
 وفضل يبرك كذا المشك وهو قول المرونة وفيل يبرك عنه وفيه يبرك
 المشك زعي وان افر به لاهرها بمو للمفرد يمينه كذا المشك وهو
 عنك المرونة ايضا وفيلا افر ان لغو يفتس منه فله ابي عن جزوان افر به

للمشك

ايضا او سكت في يلتفت اليه ونفسه ينهك ويبرخله **فول** الله ونفسه علم التوحي
صوتهم البينة ان ادعوا لنفسه حاله ونفسه يترك وان افرجه لا حركه اول غير
هذا انترك المخرجه بلا يمين لغوي الا فر هذا وضعه مع البينة بلزاحل
معها ولم يلف هذا وان سكت او قال لا افر فسم على الرعوى **وفهم على الرعوى**
فول بعرايا نطق في يترك من غير ان ينهك باليمين وفيه خلاف ابرع حيث
الانفس غير بنية افرها دعوى على صاحب الاله الا اوله والمروى عليه فتعبد
في القسم انما يكون بعرايا استيلاء كذا في ذلك الدور والارض غير فليكن
ان كان مثل انجيله والرفعي في العروضا والاعطاع لعل ان تلتني افرها
بلائي فما اني به صاحب نفسي له به وقول **الانفس** كما يقول اشعيت
وكذا فويل على الرعوى والحنان عنه كما يقول ابر القاسم في كلامه اراي الخلد
في القسم مطلقا وليس كذلك بل محله فيها ان كان بلايها واما قسم
بلايها فبها فخر الرعوى لانها فلا خال ابر الحلاج ونفسه ان لم يكن في اجتر
يها بعرايا نطق على غير الرعوى اتفقا وان كان في ابريها جليل على
الرعيه وفيها تعبد **فهم** قال ملك وابت القاسم وعبر الملك وغيره في قسم
على فخر الترعاه وهو المشهور وقال اشعيت وسكنون يفهم ينهك تعبد
لتسلا وبها فيه في الجواز **فهم** ابن الحلاج اذا قسم على الرعيه فظان الاكثر
يعول كالبغايا في وقال ابن القاسم مع ابن الملك فسكنون يختر من عن الاكثر
بالنز آبره وعبر ابن هارون قول ابر الحلاج في القسم الاول على فخر الترعاه
اتفقا بقوله فعليه ان ادعى افرها جميع الثوب والا فزجعه فسم ينهك
اللائه **فهم** على قسمه كالعول وتعفا ابن عرفت الاتفقا **المنشور**

يش

هـ

بنقل ابن حاتم عن غير الخليل وسحقون في ذلك ان لم يرد عن النصف بالجماع
 عليه والنصف الثاني الذي تراه عليه ينهض عن ذلك وكذا نقله في النوادر عن
 الشعب في كتاب ابن سحنون وهو خلاف قول ابي جابر الخلابي ان يقال في وسيله
 ووجه وهو غير ظاهر في ذلك لان قول ابن الخلابي على قدر البراءة وطرد في نفسه
 كما هو في نفسه على الترغوي والتسليم وانما قصر بكلامه تعالى فيقول بنفسه
 لا غير بنقله بزيادة قوله واذا قسم على البراءة في بانه راجع لمعنى الاتفاق والاختلاف
 معا وانما بين ابن عرفة انما ارضه على تفسير ابن سحنون وهو غير ظاهر عليه والله
 اعلم ان كل الالهة كما لم يأت في الكتاب التفرع الكثير من حيث ينسج على الترغوي
 كما هو في قول ابن سحنون وهو العمل لا قول ولا يسطر واليه كل من ذهب جملة
 كثير خفا انظر في **ومما جاز ان شمر بانه كما يجرى كتاب ابن الخلابي وابن شمس**
 قال ابن سحر السلك لان كونه في بيده لا يرد على انه مالكه والله مستغنى لوضع
 برك عليه وهو اعم من ذلك كله والاعمال لا يشترطها فيه بل هي في الاطلاق الحرة
 وما هو هذا هو في يد الاخر قال ابن شمس وهو مشهور والله اشهر عنه او
 غصبه او غلبه عليه فلا اشتراط على هذا ما يرد ويجعل القرص صاحب اليد
 يعرف ينهض وكذا جعل ابن الخلابي قال في ان يجعل الله هنا معنى الثانية
 في ذكر ابن عرفة انه لا يعرف بها معانها من قبل ابن سحر في جعل المذهب مع ان
 هذا الثانية في الترادف والكمال السهم — وكذا في المسئلة الاولى وهي
 مسئلة انه منعه لا شعب وابن الفلاس والكمال له قال اللغوي في ان
 التفرع راي لا شعب لو كان عبر بيد رجل جاد على افر واطاع في سنة انه كل
 امر بيده فلا يكون احدهم حتى تفرد له سنة بانه ملكه قال التفرع في

انه على كل شيء وانما كان عليه مبالغة النهرين به مال الا ان يافخر مال الا ان
 القليل لا كله واحسن منها بركه انه كما على العربى لانهم كان عليه ابوكم فظلمه الشيخ
 من نفع ينظر ما الى اذ كان له جزا الا الصغير وارى غير هذا كمالى والله اعلم وان فر
 على عبي شبيه بغيره ان يكون ما فخر به هو القاصو وما فخر به هو هو به من عمل ما
 هذا على عبي شبيه اذ هو لم يتبع عليه فخره واما غير عن جوده افعوال من الم
 فخطاها من غير في العروبة على الجمع في غير ظاهر الى القصر الا ان يكون عن ارب
 عزبه الا باحترق والله اعلم وان كان من ان عرفت القليل ان يكون اذ كان العربى
 لو قيل رب الربى ابراهم كماله ابراهم حتى يلعب القليل انه ما لم يله وظهر
 في القليل الغريم من العزبه ووضار حله الخفيف بلغة فيك والمنصوره لبر الفا
 سم في سماع عيسى ان ينفى باقى على المظالم ولا يعرف ارب وشروى يعرفه
 انهم ترك فرما او يعرف عجز ارب عبر الى بيتا فربه ويحكم ارب وشروى عن
 بقصر لفرى ارب الفاسم وزاد ارب كنانة انه لا ينفى عليه في غير الغيبه
 حتى يلعب الوكيل على نفى العلم ارب عبر الى سلك وهو يجرى الى انه يلعب
 ليشرح غيرك وعليه درج الى على مله نخبة في انظر في دومه سلك لرمع
 بينة قول اولافا قتها بما في قوله في عجزه هو باسرا ملا ولا يلعب كنانة ونها
 فتم لا افاقة الغريم بينة بخفا انما هو في ثبوت الحكم فكيف يستعمل الامر
 على لافا قة بينة باقى مع ثبوته واما ان يلا بصرفه الى استعمال الامر على
 لافا قة بينة باقى يكون بتعيل بالمال ولا يعرف كماله بل لا يعرفه كمالا في فرما وكذا
 استعمال الامر على لرمع بينة قامت عليه بالافعال ولبط ارب الخراب واستعمل
 لافا قة بينة اولر بها امحل جمعة ونففى ونففى على عجزه والمركى كماله كميل

في الوجهين مع وجه في قلب ان يعل لا فامة ميتة عزابة في الحرة اولر بعضها
 عزابة في المملوك اصل جمعة هو غير اب القاسم في المرونة اب عبر الشحلال
 والمزب انه لا تمر بجمعة فلا قال غير واحمر في اصل المزب طرف الاجل مع
 اني اجتهاد العقل هو انكاح اب خسر العمل على احمر وعشرين وذكر اب سهل
 وغيره في الاصول خمسة وعشرين يوما ثم ما في ايلان في اربعة ايلان في ثلاثة تنم
 فلا في يوم ما ذكر في اب الاصل وفعله والمعرض في كليل في الاثم في في افامة
 البنت ووجه دبعها وارجل في الكليل اذا لم يبي هذا بالوجه او بالمال في
 المملوك اذا اعل لجمع البنت بالطلاب اخر عيل بالمال المازي وكرال لوراف
 عليه ثل هذا وعلبة له للمرضى في ثل هذا وراطان في المرض في كليل
 حتى يفيق البنت باقى معنى المازي الاتفاق على انه لا يلزم عيل بالمال
 وعل بالوجه مع اقل النوى المرونة البنت في وجه الشهادان في ثل هذا
 في فيك في المرض في خلاف وقال ابو عمر ان المراد بالكليل في الشهادان
 وكيل بالزهر وقال في بوندر في الكليل اذا لم يبي المرض عليه مع ورا
 مشهور البير في البنت على فيهم من اشرع ما اشار اليه المصنف في
 البعل واليه اعلم وقول زعم ووليين المراد انه كليل في بعض المعراش في
 فقر والعوا في التعيم في ثل كليل الملاءمة وان كليل في الشهادان مع ما تقدم
 لك ان في به لاجل قوله كليل بالمال في وقعه على بعض الاجراء كما زعم في يوم
 التمهيد في الكليل وليس كليل وقوله وعلى المال في ثل ميتة جمعة في
 كقول اب ناسر اذا قال وفلانة عليه ميتة يقال انها في ثل ميتة ولا بعنة
 امها ما في بعض منفي عليه ونفي على ميتة اذا احضرها ومنه لا يبل في

[illegible]

اذا وقع في الجماع تغلق جفنة اخرى زابرة على الموضع بالنظر لا اله الا هو وليس
 كذا بل لا يمين واحدة في الجماع او غير ذلك لا في ربع دينار تغلق في الجماع
في غسل الاول غسل ابراهيم عن فروع الجماع مع ما جلبه يلبس حيث
 مع ولا يلبس ان الجماع هو وقال الثاني عن غير يلبس الى الجماع بمفرار مسا
 جنة الجمعة وفيه من العشرة لعميل ولا ملحوا في موضع تغلق في المعيار الثاني
 اذا زعم ما وجب عليه عجزك عن الخروج لمريض في نوازل السجدة اربعة افوال
 قال ابن جني ان ثبت ذلك بقة حلف يمينه ولا اخرج وقال ابو حاتم والاعلم
 لا يفر عن الخروج لا راجلا ولا ركبا وغير المخرج في قلبية وتاخير للجنة بان
 تلك التزم الخروج او رد اليه وقال ابن الهيثم ان ثبت حرضه حلف يمينه
 في الحلف ولا حلف على عجزك وغير المخرج في الامرين وقال ابن زبج جنتك
 القاض يمينه له ثلثا حزين واكثر من الالفون ثقت في ميسر في تغلق ابن عرفة
وبالقبول لا يستفاد من امره في امره في الامر في الامر في الامر في الامر في الامر
 ابن سلمون فاليابه العمل وعليه درج في النجدة وهو قول الاخير **ومنه**
عليه السلام والسك اصح مخروكة في المرونة وانما افسر في غير النسخ صلى الله عليه
 وسلم بعض القول عليه الصلاة والسلام من حلف عن منكر كاذبا جليته ففعل
 والتار في قول زواله للامام في الشير الشمس في ما ذكره من ان الغنبي
 الا في الموضوع اني كان في زعمه عليه الصلاة والسلام حرج به ابراهيم اليه
 في قوله في التبرك لا يجر حرج وفعله ولا يجره بكلامه في التي جرت به العمل
 عن زلانه يلف عن الغنبي حتى في غير المرونة ذكر في الشيخ **مسألة** في قول
 مكره ولبا الما جشور **البحر** في امره **فقال** ابو جعفر العطار

معنى قوله في لا يخرج غير مستتره وامال التي خرج مستتره بمحمدا وخرج البتة
 نقله القلقشناني في شرح ابي الخليل عن شيخه الغبري قاله الشيخ احمد بابا وقال في
 التبصير قاله ابراهيم بن موسى عن فروع المرأة كشف لها ولها ما اولد كانت تخرج بالنها
 لانها اذا خرجت للحمل على انها مملوكة فكل ما اذا خرجت لغير ذلك وقدر
 اخبرنا بعض النسخ انما وقعت لتونس وانما وقع في بعض النسخ انما وقع في
 اب عتبة في كون حلف المرأة في بيتها يكون المملوك عليه ليس ذبال دون اعتبار
 حالها او بغير حالها اهل الفرض والصوم دون اعتبار الاول للملازمة مقابل
 المشهور مع الشيخ عن اب القاسم ومحمود الثاني للملازمة عن المنزه والثلث ابراهيم
 جيب مع ابراهيم عن المنزه **ورب مستوفى** لعبد له الخليل وخرج المنزه من
 الحر والامانة الى الممزر ليلدة فقال في **مع قوله** من الحر والامانة فهو في الممزر
 اب عبر الخ والمرونة والنمرونة وامر ولد من الحر في حره او واخرج من حره
 بلع الولد وفلان بالحر ذلك وامر العبد من حره بغيره في الممزر في الممزر
 السك والامرونة ولعلها مملوكة والامرونة مملوكة في الممزر في الممزر
 في كل النسب بل في بعضها ولم يترك على هذا الزيادة في ابوالحسن مع في نظر على
 الشبهات ما يرجح سقوط الزيادة التي ذكرها في عبر السك في قوله والمرونة
 ما نذكره والامانة وفلان في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر
 في صوابه انما يفهم المرعي للهيئة بغيره المرعي عليه الممزر في الممزر في الممزر
به العلم في ورقته قول ودخل ورثة كمالك في الممزر في الممزر في الممزر
 في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر في الممزر
 به العلم او لا بما نذكره وقوله في اذا حلف بالانح من مضي لغير البالغ في كلامه يوم

التم

ان انظاره لغير الباطن ولا يقين به العلم وغير الباطن وقوله ولم يكن وباطن الباطن
 تكون صوابه ولم يكن وباطن به العلم تكون اذ لا يعتبر القول وعنه
 هذا العربي وقوله وكذا البقية العزيمية فيه نظر لانه مع كذا كنه يعنى ان
 المطلوب بعد نظره بغيره على التاكيد له وليست العزيمية وليست كذا بل هو
 التاكيد له بغيره للتاكيد واما بقية العزيمية فانها بغيره لك واحد صحيح
 صفة من الدين اذا اطلعوا او لم يكن فيهم لا يمين وحاصل ما اشار اليه من
 على امره لانه اذا اطلعوا على العلم ففى له وللبرهان الاخيرى كذا
 تفهم الثانى انه اذا اطلعوا واحد من يقين به العلم او اسفله على التاكيد ان
 علم المطلوب فان ذلك غرضه للتاكيد اذ انك بعينه افر من يقين به العلم
 بمقتضى ان يظن بغيره لانه المطلوب على القول اولاً وهو مستمر ويحتمل ان
 يظن لا يفرم على التاكيد غير تكون هذا الغالب عن قول المطلوب وهو الغالب
 والله اعلم وقوله ثبت انما يجمع ولم يفتح خلف بل يفتح فيه على بل الله
 خلاصه مع تفهيم ابى جوى واذا اطلت رجب وله ورثة كبار وصغار وترا
 ذكره وليست فيه الاشارة الى واحد من الكبار فيلعبون كالمع مع ثلثهم و
 يستغفرون صفة واما الغفار فيقال للفرح اطلع ان انهم شعربه عليه
 التاكيد من باكل وانه ليس عليه فان ذلك اقرب منه الى الله وجميع الى ولله
 وان علم افره على العيسى بهى ماذا ابلغ الله على علم واخرى انك
 عن البصير لم يكن له طمحه وهذا هو المواجه لما تفهم عن الله واما ما
 ذكره زينة لعل طمحه له وحمله على ما اذا اطلع الباطن على الجميع فماد ذكره
 لا يلى لما علم من انه لا يلى له امر يستحق غيرك **وعلى من يفتننا ونشر على قول**

تتضمن على علم
 العلم والبيان
 بل العلم والبيان
 اول التفهم ما جاد كذا
 علمه له واذا كانت على
 هنا تفهم انما يجمع
 علم الباطن والبيان
 العلم والبيان
 العلم والبيان
 العلم والبيان

واللفظ هو ما يقع الشراخ به فلفظه بعض الشراخ هو هو المفعول به سلمه الاول
 ونقصه وانما هو ما يقع اليه واسر المال وطاها او نحوها سلمه وما عليه فلفظه
 له ما جعلت له الا حيا او جلا القول فلفظه ما اعطاه لا حيا او جلا ما جعله
 كماله يكون انما افترها على غير ما باللفظ فلفظه مع يمينه وعليه بولها
 مع ونفله ان يعرف ولم يميز كذا فلفظه ما اعطاه لا حيا او جلا ما جعله
 ان يقال هذا على امر فلفظه على ضرب العشر الى في ضمه هو الشراخ فلفظه
 على قول ان الخلاف وطاها بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 مع ما نفعه ومنه فلفظه ان قول الله في طه لا يلهي غلت واللفظه ان اللغز
 كثره جنى على القول الثاني لا على القول الاول مع ما لا يحسن كذا وكذا مع
 قول زلا اثبات ذلك اثبات ذلك اجاب به من هذا التحقيق بلفظه الشراخ
 والجواب النزيه بعينه باللفظ لو لم يفسد فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 وهو فلفظه فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 وفول زلا بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 وغيره فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 في الالف واللام والخلاف على في يمين الفلفظه وغيره حسبما هو عليه ان يفسر
 فلفظه الا ان يفسر بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 مع ونفله ان يفسر بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 الخلاف وهو فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 ينبغي في ذلك بلفظه ان فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه
 الوعير فلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه بلفظه

ح
 بالالف واللام
 بلفظه بلفظه
 بلفظه بلفظه

حرم الله فعل عليه الجنة وارجح لك التام في وقوعه في المفسر من وقال ابن الحارثي
 واليمين على نية الخلع بلا تغير تورثه ولا استثناء في قال جلاء ذكر الشئ نقلاً
 معه على المشهور وقال الباقون الغياض ان يكتفى بذكر الشئ وعن جلاء يقبل
 جلاء عن جلاء في جمع قال ابن جلاء **قلت** لابن عيسى وسريفة في ان يمين
 كاذبة او غرم جلاء يجب جلاء بنوع شيا في ركة كذا وسريفة لا ثم جز
 في ابن عيسى السماع لانه من اعمى على فذهب الكتاب انه لا يقبل منه ان يقول
 جلاء عن جلاء جلاء بلزوم لانه لا يمين اما الخلف يمين كاذبة او ما غرم
 جلاء يجب عليه غرمه انما في جلاء ب ل ابن عيسى وسريفة يقول ان غرمه خلاف ما
 تقدم من ان لا يمين على نية الخلع فيقول والله لا اشتري عندك هذه السلعة
 وينوي شراء بلزوم لانه منه شيء وكذا في العلف وما لا يشبهه وسريفة لا ثم
 ومن غرم جلاء يجب عليه غرمه - وبكلام ابن عيسى وابن عيسى السماع
 نفع ما في كلامه من تباعد الشئ لانه والله اعلم وقول جلاء في ذكر المفسر
 اذا خلا ل ابن عيسى لانه يلف كذا لانه يلف ما لا يلفه وينبغي سماعه في ركة
 الا لا ل ابن عيسى لا يجب عليه اداء ما في دفعه ما دام على حاله
 فان ابن عيسى عن ابن الحارثي السمران لابي دينار خلاف نقل ابن شاذان عن
 ابن حارث عن جلاء لا يجرى في زيادة وذكر ابن حارث في كتاب الميراث كل علف
 ابن شاذان عن ابن الحارثي وهو لا ل ابن دينار اما عيسى واما ابن عيسى
 واما جلاء وكله لا يستفيع ان يصل ابن عيسى وسريفة فيفتح الله عيسى
 بهما الحكم من ابن عيسى وسريفة في علف وغيره انه اخذ علفه ولازم ابن الحارثي
 سم واما ابن عيسى فيقال علف لابي الفاسع في رحلته الا في وروى عنه

سماعه وعرض عليه المرونة وفيها اشياء من رايه وكلها من اهل الاندلس و
يحيى بن طيفه سمعني واما آخر فقال فيه عيلاني انه يحب ملكه واما عمر بن
وي عنده ابا وهب قال ابي عبد البر كان يفتي له في المرونة مع ملط وعبد العزيز
واما ابن عبد البر فقال فيه عيلاني هو بن ابراهيم بن عبد البر كان من
اعقاب سمعني وهو اصل الحميري الاربعة الذين اختلفوا في علمي واحمر من
ابنة مزعل ملط لم يجمع في زمن قسطنطين ملك ابي عبد الله واما المسوار
وانشأ فرجيان ابي عبد البر وابي سمعني والحق ما ذكره ابي حازم ان القبايل
الحميري زياد قال عيلاني يحب ابي عبد البر وغيره مع من ابا حازم وابي
العربي وغيره قال ابو العباس كل من علم بالقرابة وضع يده على اجزاء
واجاد مما كان حلفا **ممنه يلف** **الذي استشكل** من ابناء هنك اليه
للثقة وهي ضعيفة برأيي الخلف مما ذكره واما ما ذكره لا يغلب
فيكف ملط مع القول عنده ان يلف لا في غيره والمفرد مع اثنان
القول بمنزلة شاهد واحد وهذا ضعيف **واجاب** زياد اليه ليست يمين
تامة وانما هي قنينة برأيي قوله وان قلنا في **لزمه يمين** او **بينه** قول من انه ملط
اجلان القبايل لا يشترط شهادة الستة بالملط للقبايل بل شهدا وتما
بما عاينا او بايراد **يحب** بقايله تحت يمين ورد دعوى للمرونة الحميري
كبارك له وان جاء **المفرد** **بغير** **امع** **افتر** **قول** **زكاي يمين** **في** **الاولي** **ويجاء**
في **الثانية** **كلا يمين** **ح** **في** **الاجاد** **كم** **هو** **الظاهر** **لان** **معناه** **ان** **المفرد** **اذا**
حضر **ياخر** **والمفرد** **بلا يمين** **لاي** **اذا** **خاض** **المرونة** **حلف** **له** **لقول** **واشكفت**
الحكومة **له** **ويشور** **الا** **بغير** **انما** **تلك** **مراعي** **للمرونة** **للمفرد** **كما** **يبر** **عليه**

كلامه عن بلا خلاف اذا اذبح عربي حنكاه واليه اعلم ان حرف قول ولا يعار
 ضد قوله في باب الافعال في معنى معلوم في جمع و **و** فيه نكريل هو معارض له لا في
 مشي صلا على قول وهناك على قول اخر وفرد ظاهرا في بعض قول المعاري
 حرفا بان كذا يبي تهمه جلي المعانيث في هذا ليجرد النكريل على المشهور
 حرم بهاب وشريم **و** فان ابن عرفة ابن عزمي اختلفا في تفرع
 يمين للتعمة فزعم المروزي في تحريم الضلع والسرفه انها فتوحه وقال غير
 ابن القاسم في غير المروزي وقال انما لا تخرج وعلى الاول بل المشهور لا تغلب
 وفي سماع وطلب الشريك انما تغلب فقلت هو كلام ابن شريم وقال
ع في قول الله يمين ان حرفا يفرع على توجع يمين التعمة وقوله في
 الافعال في معنى معلوم في جمع يمين عن سماع يمين التعمة فظاهرتوجه
 اليه في معناه في المسألة خلاف في قوله كلام الله في قوله بل التوجه وعنه
 في ذكر كلام ابن عزمي في التبرك في قوله في قال اذا علمت هذا الضمرك ان
 قول **و** ان ما تفرع في الافعال في قوله في معنى معلوم في جمع في قوله غير
 لا انتصاع اما في هذا في تفرع في معنى لاذ ذلك ما ظاهرا في تعني به
 تعمة وكلانه في ان المراد بالانتصاع كون المرعي عليه واهل التبع وليس كذلك
 لما علمت من كلام العلامة في التعمد انما انتصاعه في تعمة على القول
 به وان كل من المرعي عليه ليس من اهل التبع **و** بعذر المسألي في يمينه
 ذلك لموجب وفي قليانة قبله **و** **د** على من في لوفال معوض ما ذكر وان
 سكت وتوجهت عليه في مانا في كل ان احسن لشمله **و** **هـ** هذا احسن في غير
 قال في التفرعية لان في بعذر انواعها ما تسمع في البينة احسن من سزا

التوجيه ما به حقه. ثم انما الباب بمسألة الجواز لانها بمنزلة الشهادة على
الحكم كارتباط الاستدلال ومعرفة العباد والوكلاء. فيصير الجواز مع بنية تحريث
محاربه ضلوا وادعى مالكه يبيع لوجهه صواب مع جميعه من قول ح سواه ادعى
صيرورة ذلك من غير امر على او ادعى انه صار اليه بالمرح فيقال ابرر شر والجيا
ز له مستند افضل له وجهان جيلان الاول على ان في حديثنا في الاطراف الشرع
في الاطراف غير الشرع في الموالاة والاخذ غير الشرع في الاطراف الشرع في
الاجانب غير الشرع في الموالاة انما هو قول من يعرف الشرع استثنائه
البيع والعينه على هذا الاستثناء انما هو قوله عشر مائة كما يعبره ككامل
ونحو ان شره وتعمل الجواز في كل شيء. بالبيع والعينه والعنف والعنف
والغريب والكتابة والوكلاء. ولو لم يكن له وجهه ولو لم يكن له لانه ان
هو مجلس البيع بسكنى لزوم البيع وكذا في التمس وان سكت بعض الاعمال
ونحو استحقاق البيع التمس بالجواز مع بنية وان لم يعلم بالبيع البصر وقوله
بمقام حبي على اخر حقه وله سكت الاعمال ونحوه في التمس وان لم
يقع حقه سكت من الجواز في كل شيء واستنفذ الجواز وان حضر مجلس
العينه والعنف بسكت في كل شيء وان لم يقف على علم جاز فسلح ح كذا
لذ حقه وان سكت الاعمال ونحوه كما في التمس في الكتابة على كل
على البيع او على العنف فولد ح في التمس على قول وان استكمل امره بقرانه
ايضا. بيع نحو قوله في حقه قال ح في وقام النقل له ان انما لا ينفذ حقه
باللجنة ولو كان لا عز له مما لا يبراه الناس في رسم الموارث فلا غيبه
قلت لابر الفلاس في التمس في كل مسير الاربعة اطيح ونحوه فاذن في

لا عزز ولا ضعف يعرفه الناس قال في من لا يتبين ضعفه عزز للناس وهو
 معزور واما ان يفعل ذلك عنه شيئا من مافعل على جنته ولم يغير اباي
 من الخلف بلا شكال في من لا يتبين ضعفه عزز للناس وهو
 افلا في الغرب انما هو اذ اعلم وان يعلم بلا جواز عليه وان كان حلا خرا
 غير انه في الغرب همول على غير العلم حتى يثبت علمه وفي الحلا في همول على
 العلم حتى يتبين انما يعلم في كلامه قول كبر عتري جعله ما يفهم به في
 نقر وجه قال الجزوا اذا قال علمت انما ملك ولا في منفع من الغياح عسوع
 البينة والى وجرت البينة بانه لا يتبعه ذلك ولا في لاه وكذا قال ابن ابي
 انه لا يفعل عزز بئلا لانه كما لمعزفه لانه له مدع رجع في زاده شرح
 المرونة لانه وفقت بالغير وانما جنته فيها ابوهم الغرب بئلا بعز
 ان كان في كلامه خلاجه اعظم عشر رجب هذا طر بلا عطار والتميز برط عشرة
 فوك في الرسالة وعزله في المرونة لربيعه قال ابن رشر وهو المشهور في المنز
 به والار الخامس في المرونة ما فاري العشرة كسبع وثمان كل العشر وقال فله
 في المرونة غير باجتهاد الحلال وقول وفي قوله او تحرف والمقترنة هكذا
 مما رايته والنسخ ولعله وقع فيه حرف المقترن والاطر وفي قوله او تحرف
 نقر والمقترن في نفسه وابتسامة قول بيت تكون البينة على المرونة وال
 جميع على المنكر يعني ان لا يترك عزم سماع الدعوى سفوف الهي على الحلي
 المنكر وهو الذي ذكره بعز من المرونة بفعله وفي المرونة والحلي في كل البينة
 الفاصلة لا يحتاج معطايين في فوك قول الفلش ما فيه قال احمد بن عبد
 الله بن المكي فذهب المرونة ان الجبل في كل البينة الفاصلة فلا يمين على الحلي

وسماع نجيب من كتاب الاقضية الثاني وفول وفي المرونة الحيازة كالبينة في
 هذا مرسوم في غير عمله لان كلامنا هنا في النقص والمرعى وكلام المرونة في النقص
 ، بل هو مرسوم عن قول المصنف في كلامه هو ايا وكذا قول ولا يكون فصول
 وصية في العوالب تغريبه هناك ايضا لان معنى هذا اليعر ان المرعى لم
 تشهر له بينة بلا سلطان ولا نكاح وادعاء الجليز انه ملك من جهة المرعى
 بينة او ابتداء فاما ما في الجليز يجرى بعد المرة يمينه وفرضه هذا على
 ابي رضى وقوله وفي المعيار عن العبدوت خلاصه فيه يخرج ان في العبدوت
 لما مر في ذلك ابي رضى وقوله في المعيار عن العبدوت وتنبه ليس عبر
 الله العبدوت عن اللادين على وجه مرسوم للمرعى المذكور مرة في اربعين سنة
 بعد يهلك الدين بطلان عصبك ارجاجا بـ حصول المرة المذكورة لا
 يهلك الدين على المريان المذكور ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف اذا كان
 الدين مرسوم وحالات المرة جبر وادعاء المريان ففاهه ولم يحن هذا ما يدل
 على انه في يقيقه من مغب او اكراله او انكاره او غير ذلك فيقول فيقول
 في النقص مع يمينه وفيقول لا يفيق وهو المشهور وان كان يغير رسم يفيق
 قوله في النقص مع حصول المرة ويمينه على المشهور واسبلا ان كان رب
 الدين محتاجا والتم عليه الدين وليا وكذا ما في حاضري ولا دلالة يستعمل منع
 والعلب وبالله التعريف من ونوازل السيرة **الان يقول** مع هذا ارجاج
 للمنفى وهو اقل ما استثنى منه فكل من عفا عنه عفا بالعار وكما في ذلك وهو
 ان في ذلك ابر مرسوم وفي غير ذلك **والان تغريبه** **الان** من غير ذلك **الان** من غير ذلك
الان من غير ذلك **الان** من غير ذلك **الان** من غير ذلك **الان** من غير ذلك

ان الغريب لا تغترب الدار من غير ما في حقه سواء كان شريكاً او غير شريك فيه
 اشارة الى ان جميع القول يتصل ويصلح واعترضه بعض بل ان ابي رشيد يشتر
 فيما ذكره من التعريب في الغريب والاجنبي الا لا يصح ما قلناه ان اصبح
 مسوياً بين الغفار والشياب وما معها في الغريب مع ان اصبح جري بينهما لا يلا
 مع ان سلموا قال اصبح وعرفوا واما بيان في الشريك الدار في عمرو في
 في العروض والعيسر بما اختاروا واللبس والافتقار من غير دلالة على وجه الملا
 له بالفضل فيه ان الجواز في ذلك جري العشرة الاموال على غير اختصاصها
 مع غير نزول ذلك في جعل ان ابي رشيد مشكك في ان الغريب ليس من ذوي عيار
 المعروف فابننا بصور الحق في بعض مساوئ الدار وغيره بالنسبة الى الا
 في في ذلك الجواز ولا يمكن على هذا المصهور لمخالفة النص قال ابي يوسف وغيره
 وعرفوا وما ملأ من الشكاه والعورثة والعيسر والاماء والدواب والحيوان
 وجميع العروض فحتم في تشريك وتمتص العروض بما يقع على الباطن
 على يده والقول في ذلك دون القول بفتح في بيان في الدور والارضين
 بالسكنى والازدراء ومجوز بيان في الاجنبي على الاجنبي في كلام ابي رشيد
 وما نقله ابي يوسف عن عمرو يرجع لنقل ابي سلمو عنه مع اصبح وقوله
 في ذلك دون القول في بيان في الدار والارضين بالسكنى والازدراء لان كل
 ذلك بالنسبة للسكنى والازدراء في كلام ابي علي وغيره اذ يرد اربعين
 سنة ونقله في شرح الفتحة عن المشغني خلافاً لابن رشيد الجواز في العروض
 الشكاه بالسكنى والازدراء وان كان النزول جراً فغير ضم له ان اصبح كما
 جري في الغفار وغيره في الاجنبي كذا جري في الافاري واما ان القاسم مسوياً

يخفى من الناس يوم القيامة في الروايات وقال ابن حجر ولا يعارضه هذا حديث في
 حديثه اول ما يلزم به العبر يوم القيامة طائفة اخرجوا علماء السنن
 الاول عمول على ما يتعلق به طائفة الخلف والشافعية مما يتعلق بعبد الله
 الخلف وقال ابن رشر اختلاف الشافعية وهو يعبر عن الخلف في قبول ثوبته
 الفائق وانما العبر عليه علم فولي من ذهب الى انه لا ثوبته له وان
 العبر لا حق به وضعه من ذهب الى ان الفائق في المشيئة وان ثوبته مقبولة
 واعلم ان قال ان الفائق فليز في النار ابرار مفرغها وهذا السنن لا ش
 الفائق لا في طائفة ما تضمنه ما يمانه ولا ما اكتسب من طائفة اعماله لا الشيئات
 لا في طائفة الحسنات واختلاف اهل العلم في الفعالي من الفائق هل يرجع عنه
 ان الفائق لا يمنع من ذهب الى انه لا يرجع عنه بديك فوله عليه السلام
 المروءة كمالها معروءة في قولك من غيرك وضعه من ذهب الى انه لا
 لا يرجع عنه لاه المقبول المقبول لا منبغزة له الفعالي وانما هو منبغزة
 للاحياء ليتعلم الناس على الفائق ولكن في الفعالي هيبة وفي قولك لا يرجع
 علم هذا ما هو قوت في حكاية لا يتعلق به هو المخلوق وهو سمع عيسى من
 كتاب الروايات **الف فلف** قول **الف فلف** في الكلام هنا
 في التفسير في وسيل الكلام في الاطراف في معنى الفائق هنا وقوله للمفسر
 يسلم المحذور الفائق هذا التفسير الذي ذكره في الفائق والبرية انما هو للمفسر
 لا للمفسر وانما قال للمفسر يسلم الى اولياء المقبول فيسلمونه وان سلموا
 بعوا به وليس له ان يلزمه البرية هتزاز ابرار من وجهه وغيره
فلف فلف فلف ان كان من شجرة عليه اول الامان لمجوس في خلاصه ان

المعروف لا تقبل منه الجزية وهو خلاف ما درج عليه المولف في باب الجزية وإن
 كان فيه خلاف **لا زايير** في قول زويلاسم لأن الاسم بمعنى غير ظاهر أربابا
 فيما بعده من هذا إنما هو معروف عن النحاة في الألفاظ غير و في الزم
 صولة وليس معروفيا في أولها نقل صاحب التكملة في باب الألفاظ للجنس
 أن مذهب الجرجاني في خروجها بزيادة الألف و الاسم بعده من غير ذلك
 ظاهرة كتب عليه الشيخ جرجاني أنه من هذا لا فيل أن أربابها من غير ما بعده
 لكن فعل على صورة الفروع **أو اسلم** قول زويلاسم يكون زايير أربابا مطلقا
 في صواب كنانا عربي أو عديدي أو مختلفي وقوله أو جزية في غير مسلم فيه نظري
 لاقتضائه الفصل إذ أن زاد الفاعل بالجزية وما مضى وليس كذلك بل
 يمنع الفصل في المسلمي والجزية إذ أن زاد بالجزية ويقع منه في قتل
 آخر الكلام العبر المتعلق كما يلي عن ابن القاسم كلاما للمعنى **حيث لا يقتل**
 قول زايير فيل فرغ من سببه في إجماله به أن الشرع في المنزلة معتبر في
 وقت النسب وفي النسب مع الإصباح الفاعل جنة كما هو ظاهر منه ونرا
 قال **عبر** العوارب أسفاه قوله حيث الفاعل كما فعل ابن الحلبي لاقتضائه
 أنه لا تشترط الإجماع وإن الإصباح الفاعل وليس كذلك بل حيث النسب إلى
 حصول الفاعل إذ المعتبر في الفصل الفاعل لا أو يقول إلى حيث الفاعل بالاقبانية
 كما جعل مما بعده وسبقه إلى ذلك الشيخ أحمد بابا وفيه عن قول أبي
 الحلبي وأما الفصل في قول الثاني معناه فيشترطه وراعي التكملة في
 حصول النسب إلى حصول النسب لاقتضائه وقوله وإن ما حصل منه
 سبب الفاعل وهو غير ذلك من الزم لا يرد على ظاهر أنه أملا أن اعتبر الغير

التي ذكر في قول الله حيب الفيل ائتم قوله ان لا ينال في سبي بل يريد للثقل
 والاصابة فقال **علي** كانه يجر على قول الجوارح محلي في تقييد الحال بعد الرمي
 والجرح وسب الجرح والموت وقول ابن الجلاب بل هو زال به حصول التوجع
 وحصول الاثر كعنف امره او اسلمه بعد الرمي وقبل الاصابة وبصر
 الجرح وقبل الموت فقال ابن القاسم المعتبر في الفقه حال الاصابة وحال
 الموت وقال اشهب وسمنون حال الرمي ورجع سمنون في بقوله للثقل
 في لاجين الجرح بفتح وفوله والاصابة في لاجين الرمي والكلالة كله في النجس
 وسبالة الكلالة على الجرح بسفك فوله وقال للثقل في النجس والاصابة في
 الجرح وقال لوسفك فوله والاصابة في النجس من التثاقل مع فوله والجرح كل
 نجس في رمي له ذلة في عدم معرفة مكانه كلال في اليد في وفوه نفل
 بعض الشيوخ من كلال النجس في مقتضا ما ذكره فيقال في كلال النجس
 غير المستحق جعله تشبيها والظاهر انه تشبيها فلهذا ضعف تشبيها
 على الاقوي **كثير** اختلف طرقي دية ذهب ابن القاسم الى ان فيه دية
 الجورسي طلف فمسر دية الحر المسلم وعلى هذا اقله في البريات ولان
احد قول وكثير البكر لعن النجس في فوه في تفرقة ابن جرحون ونحو
 في اليعمل اسلم به ما انفسم الثلاث وفي تحس النواحيه قال ابن حبيب
 وسمنون ابن الفل جشون يقول وسئل عن رجل وجرحا عنق ورجله قال
 طرقتله كلالا عليه الفود الا ان يكون معه شهود على دخول البقرح
 في الجرح ما يكون عليه فود وانما عليه الا ان لا يقتله قال الباقين وعنه
 ابن القاسم هذا جاز في البكر والشب اذا جاء به ربعة شهرا فانه لا

يعتبر منه بقل الشيب والابكر وذل لا من وجب منك هذا يخرج عن عقله ولا
يصاد بملة نعمة والظالم احمى ان يجل عليه واذا اقلنا لا يفتل بالابكر فقال ابن
القاسم في المرونة عليه الرتبة في البكر وقال ابن القاسم دينة هرة في الشيب
بكر اذا كان في اكثر الشكر منه وقال ابن القاسم دينة هرة في الشيب
والابكر في لاني فلو ان ابن القاسم في المرونة عليه الرتبة في البكر يرد قول
زعمد وعلى عاقلة دينة انا كان بكر ابن القاسم في كان نقل ابن جرحون
يرد على انما عليه اعلى عاقلة وفراستك بعض كونهما على عاقلة عا
نقل ابن العاقلة للقول العبر واجاب بان الغيرة تنزل منزلة المجنون كما
يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم انظر الغيرة اعلى العرات من اسبغ له
ويشعر له توحه الباء الشعر وعرف ان في اقله قول اول استن
على البراءة كان فيه نظر والنوعين كماله فيجوز ان يكون عرقه وغيره انما ليس
عليه الا اللادب وغير تفصيله الا ان يعنى اقلها مؤن بان يقول بالحق في
ظلمه ان فيلعب بالحق فيروى في الحق ومه نظر به ظاهر المرونة الا انما
و دعهما فان طرد لا في الله الا ان قل ان اردتها فمكف ما عبق الا
لا خزا في ذلك له في قوله الا ان يتبين في بنية حي العبر سرافق بالحق
او يعبر قوله وقال ملا وابي انما جشوى ورا صبح لا يفتل الا ان فاع بالحق
وقام الباء لانه خلاف المنصور انظر في وقوله ان فيرا فيفور يعنى من
قوله الا ان يعنى فيه نظر اذ في فهم ارادتها حير العبر ثم يتفاد بل من ذلك
زنا صوب الا سيما ان منحصر عزم التراف كعبه في العبر جعل ابى موزون
التشبه تاما وصرح بان السيرة الا مشاع والظاهر ما عنوه انما ليس له

الاضلاع بربك قوله وان فلك عبرا عمدا **معلق** قول رديته خلفا في الخطا
 كذا هو به بعض النسخ والاصواب لاسفاده كذا به بعض النسخ كذا به بعض النسخ
 وليس كذلك ان يا غير منته من الفلك واليتبع الفلك وفراشا را في ذلك ابا
 رشر وحكي عليه لا تقاي فيكون في غير ما ياتي فيها اذ ان الفلك عبرا وان
 لا يتبع فلكه وان كذا به **صحيح** فلك ان الجاهد على قول ابي القاسم انه يتبع
 الفلك هنا وانما ياتي التفسير على قول الشيخ ان قوله **معلق** اسما قد لا ويراد
 قول ز او فية للعبر المعشوق او الفلك **معلق** اسفاده قوله او الفلك
 اذا في ارون ذكره وقول **معلق** ليدان **معلق** هنا غير الفلك وهو السبر
 في هذا الكلام امله ابي عبر السماع ونظام ابي عروبة في تعقيب هذا قوله **معلق**
 في مسألة العبر هو السبر غير صحيح ضرورة ان الفلك عليه جلال فلك وفرد
 بل لا يخرج على امر شكله وهو الرتبة ولا عبر لا يكلف بشئ وبلد اللوح حجة
 في العبر وهو ان يثبت له يا خرب دج وليس دج عبر وهو لا يكلف به وفرد
 بل لا يخرج وفلك به تكميل التعبير انما ابي عروبة قول عبر ان في هذا العمل
 والنكت ما نعه اذ اقلع اذ اعني على الفلك عمدا على ان تعرض منه الرتبة
 لا يخرج على قول ابي القاسم واذا اعني عن العبر الفلك عمدا على ان يا خرب
 في هذا للعالم وغير الشير من اسما وافتكاكه جلا رشر به كذا **معلق**
 انما وجب دج بالعرف في ذلك والله تعالى اعلم ان العبر سلطنة والسلع وما
 يتم له بلما جاز فله جاز اخره رفا وان لم يبرهش **معلق** بل في **معلق**
 الى اخر ما له لا يجوز **معلق** وانما يكون الخ يقول ينبغي ما لا لورثته وانما حجة الشير
 العبر لانه ان فلك واخذ ذلك عليه سواه لانه يزول عن يرك في الوجهين والخر

انقته

الباء ووقع مع وقع **فمن** انه اذا فعل ضرب شغل با حركات الفريه غير انه عمر
فيه وهو غير صحيح فمنه حركات عربه وارب جرحوه في التثنية وغيرهما ان حكمه
مع انهما لا يفرق فيه بانتم في قوله وينبغي قياسا على مسلة العاوية في قياس
الفاك بالمال على العاوية بعين جزاء **منه** فعل قوله فاعلم ان قوله
انه ثبوته القتل ليس بشره في الفعلاء وحركات عربه من صور العمر فاذا ذكر
ابن يونس عن جعفر الغروي ان ما منع فقال ما به مساجرا عما انما لا يجل
لذنه وانما لم يثبت ان لا يسفه فلك وان لا يل قتله يترك في وجهه الجمع بين ما
هنا وما تقدم في الترتيب على المتناول **ويحذف** غير محسن العوم فيحصل كلامه
انه ان تحذف انه محسن العوم بما فصاح الفاعل لعبا او عراوة وانما رخصي
انه لا محسن العوم بالفعلاء مطلقا ولا اجعل وجه العراوة الفعلاء
وفي اللعب لا فصاح بل الرتبة بقول الله غير محسن العوم لا محسن انه لا يفرق
لشركه او قول مسابقة وقول ربور في مسابقة خلافا لابن الخليل في وجه
ان اب الخليل فكر للمساومة في القتل وليس كذلك انما قال الرتبة بمساومة
بفعل في وجهه ما ذكر في وجوب الرتبة بمساومة في اركه ولا وجه للمساومة هنا
مع **وهذا المفعول والاجالزية** قوله زجر يرب في حريق اجل مخرج هذا
اذ ائلا في الخبر ضرر ولا باضمان عليه فلك في **صحيح** عن قول ابن الخليل
والنسب زجر يرب في نهر مالا على انه ان حريقه على يوزله جرح في دارك
او في حريق المشايخ مثل يرب المجر انه لا غرم عليه لما عجب في ذلك كله
الشعب وهذا اذا لم يخرج ما جرحك بالثبوت **وكلا** مسلك القتل فعول في علم
المسك انه لو لم يستدح العوا بالاسفله المسك اذ ليس المراد عليه الاح

التي في عبارة ابن شاسر ومن تبعه ان يعلم بالبناء للمحصل انظر في ان هذا
 الشره ملكه ابن شاسر على ما روي اليه واعتمده ابن عرفة فقال
 قال ابن شاسر وشركه الفاضل ابو عبد الله البصري والبناء في وجوب الفضا
 على التمسك ثم هذا اخر وهو ان يعلم انه لو التمسك لم يغير على ذلك
 ومن جرد ابن شاسر اخره ابن عرفة وزاد بزيادة قوله في المرونة ان عمل الرجل
 على نفسه او غيره شيئا في الحوز يخرج به الكلام بان كان لا يغير على افراده
 يحمل الكلام عليه فلهذا فطوري كان فاحرا على عمله وانه يقطع الكلام
 فقامت والى جردته في اخر الطيفر الثلاثة وقراره على الفاض
 ابو الحسن بن علي بن هارون بن شيوخ المالكية من اهل البصرة فان كان هو
 بلعله له كنيته في نظام كلام ابن الحاجب وافرجه في ان هذا الشره
 مقابل المتصور وتغيبه ابن عرفة فقال الكلام ابن الحاجب ان باب الامساك
 الفرد با فير تغيب ما شره **وقيل الجميع** **والمرغوب** في ان تتم جنابته
 كل من ما عمل عليه كلام الله هذا هو ان تغلبه في **في** عن قول ابن الحاجب ولم
 حران ما شره بغير ارضى في شبيهه فاذكر في الملل ونقير في الفرض وعلا فبنه
 الاخر فيغير بما اذ اعرفت الفرياد واما اذا لم يعرف جرح كل واحد في
 التواء ر على ملكه يقتل كل من كان ملكه وكان في بيت بغيره الفسافة
 وفي اللحن خلاجه وانه اذ لا يعرف احدها فغانله ولا يبر من هو ومن اى
 الفرياد كان انه سفة الفضا اعني اذ لم يتعارفوا على قله وتكون
 العربية في احوالهم **والمتعارفون** **والمرغوب** قول زعمي القطار والفرج في
 خلاص سوا فصر واقله او غيره فقه او اقلعوا وقال **في** في قوله ويقتل

ان جميع بواحيه ان فصر كل فله كماله قوله والمتماثلون في المتفقون علم فله
 كماله كما يعبر كماله **و** وغيره ولا يعارض هذا ما تقدم في قوله ان فصر خ
 وان المعتمدين فصر الرب عراوة بوجه الفصاح وان لم يفصر فاعلمه
 الفطر للبري في كل الجماعه وفي كل الواحد لشركه الخ في الاول هو الثاني
 وحمل شيئا ما هنا على ما تقدم وفيه غير **و** تعقب **فصل** على **حج** فباي
 الصواب ما مله شيئا ولم يكن **ح** ما يعبر ما قاله **ح** قلت وهو فصور
 قال ابن عبد السلام ما نعه مسلة لا سواك جاريت على اصل المنزه بشرك
 ان يفصر والجمعون الى فله على هذا الوجه وامانه فصر الاول الى الجماعه
 عند بالرب بليس الشوك الاول **و** اما بعد كما يعرف منه ما يقوى عنه الفطن
 غالبا فينتج ان يقبل به **و** لاخر **و** فصر فله **و** فصر فله **و** كماله **و**
و على فان ابن مرزوق هذا التبعيل وقوله في كل الجمع بواحيه كماله فله
 الجماعه بواحيه ان لا يترك فيه الاصله السيرة عبره للتبر وفيه مسلة
 الاب والمعلم والشير عبره الضغير قبل هذا عشر ذكر الاكرام **و** والله اعلم
فوان قول **و** اما **و** مرض قبل المخرج كما فصاح اتباعا فانه تبع **ح** هذا **ح**
 وانقر من اي اتي به **و** الفلام ماذ **ح** **و** فله اذ اكل على المرض قبل المخرج بالافلا
 هو الفصاح فله بنية فله المخرج **و** تقدم قول الله وذكر وجه **و** ضر
 هما **و** ان **فصل** **و** فصر على المتكلمين لانه لا فود **ح** غير المتكلم **و** حمله **فصل**
 على ما يشمل المتكلمين والحييين والمخلطين وهو الفلم **و** قول الله بالفود
 على تقريره **و** باحتمال الفود نفي **و** اثبات **و** رجع الى هذا التنفر
 في حيث قال بعرو **و** احتمال الفود اذ اكل **و** احدهما بالافلا **و** الاخر غير بالاف

بتركه ليقاسفوه ماله من السؤال والجواب والله الموفق وفول زوال الشبهة
 لا فائدة من هذا هو الذي يعبر قول المرونة وان كانا فاما في ربي على ان
 جوهرا ضمنا اذا لم يفعلوا ان يكون من ربي في امر الله وفيك البرية على امر الله
 قلنا ان عرفة وقال الله ان تعلموا ذلك وعلموا الله فاعلموا بالبرية في امر
 الله في حال وهو مشكك لانه يعنى انه اذا تعلموا الله السبعة انرا في
 حرمي فليس عليه الا البرية والظلمة لانه يجب في ذلك الفصل لان ذلك بمنزلة
 كرم واليحيى العزم وبمنزلة الاشغال فقام له في حرمي في كلامنا رجلا
 تصادف وشاف في ذلك لان قوله فصر للبحر حقيقته في كلامنا رجلا
 هذا الاخرى في يعنى ان العزم هو ما قاله الله عبر السكك من مخرج الغرض
 مخرج كل من الاخرى وان كان اقترب له الجهر من جعل الله في قول جعل
 بل ان الله وجعل الله في ذلك ودينا فقه مع ايها الله انه يوافقنا في حال ابر عرفة
 قول الله عبر السكك اذا جمع العزم في غير رايه على وجهه لانه لا يحمي
 في قول المرونة وان جمعت دابة بين اكنها مع حثت انسانا في مخرج خلاص
 ويجعل الله ان كان في دروس العزم اغترار في كل بطله جعله مراكبه خلاص
 لان سيب جوده وراكبه ويجعل به الا ان يكون انما مراكبه في مراكبه في العزم
 وغير سيب رايه في خلاص عليه في حرمي وفولنا لا يجوز عند الشيعيين
 في ان لا يكون عاشر انه راجع للشعبيين والتقاء في في مخرج لقوله وان
 تصادف في ربي كلام الله جازيا على ما استغنى في في السبعين في الغرض
 في غير الفصل والله اعلم في **الخوف غريزة** و**ظلمة** قول والبرية في ماله في
 خوف كغريزة وعلى عواقلهم في خوف وظلمة في في غريزة على عواقلهم وظلمة

[illegible]

المنطق ص ٥

پے

ورجع اليه بمنزلة خلافا لا شبهة انظر ، والجرم كما للنفس في البقرة ، ومنزلة
العبادة في غلبة الحب والرشاقة والمراد بالجرم عاد وبالنفس في مثل القطع
والكسر والحب ، وانكشاف المعاني من الشمع ونحوه ، وان خلافة اللغة والاصطلاح
ابن منة فقلنا الجملية غير نبيس ان ابدت بعض الجبس فيقع ، واياها ررات
اتصال عظم لم يبق بكسر ولا جمل انزل في الحبس يجر ، واياها كما في منبقة لقع
وانما ميزت جملية بلانها لي في قول قطع عبي ورجله واخرى في ه اخرى
هنا لا ياتي ما هو في المسألة وتعدد الابعاد والجمل وحواله لو قال
كقطع رجلين عيني رجلين وهنرا في سم ونعمه فقلنا بما تمكس وكذا ان
تميزت بتمالك كما ذكر الايات انه العجم فيما اذا تمكس ارجلك على عيني
رجلتي فيفعل ذلك واحر عينا انه ينفذ ذلك واحر مماثلك ما يفعله وفنون
المرونة فيما اذا تمكس جماعة على قطع يرسخه بلانه يقطع ذلك واحر لا يفسد
نعم اذ هو اذا وقع التماس على قطع عظم واحر قبل ملهم وفنون
وهي المرونة وما قبلها وهي سبعة في حوايه لوزاد والثانية المنقلة
في يقول وفي الثمانية اوصفت في الداسر والحبس هنرا هنرا في الداسر
انما يجمع تعريف المرونة بما ذكرنا اعتبار الربة واما باعتبار الفعالي
بما في يرسخه ويبني غيرها وموضعات الحبس في حقه لا يترك تفسيرها
هنا اذ ليس هنرا في الفعالي بل يقول اوصفت الرفع وانما يحس تفسير
هذا في الربط كما جعل هنرا في حوايه ما في ان ما اوضح على غير
ما ذكر هنا لا يسمى مرونة غير البقاء في تفسير الله هنا ليا ، فهاها
في الاصطلاح وان كان في هذا الفعالي مطلقا ويترك كذا قول المرونة حشر

الموضع ما لم يبق الى الفتح ولو بغير ابرالة وفتح الراء على ما وصرد له مشي
 الجمعية وموخت اخر كل الجمعية **وان** منفلة صوابه وان هاشمة بغير فاعل
 ملا **او** المتجمع عليه عننا ان المنفلة لا تكون **الا** في الراء والوجه **او**
 انظر **بالمساحة** ابن الحاج وفي اختيار الضرر بالمساحة او بالنسبة
 الى ضرر الراء في قول ابن القاسم واشتب وعليه لوراث الشجرة نصف
 راس المشجور وهي ضرر راس الشاج وانكسر بغير الراء اتعافا **في** **تفسيره**
 زاد عن قول زعم جوابه لا يثنى ميلا اذ اراه في العمى كما ذكرته هذا
 قال **عبي** في تفسيره بغير ذلك كذا يثنى في العمى كما اشار له ابن عرفة جازم
 فانه كره ابن عمر السكاج مثل هذا فاجاب اد قال هذا قول ما قاله في الاجتهاد
 على قطع يدرجل وتغيب الفصاحي ما الثاني وتفرع جوابه هو قال
 قال ابن عمر الشكاج في الاجتماع على قطع يدرجل هو قوله في قول ابن
 الحاج اما لو قويت الجنايات وغير حالات اشهر من ذلك واحرف منها
 بسماحة وارجح هذا غير عبي اثبات البر وكلان ابتداء احرفها الفتح
 وغير الجدة التي ابتداء الاخر منها واما لو قطع احرفها بعد البر وابتداء
 الثاني الفتح وحيث انتهى الاول وفتح با فيها جاز السكي موضع
 في الفصاحي في غير الموضع انما ابتداء هو منه في فقال ابن عرفة هذا لا يثنى
 في التماثل لا الجاني انما ابتداء الفتح في حرف وكونه وسلاكم دي وفي
 الفصاحي منه انما ابتداء الفتح بها وحرفه في حق عبي في هذا يسمى
 الفصاحي في العمى وقدر سلج في تفسيره وتكون في يستحق كلال ابرع فيه
 ارم كلال **معنى** عرفت النفع قول ومبصرون لو كان بها نفع لكانت

قا

كل الجملة الجناية لها وعليها كما في قوله فيقطع وغير تفسير بمرض الجنس
عليه وهذا هو ان نقله من عرب ثامن لاني تعفيه بغيره بنقله عرب يوم
ضرا في ذلك فغير بالرضى بالظن واللا في علم الظن لا وجه لهذا العطف
هذا وفي بعض النسخ وكان يفتح الحرف بلام التشبيه مع العطف وهذا
الجملة هي الاقرب واما جعل الش والان يفتح الحرف في علم على والاصلا
لعقل وغير صواب لان هذا الاستثناء وقوله ولا بل العقل ضرب واحد ذهب كغير
فول وسجع وشيء فلما ذلك ففتح البير والجر وبلدة قول الله ذلك شئت
بينا بخرية وقوله او صوابه بخرية ما ذهب في هذا الحرف لا فضايل اخذ جميع
الدرية واما جعل اللجان بعضه وليس كذلك واما ذهب والعي فلا يمتنع فقول
بغير علم اجتراف هذا فلا قبلها في اظنه لعم واتخذ بعضي بلانه يفتح ا را المنع
وهي ذهبت مما لا فضايل فيه جديك ما ذكر في المسألة وليس كذلك لغو المرونة
ومرضي بمرجل او رجلاه عمر امشيت جان الفاري بغير مثلها فضايل جان
شئت برك والاكلا العقل في ماله دور العا فلتة في فلتة فيه نظر جان
للا المرونة فغير بل اذا كانت الغربة يفتح فضايل فانه اشعب واستقيم
ابن عرفة انه تفسير كما ياتي فربا غير جان بغير في بوي في منع قال بعضي
العلماء ما ذكر في المسألة في هذا المسألة تبعا للمرونة خاص بالبحر لما جاء
في ذلك عن عثمان وعلى كما في غيرهما من المعاصير لا يستلزام فيه ذلك ولو امكن
لفيل فيه كذلك في ان لا طار في هذا الباب المنفعة املان في حلها فيه فضايل
او بل لا فضايل فيه فاولا لا بوي فيه بل البحر وغيره والثاني ان كان في البحر
بغير قوله جان استطيع كذلك في وان كان في غير تغير العقل والاراء في

وقول زير على ذلك فغير السير على قال الله روى انه جى لعثمان رضى الله
عنه برجل كبح شحلا او اصابه بشىء جاذب جرك والعبى فليد جازا ان يقوى
لده فنه جاعلة له عليه وعلى الناس فانه على رضى الله عنه جازا لمعى يجعل
على عينه رضى الله عنه استقبل به عين الشمس واديت مرعته مرهات
جالتع جرك وعينه فليد وفلي الله امر جرهات جاليت ثم اديت مرعته
حتى سالك ففلة عينه وبقيت فليد ففلة روى الله شلت برى جى جى
فشرى على انه تشييع بالسللة الاولى جى قوله روى ذهب جى جى جى
تشييعا بما قبله يليه اى قوله ولا بالعقل جى تعيب العقل وغير على هذا
بلا اخلاصا جى وعلى الاول بما فيه ففلة وان ففلة افقع الكف والمجى
ابو عمراء الجوى برى جى والبير الشكا انط كالميتة خلاف روى جى الساعس
منبعه جى المفكوع المشعة ابى مرزوق لم افق على هذا لغير ابى الخلاب
ولا يخلو من جهة النقل كما اعترضه شيخنا ابى عرفة واما كلام ابرشاس
جى والاشكال عنرا انما جى روى ابى عرفة شبر ابى الخلاب افقع
افشعة بلا فقع الكف وشبه عين الاعمى ولسان الابى بالبير الشكا وهو
تشييع وارض جاز على تعريفا على تعريفا جى عمران المتفرج وظاهر فقول
فلى جى المجموعة صور اللى جى الجوام ونصها التزك المفكوع المشعة والعبى
العمياء ولسان الابى كالبير الشكا وان ففلة جى المحنى عليه فقول
جى على ففلة لا الكثرة ففلة الغير غير ظاهر وانظر وذكره ولا يجوز يتفرع
جى ابى عرفة ففلة لا اخلاصا واصنع وفلة الشيخ وغيره ومنه شجر
للا جماع على وجوب ازكباب اخف الفريى ولير ليل ففلة جماع عبر الملل

بالفعل

ومية المال او غيرهما ما يملك ولا يملك يخلق والسبح وهو الفاعل اذ يعبر ان يخلق
 فيه حتى يموت جوعا فتلامله وعمل الخلف المشعر اذ اغلب بفتح دون بعض
 بلوغا بفتح اللام جازا فلام اشكاه مضافا ولعبرت غيبتع وفتح فخر الوفا
 فتح ما يشعر له لان مع وجود النبعة للجان وفرت تحت عرضك المسلة بل ارها
 في المرونة ولا غير ما هو **لم يساوه** غاصبا فخر اذ الفوق لو استغله لكان
 احصى لان الاخوة للاب اشرافا خورا للشقاوي ليسوا بعضا في درجة
 واحدة وفصول زوي على شدة ثلاث في هذا الميراث في حق علم الله لان
 الكلام هنا في ثبوت الحق له سواء كان علم وجبه الاستقلال الا اذا وما يات
 انما هو في بيان استقلاله والحاصل ان النساء اذا لم يساوهن على حسب
 احوالهن في الميراث كله لو اصابهن ميراثه كالميراث في ميراثه كما عبور الاباجته
 مع ثبت الحق بفسادته او بغيره او من ارادك بقوله وذلك العقل في ميراث
 النسبة بعد احوالهن من الميراث كالميراث ولا خورا ولا عمل بل ثبت
 العقل بفسادته كما عبور الاباجته مع ايضا واثبت بغيره كما هو للعصبة
 مع ما قال في **حق** وهو متفق عليه وهو مرادك بقوله كان ميراث الميراث
 في **ذلك العقل** اذ لكان رجالا ونساء وبيان في ان جاز بفتح وسفطان **عسا**
 رجالا بالفتح وبيان في النساء بفتح في العلم وفريق ذلك من خاتمة الشيخ عبد الواحد
 في التفسير بقوله **س** اذ انبهرت ارجلهم وسواء من يعجزوا يبلغ ما يشاء **س**
س وودع قول البعير بك وجبه لكان سادون بفتح مع فسر **س**
س بلان يكن النساء اذني فتع به يومه جميع عبوات نشاء **س**
س واولا اشرافا في جرح رجلا **س** اذ اثبت بفتح د مستل **س**

وذلك على الشيخ ميان بفرله

كفر له اذا انعم وخرى ملاه ينجى للفرقة ما نشاء
وان اري بيك ليت ملاه مجلدنا حيث ما نشاء
والعبر بالاجتهاد مع هذا فيض عنه ما قبله **كلام** من الميراث فون زعرا حمر
خاصه شمول الاضام مع اليت ولغير كثر ليل فيه فخر بل هو كثر ليل لالار الكلام
هنا به عوم استقلاله بل لا يجوز انه يترفع على الامام وذلك ما جعله المثال
المرکور ومثل ايقا للمع بل اختير شغيفتي واختين لا مع الامام كما يقع
انه على العرض الاول كما تقع **اللعسم** فون زوال الصغيرة فالف كذا في كفته
وان لم يلبس النقرة النفع او اخذ ديتها كالملة ولعراي الفاضل مع قتل ملة
ومواهم اربى فما جسد اربى بشر من كلام اربى الفاضل مع ان التخيير في ذلك
للموى بفرله واما انما لم يكن ذلك مستثنى مرفوله بل افرد عينا به **وبعض**
ويعرف فالملك واجب الى ان يولى الامام على اكرام رجلين على الملك ينفي
ان ذلك وفيه بيان فان وان لم يجر الاوامر بل اري ذلك مجري الامام على الام
واخر ليرتد وجه فاهم ان الام لا ينفذ لضعف جسد يلقى عليه الموت
وهو ان لا يربى وشر وقال الحق بفرله عمر الحمر وبعارض ويسجن قال واه
كان النفع مفعلا صمدية للزينة واه كونه على العاقله او على الجملان طواف
ه انقروا كربة طعة وان تجا بعة هذا من هذا المرونة ورد بل فون اشهب
ما بلغ ثلث الدرية والى كلام بيت جرمى عطفه كذا تجا بعة والى ما مرفوزه جفر وحت
صاعته جرح على العاقلان لا يجوز لمع منها عادت نفسها او يربى ه انقروا **وبعض**
وبه تعالى ان اذ طان (العمد بعد لم يخبر جميع لان العاقلان لا تحمل العمى بل ليس

ولا

[illegible]

بحسب البرهان
معه من

واحد وعشرين خلافا لما في زمرته كمال المعنى الثاني من معنى نصيبه ودينه عمل
عمل زول النكاح او هو مع غيره في بيت له وعجا بغير سفوف حقه من البرية
وبقيتها من معنى والبرية يكون من معنى في لئلا النكاح ولغيره من بغيره
الورثة فلا في البرية وان عجا اهل البيت سفوف حقه والبرية وبقيتها
ير ما بقي ترضل بها الزوجية وغيرها الاباح بما عجا البنوة الزكوة كماله
فقال ابن القاسم سيفه من البنات قال ابن الجوزي وقاله وادركت من
اعجاب ملا **ص** وهذا مغير بما يعجزك من لئلا العجز به من واما لئلا
بغيره من لئلا في بلغ ما بقي وعجا بما في ذلك من عجا من اخا وزوج
وزوجته لانه قال ثبت بعجز الاول فانه محرم كما رتب لو فسفا من نفسه
ابن عزة واري الفاضل بغير البرية سيفه ففوق به ومجا لئلا الفاضل احد
ورثة القتل بطل ففوق لانه مله من دمه هم القتل قال اشعيا الان
يكون الفاضل والاولياء القريبة من فاع بالبرية منع بعز لئلا بل لا في
ان يعقلوا اولاد الالهاسيب هو واولاد ابن القاسم وبنه يتبع ما ذكرنا
والغير واللة اعلم **ورثة كمال** قول **ر** في التوركية وما فزع ان الورثة
يستحقون به انه لا تكرار بين ملهنا وبه قوله فيما نفهم والورثة
كمور وثة خلافا لما ادعاه ابن عزة من التكرار وقول **ر** في بعض كما يفسح
المال لا معنى لئلا في الفهم في الفضا **ص** عن ابن الملاي وبه
قول **ر** في كمال او على غير الاستيعاب فقول ابن القاسم واشعيا
نعم الفهم في **ر** على الفضا او القتل المعهود والسيلا على فم
الميراث في الزكوة والنفقات وان تسد وواجه البرية وتدخل الزوجية

غيرها

وغيرها ويجوز ان يكون اللفظ واللفظ كذا لفظة وهو قول ابن الفاسم في المرونة
او على نحو استيعاب اللفظ كما تترك في ثلاث الا ان يكن اعلى واللفظ هو
قول اشعيا ولفظه لا يرعب السالك وابن حارون وتفسيره ابرع من فقال فلت
مع شارب ابن الحاجب ان مراد ابن الفاسم بالنساء العوازل واما
النزوات وكذا الزوج في الرجل لا يبرأ من كذا ليدل امره في كذا واما
الزوج فبان ثم ذكر ابن الحاجب ان مراد ابن الفاسم بالنساء ثم ذكر ابن الحارون
ما يشهر لهما وفيه تعال ان قول رفعت ابن عرفة عن شارب ابن الحاجب
نقل ان كلامهما في الحال في غير صواب لانها في اللفظ للفظ كما تترك
بكيه يكون كلامهما في الحال كذا في قول رفعت ابن عرفة عن شارب ابن الحارون
اب اسفاه قوله باللفظ كما يغيرك شعرك ويدل له كلامه في قوله في
مع الحول في صوابه مع التعليل لان العوازل في مع اللفظ تعجل العوض
بالعمل كما تغيرك عبادك المرونة ولا يبعد الحول دون تعجيله
سببه قول زهير في الماخذ في غير ظاهرها والعوازل لو قال الله ولو قبل
سيما كلفان او قبلته او بشي فلفظه لو حرف هنري المعطوف لكان
احسن وقال ابن عمار في قوله او قبلته لا معنى لهذا العطف والعوازل
اسفاه او ويجوز قوله او قبلته او بشي فتعلقا بلفظ العوازل فيستغن
في عما يجره بعض النسخ وقوله قبله ليرضوه في المبالغة والتقدير وتز
فل العوازل قبلته او بشي فيه في ثلثا اللفظة التي وجب له وان قبل
سيما في خلاف العدم قول وانها ليست بجملة الميت في هذا التعليل في
الافتقار انه لا يفتي بها دينه وليس كذلك لما ياتي في الشبهة وكما في

على القول بالاقطار على التعليل الاول واما الثاني فاستعمله على القول
 على بعض في السببية فيه نظر اذ لم يذكر واء على معنى في الاية القرآنية
 خور دخل المربة على حية غيلة واهلها كماله المفعول وغيره ولو قال انما
 بعض ما اتى للتعليل كالاية كذا في قول القائل واليه على ما هو عليه في
 قوله لا يأتى قواعده ما ذكره الله في قوله في المرونة وهو مشكل مع قوله وكل
 دعوى لا تثبت الا بعرضي ولم يغير ابن عرفة على هذا البحث فانه ابن عباس
 وقاله الشيخ في قوله ما ذكره الله في قوله لا يأتى قواعده ما ذكره الله في قوله
 فانه فرقت ههنا النكول واليه في قوله لا يأتى قواعده ما ذكره الله في قوله
 شاهر واحمد بن العبر في الشاهد ان ومضى في قوله لا يأتى قواعده ما ذكره الله في قوله
 وفوقه لا يأتى عمرا وقال بعض ففصل الغروي في قوله مع شاهر وسيرا
 واجتهت بمسألة ابن الفلاس في ادعاء القائل العبر ههنا وبينه الاول منها
 لان في زيد والثاني لان **شعر** **بعض** **فله** الظاهر رجوع الغير كما بعد
 التبدل في قوله ما قبله كما يعين **جمع** **و** **فرجع** **المراد** **من** **قوله** **كلا** **طابع**
في **البر** **طابع** **في** **البر** **قوله** **في** **الظن** **اخر** **دنية** **طابع** **واشعر** **للمعد**
 ولا معنى للتوقف في ذلك لان مير الجني عليه اذ الثالث فافهم اكثر واصبح
 لافطاح فيهما سوا كذا التفسير بخلافه عمرا ومثله كما تقرر وسوا كذا
 انما ثانيا هو والا غير اذ لا جرى اما في الظن بطلان واما في العبر
 فله فطوح الاطابع عمرا في اشرفه او صالحة في جني على بقية البر عمرا
 فانه في علم الفطاح اذ ليست هنالك مسايل الانزاج وانما مسئلة

التفصيل

التصريح رادها شيئا واحدا بمنزلة انفس على لغة العطفة في جالمة تابع للجهة النظر
 في هذه العطفة على الرفع فلا معنى عليه وعلى العرف يستعمل جري المنطق
 ونحوه والغرض في هذا الجنب ذكر ان كان او انش طرح مفعلة او عطفة او تلاح المثلث
 الا انه لم يستعمل جالما لان كان دما مجتمعا فقال في المرونة فيه الغرض وقال اشعب
 لا يشد فيه اذا كان دما جالما كونه عطفة في وقول زخا بالقبول لا ان ثبت
 انهاء عطفة في لامعني لانه لانه لو اراد بالعلقة هنا ومما ياتي الرفع المجتمع
 باني مخالفة غير الموضوعي **عنه** افتخرون من زوج حرة لو اخذوا النساء كله
 عرفون الله ولو افترقا لكان احصوا **نفسا** في غير عمره وحالها يعني ان عيش
 البرية انما يكون ذميا او ذميا ويكون حلالا ويكون حراما وان كان اهل
 ابل خلافا لاشعب ابراهيمي **وفان** ان اب الناصر لا تزخر ابل وفان
 اشعب يزخر من اهلها **عنه** من آية **عنه** قال في المرونة لانه فرفق النبي
 صلى الله عليه وسلم والناس يزخر اهل ابل وانما تزخر بها ابل ام مستحس
 واخذت عجز وغيره قول اشعب في وقول من ان الحان يكون وقال الحان
 في العرف عطفة وفي انما الا ان يبلغ تلك دية الحان كمال المرونة
 او تلك دية الجنين عليه كمالا اذا تعدد الجنين بغير الثلث وقول زبلي
 العطفة حالته في غير بل لا تعديه العطفة انما تعديه فيجاء وقول
 زبلي في قول الله لا ان ونجت في ماله ومثل البرية المكونة والغرض
 التجميع حيث بلغ كل فضاء الثلث **والشرايين** **والسليم** **العبر** كذا في **قال** ان
 عاشر قوله والنصرانية يعني الحق وقوله كذا في يعني المشاهدة ولم يذكر ان
 مرزوق انه وحزب الثقل بل **الان** **يحيى** قول زاور وضع كثير وفوز ذلك

يفتي ان الحياة هناك لا تغير بالاستعمال وهو خلاف ما في صحيحه فانه لما قال
 ابن الخياط ما ان يفعل حيا مقلنا فان في صحيحه لو قال انه يعرف قوله حيا
 واستعمل الكل احسن بل ان قال ابن الموارز لم يخرج حيا ولم يستعمل حتى قلنا
 رجل لا يفرود فيه وإنما فيه العرق وعلى مقلته الادب وقال بعض العلماء وفيه
 دية كاملة في قول زهرا استثناء فنقطع به في غير ما قلناه وهو مستثنى من
 المنطوق والمبهور ونحوه **عاجل** قول زهرا في يفسموا باخر ثم لم يسل
 احكامه غير ان هذا هو الظاهر لان الجنب اذا استعمل حيا من حلة الاميل
 على ثمنه ثم خلع من قطع يسه ثم قرر بجلات حيا ودية اليه فترت
 ورد الما بلو قول اشهب بنعي الفسامة واستمسك اللحن وقال ان موته
 بالعبور يدل على انه مريض بالجل ما ان قال في صحيحه والعري لبر الفاسم ان
 هذا المولود له بعد يخش عليه الموت بلا دنس الا سلب ولو لم يكن
 في يفتي ان ما تخرج والدية اذا خرج حيا ومات حله اذا كان الجنابة
 في امالان تعمرها فان كان بخر في ضم او يفي بهذا اشهب الافود
 فيم يد في الدية في مال الجاني فان ابن الخياط وهو المشهور قال في صحيحه
 مخرج الباج بالمشهور كالملة وقال ابن الفاسم في الفصاح بفسامة قال
في صحيحه وهو مذهب المرونية والجموعه قال وانما ابن مناس ضرب الراس
 بالحق والبطي فلام ضرب الرجل وشبهها فذكر ابن زيد في حقهم على
 ان ضربها في الراس كالرجل في يفي الفصاح ووجوب الدية في مال الجاني وقال
 ابن عرفة الشيخ عاب الفاسم في الجموعه هذا ان تعمر ضرب البطي او الحنفي
 او وضعها في انه اصب به امل العوض راسها او يدها او رجلها فبها الدية

قلت قوله اوراسعلا يد ما نقله عن غير الحق واني متاثر انه يقال ضربها بالتراس
 كضربها بالبطم وقال بعض الراجح ان الضرب بنفسه في الضم والبطم
 والراجح عدم الضرب بالذاتية بنفسه في ضرب التراس مثل ما ذكره **وهو**
في التراس **اللاب التلثاء** **ولللاب التلثاء** **اللاب** **لداخرة** **لللاب** **للسر** **وقال**
ربيع اللاب **وحدها** **لانها** **فيه** **عضو** **فها** **وقال** **ابن** **مؤيد** **على** **التلث** **والتلث** **فها**
 ما لا يحرمها لانها لاخر وفاله ملأه رجع عنه الى الاول فالك في **سنة** **وانظر**
 فيه فيصور لا يتصور **اللاب** **مع** **ان** **الفرق** **على** **فها** **المرونة** **انما** **في** **اذا** **الانفصال**
 عنها ومن حيث **اللاب** **للبسالة** **تصور** **في** **جني** **التكرارية** **الت** **تفرع** **اذا**
 جني **الحركة** **المسماة** **وكذا** **جني** **الافق** **وسيرها** **مع** **وقال** **في** **حول** **البسالة**
 فينى على **المراد** **بلا** **نحو** **غير** **موت** **اصولها** **والن** **في** **تفريع** **اللفظ** **وشرح**
الطلب **لبن** **التلث** **لن** **الانفراد** **وارفع** **بالموت** **وموت** **الاشكال** **مبداه** **على**
 منزه **المرونة** **في** **لشتر** **لها** **حيث** **وطا** **هذا** **القول** **لا** **يشترط** **في**
وه **الجزء** **مكتوبة** **اب** **علا** **شرا** **تفتا** **الانفصال** **الت** **مكلا** **ها** **ارعة** **في** **تفسير**
 الحكومة انها اسم **الحال** **للتفكر** **اسوة** **الى** **معرفة** **الواجب** **في** **الجملة** **وارا** **اقل**
 في كيفية النظر والعبارة **المرونة** **في** **فيها** **تارة** **لغة** **الحكومة** **وتارة** **لغة** **بلا**
 جتهاد محتمل ان يكونا من **ادب** **مع** **وب** **تعل** **على** **تفسير** **وهو** **لها** **بالنحو**
 به وعلى **القول** **بغير** **بلا** **لغة** **مفاهيم** **معدى** **حكومة** **وهي** **غير** **لغة**
الذات **قول** **والذات** **متعلق** **بلا** **مخزوف** **الن** **مخزوف** **وهو** **مخزوف** **صواب**
 وورده **التعلق** **للمعنى** **لها** **والذات** **متعلق** **بلا** **مخزوف** **هال** **لوف** **في** **مثل** **نسبته**
 ففعل **في** **الانزيا** **ذات** **المثل** **مع** **الذات** **ويج** **تعلق** **الذات** **بفعل** **مخزوف** **في** **يؤخر**

ايضا وهو الجايعة كما حرج به ابن شاسر وابن عرفة وغيرهما فقلت لا يتصور
رجوعه لما قبل الكلام في كلام الله وهو نعودها وجهه الى اخفى تقع
تعود الجايعة في جهة واحدة كتعود العرقة فيما ذكره فقال ابن عرفة
وتعود المواضع بقاء بصل ينصلح ببلغ غلاتها ولو جرح او ورجع ولو
ثلاث عرقة واحدة وتعود بعروقها ولو غطت بجذبات في جود واحد وكذا
المنقلة والماء مودة والجايعة في قوله في ابن شاسر او الادب في
المنفعة في ابن الجايعة وجوب الرتبة والمقصود كما في ابن عرفة وهو منسوب
المرفوعة الرتبة او للشعر فان في الكلام في الشعر جمع شواهد على جمل الراس
في والمراد بالشعر الجنس جبري بالعرضة في قوله في الشعر فواله في
الربيع طالع للذكر ستة احوال في الرتبة في ثلاثة وتسعة في واحدة
ويختلف في اثني عشر في ثلاثة فطعة جملة او فطعة الخمسة وحرها او ابعلا
لشك منه بصل او شراب وان لم يبعلا الانعكاس وتسعة اذا فطع بعن
فطع الخمسة وفيه حكومة ويختلف اذا فطع في الاية من النسل وهو قادم
على الاستمتاع او فطع على في الشيخ الكبير والملا في العنبر والنم لم يلق له ما
يجب به النسل فواله في واحد للنفخ وحكاه عنه ابن عرفة وعنه الشيخ
الكبير على العالج من عطف الا فطع على الا في السهولة العالج له والعنبر
والمقصود به تعلل ما به اعتراض على في ادخال الشيخ الكبير في
النفسي واليه اعلم والفرد والاشعر ستة فواله في هذا كقول ابن الجايعة
وسى الصغير لم يتفر للاباسر والاشعر بها ستة في وفرت دد ابر راشر
في بعض والاشعر بها ستة فواله في لطف عليه لغيره فواله ابن عبر السلام

معتك اذا جاوز السى انتم ثبته ولم تنفر ستة اشكرنا بنية الستة ووجه
 الربة في الخطا والفساد في العمر وفيله في **صحة** وقال ابن عرفة لا نعريفها على
 امر العرفق ونقل اي محرم وراية المجموعه ان ليس من نهايتها اخذ العبر العقل
 يقتضيه انهم من معتك دنبا نكاحا ولا ضم انه الاكثر معتك او ستة كلام في
 والفساد ان مراد الله ما قاله ابن عيسى السماع وابن عرفة فيه نقل ان قول
 جاء بنت ما كلام ولا اشكر في غير صواب والرب ينفق ان يقول جاء في يحصل الا
 يامر فيه الستة اشكر قلم القسمة وقال الشيخ احمد قوله ولا اشكر يقتضيه ان
 المعنى واذا اشكر لا يامر به وليس كذلك اذا اشكر انما هو عن حصول
 يامر كما عرفنا واجاب بعض شيوخنا عنه بانه ليس القصر في ما تقدم على
 حرف قول صاحب البركة اذ لا يمكن في معناه اخراجه في واصل بل لا اشكر
 بعد ان يؤخذ العقل ويجعل تحت يرايين وقيل الخلف لا يقام بغير المأمور
 قال واما الحاج المأمور كما يعرفه **وجوب الفعل بالخلق** قول في عمله في
 خلواي فتكره ويختشر بالرفق عليه في كله فيه غير وانما مراد المولى
 ان يترك حتى يكون خاليا ويخلص عليه في الخلوة وحيث لا يشعر وتكامل احوال
 له فيها فلا **اشارة** المولى لقول الغزالي واذا لم تكن في زوايا العقل
 راقبته في الخلوات في لا تتركه ليل يتجلى في الخلوات كذا رايته في شخيتي
 والعصير فيك يتجلى والعصير يتجلى بلا دغاع ولم يذكره ابن تالاس
 ولا ابن الحاج ولا ابن عرفة ولا الله في **في** وقال ابن عرفة ابن شيران نقى
 بعفه معيه محاسب ذلك اللغز في الربة يكونه وبعفه لا يهي وان ذهب
 وذلك اليوم ليله حور نهارا او عكسه بانه نصف عشر ثلثها وان ذهب

ايدلانه فريبنك ويورد كما في المرونة لاي حال عياني الظلم تعيد الفرد كما
 الاعضاء ان كان كما حال يستطاع الفرد منه وانما الانظار في البرية
 انظر معنى وقال في الرخيم فيك مله اللسان يعود وينت قال يشكر ابي
 ما يقيم اليه ان منع الفتح الكلال بل البرية ولا يشكر الفرد مع هكذا مجيبه
 الفرد بل انما بالاعني فاما لسان ومن معنى في جوا قول لسان لا ير جسي
 نباتها اذا قلعت صوابه اذا تركت وفعله وينبغي ان يكون اخذها عفا
 في لسان اضطرارها جبر الفعل لما كان لاي مله في غير جواب لما كان فريبا
 عربي عرفت ان في كرمها بعد الفعل الاجتهاد بغير مله هب من جمالها
 وفعله ان الجمالية في السى لا تختلف وفي التكرار ثلثه في لسان الجمال الثاني
 في السى ازال عين ما زال الا قول في لسان التكرار مله المنزلة ثانيا عيني
 المنزلة او لا وعيب في كرم في المرونة فله في وفريقال الظلم لزوم
 البرية لانه يلزم به وتصل به اليه اللزوم ان عاشر لوفك لانه وذكر بعد
 مشقة كماله **واصلها** في الحاي في الاجزاء فوان حكومة ودينه **صحيح**
 القول بل الحكومة هو منسوب المرونة والمقول بالبرية بان الفاسد وهو
 الاقرب وعاله ابن شعيل بانه منعها والترك والتمسك الولد والابول
 الى انقلا ولا مصلحتها بزاله اعلم في الشجر في وفريقال على وجوب البرية
 في كماله **وبما** في كماله **جوا** قول اومن اجنبي انتقمها في حكومة لمر
 جعلها بها الاجنبي كما يعني في كماله **بما** في الاجزاء وهو الذي نفاه في **صحيح**
 وفي المرونة وفريقال في كماله **بما** في كماله **بما** في كماله **بما** في كماله
 كما يعني ان كرم الزوجية واجب لا تفر على منعه والاجنبة يجب عليها

منه بغير عما لما لو ادت لكان موضعها **باب** صفة لزوم الاشارة الزوجية
 فغير لما اذا لم ينفذ قبل الرضوخ والافترج كمال رواتبه ابى رشر وفير
 به وتبعه الا جمهور **باب** صفة الزاوية **باب** صفة قول رواته ان اجردت كما
 معصوم ليدل على ما معصوم له لانه ارجع الى المنطوق على ظاهره **باب** صفة
 رجع الى المعصوم معصومة معتر وفعل **باب** صفة الزاوية عشر مطلقا
 ان قوية **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة الاصطلاح **باب** صفة واعتراضه ان على
 فليكن فيه نفس **باب** صفة الاطلاق يشمل المعصوم وغيره والمنعقدة وغيرها والمنعقدة
 عمر الاشياء **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 يتر عشر مطلقا **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 ان اجردت **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 عن الغيبة **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 دستر الغيبة **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 ففة اصبعها بالكمال **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 يمين **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 العرف **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 قاله **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 اخرى عليها **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 للكمال **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 وان كان **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة
 فيه **باب** صفة ان اجردت **باب** صفة العبارة **باب** صفة ان لو كان **باب** صفة الزاوية **باب** صفة

۴۵

الاذن واما تعريف السمع الذي ذكره وكذا الشرح بانما قال هو للبلبل سبعة و
بلاهل الستة لا يفعلون بزلله وفي عربه من اصل الشنة بزلله ففعل البلا
سبعة فيه ولو سلم جالعه المخصوص للالحة لا يرجع بمثل هذا قتله والله
اعلم وقوله بغير مور قبحه بخطها التي لا توجر الابن في كلتا اعمار رانته
والسمع والظلم انه سبعة في بته قوله فتعده وقوله بجلها والاطل
والله اعلم وقوله املد بجلها التي لا توجر الابن في وسدوت لم الله الخجل
ثالث في قول في قطع اطبعها في تحصيله ذلك بقطع الاطابع غير صواب
ولو قال في جراحته اوجف منعتها كعشر الغفل او ربع البصر فلا تكلف
اولى وفيه من الغفل قول الا لا مقة للابا بفتة لا معنى له مع جرح الخلد
الاجل لو لم يكن في الاطابع التفسير راجع للميل بفتة ومع ابن مرسوق انه
راجع للمسايل الثلاثة بفتة في علم الله وليس كذلك على ان صحت اعترفي
علم الله في تحصيله المحل في الاطابع بقول اللحن ما لهيب في العير والاف
والسمع وشبهه فامه دية جانه في الاطابع في الاطابع في فلت
وقوله قول له طاعه واما ان كان ذلك في شاة واحر له دية كالسمع
والانف والبصر فانه يجمع عليها بلان قطع لها وانعطا ما يب فيه سرس
الدية بفتة في قطع لها بفتة ذلك ما يجب فيه سرس الدية بفتة
ترجع الى اطلها مطلقا لانها بافتة الثالث وكذا في الحجة في السمع والبصر
في وهو يبرخ ما قاله اللحن في الاطابع فان ابن يونس اخلف قول ابن
الفاطمي في الاستدلال يجعلها في الاطابع فاما ما تفرم الى تلك الدية
فان اصبح وقوله الاول في كل من خمس من الابل والاحصاء بما تفرم وان

اعطبعها

وان اقر على جميع الاشياء ملحق يكي في ضربة واحدة فلهذا لا حليج والى هذا
رجع ابن الفاسح وهو ارجح الى غير الاشياء عننا كذا في اسرها بمواضع او
بما فلا يجمع عليها الا ما كان في ضربة ابن يونس ونحو ذلك فوكلا **مفسر**
واحد فلهذا العبروت وقال ابن عرفة في اختصار ما تغرد في موضع الاشياء
بالحداد في ضربة بالحداد محطافا في الابن الفاسح اصبح عرج الفاسح
ارجح الى واشارت في غير الشيخ لابن الفاسح في المجمعة لان في المواضع والمنازل
الا يكون في موضع واحد ويزال في يمين الفاسح في موضع **ما اعطاه** فان ثبت
بلا عن ابيه في المذهب اقول في الجنازة **ما كان** المفرد **وهو** وفيه على عاقلة
بفسلفة وسواء مات المقتول في المكان او في غير المكان في الربة مطلقا
وفيها على العاقلة بشرط لا يتبع الميراث **اعطاه** ورثة المقتول وفيه عليه
بشرط ان يكون عرا وفيه تغيب عليه وعليه **ما كان** في الربة ويسفك
ما عليه **وهو** لا في قول كل ما تستغرا من المرونة فلهذا **وهو** في **فهم**
ع الجواب ان مذهب المرونة انما على العاقلة بفسلفة بشرط لا يتبع
الميراث **اعطاه** ورثة المقتول وعليه اقول ابن الجواب **ما كان** في الربة
انما على العاقلة **وقلي** قول **ولو** وصي او مجنون او ارا من القية فيه **فهم**
وسبب في كلامه **لا يمت** ان هو **لا يفعلون** مطلقا **جنايات** **وهو** **ما كان** **جنايات**
غيره **ما كان** **فهم** قول **ولو** **ما كان** **لا لا على** **العاقلة** **في** **مقتول**
عبرة **بوقوع** **هنا** **انه** **بشتر** **في** **الشيخ** **على** **العاقلة** **ان** **يكون** **الجلان**
ما **تشر** **الحي** **في** **المجنى** **عليه** **ور** **ما كان** **فهم** **ما كان** **الجلان**
وابن **فاس** **وهو** **خلاف** **كلام** **المرونة** **مقول** **ملك** **وانما** **العقل** **على** **القبيل**

[illegible]

وليس يراد من المعنى الا جعلت له واسرا دلت على ماله ضرر

جمع فنكره و يثير السمع انقصر . ان كذا افعال . فاعلم ان المعنى انه شرح المراتب

التي فيها كمال الاجتهاد في دفع ما خالفه بقولهم من زعموا وغيرهم واحده

لا بد عبر السلك وضع لنا التبريد المرفقة وغير حاله الكام بفعل عنه اهدا

دینه واسیر: انفرانتیاریه شبیه و کادیوانه ههنا الخضره الشیخ احمد بابا

و طبعی و فرزند بعون الی ما ناله و لا یفرغ من کلامه قطعت و قول اسلام

احواله الخلد خلد به المرقوم المكي بهد عليه انه في حياها الايضا مع ان الفص

دفعوله علم ان فير الانظام مرد علم الخلاف ان الكاوا اذا اى شمر الد سل

و در یکی از دور فتوح براه پست المان بعضی عذر ها را که علماء الدین و فقهائے

عرفته معتر ظاهرا لخلع ابن الخلع وان عبد الشكركا والامام في

ذو ديسر قول فليس الممرثة في عيشة الكائنات. الممرثة الكائنات اذا

جنت ماله دفعا عندها من الدنيا الذي من محاسن ومساوئ الخيرات على ما هو

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

هو ضرب من غيبه وراى امره لا يعرفه ابنه و هو من غيبه اعلمه فسلم يقين
الكل ان اعظم الرجل انما هو من غيبه انما هو من غيبه و غيبه

الملك في الموضع المسمى له اجمع يقف عليه اهل بيته وهو راى غير قليل
من الذين وقفوا عنده في الموضع المذكور في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

[illegible]

سکرانی ہر مسلح و فکرائی جا غفلت کا رخ جنس جنایتیہ قبیحہ علی بہت افسان

المسلم لا يميز فيه فضعف على أهل خراج العربى التريه يهودى معه

نفری و به اعتراف اب عرقه علم اب الحلی و ابن عجم السماع و الخلافه كما

فرفله وفارم قول لا يفتر على فوته لعل هذا التفسير للغير ما وقع في غير
 محله ولا جال الفارم المراد به المراد بان التفسير لما يقع بالترتيب ويغير في
 ما لا يعبر به بغير الا اذا كان معناه بالترتيب ويغير في غير ما لا يعبر به بغير
 جازا يعقل على غير المتكلم ويملك للعقل الرجال الباطنون الا حراز العقلاء
 والرشدا والاسماء في ذلك سورا وخسعة يعقل عنهم ولا يعقلون وهم
 الصبيان والمجانين والنساء والاعرجاء اذا كان عليه من الترتيب
 بغير ما في يديه او يعقل بعد الفناء ما يكون به من عدد البغايا وان كان
 لانه في يديه بغيره بغيره وقال في موضع اخر ولا يكون النساء عواقل
 ولا يعقل الصبي حتى يتكلم باذا ابلغ فرض عليه ما يعرض على الكبر وال
 يعقلون قول في غيرهم واما من انهم في ذلك كواحد فممن في هذا تتبع فيه
 احر وقال في الا البغير والاعرجاء كما عرفت على واحد منهما وان كانت الجنابة
 منهما واقترن في جميع ذلك بانه لا يمشي لهما فيها فلا ولا ولا ولا ولا
 الاية انهم لا يعقلون مطلقا لا على غيرهم ولا على انفسهم وذو من كلام الاية
 ما قلنا في بغير الا كلاما الذي ذكره في ما ذكره وهو صريح في سبيلية الصبي سكت
 ان على القول بانهم لا يمشون ولا يمشون كلاما ان عرفته انه المذهب اذا صار
 به في كل فوري محذور ان عرفت في الباطن احر لعدد وتقسيم عليه الترتيب
 والعاقلة وانما ذلك لا يمشون وقال سحنون اقلها سبع عشرة رجلا
 ابركان المشهور عن سحنون ان كان العاقلة الباطن قليل في البيع
 افرى الغلبيل البيع في قول حرافة العاقلة ان لا يبيع وبقية لم يفسر
 بل عرفت له اذا وجر هذا العدد من العاقلة فلا يبيع البيع العجز وصرحا

وليس المراد ان هذا امر من غير علم حيث اذا قصر والا يفرغ عليه لغيره
خطا **وعلموا انك انما تعلم** ما تقوم من دينه او فاعى هو من الادب وما
هذا هو من الله في ذلك وانما وجه الكلام في الخطا وهو العزم مع ان
مقتضى الكلام العزم على الرضا والامع انما يتبعه اذا لو تخرى راضاه
انما العمل الذي تنسب عند العقل من العلم وانما راولا العامر لا تنسب
الكلام في ثمانية لانها اعلم ولا تكبر كما قالوا في حيث الغرض وانما بلزا
وجبر عليه في مائة وجبر منه وقول لا لا عبر لغيره عنه عتقه اذ لا
ولله ان في قوله **في** واخرى بل من العلم فاصح في التغير انما العلم
عنه وفيما عتق ان من قوله **في** منها قوله ومنها ان الآية علمه في
الرفي وغيره ومنها انما قالوا بالعلم في قوله وهو العلم به وحيث
في هذا الثاني بل العلم به حقيقة ولا ضرورة من كبرتها وحيث من
الشيء **منه** لا يفي انما انما من قوله غير انما يقال ان كلب الكلام في
في العلم ليس كلبها في علم انما اذا خرج من العلم به من كبرتها مع كون
العلم به حقيقة من كلبها وانما كبرتها من كلبها حتى في العلم به من كلبها
يمكنه منها وهو الصريح في العلم بانها فيه تابعة للبرية مع كونها في
غيره انما فسفتت في العلم لتقرر احد جزاء بها منه وانما كبرتها من كلبها
ان مقتضى كلام ابن عبيد السلام انه لا يفرق في انما واجبه علم العلم به من كلبها
لاطر في وجه الكلام في قوله تعالى وما كان لمومن ان يقبل فريسا الا خطا
الآية يجب علم الامر المسلم كما ذكره ابن الحارثي في قوله فان فلتت اما المسلم
بغير يجهل لان الكتاب غير غائب بالبرية او غائب ولا في شره التفرق في

ما فيه كلما لزم الريبة على العاقلة اوجه ماله لزمت الاعراض وحيث لا تلزم
 وتلزم الاستحسانا كسماع ابي القاسم جلاله تسع اشياء الدرواه ويشرك
 جميعهم في نقله ابي عريضة وقوله وفرد يعرف بانها النبايع في لا يفي ضعف هذا
 العري وانه مرجع الى اللفظ لا طائفا **وفانله نفسه** قول جلاله يفي فيه قل
 في يفي جلاله يفي فيه فعلا في وفوله لانها يفعل بكرا يقفل عنه غير جلاله
 في يفي فيه دية **وعنه جلاله** **صبر سنة الاصل** في هذا ما فرجه الرار
 في يفي عن عمر بن شعيب عاصم عن جبرك له رجلا فكل عيرك فتعمر اجلسك
 النبي صلى الله عليه وسلم في يفي جلاله ونقله سنة ومعنى سهمه والمسلمين
 ولم يفر به واوحي بعثي رفته فكل عير الحي الاشياء في استلادك وتعبه
 ابي الفطمان ابي عريضة قال بعثي الطيور المتأخرين على المراكب فبعث هذا
 الحبيب في يفي ابي الفطمان اياه بانه حجة للمزجاء في وفوله من الوعبر
 كزاه المرونة وغيره قال العوانو في سوري في ضحى الثانية بين الحمر والعبر
 ولم يشتر هذا للعبر لانها عفوية وهما في العفوية سورا **مع**
 طان ابو عمران سالت ابا عمر عن ابي يعلى عير جعبي عنه في رجوع عني
 افرار في يفي في الضحى والنجس عنه وكيف بهذا في الممر بالزنى لسو
 رجع بعث طام الضحى هل يشغل عنه التدفيع جعفر مع هذا وفي الى سفوفه
 لانه مع الله تعالى ونقله العوانو في ذكر في تكميل التفسير عن ابي معمر
 في عا لاصري في مري في افر بالقل في ايام الشاهان في عتلات المري في جلاله
 السلطان الاولاد عنه فقال الفلاح في قوله ان غربه مارية وتسميه عا ما
 في يفي للمفرانكر جلاله في الفلاح قال وكان الشين في الغمر في يفي بزر

فانه

الموت في جناح الشرح ثبوت فلامه الشا هو الواصر واما في الجرح كما جرح
 به الشا هو والشا هو كما تقرر عن ابن عبد السكاه **او** في امر المقتول **عنه**
 اعلم ان انواع اللعن كما ذكر في المجلد خمسة امرها اقرار المقتول ان شيئا قد
 قتله واختلف على الايدي ثبوت من الشا هو في مطلقا في الجرح والقتل
 او يجمع الشا هو الواصر ومطلقا فوالان اكثر الانظار على الاقول كما عثر
 ابن مرقوق الثاني اقرار المقتول ان جانا جرحه لو عثر به في ذكوره لكان
 ان ثبت بالشا هو في مطلقا وان ثبت بشا هو في الجرح في ذكوره
 العمر لا في الظاهر اعترف بذلك هذا لا يخفى فيقول بهما امر وانما في المسألة
 فوالان التوقف على الشا هو في مطلقا ولا يتبعه الشا هو الواصر ومطلقا
 كماله الاول ويحذف جملته ما يقال ملا هو في مطلقا في ذكوره في الجرح في
 فالاول لا يجمع به الا الشا هو في ذكوره في الاقول بان بلان جرحه يجمع به
 الشا هو الواصر في العمر كما قال ابن مرقوق في الجواب لسؤاله في الاقرار
 بالجرح يجمع الشا هو الواصر في ذكوره في الاقرار بالقتل في ذكوره في
 يجمع في الثاني الا الشا هو في ذكوره في الاقرار بالقتل في ذكوره في
 كما ذكر الشيخ **عنه** رحمه الله النوع الثالث ثبوت الجرح بالشا هو في
 والشا هو وشار اليه يقولون في ذكوره في الجرح في ذكوره في ذكوره في
 هو بذل الرابع ثبوت اقرار القاتل في العمر بشا هو وشار اليه في ذكوره في
 في ذكوره في اقرار القاتل في العمر بشا هو في ذكوره في ذكوره في ذكوره في
 وشار اليه في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في
 والله اعلم وقولهم في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في ذكوره في

اورا له ارجا على نية العزل ولا خصوصية له بل كقوله عز وجل او اكثر اذ ليس
 الموجب للفسامة انفراد العزل كما توهم عبارة بل فتوى التهمة وعسر
 التفتي كما يجب ان عرفه وسير منه وجوده بغيره فهو وليس منه ايضا موت
 بل انما هو صرور عن الشايع هو لزم بوجوب الفسامة والبرير على
 جميع التامير بترك الموضوع انظر فيه وقول **ان جعل النبي صلى الله عليه وسلم**
فيه الفسامة في الاك **يلا جعل وورد له النبي صلى الله عليه وسلم** **من عنده**
انظر فيه **وليس شهادته قتل وادخله** **بما عنه** **قول** **ابن** **شهر** **واحد** **مات**
الاولياء **خمسين** **مينا** **واحد** **امر** **هنا** **الجملة** **عنه** **قتله** **واخذوا** **البرية** **والجميع**
في **بعض** **الجميع** **ان** **تكون** **مع** **وا** **على** **الانك** **كل** **ما** **يجب** **في** **الشا** **صري** **والله**
اعلم **بما** **لا** **فسامة** **او** **لا** **فرد** **مما** **فلا** **قول** **فيكون** **المقتول** **صري** **فرد** **في** **مقت**
ونقله **بعض** **عربي** **الحسن** **في** **شرح** **الرسالة** **ونقله** **بعض** **عربي** **الكهان** **واغتر** **فتم**
فلا **يلا** **رفع** **على** **وصي** **به** **واهل** **المزج** **من** **يعتمر** **عليه** **والذي** **قتل** **عليه**
عيلاني **والاب** **قول** **المرونة** **للفسامة** **في** **قتل** **الحسن** **ان** **فيه** **البرية** **على**
البيعة **التي** **تلك** **عنه** **وان** **كل** **من** **غير** **البيتين** **ميرتبه** **عليه** **بقول** **الحسن**
للفسامة **ولا** **فرد** **يجب** **وتكون** **البرية** **على** **البيعة** **التي** **تلك** **عنه** **كل** **كانت**
المرونة **على** **ذلك** **لانه** **هو** **رجع** **وفسولة** **ولايه** **رجع** **ابن** **القاسم** **في** **فيه**
فربك **ان** **رجع** **اليه** **ابن** **القاسم** **هو** **التاويل** **التي** **كل** **صريح** **به** **ابن** **شهر**
وهو **قول** **الا** **فرد** **واصبغ** **واشعبا** **وهو** **نك** **وبك** **الا** **كثر** **فكان** **ينبغي** **للمر**
الافكار **عليه** **فان** **هو** **وان** **فرد** **عنه** **او** **شاهد** **بمسو** **شهر** **الشاهد**
على **رجل** **بعينه** **او** **على** **هو** **انه** **قله** **صريح** **به** **عيلاني** **في** **الشبه** **هـ**

عربي

وفول وفيه الياء الشاهر يكونه وغيره لا يفتقر الى امر اهمل فيه في
 بل غير صحيح اذ النح في الياء ولم يخرج به تغيير الخطا يكون الشاهر وطايعته
 المخرج او من امر الالف يفتقر واملا ان كان اجنبيا عنصرا بلوت من غير
 كلام هكذا **في** واين عرفة ونحو كلام ابن رشر على قول ابن عرفة عن رسم
 الشجر وسلام ابن الفلاس في قوله لا فساد من قول ابن الفلاس انه لا
 فساد من قول لا يقول المقتول ولا يشاهر على القتل وهو رواية
 ممنوع عن ابن الفلاس وفيه فساد لا فساد من قول ابن عرفة او ليا القتل
 على الفلانة التي تارخت كايقة ولو دعي القتل على امر او شهر عليه
 بالقتل شاهرا واحدا وهي بزيادة المسافة وهو سماع عيسى وفول
 الاخوين واصبح واشعب ابن الفواز واليه رجع ابن الفلاس ويحمل ان
 من غير بقوله ولا يشاهر اذ اكل الشاهر من كايقة المخرج او اذ اكل
 وامن الفلانة يفتقر على ما حكاه ابن حبيب **في** وفي غير عمل الخطا ايضا
 بالشاهر الامر كما يرد عليه كلام الامام واملا لشهر على ان جلاضود
 بلا خلاف وبه قول ابن مالك وضع **في** عن ابن رشر انه لا يعمل بالشاهر
 نسب فلم اذ ذلك وقوله عن ابن رشر كان غير السلام **في** وابر عن
 وغيره انما تقوله بالاجراء وهو المتعبد انظر **في** فون زواجر
 هو الاول في تفرع المنزه هو الثاني الاول **في** دافعة هسرك
 تشبه لان كلامه قوله تاول لرائ انما وليه رعب يغير ويحمل انها للقتل
 اذ اكل قوله تاول لرائ انما وليه رعب يغير ويغير كلامه
 كلامه ارد ما كايقة او جلا عن راجع بلغة على دافعة ففتول على

دابضة متعلق بمزود وانظر اذا مثل احد من جماعة الدابضة هل يقتل به
 جميع الجماعة الباطنية لانهم فيهم النور وهو الخادم اعم **وهو مفسود**
بمينا هذا ان ابن رضى في قوله في كنيعة فساد فاع بها ابرار المعتشون
 واخرون يقولون لا في كنيعة يقطع الحق فاما مستقبل الغلبة ان حكاية العو
 وسيعوم الجماعة على ما مضى عليه عمل الفضيلة باله النور الله لا هو على الغيب
 والشهرة في كنيعة يفسد الاخ لشغل الخلاب **شعر البنية** قال ابن مزيور
 لم اقف على غير التوراة لغير ابن شمس وابن الخلاب وتبعها المفسدون
 وقول لان العمر اذا انكس واحد على الاربع عشر د فيه دعوى الدواعي ما
 امكن في فيه نكر والخادم طافا له نكر وانته لوراء ان يلاف جميع حقد
 والايان دبعة تريلانك الاخر على ايلان قنر هيا ايلان وحلج بلها
 بالتمسبة للنفود لا للبرية قبله **وجبت يمين على اكثر تسر** يقول
 وصيفة الكسر اي غير عجب بل انما يصفه ثلثا ليمين على الاخ للام
 واما الانص فيتمك على الزوجية ويكمل على العاصب ايضا لانها كسر ان
 قنسا وبيان والخادم ان ضارعت كل انفس يميني كذا في المثال اقل
 اذا وقع الانكسار في يمين واحد جانه يميل الاكثر سيفه ما على ولو
 تفرد كمال المرونة فيهما ان لمز واحد نصف ليمين واخر ثلثها واخر
 سريها طبعها طبع الانص بعورت يمين وام وزوج وعاصب مع و
 وبيان ان على الام سرير الايلان وهو ثمانية وثلاث وعكس الزوج البرع وهو
 اثنا عشر ونصف وعكس العاصب نصف الاثني عشر اربعة ايلان وسر سر يميل
 الانص عكس الزوج وصيفة الكسر ان وهذا الثلث والسر سر على الام والعاصب

لان الانكسار انما وقع في يمين واحة جنائمه وانما نكلا او بعض حلقب العاقلة فان
ح فاصح اذ انكل بعض العرشه منقطة الريبة جميعا وحلقب العاقلة وليس
منزلة بل انه اذ انكل بعض العرشه جان العاقلة قلح ونسقط حصة الناكل
بعضه كما صرح به ابن الخطاب مع بعض تكليف الخلاف ما يقع ولا يمان كما
تقرر ويصح حمل الله على كلامه بان يفرض بقول البعض ان البعض الخلاف
ابن وتكميل الايمان بانه بمنزلة فنقول لجميع لان الوجه الاول اعيد وقول
جان في تلك العاقلة حلقب الخلق فليس يمينيا وبره بان نكل غرض حصة
يعني اذا وصرت اهل الان في غير معاصي ولا غرض الريبة كلها وقول وتكون
للكليين عاقلة المعقول في صوابه من ورثة المعقول لا وعاقلة ناكل
على هذا راجع لقوله حلقب العاقلة لان كل الخلاف والاستفهام
للقوله في نكل حصة خلافا لظاهر ومجازي ابن رشرط الايمان فكل
ع الايمان او نكل واحد من مع ذلك فحسب افعول في المذهب احرم انفسها
نزد الايمان على العاقلة في المعقول كالمع ولما كانوا عثرة الاوه والعاقلة رجل
منع من حلقب يمينه في اوصي نكل لزوم ما يجب عليه وصوله فقول
ابن القاسم وهذا القول ابن الاقوال واما معناه بالنظر الثاني فحلقب من
العاقلة فحسب رطبا يمينيا يمينيا بان حلقب ريت العاقلة من الريبة كلها
وان حلقب بعضه برة ونزع بختة العاقلة الريبة كلها حتى يتموا فحسب يمينيا
وهو قول ابن القاسم الثاني والثالث كلح انهم لما نكلوا بما في له او نكل
بعضه بما في له نكل ولا يمين على العاقلة لان الريبة لم في جميع بعض انما
تجب بالعرض فانه ابن الما جشور الرابع ان اليمين ترجع على الموضع عليه

وحرره ان حلف بربا وان نكح يلزم العاقلة بنكوله شهدا ان العاقلة لا تقبل
 الاقرار والنكول كالاقرار وانما هو شبهة لما هو على العاقلة رواية ابراهيم
 والخامسة ان الايمان يترد على العاقلة ان حلف بربا وان نكحت غرقتا حلف
 الربية فانه ربيعة على ما هو في عمره ففقيه على الشعبي مع جعفر ابن عرفة
 والخلف في العمر اقل من مائة سنة فيكون **وكانت عن الشعبي** حلف في العمر اقل من
 مائة سنة فله في حشر وفيه نكح اذ لا يترك ففسد رجلا كما يدل عليه قول الله
 ووزعت في الاول **الاستغناء** به حلف من قول زوخش واولى بمشاركته في البيع
 في غير حلف اذ لا يملك ليس في البيع حتى يشاركه غير حلف في بيعا فشاركه
 في التفتيت مساو له فكيف يقال انه يستعيب به **الخلاف** غير ولو يبيعوا
 قول رافع استواءه مع غيره من هذا هو الغرض اذ هذا المسئلة مع روضة
 في كلام الائمة كماله في ابن عباس طاب الخراج واما عروة وغيره من هذا
 لم يشر وتبعه في جعله **الخلاف** المتعارفين يلعن اذا يلعنوا مع الاقلام
 في الفعور وما قبله لو اذ الاستغناء في حلف فنهى ان المسئلة كلها مع روضة
 مما اذا استروا **الفعور** وما قبله انما لا لغة اذ افرجوا كنيته بلفظ
 او اخره بلفظ وما يلعنوا اذا يلعنوا كماله بلفظ **فقال** حلفي ونحو الخلف
 واختلف من هذا ان كماله الاول يلعنوا ما لو يلعنوا اجمع او يلعنوا من
 العينة فيك بعضه **فقال** يلعن مع الجوارب مع كماله في وقال ايضا
 لم يلعنك اذ لا يلعنوا في هذا عريان يلعنوا لو يلعنوا اللعنة عنك
 لا يلعنوا الا باجماع مع **الخلاف** البيني والاول اجمع ومنه ان ابن عرفة في
 قال عقبه قلت في جمع تعليله اشكال في **تيسر** **الاول** قال حلفي

٤٥
 وهو

بعض تعفيه على الله فانهم والعزلة انه وضع خلافاً عبارة مع جسر له الع
 مع وذلك ونهض في قول ابن الخياط بما طرأ قول غير المعين فان كان والاول
 اومى الاخرة سفلة الفردية يعني واما نقول غير الاولياء الذين مع في
 العفر صواء جات كل نورا اولاد الاخرى سفلة الفردية جات جات واختلف
 في غيرهم كمالا على وسيع ومن هو ابعدها لشهور لشهور الفردية اختلف
 كذا في غير واحدة ونسب في الله وفيها عليتها والعرب من يقول واما
 فنقول غير من الاولياء المقربين مع الفردية سورة ولعل الشكيب والناس
 مع **قلت** اني وليته في شين عويته **قلت** واما نقول بعض الاولياء
 الذين مع الفردية صواء في ولهم في النسخة التي ذكرها **قلت** مع جات فل
 في عبارة جات الاثنا في لما نقلها في قول الجاهلية المتفرد عقيب
 كلام اللحن مع تعليقه لشكالات خيال ملائكة اذ اذا كان علمت انه لا شك
 فيه وانما راض جلا ادر ما نجي عراب عرفت وذلك ان اللحن اشار بتعليقه
 الى قوله في موضع اخر اذ انسخ ذلك الموضع في الفردية مع بعض
 بعد القسامة مع جسر او ان يوازي او اقول مع عبور وسف
 انفراد واختلف اذا كان نوا عن مودة او من عرفت جلا وارب الف
 مع في عبور وروى اشعب جلا في كتاب في انه كان جلا جلا مع
 في **قلت** تعليقه اولاً بهول لانهم معرك لا عبور الا جلا مع يقف ان
 ذلك هو المذهب عنك **قلت** العبور من غير خلاف عنه واما نقل اللحن في هذا
 الموضع يدل على ان ذلك رتبة شدة عنه جلا شكالات جلا في كلامه والتم
 اعم **قلت** ومع في حال نقل القول المذكور عن المصنف بل هو على غير

العوجد المتفرع ونحوه اوله البر واذا كانا اعلما او ابعث مع ملاء ملائكة
 من جعل كماله في وقت قال قال انما هي اشارة تلك لعل ان يجعله ويقلل
 ولم ارمي نفل ما ذكره واستغفار الذي يتبعه **ذلك** حشر جنس جلف والاشارة
 من علم الاستغفار من قول علي بن ابي طالب في رثاء اولاد علي بن ابي طالب
 عيسى وعزاله لعل ما به اتمروا من قول علي بن ابي طالب في رثاء علي بن ابي طالب
 ج وبنه يصفه اعترافا ووايه من زوجه علي بن ابي طالب وبنه علي بن ابي طالب
 (العقبة) هو **ج** حس وهو غير تام الفاعل له معاد كقول وفعله يملك
 طار ازدي من مستخرج طائفة وارسله الى النهر استظف **ج** حس هو الجلس
 حتى جلف وان كان قال لا **ج** حطب من امر **ج** حس بسيرة جلف **ج** حس
 بعد حصوله الى انشور **ج** حس عليه ينبغي ان يجعل كلامه هنا ورا **ج** حس
بعل نفسه بقل قال **ج** حس التكرير بعد الانفصال عن النكول ولو جمع
 انكول مع بقلان خلاف غيرك او تكرر في نفسه ليرتب عليه قوله ولو
 بعروا وقوله فترد على البرمي عليه او يشبه به فيقول تكرر في نفسه
 وعبارته لا يعلم منها الا بالبحر والبر ولا يعلم جهل البر والكلاب **ج** حس
 العزم والعمود في الانفصال من قبل النكول والتكرير في ذلك وقوله
 واذا كان الفسافة في انكلا وعيا بعف مفعول غيرك **ج** حس
 لو قال او انكر بعف نفسه به في قوله وعيا بعف **ج** حس
 والبرم **ج** حس فاعلم انه انما يتفرع اليه **ج** حس **ج** حس
 غير معلوم هو غير **ج** حس ويقل به احسن قوله **ج** حس على الاقمار للقل
 اذا اراد غير معلوم هو صواب الا انه ذكر ارمي قوله سابقا وانتهى

شره لان ما اشترى وبعته وجبت له غنة واهل المل والعلم واجتمع فيه ثلاث صفات
 العزلة والعلم بضرورة الامانة والبر وفروقه الامانة ثلاثة كون مستمرا لشره
 البتوى وكونه فرشا وكونه راجحا وبعديه العفلاء وفروقه البر والبر
 والملااة انما هي **بالمعنى** قول زوايا غير العمل بل هو لئلا يفتل في الاقوال
 في عليه حيث تزد البس في جرم عوم لظلمة ابن عرفة الفاعل هو شمسنا
 انما في ابن الحس قول مضمون في مثل اهل العقيمة ان كان الاماع عرا وقال
 وفاع عليه جان كذا غير عمل جاءه خرج عليه عمل وجب الخروج معه ليظهر دين الشئ
 والا وسعدا الوفاء كذا يرير نفسه امواله جاءه معه عنها ولا خير له
 دبعه عن الحقا قال ابن عرفة بعد هذا وغيره من النقول وما مر ما تخرج منه
 اعانة غير العمل مكلفا وفلان لا يشيخ في البره اية عبر السلك جسي الائمة
 فرتيلاون فلتوى جسي اخرج بالفضل وجسي الغر يا هذا في حرفة الا بخل
 وجسي الا بالتعرف للاموال فيخرج هذا على التعرف للاموال والابضاع بل
 تقدر فزم التعرف للابضاع على التعرف للاموال جاز فيك المحرز النفل
 مع احد هؤلاء الافلفة والاية وادامة تحريمه وهو معصية فلتا نغ دبعه لما يسي
 جسر في العيسر في وفي هذا ونفعة وانكسار من جنة كونه اعانة على معصية
 ولا يرد لما تملك اشتر المعصية يجوز في فلتا ونحوه خروج بقضاء البغوان
 مع يبر بر الخارج على النكاح ونحو عيسر وهو اسماء بيل للبع وجسي يا يبر
 والبع اشهر **كالنكاح** قوله وهذا اولى لما نقله الله عز ابن بشير في جنة نظر لان
 هني لا ولوية موضوعه في غير محامها وصوابه لوفال وهذا اولى وفوق الله
 وقته لا يمتنع من ذلك في التوريب وفوق وجود التمسك والزوي وما فيها

[illegible]

الاعظم مع

65.

حرقه ان التنا ويليه ليس على المرونة وانما هو على قول اصبح تاديهما لغير
 الحى والاؤل يفكر وانما هما اذا اختلفا بلغة اللسان وانما اذا اختلفا
 بلغة الالبسة مع اصبح بلانه لا صل عليه وخلص المرونة لزوم المرونة في
 وجه واما وقوع القلاوثلث في ميراث ميراثا تراء واعترف به على وجه
 بلان على البسة لاير مزمى وكلا المرونة انظره وهو معي ويهتف على كلال
 بلان قد لا والله اعلم **والمختلفة ميراثا** فقول روي عليه صراى موصى
 في ليس عليه صراى مستقبل لاجل الموصى وانما صراىها البز وجب نصبه
 بلان كلال في كل كمال المرونة وقوله واما المختلفه بعرضها بلان
 نقل من افعال **عرب** وزوى وميراثه وكتب عليه بعرضه في غنا
 ما فقه البز في اب مرزوى انما هو اذا اولى الزوج مختلفه بعرضه لا
 ميراث عليه الميراث **عرب** وميراثه ان المراد بالمختلفة البلبى واضر
 بعرضه بقال لا مولى والجهها في العرض وليس كذلك بل كلال اب مرزوى
 في الرجعية والرجع الاخر بعرضه وسبب واما البلبى ميراثا في الجاهل ولو
 في العرض بلان **عرب** والمختلفة قبل البلبى ولا عشره كسر اعرض حركه
 في الرجعية البلبى في العرض عملة اذا كلال بلغة الخلع بعرضه واما تنا
 على يقول انه رجع هو وهو موصى والله اعلم **الا ان ميراثا** في الجاهل
الله **الاول** **عرب** خوله الا ان ميراثا في جميع ما تفرع وقوله او
 الخ في الرجعية المتفرعات غير المرونة وقوله **الا ان ميراثا** هو
 تخريم الزنى من افعى كلال المولى ومكثرا النقل شمس ذكره صراطى
 المرونة وغيره انزل على المراد ميراثا في كثير من النساء المتفرعات

تبعا

شير

وذكر ان كلامه اب الحلاج في تعميم العز في جعل الحلاج الا انه لم يفر
 ذكر المرونة ونحو اب الحلاج معتمدا يخرج المعزور بجعل العيب مكلفا
 ويجعل الحلاج في مثل ما ذكر اذا كان يحق به ذلك مع **نحو** بعض وفولنا
 في التعريف معتمدا يخرج المعزور بجعل العيب وقوله مكلفا في سورة كلف
 والمجملات المذكورة مما تقدم او من غيرها وقوله في مثل ما ذكر في العز
 المتفرقة يعني ان ما ذكرناه من وجوب انما ذلك اذا كان مكلفا بالتعريف واما
 اذا جعل التفتيم بلا مد ويغير قوله بشرط ان يحق به ذلك الجعل انتهى
 والعز المتفرقة في كلامه جميع ما ذكر في المورف ما عدا المرونة والسماز
 استثنائها وقوله في المرونة وحده وحده امة برك رضا وفلا فستتصا
 في كل في حرو ولا يعز بطلان امره **فقال** **الحج** وما عدا ما من النساء التي اشتمل
 عليها اب الحلاج واما ذكرنا في اكثرها النقل الصريح بعز الجاهل بل في
 ما عدا المستاجر في عز ذات الرغف والحريمة والعلاج بحريتها بل في ان الشئ
 في **نحو** بطلان الامور من كلام اب الحلاج **نحو** المتفرق وفرا الحلاج في
 المرونة الحلاج ذات الرغف والحريمة والعلاج بحريتها والمستاجر والمودعة
 والمعارف ولم يغير بالعلاج بالتعريف كما خبر في غيره **فقلت** في في الحس
 عن قول المرونة ولو كان طغيا بعد البناء تلكا في **نحو** حيا بل العز في
 اعنى **نحو** حيا بل العز **فقلت** ان ذلك يجل في جلاء عز بجها لث
 في حرم ما قصد وانظر منكم المسائل فاما ما بعد المرونة والحلاج والفتي
 او في الاما **فقال** وادعي الجعل مما يجهل فلهذا في جرد من اخطا بطل
 مع عز ابو ابي ما للمورف وابي الحلاج والسماع **فقلت** في الحنف

لو

لا العواض بموت قول ابن الحماي بل هو كذا زنى وانما جمع انفعال عن ترك قول
 لاب الفلاس واصبح هو **صحيح** قال اللقي اخلف اذ كان انجيدا او صري عسر
 باسلا ولا يعرف تخريم الزنى يقال في الكلاب يجر وقال اصبح لا يجز ولا اول
 اشهر والمان ايسره وبنزاتقيا ما في قول رتبلكم وهذا الاستثناء مستبعد
 و قوله ان جعل مثله ونزاه قال البسيحي هو كذا ثقيله بفتح اللام لا
 ضم بالمرهونة والمستعان جانه خلافا من ضمة اليه انظر **صحيح** **صحيح**
 فلا يعنى مملوكة المستعان بجر او بالمشروعية كما قال في اب الحماي
 وهذا انما ينبغي ان يحمل عليه الملة كما يدل عليه ما قبله واما المستعان
 وغيره يشروها بليست في كلام الله خلافا لما دخل في قوله ليعاها وقول
 ورجل ينعمان نكاح الحاصنة اصل المتأخضة بينهما اللقي والجر ايت
 بالعرف المنزلة لابن جعفر واغترضه **صحيح** يقال خليل وبيع نحر لانا نتم
 التخييم معنى على قبعة الشبهة المتبعة بالمر بلا فيس التخييم بوزن
 و فصولا وكذا بابا ولا هو عليه بضم نحر تقوم الشمس عليه
او كلفه **معلقة** قول زعفران اذ ظن الكلاب الحر ابر غير ظاهر لا
 فنا في عزم الحر مع العلم بالتخييم من وجه امة معلقة لا هو عليه وان كراه
 يعلم ثريها على منزه الجهور واما الحر ابر منزه المساء بل بان علمه
 بالتخييم بالحر واما وان جعلوا بلا حر ولقي لا خصوصية للحر بل الجمل
 بعض الصورة بل لا جعل شيعة تفررا الحر كما تفرق تامله على ما تقدم
 في قوله انبلا لا العواض يقول على وهو كذا الحر منزه وكونه جملوا **والصحيح**
 كان اذ عاشر امة ونزل البليغ **صحيح** **صحيح** **صحيح** قول الحنف

ع
 كلاً

والاصحاح بانه من المرونة كما يعرفون ان شر والاصحاح شغف على الاصحاح للاختبار
 رابن رشره الميعة بطله لا غيرها وفولادها حلف لا يبيع مع فقول الو
 كح حرا يفلح: العوايا استقام فلامع فقول الوالحي كما يدل عليه ما بعد
الاصحاح **مطابقا** **للبعد** **احمر** **ماتية** **فوله** **مطابقا** **للبعد** **او** **غيرها** **الاصحاح**
 وهو العوايا فقال ابن الحايي ما رجع الى ما يعجز به فلوله الكزاي نفسه
 فوالا ابن الاصحاح **واشعب** **صنع** **فوله** **و** **الكزاي** **نفسه** **يعتق** **لوفال** **كزيت**
 ولم يصرح فقال ابن الاصحاح **واي** **وصب** **واي** **عبر** **الحكم** **لا** **يخبر** **ور** **وان**
 ذلك شعبة لا صقلان صرفة ثانيا وقال اشعب لا يعجز الا بالامر يعجز به
 وروى عنه قال عبر الحايي مع وجه فقل فوله في تفسير بقوله رجع لشعبة
 او يروى **وان** **في** **الاصحاح** **لوحظ** **واي** **الحايي** **ماتية** **به** **الاصحاح** **الاصحاح**
 الله في صروقه فابا ان العروا المغير انما يكون في انشاء الكزاي
 وما تبعه ومنه نكر العوايا انه جالفة على حقيقته وفرضه ابره من روي
 على ظاهره فان **صم** **وصو** **الاصحاح** **ويكون** **الاصحاح** **على** **العروا** **بعد** **الاصحاح**
 العوايا لانها اول مكرانه للاصحاح العروا فبذلك لا م وكذا فله **صم** **ولم** **ار**
 هذا التبجيل في العروا لغير الله ومن تبعه لم يجر على ذلك في تفسيره
 بل صرح بانها كلام الله على ظاهره **بلا** **بسط** **شبه** **الاصحاح** **الاصحاح**
بلا **رشد** **فول** **الاصحاح** **على** **البكار** **وحسب** **على** **الاصحاح** **فيه** **نكر** **لله**
 ان على صرح الشفوق بلا رجع فصرح فماتت فله وتصل لشهادة
 الربط للاختلاف ان تكون عروا البكار فيل عليه انما هو ح در شهادته
 اربعة تسوي بلا بكار او اربعة رجال واما على فجمع شهادته

العروا

المعراجين

الموازنة فيقول وفيه جمع للمرأة بفتح و فيلحق بالمشهور عليه دون الغرض
 لأنه يترك ان رجع ويجرد اعلا الرجل دون المرأة لانها عورتها ولا يربط المهر يوم
 وان عبرت وكلامه في قول جماعة من الفقهاء انه جلا نفع عليه في العلم ان
 الجملات السبع تقام على الكلام بالانزاع والشرب والردة في الاكس
 جعل من السرفه في حق الادعي غير كاف في كس كذا في قوله عليه قول
 موده المتجنونه في حق العاقل والمجملها لبا تها في قوله المتروكة كل
 رده احسن الزوجية او امرها بل انه يمل البطلان وليس كذلك ما قيل في حق
 ابن عرفة كذا في كتابه في الاما صرح في الكلية فيقول عبر الحق عاب الفاس
 مع رده المتجنونه في حق والحيث ولا يلصاح وقرع اي للذكر ما
 لو حزن في قوله كذا في اول الاستغناء عنه بقوله في حق سنة وان
 بين حال في بيت المال فيقول وانظر اذ لم يكن بيت مال في ذلك هذا فيقول
 اذ المراد بيت المال كونه على المسلمين اب عرفة في حال الموازنة وكذا
 و في تفسيره عليه في طالع في الزنى والمطامير جلا في بيت مال في حق مال
 المسلمين وقوله اصبح في قوله في سنة في ظاهر المذهب ان
 انجمن في التعريب جلا في حق عبر ولا على امرأة طالع في حق عيشها
 تعريب وقول الخلف ان تغرب التعريب في المرأة لعمد الولي والرجفة
 المأمونة في سيفه السجى طالع او الزنا في وجه النسخ في الموازنة ان عمر
 عزى امراته الى مع في الموهبة لانه عزى عبرا في قوله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال البكر بالبكر طرية وتغريب طالع ولا وجه للملا عن ارباب
 في وعلى اعتبارك تبني ان كذا له اولي او تسليم مع جماعة رجال ونساء

النسب في غير الاجل فزوجه نفسه انما هو للاجل امة ثمانية وامللا خبرك عن نفسه
 بالزنى فقال ابن عمر السكك انه لا يسمى بالعرق فزوجه قال وان كلاما فر
 جاءني بعض النمل يعني ان المفسر بالزنى اذا رجع عن فراجه في غير فزوجه نفسه
 ولانته شزود عن الفقه لا يعرف عليه م وقول كذا ان كل ابن هو
 مسلما وانه كلامه او فقه ابن عمر القاسم في منزله من المرونة ووجه ذلك
 فزوجه ان اقران احدها قول اشعب بطر من اربعة انه قوف للماء بانها رشي
 وانت بدو غير الاب والافو سمعوا من اشعب انه ليس فزوجه بالمر احدها
 لا خيل انما لفظة قال النخعي واما في الاقوال فنقول وقال ابن ابي عمير
 وقبل الاب لانه مفصل النامر يعني **نسب** من قولهم يقول بعض فزوجه
 من مسلما لان بين ابه والرفيع في مراده باليقين هذا والله اعلم منا
عنه لانه هو انما قال ذلك ولم اره لغيره وقوله وانما في المفسر وم
 به وهما يعني النسب والزنى في عدها ذين شرعيين فزوجه لو كانا شرعيين
 فتوف احد علي اجتماعهما وليس كذلك وانما الشرع احدهما **وهو** اول الشرع
 مع وجه ادخالها التعريف والله اعلم لان رسم لا مدفاه **ابن** القاسم عبر
 السكك وهو العوز فلا ف لا يقضي كمال **فمن** وهو اراد خالها في الح
 ايضا بانفك **والا** **نسب** في ما يجر فاذا جدد النسب ومعه صور ثلث الاولى ان
 يبيع على اب حبيب كلفت اب جلال ولا حدر عليه في هذا القبطا الثانية ان
 يقول له يا ولدي زني ومما قولان قال النخعي لا يجر فطان اب رشي جسر
 لا ضمان ان يكون بنزله شرع ومعلوم ان قوله اب رشي هو المفسر وخالها
 الم خلاصه فيمنع انشاءه منك وكلام الله واما لو قال له يا بني الزني او

باب الزنى انية وهو فروع زنى ابويه لا ينفي النسب فلا مد عليه ان يعلقا وعلله
ابن رستم جعل ابويه وقال اب عاشر والعلته ان المفسود لا يكون الا اب زنى
كما قال ملك وليست العلة الجاهلية وانه لاء اللغية كزله والنوع ان
يجر فادبه بزاله لاني من ابي فليترجم اللغية من القولين السابقين ولا
تفر من ذلك الصوري في كلام الله اذ ليس هو صافى بنفي النسب وكلاهما فيه
ظلاما لما في **وهو** ومن بعد فيه تعليل **وهو** والله اعلم **وهو**
يوجب للعطاء هو ان لا يكون فروع زنى ابويه ولا يثبت عليه الزنى من احو
ظلام صوري **المزني** عن ابي جبر السكا **وهو** وان عرفت ظلام ما قاله
ابن الخليل وانه قد استاد من ابا العطاء لا يكون معروفا
بمواضع الزنى **او** **وهو** من ابي عرفة وعطاء المفسود الموجب
مرفاد به صاحب المرونة وغيره واغنى بانه السكا في جعل الزنى
قبل فروع **وهو** ثبوت حركة لا سلة لانه **وهو** وفولج وعلم المفسر
اثبات العطاء في غير محله بل انما هو محمول على العطاء حتى يثبت
انفاذ ظلامه فانه تعالى في قوله المحمدي **الانية** قوله والظلام
انه اذا نفى **هش** مشكلا في بعد ان **نقل** **وهو** اقول الكتاب **وهو** عرفة **الملا**
وهو في الحش اذا زنى **وهو** او ذكره قال اقول **وهو** اب يونس وعبر الحش
عكرانه **وهو** زنى **وهو** لا يجر وان **وهو** من كان عليه الحش **وهو** فقلد ابو الحش
وكم **وهو** ظلامه **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال
وهو في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال
وهو في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال
وهو في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال **وهو** في حال

۱۵۱

ابن رشر ومحمد بن علي بن ابي رزق عليه قول زولفاله عفت نفي عطا او
 مسد لشيء فيه نفي جلاء هذا خلاف تغيير اللغز التي اتممتك **نفي** على قول
 ابن الخليل وفي مثل نفي عنيك او رجلك قولاً لابن الفلاس واشعب وشعب
 بقول ابن الفلاس في البروتية وجوب الحزب والخلاف جنسي على انه هاهنا هو
 التوزيع او لا واستقصى اللغز قول ابن الفلاس قال لا ان يكون بل ان
 يكلم يلا كل او يكثر بزل او معنى فيه وادعى انه لا ارادة ذلك فانه يلا
 ولا يجبره **او يكثر** قول **الا ان** يفهم منه بل لا اثر له كما هو عليه في هذا يرجع
 للزوجة وغيرها قال في المروية وفي حال الزوجية زينة وارث مستكره
 او قال ذلك للاجنبية فانه يلا على الزوجية ونحو للاجنبية ولو طأ في هذا
 يفته في غير وان يطفها اسم الزنى لانه على انه في **الا ان** يجبر بانها
 كذا عصباء وفيه في الحسنة او مسئلة المكره معارضه لقول المروية
 وقال للاجنبية زينة وارث صينة او ارث حرانية وقال ذلك لرجل عليه
 الحزب جلاء افع بزل يفته في يفتعه ذلك وحل لان هذا لا يقع عليه اسم زنى
 في جعله في المكره اذا ارثت البنت لانه لا يجبر وان في بصر زنى وفي المسألة
 بل الاولى في غير وان ارثت لانه لا يقع عليه اسم زنى وهذا هو النفي وهو
 وجود العلقة والامح فقال العربي ينهها لانه في الاستكراه على انه في
الا ان يجبر بانها وكذا عصباء اذا هذا ما دى في يفتي بجبره فيجعل على
 الا قبله على الفرق وفي المسألة الاولى لا يجبر في زنى اهل الصغر
 والكبر هو **او عربي** **فلا** في **اب** من زنى لانقر هذا مع عمة تسلك الزينة
 على العربي وانفع كغيره على المشهور من عمة اشترط فافهم وخرج الزينة عليه

قال في ذكر ما لا يشك من ان الله وارب الخلائق وانشاء رايه عاشر الى
 الجواب عنه بان الاطلاق تعتبر فيها الغلبة ولا يمتنع بانفك في وجهه من غير
 كلام لان بحث ابن مرزوق في ثبوت اصل الخلق لا في توجيهه بل في غلظه ايا
 الخلائق لا لسلوكه فيه لا يقال في باب عرقته ومبعضها من غلظه لغيره بل هو
 او غيرهم وهذا مستلزم لان لا نقول لينا بمتسل ويلي بل ما لا يشك من
 فيقول التلويح والكتابة لتعذر الاشكال ومولى وعبرته فيل التعريف
 لا الخلو فيه وورد النص عن عمر بن الخطاب عن راي الخلائق التي هي
 متبوع الله في منزل العبري ظاهرا لغيره في الاطلاق التعريف على التسمي
 ونحوه ان الخلائق والتعريف في هذا ان كان معصودا كالصريح في ان لا
 يثبت بقران والكتابة كذلك مثل ما لا يشك من ان ابيار ومي او يابا رسي لغيره
 قال في وجهه بعد تعريف راي ان الخلائق متبوع الله لا دلالة التعريف في
 امور ما الكتابة والوارد عن عمر بن الخطاب في التعريف وهو اصل الباب
 بلا يخفى فياسر الكتابة عليه في وقوله لا يخفى في اعتراضه على ان الخلائق في الخلائق
 الكتابة بالتعريف ونحوه ان رايه في رزوقه اعتراضه على ما لا يشك من ان الناس
 الحرة في ابيار ومي ويا يابا رسي ولم يتبعوا لملائكت في قوله شيخ في شيخنا
 العلاقة بين ذكره **فيلاد جرك** من قول ابن الفليس في المرفوعة وقال الاشبا
 في راي عرقته قال عمر بن قول ابن الفليس احب الى الان يعرف انه اراد
 انقزف مثلا فيتع الجبر بامه ونحوه ومثل ذلك في **جيد** و**كلان** فدان
 اننا نعلم ان عرقته اللطيفة بالنور والغيث المجمع الجوهري نفا لا ويسم
 بل الكسري في جسر معون نفل ومنه قولهم جلال نفل اذ اكلان باسرا النسب

ابن عروة وسيف ضيف الغني بالشرية على وزن حزر ابن الحجاز ولو قال اننا
 نفل او لوزني حزر لغزو احد ابن عبد السلام لستر لانه علم وجوب الحزب لانه
 فادو لانه فادو ولاكن فادو هذا لانه قال في جليل لوزني او انك ولو
 زني ثم عجز المفلول لانه في الفادو ان اللام الغليظ جعها في الغزو ابن
 عروة وهذا اللام في وهو مقضي قول الحزبية من قال لعبدك ولبيدك
 من ان مسلماً لست لابي فرب سيرة الحزب **او كما في قول** وقيل
 ذلك باجتماع يعني اذا كان في العرف فصر هذا اللفظ على ان زني كما يليق له
 ولا جلا حرمه كما يليق له بغيره قول **عمر** ثم يترك الشامل في شرعه ولا
 شامله لبيد العاجز معناه وجوب الحزب ولا المولد **صح** والابن عروة
 ولاب الحزبية وانما فيها ما ذكره المصنف قوله يابن العباس في
 العاجز وانما لا حرمه **لان نسبا جنسا** **نعم** قال ابن رشر العرب
 فبقية انسابها في نسب واحد منفع الى غير جنسه بل الى غير فبسلته
 حزب لاف ونسب غيرهم لغير جنسه او فبسلته لانه لا يجر لانه لا يتفق
 انه ففقه عن نسبه اذ لعله في بعض الامور كذا في وليس معنى كلام ابن
 رشر ان غير العرب لا يتماشون عن الزني لانه معنى في جرد المسلمين
 وجرس وروم وبرز وغيرهم والعراق يكثر به لانه لا يرضى ذلك من
 المسلمين الا بائناً ولا يرضى به العرب وغيرهم وانما معناه ان العرب
 يعشرون بغير جنس انسابهم وجعل الله ذلك نجاسة جمع فبقر العواصم من
 يعز ولا ياء العشر او اكثر وليس في ذلك كبر فزنية على غيرهم اذ هو
 على لا يتبع وجعل الله لان في كلامه الرسالة وغيرها ففان ان يشرى وادنا

المريض

[illegible]

RW

ولو كان المراد بالبحر طالع الرجوع لما انحصرت مسأله في ذلك والله اعلم
 بالافرد والحرية اعترضا اب مرزوق في هذا على المولف فلا يلزم ان النقص ينزل
 الابان المادي الثاني مع لابي ناصر التتابع لوصف الغزاة والنزح في الاجزاء
 كما في كلامه او سئلته درام قول زبده او حيت كذا ملة قطع في كلامه كذا النقص
 يسير الا وكثيرا ومعه مفر قال في صحيح على اب الموانز وامان كذا في النقص
 فجزعرا بان نقصا فربما نقص كل درهم منها فربما اذ ثلاث ملة ودرهم فجزع
 فلا قطع فيها حتى تكون فائمة الوزر اصبح جاما مثل الخبيث وكل درهم
 يقطع واخذار النقص خلا به اب رشتوان نقصت يسير الوجارت فجزعرا
 رنة قطع جلا السكاه وان نقصت كثيرا وجازت كذا لوزنة فاصول اب يبررا
 الحمد للشبهة وفيها سا على اعتبار النقصان في قطب الزكوة في قوله
 مع انه يشترط ذلك ايضا في ربع دينار في تعميم من الغيرة والنزح والعبارة
 حرج به اب رشتوان في الامايسا وفيها قول ان التقويم بالارام لا
 بالدينار في المشورة قال في صحيح وامان مروي غير مما بالمشورة انه يفهم
 بالارام لانها اعم اذ يفهم بها القليل والكثير ومثلا حرج الباه وبياض
 بشمورية من القول بان سوا المسروى ثلاثة دراهم قطع وان لم يسا
 ربع دينار وان سوا ربع دينار ولم يسا وثلاثة دراهم في يقطع في وقول
 ان يتعلم الا بالانزاع بالثعوب بالنزح كذا ينبغي في بلخا م كلا مسجع
 على ضرب من التمر ونزاع التقويم لا يكون الا بالارام ولو عرفت فصول
 ويجعل بشهادتها وان خولها من منازع من التمر ونزاع قال اب عرفة ومعه
 ويقوم الشرف في اصل القول والبر فيل بان اشاعت المفهوم في قال اجتماع

عن لسان جيران ان قيمتها ثلاثة دراهم قطع ولا يقطع بشعير رجل واحد وقيل
 سمع عيسى ابن رستم مائة في الاختيار لانه لا يجوز الا ذلك لان كل ما يشتر
 الا في فيه الشئ ان ما لو اصر غير لانه ويلب الخبز لا الشحافة وفلان
 اللحن في شعر الزعفران لانه فوفت بثلاثة دراهم وفوفت بدرونها المسح
 يقطع وهو ابيض ولم يحكه ابن رستم او **عاجل ان علمه** فقول من تعلمه
 العير حله الكتاب للبلد ابن عرفة اللحن ان كل ما في الفهر في الخلع ليلاني
 في اخبر لالاع فرع على ما علم منه والموضع الذي يلفه وتبلغ المثلثة
 اية وقيل للتونسي وهو دليل تقليد عمره **ان زاده ديفه** على قول زباد
 يقال ما قيمته غير مربوع في هذا التقويم نسبة **صحيح** وابن عرفة لابي عمر
 وهو قال في ظاهر قول ابن الخياط المشهور ان كل ما في قيمة الصنفه
 بانقطع فلان **صحيح** وهو ظاهر المرونة وعلى ذلك جميعها صاحب السيل
 مع وقال ابن عرفة الباج لا قطع في جلد ميتة لم يربح واما المربوع فيجل
 ان كل ما قيمته ما فيه من الصنفه ثلاثة دراهم قطع ابن عرفة من قول المرو
 في تعليقه في عمره في قيمة الربيع قال يقال ما قيمته ان لو جاز بعد
 للانباع وما قيمته مربوعا وما زاد بهو قيمة الربيع ابن عرفة ظاهر
 لبع المرونة ان يقال ما قيمته ديفه قتله مع قال **صحيح** ابو عمر
 ينظر الى قيمته يوم ديفه ولا ينظر الى ما ذهب منه لم يربح الا ان الربيع
 هو اني اجاز للتاجر الانباع به واكثر اللحن النفر الى قيمته يوم سري
 وهو الصنفه **او الثوب ما زاده** ابن عرفة وصحاح سري ثوب لا يساوي ثلثه
 دراهم ومع دراهم او ثمانية مروي في ولم يعلم ان ذلك فيه قال ملك

اعمال الثوب وشبهه مما يعمل الناس ان ذلك يرجع في قوله جانبه يقطع وان سرق
شيئا لا يرجع ذلك فيه كالتجر والتشبه والاعمال يقطع لانه فيمنه ذلك ومن ما
رجع فيه من ذهب او فضة اللين قوله في الثوب مما يعمل ان ذلك يرجع في قوله
الحق وشبهه ولو كان في هذا خلفا وقال في العلم بما فيه حلف ولم يقطع ليلما
اخره او نهى را او يجرى في الاعمال ان اخذك ليلما لانها لانه لا يقضي الا ان
يتكون اخر محال على كل حال او شره **فقط** فيقال شركة في البيع كعلم
شركة بل لا كسر فانه في الفاعل موصوف وفول ولو حلف الانتحاب المسروق او كذا
حلف المسروق ايا حلف الانتحاب المسروق وفول المجنون بدل من ارباب
ولو قال ولو كان المجنون حلف الانتحاب المسروق او ارباب الصلح في الكفا
او ضم وبدل على جهة ما فله كلام ايت غيبة بعد ذكر مع شركة ارباب وشركة
القبلي والمجنون ونهه والجرى ان العبي والمجنون كالصريح بشره القرفه
موجود وهو حقيقة ولا يالكونه كذا به ينبغي الحقيقة في ولا شك ان المجنون
كالصريح ولو كان حلف ارباب او ارباب له واليه **فقط** قال ابن عباس
اعلم ان الفطع يعتبر فيه والشروط ما يلي في قوله او استغل كلامه في
تصاب بلز الا اخر ملك عن التلانية كما جعل ايت الكايت كذا امس لا كنه
راعي في جمع السبل ثل سبها في الحق **ولا ان** **تكم** في ليلته فون
حيث تفرد فصرح في منزلي فون ايت شره جعله فان محنوم وما فله
لا ب انقلاص في العتية قال لا قطع على من اخرج الانتحاب في وار وفان
محنون اء كل في جور واحرفهم مجله اللين على اختلاف فون ابر انقلاص
ومل ايت رشر فون محنون على العمل او التلاد التي لا يكتي اخر اجد جعة

[illegible]

به بالرفع فيها مشهور مبني على ضعيف والهاء اعلى تلام الملك الشبهة له فيه
 جعلها زوت شرها واحدا مع انهما شر كان كماله **صحيح** وذكر انه احتزب بل
 ولها وسرقة ماله فيه شرك وبها اخر ما سرقة الاباب والحكم **وان بيت المال**
 قول زوت منه الشرب في صريح الاشياء النجسة وبالفقير موضع خزن الثقل
والغنيمة هنون زقل القانوع او كثر وانه فيه نحريل لا بد من تفسير ابي
 يونس المتعرج بالزنى وهذا نقله ابي عريضة ونصه في عتقها اللان من
 وطعن امة من الغنيمة اوسرى منها بعد ان قوز قطع الثقل منزلة البشير
 لا يفتح ان لا يعرف عدوك لا حقه منه غير معلوم واما في الشرفه الصغير
 التي حصنه منها معلومته بل لا يجد للزنى انتقاله وينفع ان سرى جوى حقه
والغنيمة كلها بثلاثة دراهم مع ما نتركه وقال **صحيح** وفيه ابي يونس
 الخلف بالحيث للعبي واما السرقة فتبقى على قول عبر الملك مع يعنى
 بلا فتح لان سرى جوى حقه نجايا والهاء اعلى **لا جبر ولا لام** ابر الخراج
 وفي الجبر قولان **صحيح** اخلاصه الاجراد وفيه ابي مقلان ابي القاسم احب
 الى الا يفتح لانه ابي ولانه من تغلة فيه البرية وفروود اذ في الجبرود
 بلا شبهة وفيه اشعب يفتحون لانع لا شبهة له في ماله ولا يفتح
 وتداول بعضه قول ابي القاسم احب الى على العصب ولا خلاف في قطع
 بلان الغرايات مع وفرتي به ان الخلاف في الجبر مقلان خلاف كل من اده
 واخلاصه بالجبر لا لا قبله ولا ما جده **صحيح** ما جده زع شجر اللعان
 من المعنى سرى وجا صرح افعال يشته على حجة دعواه هو العواب وعليه
 افعار ابي عاشر وغيره وتفسير ابي الغريم يكونه ملاكلا تبع فيه ابر الخراج

والاب شاسر قال اب عمة فقله ابر شاسر بغير غم في الما كل غير معزو كلانه المنز
هـ تلبعا للغة الغزاة في الوجود والنقل كما في وغيره على التفسير
مخرج من عز اب عمة الحز ولفظها وضع فيه حقه به ان استقل بحقه
او كناية غير ان يستقل به في مكانه ان يفصل ما ثلثه ان يو
ضع فيه حقه به في **بلا** **اب** **الواضع** فيه **مفصل** قول **روضة** **بفصل** فيه
تفريد لا يشترط فصل الوضع بل وسفك لاجل الحز وراجع فيه وغير فصل
ان مرفوعة لزم الشارح الفصح والادالة في تعريب ابر عمة المنز و
على ترك فصل الوضع لما بينا **وان لم يخرج** هو قوله **الا** **يقال** **هو** **على**
الثلث **فيه** **نحو** **لا** **ان** **في** **القول** **ان** **الظاير** **بالعطف** **يقال** **انها** **للعطف**
على **مرفوعة** **هو** **غير** **المزكور** **فقال** **ان** **خرج** **الشارح** **وان لم يخرج** **والمعروف** **عليه**
على **قول** **احمر** **ليس** **ضرا** **المعروف** **او** **ابتلع** **درام** **قال** **اب** **يونس** **في** **الفتنة**
لوا **ابتلع** **د** **يلار** **اب** **الحز** **وخرج** **تفصح** **لانه** **خرج** **به** **وهو** **شئ** **يخرج** **منه** **مما** **خز**
وكنز **قال** **اب** **القام** **في** **رسم** **السلم** **وهما** **عيسى** **وتلاب** **السرفة** **فيم** **ازدرد**
الدينار **في** **الحز** **مخرج** **به** **والعجب** **من** **اب** **عمة** **كيف** **يخرج** **هنا** **حتى** **قال** **لا**
اعرفها **بنصها** **للا** **لغزاة** **في** **الوجود** **واختلاج** **الى** **فرجها** **على** **ما** **في** **المرونة**
في **ده** **ان** **اسرو** **الجمية** **او** **اشارة** **الى** **ثلاثة** **بالعطف** **قول** **ز** **يفصح** **الجميع**
ان **تلاب** **كل** **واحد** **من** **فيمنها** **تلاب** **من** **اسرو** **الجمية** **على** **قول** **ان** **مما** **تفصح**
او **اشتر** **كل** **عمل** **ان** **استقل** **كل** **وتم** **بينه** **تلاب** **لا** **كلا** **فهما** **هنا** **يستقل**
بلا **اشتر** **كل** **مما** **تلاب** **كلا** **هما** **بافصح** **الكل** **والا** **جلا** **فصح** **او** **المرفوع** **ز** **وهو**
غشا **الغير** **قال** **في** **بها** **يترجم** **مما** **في** **وغيره** **من** **الجم** **لاي** **تجته** **ابر** **مرزوق**

في هذا الوجه بانه يتوقف على تسمية عشاء الغيرة في اللغة محرابا فانه مكثرا رايته
 ملكة اللعنة في محرابي والنسخ ولا الخفي فعلاها ولا اعرابا لان اللعنة بعنة
 اللعن وضعا ضد الشيء جاء اراد حقيقته وانه من ليل في كانه فكرار مع ما
 ياتي ولما اراد اللعين ان يثب على الميت يبيع لانه يتوقف على تسميتها
 بغير اللفظ وعلى عن الحق المذكر ومحرابي بها في المسئلة لا ما اقتضت
 الكلية المحكية في النوازل في الغيرة نقله ابن عمار وعنه بالكلية ان في التو
 اد قول ابن يزيير في الغيرة من ليل في كانه كالتين وجزا استنزل في فقال
 ومع وان لم يجر حواجر في اللعنة بغيره فخصوا بغيره لولا الغيرة من ليل
 فيه او اوتجلا وعلية مثلا يغير ليل اذا ضرب بالليل ملك لا يغير ضاربه
 فيه مفعلا له فقال ابن مزيور وقول بك كل حمل اخذ الانسان من ليل مكثرا
 نقله ابن يزيير في اللعنة وكذا ابن عرفة في قوله واللعنة في قوله
 على من نهى امره والاخر فمع كمال الدار واللعنة في قوله امر
 وبعضها في قوله في العراء وذهب الحاجة وهو يريد الرجعة اخذ
 بسرفه رجل سراما كذا مثلا لانه فمع سارفة واللعنة في قوله او حمل قول
 او سرفه في قوله مكثرا محرابية والنسخ جعله علما على حانوته وهو صواب
 وحمل على ان حمل نازك في ليل واما ان كاه على ظهر البعير فهو داخل في قوله
 او ظهر دابة ابر شرا حمل على البعير كسر الدابة في سرفه وعليه او سرفه
 نيا عنه فمع الا ان يكون ثل في غير منز ولا حازر بل فمع فيه كماله سرفه
 بحمله في نقله ابن عرفة او في في المرونة قال ابن القاسم واذا جمع في الجري
 اي او التمر وغاب ربه وليسير عليه باب ولا غلى ولا ما في فمع وسرفه

24

يقول ز

بموضع لم تعرف به م وفرد على به ان كلال اللحن مواضع للاطلاق انه وعليه
 اضر اب عزة كما اضر عليه في فتح تبعا للفتح وتبصيل اللحن ضعيف غير ظاهرا
 فتدمله او كل شيء بخبره حاصبه فقول ز ولونا بل بل بخبره **وهو اللحن**
 واللاحر از ثلاثة احدها ما حرك العلقا وشبهه كاللور والحوانيت والباقي الا
 نفسه لما عليه او معه او يحرسه وهو يفتقد او نابع من سرقا وعزبي ففتح
 بلا ظلال والثالث ما عراها كانه جعل على اللفظة او على الجمل بعينه اضر اب
 م وهو خلاصها **ق** ع المرونة ونصها وسرقا في اوق والمسير وهو قريب منه
 ففتح ما رفته ان كان مشبهه وكذا لتغير بين يريه وحيث يكونان في المشبه
 لان رايت ابا الحسن فلتكن على السعينة ز لان اللطاف سوا كان مشبهه
 او نابل صغير او كبير كما هو ظاهر المرونة وعليه جاء الموازنة مقابل وفول
 وكذا السعينة يبرفها واحدا فيلج بلا ففتح عليه فانه ابا الحسن في نحره
 في ابا الحسن فوال لحن ان كان الناصر في السعينة بلز الها في ليل ففتح ان
 كان وسى معروفا ولا يفتح اذا لم يكن معروفا لان مرزها ح الزب فيها
 ولم تزل ابرج عنها بل شبه وسرى دابة وعليها ربيها وفردعس عليها م
 حال في الشارح ع الشارح بلنه لا يفتح لان مرزها ح فيها ولم تزل يرك عنها
 بلذا الاستيفاد عن انزاله عنها في اخرها بعد ذلك كان الفتح في صيغة اخره
 ح هال اخرها غلبا او على وجه الخرابية وكذا في السعينة ينظر الى الحالة التي
 اخرها عليها وف علموا به بل اخرها غلبا عوفيا ولم يفتح وان اخرها
 بخرابية كان الامر فيه الى الامام م وذكر اب عاشر في قول الامام او كل شيء
 بخبره حاصبه عله اذا لم يكن حاصبه في مرز ولا بلا يفتح الشارح الا بعد

خروجهم والخروج من الزمان لا يعتبر عندهم من الزمان الا ما كان مع وفول زو سببته
فما كان له انما الفصح في المرمى كما هو ظاهر الرسالة والنوادير في الخمس في بل ص
بذل ابو الحسن تفلأ عن اللحن ونهه في قول المروزي ولا قطع في شء والمواش
في راعيا ضي يا ويها المراح في اللحن اذا كان في المرمى لم يقطع وان كان
معها ما جها واما واما المراح فصح وان لم يكن معها احد واختلف فيها
بعضها في اذا صرف منها وهي سائر في المرمى او راجعة عنه ومعها
بجزءها فيقطع سائرها لانها ليست في المرمى وفيلا لا يقطع لقوله عليه
السلام بل اذا واما المراح الخرب بلا جعل فيها قطعاً متى تصل الى المراح
هو في قال ابو الحسن بعض من لا علم له ابو يوسف اختلف عنك في كل جيل
العلماء والفكر وقيل في الغشال يخرج بالليل الى البحر فيسلكها وينشر
ها وهو معط يسرق منها بلا قطع عليه وهي بمنزلة اللحن في راعيا اللحن
واضح ذلك لما كانت العادة ان الناس يمشون فيها بين اللحن فيصرون بزل
كلاضاه على القوم فيها ينزلون جمع الى الجبانة واختلف عنك فيها
ينشرك عن جيل فمروء على رعة لا يري في الناس من تحته يقال لا قطع
فيه وروى عنه انه فيه للقطع منه وفرغت من كمال في الخمس في اللحن ان
كل الفلاو جها اذا سرقا وهي سائر في واما اذا سرقا في المرمى ولم يذكر
خلافا انه لا يقطع والعجب من الشيخ احمد كيف عكس ذلك ونهه في قول المروزي
في اخوة طاحبه طاح في غن رعية واما ان كل سرق في حال سيرها
الى المرمى فلا قطع سواء كان معصرا في او لا واما ان سرق في حال الى المرمى
فيقطع يقطع وقيل لا وان سرق في راجعها بلا قطع بمنزلة احوال مع واما

تقلته عن أبي الحسن في ثلث الفصال هو كذا في نسخة عجيبة عنه ومثله نقل
وخرج عنه وهو اني يوافق في توجيه اللحن التي نقله ابو الحسن عنه و
في بعض نسخ **في** ما يلا ذلك في وجه وقال في ماله في الفصال يخرج
التياب الى البحر فيسلكها وينشر على وجهها فيسرى منها انه يقطع بمنزلة
الفتح في ما يسط وهو والله اعم تحريف بشهادة توجيه اللحن المتصور والله
المعروف **او** **وسمى** **فول** **والا** **بالا** **ليس** **فيها** **ويلا** **به** **فلا** **اب** **مرزوم**
في منه غير بل ما في محشر البرادعي من قوله **ويلا** **به** **فلا** **في** **الامهات** **كله** **في**
الحسن في وجه قوله **ويلا** **به** **في** **الامهات** **فان** **اب** **الافاسم** **يبرلنا** **ملكه** **في** **منز**
عز الا انه قال ان **اضلها** **بل** **من** **يها** **وسلر** **ط** **فتح** **يضم** **فه** **انه** **لا** **يفتح**
لذا **اضلها** **وفضها** **حتى** **يب** **بها** **ظلام** **ط** **سما** **ع** **ع** **ج** **ظ** **الرو** **اب** **الفل**
مع **الصلح** **يحل** **ثوبه** **فريلا** **فه** **وصو** **المسجر** **ثم** **يقوم** **ويجا** **يسرى** **الثوب**
انه يفتح اذا فقه **وان** **ي** **ثوبه** **به** **مع** **فقول** **اب** **تداج** **للا** **معه** **ولد** **الما**
استشعره والله اعم كذا ذكر ابو الحسن عن السماع **الم** **فلا** **وعبر** **وقوي**
الغير **في** **الامهات** **وكلام** **السماع** **يغير** **عبر** **اعتبار** **الغير** **وان** **كلا** **غير**
مفعول **ظلام** **ما** **استشعر** **في** **فلا** **له** **او** **عند** **د** **دخل** **شرفه** **اب** **عاش** **تأمل**
ما **البر** **في** **المراضع** **الملا** **دون** **في** **الكل** **المر** **حتى** **ان** **مع** **يصلوا** **في** **السرف**
والموضع **العل** **اللا** **في** **بان** **فقال** **الفتح** **معلقا** **وقالوا** **في** **الحج** **اد** **دخل**
للسرف **فتح** **مع** **فلت** **في** **الحسن** **ع** **عياض** **ما** **عه** **اذ** **الاعتر** **انه** **يبر** **دخل**
الحج **ولا** **جل** **لرخوله** **الا** **للسرف** **فما** **اعترف** **لنه** **لا** **اذ** **لد** **في** **ذلك** **وشك**
في **فول** **انه** **في** **الشرف** **معه** **ان** **دخل** **للتجمع** **يسرى** **ي** **يفتح** **للا** **شرف**

طلب لم يذكر عليه قول عياض العلة في سقوط الفسخ عنه الا ان في التفرع
 في ثياب بعضه بحيث لا يسعوا لانفسهم او ثيابهم بغير العرف كالمالك
 دون ذلك في ذلك جسد عنه التوضيح الفسخ لزلل بخلاف ما اعترف له به
 خل الجماع لا للمعرفة ولما انما كان التمتع بالفسخ في الثياب التي في الرففان
 سواء كان في دخل الجماع ام لا لانه لا اذن له في وسط وانما هي في سبب الان
 يكون له علة في المشاركة والتوسع في ذلك وتكون كصفا في كبرار به من
 اية الحسنة في قوله في **وما** من له في دخل التمتع وسواء يفسخ له اخرج
 المبرور من الجماع كما في ابن مروز في ابن رشيد في غير صواب بل انما عن ابن رشيد
 كما في **ابن مروز** في **موضوعه** ان كان مع الكارسة وخرج في **عرب**
 رشحوا اذا كان معه في غير صواب ففسخ فخرج بطلان كان دخل التمتع
 لانه اذن له في دخل المعرفة بلا خلاف ان يخرج في غير على الا خلاف في سرفه
 الاجنبى من بعضه في الاراء المشتركة مع وفول كان الجماع طارعا مع له
 الصواب اسفاحه لان مسئلة الكارسة تركه بعد هذا **ومما يميز**
خرجه قول **لان** معنى خرمه في تعريف هذا بغير الغير مع له خرمه
 والثاني لانه الاول عليه وانه لا فرق في الاول احلا ومنه الا حلا
 فيه احلا وليس هو مراد من اثبت غنا شبهه لا حلا وانما مرادك والله اعلم
 انه خرمه بغير الاكراه **والاول** لانه خرمه المعبر عنه **والا** كراهية الثاني كما
 انه خرمه **والثاني** في التمييز لانه لم يميز في الاول عليه وان كان فيه نسخ
 ايضا وقوله **لا لبس** ومن واجبه فبني على عطفه على لم يميز في غير ذلك لانه
 يفسخ اعتبار الحمل مع الخراج وليس كذلك في التفرع كما يعبر عنه **اولا**

في
 كالمأذون

قوله

تأمله او يبيع به في الاذن اذ كان عليه قول من اللام بمعنى على ان كان قوله بلا دفع
حتى يخرج المسموع عن محل الاذن من المراسم ليعاين ارباب رشر وفز نقل
كلامه صاحب **بيع** وغيره وهو المذهب وعليه عمل ارباب المحسن كلام المدونة وفي
كلامه في المفردات على نقل **بيع** وارباب المحسن الزور ستة الاول ان يستكنها
فيها وحرك ولا ياذن فيها لا امر حتى تكسر وسري عنها ما خرج والدار قطع
ارتقاء الثابت ان ياذن فيها ساكنها الخاص كالضيف او يبيع رجلا ان دار
ليأتيه ويغير بيعه بغيره وصري الضيف او ان رجل المبعوث ما يتفق على
فخرج عليه دخوله فقال في المدونة والموازية انه لا يقطع وان خرج بمس
سري وجميع الدار لانه غايي وليس يساري وقال سمعون يقطع اذا اخرج
الى الموضع المذود فيه كالشركة في الساحة الثالثة ان يبيع دارا يستكنها
ها مع زوجته بسري امرها وقال الاخر ما يتفق عليه بها لا يقطع
اذا اخرجها والقبول المجرى وان يخرج من جميع الدار وهو ظاهر المدونة
ونظر قول سمعون وقال ملك في الموازية لا يقطع وان خرج به والدار الرابع
ذات الالة في البيع كالمالك او الطبيب ياذن للناس في دخوله اليه يقطع
وسري ويوتها المجرى اذا اخرج بالسرقة في جميع الدار لان بقية الدار
وتحلى الحرز لا يبرئ الا باذن ومالك لا يبيع الا بالضيف فهو بالاذن في الدار
لانه انما يبيع بالثمنه ولا يقطع وسري من فاعنتها ومالك يبيع عليه ويوتها
ارتقاء في الخلاصة المشتركة بين ساكنها المباحة لجميع الناس كالقنادي في
عنتها كالنخلة في سري ما يوتها والسالكين او غيرهم واخر في فاعنتها
منع ارتقاء في الساحة المشتركة بين ساكنها المجرى في الناس فلا خلاف

ان السالكين يفتحون سرهم ويتطهرون به واما يخرج بها عن الدار و
 انه لا يفتح على من سرى من فاعلة الدار شيئا الا ان يكون قبل الامتلاء من
 الله كمالا الى هنا على الترابعة ولذا قال في بعض النسخ عن علمه بعد الامتلاء
 وهو الصواب في قال وذهب ابن يونس عن من الى غير ما قاله ابن ريس فقال
 واما الدار المملوءة فيها الغير المشتركة له سرى منها من لدن فيها من يت
 حجر عليه ما خرب الدار ويعد ان خرج منها لم يفتح وقيل يفتح اذا خرج
 من البيت وعلية اشعر ابن عرجة قال في ملك تلك الدار عن علم الرسول
 الثاني فقال لمحمد بالامام على ما في اكثر النسخ جفرا بعد غلبته في قلعة
 يملك تلك الدار على المسألة الخامسة وهي المشتركة للملحة بجميع وفردت سر
 عن ابن ريس ان ما سرى من سرها واخرى فاعلة ففتح انظرها وعلية تنفي
 الامام في قوله لمحمد على كلامها لا شهادة العقلية والله سبحانه اعلم **والله اعلم**
اشهر ابن مرقون الا خلاص ان يتفعل صاحب الامان يمنع به هذا مشتركا
 بينهما وهو معنى ما في **ابن يونس** في **ابن يونس** في **ابن يونس** في **ابن يونس**
 خروج ربه ليأتي بالشهود وشار بلواي خلافا اخرج من وعلمه الله رسول
 على السارح بها جبال المال عن طريقه اولا وقال ابن الجاني ولوترته واحسن
 وشيخه وبنو ساه تمنعه فاعلمها فان ملك ان اشعر به بهر في يفتح ورافع
 في **ابن يونس** الفقه لمالك وارب الفاسم والفقه لا يصح بناء على انه اخلاص
 او سرقة والثالث لا كلامه لاني في فسبته للملحة في خروجي وانما نسبه ابن سلس
 لبعض المتأخرين لعلمه ابن يونس جازنه قال ان راجع السارح بهر في بهر
 فليس وان خرج من الدار ولم يرم بهر سارح ونسب فقهه ابن عيسى الشارح

اما النصب بفعل حقيقته الحز و قوله ان تعاد ونواضعها عطف المرونة انما لا يقع
 الا واخرجه ولا يقع الراجح ومنه المسئلة رد عليه في زعمه ان النصب بفعل
 حقيقته الحز لقوله تعالى الحز والنف و في قوله فاعلم وفترتكم بها مسا
 يلزم من قول النوى وهو انما بقية المنزه مسايل الغراء مع غلبتها اصول
 المنزه ونزلت كل كثير من محقق شيء خلة لا ينكر ثلث ابي الخليل
 ويرافق انما لا يجلل به قول الله ولا ان نصب في مسع وانما المشكل ما قلناه ابي
 الخليل و ابي تاسر **وهو انما لا يجلل به قول الله** يخرج به اكثر وتغيير في اكثر بل لقل
 فيه نفي بل النصب يشهد بالاكراه مخالفا ولو كان يخرج لوجب لانه يشهد
 منرا المروا والاكراه على الشرف او النصب بل لا يقع فيه الاكراه ولو جوف
 لقل كما خرج به ابي رشر وحكي عليه الاجماع وكذا خرج به في المعية ونقل
 في باب الاطلاق فاعلم لما ذكرنا هذا واليه اعلم **وفيه وجهان** **ووجه**
شبهه فلك ابي رشر في المخرجات ان كان اقرارك بعد النصب او التحريم بل
 يقع بمجرد الاقرار واختلافه اعني على قولين فاما يبي والمرونة وغيرها
 على النصب لا مرجع على اقرارك قبل قولك واقرارك على القول بعد النصب
 ان قلنا على اقرارك بعد انما يقع المرونة يقع وقال ابي الما جشون
 لا يقع واما اذا كان اقرارك بعد الاقرار فكيف خرج ولا يبريد فيل يقع
 مجرد اقرارك وان لم يبي السرفه وهو كلام مراد السرفه والمرونة وقيل
 لا يقع حتى يعينها وهو قول ابي الفلاح في سماع عيسى وقوله ملك
 في سماع ابي تاسر في قوله المرونة له ابي يرجع على اقرارك وان لم يبيان جوجه
 وهو كلام مراد المرونة والاطلاع عنه في من القول الثاني اختلف جهل له

المرونة

له ان يرجع على اقراره بعد التقيس ان لا على قوليه بل لا والافعال انما هي
 اذا ظان اقررت لوجه كذا وامان جبر اللزوم بعد التقيس كما يفعل قولوا
 حراما **وانما التفسير بالغير بلا قطع** لا يبيح في ملك ولا في التبع بعدها على الالف
 لا بل الاقرار على خلافه فلا يملكه وقول في الثانية واخر مع شدة
 وامر عليه به في اقرار العبد اذا كان مجردا عن الشا هو من يمين الغالب
 لا يبعد وهو غير صحيح ما في قوله ان اذ اقر العبد بالسرقه وعينها منقطع
 ولو رجع عرافا في منزله على عمل غير الغروبي المرونة فان في
 التهرب واذا اقر عبرا او ملكا بت او اوع ولم يبرهنة فمعه اذا عينا بالسرقه
 ما ظهر وهذا هو الحس انظر قوله اذا عينا بالسرقه فان عبرا في ما لم يبق
 الغروبي يبرهنة اذا عينا صالح بفعل رجوعه وغير تعيينها مع كذا ليست
 تقوم عليه بان ادعاء السير في له بها باع يعينوا بالسرقه بها هذا
 ان قلنا قد عكس اقراره فمعه او اوع رجوعا لم يفكحوا في وانكث الشيخ
 ومن اظلم ما على عليه التبع الكتاب وان في بروج يمينه ان لا وهو
 فله في العتية مع **وقول** **والله ان لم يفكح قول** او سفل فقول بمساوي
 في منه نفي لانه ان اراد السقوه قبل السرقه كما سيفه انفع وان اراد سقوه
 بعد سقوه السرقه فيسب **وتكررت** الاولى وانكرت كذا في بغير النسخ
 وقول ذلك وامر له على اقراره يدخل في الفل في هو كفول المرونة وكل من
 له او فله على اجتماع مع الفل في الفل بل في ملكه لا تله را حرا اقراره ومزا
 وارد على المولف لانها تراخت مع اختلاف الموع والتملك من ذلك
 ان يقال كذا في الحرد غير المجتمعة مع الفل فانه معنى **الحجرات**

٩١

ابر عزة الحراية الخروج للاخاينة سبليل من زمان محترم ببلدك قلل او خرج
 به او اذ هاب عفا او قل ضعفة او بجملة نفع العربي لا الامارة ولا الامارة
 ولا عداوة فيدخل قول المرونة واقتنافون والزيت يسفون الناس السيكر
 ان ليلا خروا الاموال على عداوتهم وفول او اذ هاب عفا يتغير جمع عفا
 على مكابرة الله لور جمع عفا على الخروج لزوم اذ هاب العفا بجملة حراية وان
 يمكن لا خروا وان ليس كذلك لا يبره على التعريف انه لا يشك وفلان لا خرو
 الامال من غير قطع طريق او دخل دارا او زخافا وفلان ليلا خروا الى وسفا
 السيكر او خروا على الصبي او غير ليلا خروا مع التعريف غير جامع
 فاصح **العربي يمنع سلوك** المراد بقطع العربي اطلاقا لانه لا يريد به
 منعها بل يتهم مع قوله يمنع سلوك وقول لا تعليق الخ بل هو مع منع
 في قتله وشره وهو غلة كما هو في الاقليل في الامه صريح بذاذات وهو اللام
 قتيبة فان اللحن ان يف السبل واخر بل هو وجه عوف لانه يجعل
 منه الا لينة كما في عليه ش او امك الممارم قال في **منع** وكلام اللحن خطه
 في المعنى لان اللحن في الامه فان المرونة على امك ارب جونس وكذا ان يف
 واخر مكانه قبل ان يتفاد في اوج او خرج بعض واخر مكانه مع غير فيه
 ولد ان يا خرو من ابا يسر الخ وذلك انني والفر والسحب ابر الحسي وخطه
 صها لانه غير مهم اخرا في خرو وان في فصل منه للاخاينة وفلان بعض الغروبي
 لا يجوز قبله اذا خرج ولم تحصل منه للاخاينة وكذلك فان اللحن هو **واخر**
 فان معلى او غير قول زوال البقع اخرى والمال به خرج اخاينة السبل
 فصول اللغنية على الخروج وهو افعي من الاموال ابر العربي رجع الى في وكابنة

للغريب

يترك وان كان من غيرهم فيغير جميل قال لانه لا يخرج عيلا و قول الله بعد الاستيلاء
 اراد ان يفسر قال اشعب وكذا اذا افر الصلوة في ذلك المتداع فما فعلوا فيه
 الا ضربا جان فالحق انهم من اهل النكاح ليع وان كان كثيرا لا يلبثون فلهذا لم
 وتعلم ان عرفت من هذا ان عليه فانه يعني **او يشهد في رجلين** اشترى في المرونة
 عن التتبع كما في **وغيره** وقول التتبع عليه ومع غيرهم في يقطع ان العمل على
 الاكتفاء بالتتبع وانظر ما في باب الشهادتين **بلا لا نفسا** في الجنان الا ان
 يكون ما في غيرهم في غيرهم وعلامة فيلس على التوضيح ظاهرا ما عن
الشيء قال انما في المصالح وفيها ليعني اجمع المسلمون على وجود
 الحرة في الحرة ان عرفت في المصالح المحرم شرعا وسلم ملك ما يسكر كثيرا
 عند الاكراه والفرقة ولا عنز ما صدر على مكر ولا في غفلة ولا حرفة ولا غلبة
شر المصالح ليعني في غيرهم ان الحرة في المصالح ليعني انما لا يلبس
 ان لا تفر في العقل بل ليس فيها الا الادب كما انما لا يخرج منها الا الاكراه
 يجوز في العقل لا ما في كمالها فلهذا فيلبسها وكثيرا في المصالح جميع
 ذلك ما **يسر** في قال في المرونة ما يسكر كثيرا من الاكراه فيلبسها
 وخرج ابوداود عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول لك حرام حرام وما اسكر منه البصر حرام حرام
 الاكراه وقال انما حرموا الحمر وما كثر من الاكراه في المصالح وعلمت من البصر
 والتمزق في البصر ان يخرج الكلاب في رايه عنه فطلب على المنبر فظان في حريم
 الحمر وهي من خمسة اشياء اللعب والنم والمخاض والشجر والعسل والحمر
 ما خلا العقل يريد ان لا يسر فيفسد على حرم الخمسة التي كان وان لا يفسد

[illegible]

والا فاعلم قول زوال مراد به الرفع على من هبته صوابه الايقان لا الرفع ولا
 الاقامة والرباعية يعني ان كل واحد يوقف على قدره شمس يصير ارباعا بالزهاب من
 المجلس وقوله وكان الناجي لذلك تعليل فيرد لبعث الله اخوانه من هبته ما
 الله لا يفاع به كمال الله رباع مصر في الاقامة **وغيره بسوء او غير** قول زعم
 وهل يكون التعزير بالخير والى معصية لا تعليل لها بل ان اى قول على فصول
 ما ذكره ابن رشره رسم مساجد القبلات من سماع ابن الفاسم من كتاب الخروء
 الفرو وغيره ملك لاير العفوية في الاموال وانما كان ذلك في اول الاسلح من
 ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما منع الزكاة انها توفى فيه وشعر ملكه عزه
 من عز ملكه وبنار ومارون عند عليه الصلاة والسلام في حريته الخيل في
 غزوة فليها وعلقات فكان ومارون عند صلى الله عليه وسلم ان سلب ما اخذ
 وهو خير في الحرم في اخذ كذا ذلك كله في اول الاسلح وحيث به عمر بن الخطاب
 في انعقد الاجتماع في ذلك لا يجوز وعلاء العفوية على الجراح في لا بد له في
 وراجع ما تقدم صدر السور عن قوله وتصر بها غشوة في طوبى العمل
 ولم تجز عفوته بل الحلال **او فيه** عن قول من في قول
 لانها منسوخة الامور **ما نزل** حكمها على النبي صلى الله عليه وسلم
كلاجه الملك في الحال **والفرع** للفشو من صغار
 يعني ما من التعزير حتى على النفس في ذلك ما قال ابن عبد السلام
 في منزلة عفوته العورات ما مروي بالتعزير بتفويض ما من الله التعزير
 مع اوجبه تكليف فلا يحل في واشر ما ذلك الا فائدة منع وعلى اشكاله
 كان يشك بعضه في الفاء في ايم مكتوبه وكان له ايلاد ايلاد ان قبل ما ادهم

واجاب عن ذلك بتعليل الشيخ وادود بما ذكره من عمل الفهم على معنى السلافة وهو
 خلاه النفل المميز جواز التعزيز مع عدم السلافة كما استظهر في **في** معترضا
 تفسير ابن الخياط بتعليل به ثلث الجواز بشرط السلافة وايضا حمل النفل
 على عدم معنى السلافة خلاه ظاهر المولف وظلاله كلام ابن الخياط ايضا
 وانه ثلث في ترتيب النفل على فعل ما يجوز له ولكونه فريدا عن مع على فعل
 الجليز اقواله ابراهيم الشافعي وسلمه الله وغير واحد ولا سيما غير
 من النفل كما قاله **في** بل هو انشاء المولف على ظاهره وغير تفسير وترتيب
 النفل على ذلك الغامض وسلمه المولف في ذلك ابن ثلث وانه الخاطي
 قاله **في** في هذا والظاهر ان واد ابن ثلث وانه الخاطي بفعله التعزيز
 جليز بشرط السلافة في جليز ولا خلاف في بشرط السلافة بدليل ضرورة بناء
 التعزيز بان يرسى على العاقلة **في** الجيب **في** قول **في** الجاهل في معنى
 موجب بفعله عليه وعلى عاقلة **في** من غير لقوله **في** التعزيز وانما يعنى
 والجاهل حيث يعنى انفراد ما نشأ وجعله **في** ماله ولو بلغ ثلث
 الدية او اكثر **في** وهذا قول الاوّل يعنى والثلث للاماع ملك كما يان معنى
 ابر شرو قوله **في** النفل **في** ماله لانه عمر لا فطرح **في** **في** **في**
 بل ذلك على عاقلة كما ذكر ابن رشر **في** ربح كتب عليه ذكر حق من سماع
 ابن القاسم وكتاب الشافعي ونحوه تحصيل القول **في** منكر المسئلة اش
 الغيب اذا علم الرجل جفاه جلات وسفيه او كواله جلات من كسبه
 او وقع منه شيء جلات ونفعه او الجلاء اذا خفت الصبي جلات وذلك لو
 قلع خرير الرجل جلات من ذلك فلا خلاف على واحد **في** ماله ولا على

عاقلته اذا لم يتفكرا في جعلها الا ان يكون في شرف السلطان الى الامم والناس
 مير الا ان يفرقوا على شئ مما فيه غرر الا باذن من يجعلوا ذلك بغير اذن من يارثي
 على ابراهيم بن ابي ابي طالب عاقلته او يكون عليه السلام في اموالهم
 وفرضه ان ابى وكونه ان ذلك يكون على عاقلته الا في ذلك دون الثلث وذلك
 خلافا للرواية واما اذا انفك في جعلها فكل ان يسفي الميراث في اموالهم
 مرضيهم ومن ذلك ان يورث ميراثه او الفاضل في ميراثه او في الفاضل او في
 الكافر في ميراثه او في الكافر او يكون من الامم بغير الكسر في ميراثه او في الفاضل
 النجاشي غير الفاضل او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 بغير من نفسه بغير العاقلة او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 خلافا قول مالك في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 الا ان يكون اقل من الثلث في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 وظاهر رواية اصبح ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 في سماع اصبح ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 من نفسه في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 على عاقلته وهو خلافا قول عيسى بن دينار في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 او بلا اذن معتبر في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 جعل ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 من ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه
 من ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه او في ميراثه

عاصد الى غير اليوم جاز وفوله جعاصد صفة تضاف الى يوم صوابه
لضاف اليه يوم ويح تغير المضاف به غير عاصد به عاصد رجة وهذا
اقرب وانظر صاحب قول رطاح يغير رطاحه يعني ان ما ذكره غير الاشهاد بان انظار
عنرا للاح فلا خلاف فيه محله اذا كان منكر للميلان واملا ان اقر به بلانه
يكعب الاشهاد عن غير الناحي وما ذكره الله هو منزه المرونة وفيلك لل
يحيى الا اذا قضى عليه الناحي بالاحرم بل يفعل وهذا قول عبد الملك وابي
وهب وفيلك اذا بلغ حركتان في عليه صرحه لشركه فيلانه فتزى به
ضامه ولنا في يحيى اشهاد ولا يح وهو قول اشعب وسنوي ان يخرج ويحيى
وبه تعلمان قول وفيله اذا امر ايلانه وكان ظاهرا فيحيى انوار ايام غير
ظاهر لان هذا هو القول الثالث المنسوب لاشعب وسنوي وفيلك
انه فاعل منزه المرونة انما درج عليه الله قبل ما نفع ما ذكره فيما ينسب
ما باع اصله انه يحيى وان يحيى انوار ربيع كما ذكره ابى تاسر واخوه ابراهيم
والله به ضحى وهو قوله ان علم انه لا ينير مع الابه ضحى ظاهر كتاب الخ
ب ان الله اذ لم يعلم لا يجوز واصل المسئلة لابي العرب وهو انما عبر بفتح كما به
ابى عرفة وابى تاسر انظر كلامه . وفول لان لا يجوز احص قبل
فوله يمينه في ظاهره ثمره منه انوار ايام والتم عن ابي عرفة ما ضحى ولعيسى
عرب القاسم انه ان قلر جل العجل الصقول بعد الثغور اية وذو الران اراد
وحال عليه جلا غرم عليه ويقل قوله به لا يبرير مع يمينه بغير يمينه
اذا كان بموضع ليس يفرق الناس به وقال ابراهيم في كتاب فخر العجل
العاقل اذا حال على الرجل فله على نفسه مقلبه فلا شح عليه ان فافت

لا ينفذ انه حال عليه وان لم تقع له ميتة فمن اي عرفة مسئلة عيسى بن
 النعمان وطاهر هذه بقدر دون شعورهم وفول لان الرفع فريحي في خوفه الله
 ونبت بقوله لا ينفذ ونصه فريحي لا ينفذ ان يكون لا قبل هنا واجبا لله يتو
 صل به الى اجلاء نفسه لا سيما ان كان الفاتك غير ادمي م وذكر الفريحي
 وابن البربر في العروج فولي قال ولا مع العروج واما ابن البربر في
 بيان الرفع في النفس جاز لا واجب ونصه المرفوع عنه كل معصوم من نفس
 وضع ومال واعطاه حرة النفس وادرك نبيك ان شاء الله نفسه اودع
 عنده لاكن ان كان زمت ميتة بالهبر لول وان فصر وحرك بالاورسواء مع
 ونقله ابن تاسر والغراب فابلا السالك عن الرفع عن نفسه حتى يقبل لا يعبر
 انما ولا فلا تملك النفس من ان يفرجها **بغيره على الرجاء والخوف** فنسول
 وادع بدلا انه يفرج نفوسها واحدا هذا هو العراب وهو طاهر قول المولى
 كايين الملاجي على الرجاء والخوف اذ معناه ان يقال ما في هذه النزع في
 يشترط له ان لو جاز يفرج على رجاء تمامه وضوء عدم تمامه ولا شك ان هذا
 فخر شغل القيمة بسببه وهكذا عبارة اصل المذهب وهذا هو الاصل
 في شعور طارحين تمامه ويحلف ما يفرج عليه من النزع والتماز وغيرهما
 كايين العول والمرب وفوق ذلك فان رسم حله ليرجى احواله انما الشفاه
 وكتاب الفقه فان ملك في الزرع تاكلمه الملائكة يفرج على حال طارحين
 وتمامه ويحلف وعلامة ولو كان قبل يفرج م وعليه افسر ابن عرفة في
 لابن الملاجي وابن تاسر ونصه على اربابها فيمنه ما لا حسرت على الرجاء
 والخوف ان يتم اولائهم م وفيه تعلم ان ما ذكره ابن مزيون غير صحيح والله اعلم

فان ابن رشي شرح الرسم المنقح ولا اقلاف وصور تفويه اذا ليس
من ان يعود لهيته واما ان رعي صغيرا ورجس ان يعود لهيته باخلط
هل يستلاني به اء فقال مفر لا يستلاني به وذهب يحنو الى انه يستلاني
به فان في الشجر وصور الزرع احرى واخلف ان ملك بالقيمة فيه عاد
لهيته فقال مفر مضى القيمة له في الزرع وقيل ترد كالبهر يعود
واخلف ايضا ان ملك به متى عاد لهيته فقال مفر تسف القيمة
ويورد المعسر وقال اصبح لا تشفعه وريبا يستروح وكلا في
ان الدارج هو قول مفر في الجميع والله اعلم **الفصل**
في عطف ابواب الجلالة لانه سب في العنى من النار ومن مسلح عرشه
عن النبي صلى الله عليه وسلم فان واعتق رقية موقنة اعتق الله بكل ارب
عنه اربا من النار وفي التجميع عا يا مريخ عنه عليه الصلاة والسلام انه
فان واعتق رقية موقنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا واعطاه من
النار حتى وجهه يوجهه ابن عرفة العنى رجع ملك حفيظ لاسباب حرم على
اد من من يخرج حفيظ استغفلا عبر جبرية ويخرج بقولنا لا بسبب حرم
جبراء المسلح من حربي سببا او من حاربته منه ويخرج بقولنا عا ادمي
حتى روجه عنه بموته واورد عليه ان قوله لا بسبب حرم مستغنى عنه بقوله
ملك حفيظ لان مختزك ليس به ملك حفيظ واورد عليه ايضا انه غير مانع
لصرفه بيع العبر جانه رجع ملك ايضا بل هو قال رجع الملك بالالتح الحفيظة
حرم ما ذكر لان رجع الحفيظة يستلزم جميع احوالها وفي كل باب بلان رجع
بمعنى ازالته والنكته بمركا تع ملاجه من معنى السلب واورد عليه ايضا

انه غير جامع لصفه يعرفه بل اذا اسلم غير الحربي وبقي يد احرار اخره من اسم بلانه
 هو لشعره اسلامه على سبيله لانه يجره اسلامه ارتفع ملكه الكلام عنه في حق الشعر
 ع بالارتجاع عنه مع انه لا اعتق هنا الا ان يقال هن الرتجاع وهو غير بالرفع
 بل انزل من الصورة وكذا لا يدخل ايضا ارتجاع الملك عنه بالرفع لانه ارتجاع
 لا رجع بل هو حرف فوله من لا يستغنا عنه والله اعلم وفول في غير ارتكاسه
 الثلاثين قال اي عرفة وفول لب ثلثه واب الحجاب وقوله ثلثه ولد
 ارتكاس الاول المعتق يقتضيه ان المعتق جاز من العتق وليس كذلك لان بربا
 ارتكاسه الحسين المتوفى وجوده حسا عليها كاللحم والعظم والدم والنفس
 لا ارتكاسه المحمودة عليه كالجوار والناسك للناسك **انما في اعتق وقوله**
 فوله بمعنى يلزمه جمع فيه تحت اب وزوا حيث قال لو قال المولى
 انما يلزمه كذا اولى الجنة عتقا بعض المحبوس عليهم اذا اطلقه من كذا امة وسو
 كان غير محبوس ابتداء بل كان محبوسا من قبله فليس عليه على معنى يلزم
 ان كان بعينه اللبنة اذ ليس به كلامه ما يدل عليه غير فوله وللغريب ردك فيه
 اشارت اليه مع ان كلامه لا يرد على كونه بمعنى يلزم الكلام بلانه اذا اعتق
 عبره الكلام لا يلزمه عتقا مع انه يعرف عليه انه ملك لا حر عليه
 لان العتق ان الكفار فلا يكون يعرفه ان يعرفه وفول في وسيفه ان
 يعرفه بل اذا كان ملكا بطلان من غير عتق وفول في اول السور عرب رشر
 في انشاء كلامه بلانه املا سكران لا يعرف الارض والسموات والرجل من امراته
 بلا خلاف لانه كالمجنون في جميع احواله وافعاله فيما بينه وبين الله وبين
 بينه وبين الناس الاما ذهب وقته من العلوان بلانه لا ينفك عنه بخلاف

المجنون في المراد منه واما التبعيل النية في قوله
 لا يلزم السكران الا في محذور **ب** ما جنى عنه طلاق وحرود
 ما نل ذكره ان شرية السكران المقتلة انما هي في العقل فان وصق
 من صب ملك وعامة اعماله وهو المحذور الا في قول واولا ما بالهول انما
 ذلك **ب** ما جنى قول لا يصح بل ما جنى اعم من مبصوم مكلف فيه يخرج
 مبصوم بلا جرح اعم لا اعم لصرف مكلف على الشبهة والزوجة والمرتبة
 واقا يكون بلا جرح اعم لقوله فكلف على الشبهة والزوجة والمثلية
 كما قال لا اعتبار بالخبريات لانه يخرج به اكثر ما يخرج بملك لا لا اعتبار بالمبصوم
 في الا ان يكون اراد بالمبصوم محترزا للغير لا مبرأ له فيجوز على ان اعم ان
 ينقل العموم والخصوص من وجه ثانيا بعرف بقوله بلا جرح يشمل الصغير والمجنون
 والزوجة في من حيث الاخراج كما قلنا لانه حيث المبصوم كما ذكره هو وقول
 كما يقع احدهما في الاخر في غير مكلف فانه من ان مبصوم بلا جرح اعم من مبصوم
 مكلف بل عليه يكون مكلف مستغنى عنه في باب عر المالك مكلف في جرح به
 المترك على العتق ولا يخرج بلا بغيره وح يكون به مبصوم فيها العموم
 والخصوص من وجه ولا يقع واحده منها في الاخر فانه **ب** ما جنى
 فقول لا يغير جرحه بملك الا في اعم من ينعى ان المراد جرح الا ما طعن
 بلا بلس اعم وهو في باب الغرماء عليه والاخر وهو في الفلاح يطلع ماله لغرمائه
 لان هذين فرجا بقوله بلا جرح يخرج يثبت التكرار واطل هذا لان عبر الشك
 وبت معه **ب** ما جنى واما الذي يملكه ولم يقع عليه الغرماء مجبور عليه ايضا
 شرعا بالنسبة للعنف وغيره من التبرعات وغيره فقول المالك للغير منع من

ع

اما له الدين بماله وتبرعه وانقصه في قول المولى وابن الخياط بل اجر نبي مطلق
 النجر لا يجر من بعض الوجوه والآخر جرح المبرور والزوج من بلانكر لرب بل
 واما ما ذكره عن امره في دفعه بغير صواب فتأمل فيقتضه فان ابرر من
 كذا الربوي انما يستغفر في دفعه وتباعد لا يعلم ان رايها جاء العتق في ولا
 برد ويكون الاجر لا ريب الياءات والاولا جماعة المسلمين انفرجه او بعضه
 قول ان يستغفر جميعه من الاغنياء لا يتبرن عليه الاشكال انما ذكر عفا لانه
 لان من الاغنياء هو عيب الجواب الاول وعلى هذا الجواب يكون قول الله وبما احسن
 دبر مصلحه وبما احاطه دين بالعباد ويعلم كما قاله ابن عرفة رحمه الله تعالى
 المعتق وصلى الله عليه وسلم عليه في معتق عتقه طابعا مخرج من احاطه دينه فلا اعتق
 او بعضه او ثلث التزوج بها جرحه عليه لا السجدة في ابع ولكم به وبما عفا
 ما نعلم اول باب القائل عن ابن رشر ملامه صريح في منع الغريم وكل تبرع
 يتغفر به ماله على عليه من الغريم وان كان الربوي لا يجزى الا بعض ماله ويشهر له
 ما ياتي في بيان كمال المرونة بانظر في قوله زوجي من يستر بعضه في يستر لوامر
 منك الجملة عن الجواب لانه هذا امر مستفاد انما يتعلق من الغريم يستحق
 العبر واردها به مع خبر من يستر به بيع كله كاي حاله في اثناء
 الجواب غير صواب وقول المعنى في الاحاطة وعبرها انما هو جبر الرد في غير
 جوابك المعنى وقت العتق كما يعبرك قول المرونة طارعه ولو اعتق
 عبرك وله ملك نسوة يستره لربوي ويستره نصف العبر على بيع عليه حتى
 اعزم في بيع لغريمه من العبر لا ملكا بل بيع له لو فلامر يبرم اعتق وهو
 صريح في ان المعنى وقت العتق لا وقت الرد ولهذا قال نعلم في باب القائل

في
 وذا

مع العلم وفيه نفع متاعه ونزله اختار العطف بدونه تعالى الله وأبرم روي
 والله أعلم أو غير ذلك قول إذا اتفق بشهادة يشتمل هذا الكلام موضوع
 في غير علمه لأن قوله أو يقول كما نعلم ولو قيل يعود السمع فقولنا
 الخ لا رد انما هو قال في تكميله جمع افعال الرد قوله
 ابطال صنيع العبر والعبر ٥ للاب والسير والوحي
 وانفع فعل عري واقتاد ٥ في العبر والنطق كمر به خلف
 ريفاً قول رعي شجرة في البحر بانما ذلك المفعول في غير ذلك
 البحر هو قوله به وفيه الرتبة لأنه هو المفعول الموقوف على قوله تعالى
 انما اشكوا به وحرني الى الله ولا يلزم من كون محله البحر كونه هو المقصود
 بالتركيب بل المعمولان كلهما مقصودان بالتركيب هو المقصود بالبحر وقوله
 وما يلزم عليه من اللفظ اعتبار التكليف في المعنى في غير جميع اذ لا يلزم من
 عري تسلياً اذ ان البحر عليه عري اعتبار به هو لان معصوم معصوم
 صفة وهو معتبر وبالجملات ليس في كلام المؤلف ذكر لاجل المعنى والاعراب
 خلافاً لليلسلكي ومن وجه كلامه لم يتصل به هو لان قولنا لم يتصل به
 محله صواب في يتصل به فبته لا ما يتعلق به فبته لا يمنع وعنده بل لا يشير
 عتقه وتمثيله وكذا غير لما يتعلق به هو لان بالعبارة المعصوم فيه نفي لا اثر له
 اذ ان كان معصوماً معتقداً ما في ريفي عليه بتعميل للتوبيخ واذا كان معصوماً بالعتق
 غير ماضٍ وهو دخل في قوله بلا حجر بالصواب عري التمثيل به لغيره وكذا القول
 عري التمثيل بغير المريب المعسر وانما يمثل له بالعبارة الجان كما في المعسر ونه
 واعتز بقوله لان ما اذا كان غير لازم كما اذا كان في سببه به لعلنا شغ

فإن عتقه جاء عتقه مجيء ماضٍ لأنه وإن تعلّق به معنى للغير وهو الموصى له به ١٢
 أن هذا المعنى غير لازم لأن الموصى له أن يرجع عن وصيته وتخيير العتق هنا يعبر
 ورجوعه عن الوصية **وبكلا سفع** **إله أو أذهب أو أغت** بالنية قول: وليست كذلك
 بنية الكلام الفاعل من تحت العتق العريضة فيه نفي ذلك الفاعل هنا أيضا كذا
 العريضة بأن الفاعل من تحت عتق عن العتق بالنية والعريضة لا يعرف عنه بالنية ومنه
 حكمة التفسير المشعر قال ابن عرفة وتخييل اليمين أن ما لا يعرف عن
 العتق بالنية ولا غيرها حريم وما يدل على العتق بزمانه ونفي عن بالنية
 ونحوها كناية فاعل وما يدل عليه بالنية كناية خفية **والاول** كذا عتقك وإن
 حر ولا فريضة لعقبة فاعله والناس كقولك أنت حر اليعوم وهذا العمل وكقولك
 لا سبيك في عليك وأملك في عليك **والثالث** واضح وبه كونه عتقا باللفظ أو بالنية
 فهو أن الفاعل نصري المذهب وزعم المنع ٣ وقول: **ورجع** **فبالبنية** **أو الفاعل**
 أيضا **مالا** **نظام** **الفاعل** **ملاك** **الله** **من** **رجوعه** **لفعله** **وبكلا سفع** **بفعله**
دوا **ما قبله** **وكعبير** **ببرائه** **رجوعه** **للفاعل** **أيضا** **ومعنى** **اعتز** **بعدم** **توحيده**
 على أن الحاج إذا قال تعالى لا ب شاسر ماله والكنانية ومنها لك ذمتك وأذهب
 ولعزب ونحوه ونحوه الكناية النية فاعل **بغير** **أما** **ما ذكر** **بذهب** **وأعزب** **بظاهر**
وأما **وصيتك** **نفسك** **يعبر** **ولا يكاد** **يوجد** **ما ذكر** **المعنى** **من** **اشتراك** **النية** **في** **ذكر**
 نحو المرونة وفلذلك لا عبر السك وإن عرفة وعنى علم **الباب** **أن عتق** **هو**
المشتري **مها** **وقال** **العبر** **أن** **بفتك** **جئت** **حريما** **عنه** **على** **الباب** **ورد** **التمس**
 ولم يترك فاعل مع ذلك أن ابتغى ما كان حريما ابتداءه جعل **الباب** **يعتق** **لأنه** **من**
 تهي بيمينه أبر عرفة وعلى قول عبر الملك **بأولى** **أحرية** **للعبر** **وهو** **المشتري**

يَعْنَى عَلَى الْمُشْتَرِ اللَّحْمَ وَهُوَ الْفِيلُ لِأَنَّ الْعَتَقَ أَنْ يُلَاقِيَ بَيْعَ الْبَيْعِ وَهُوَ حُرٌّ
أَشْكَلُ إِلَى مَلِكٍ الْمُشْتَرِ وَكَذَا إِذَا كَانَ ابْنُ رِشْرٍ وَأَخْلَعَهُ تَوْحِيدَهُ الْمُشْتَرِ بِفَيْلٍ لِأَنَّ
الْعَتَقَ وَالْبَيْعَ وَفَعْلًا فَعَلًا بِغَلَبِ الْعَتَقِ لِقَوْلِهِ وَهُوَ لَا يَبْدَأُ الْفِيلَ وَلَا يَحْلُلُهُ
بَلَاءٌ حُرٌّ فَيْلٌ يَبْعُ أَيْلًا وَهُوَ الْفِيلُ أَيْ سَمْعِيلُ وَفَيْلٌ لِأَنَّهُ يَعْنَى عَلَى الْبَيْعِ بِنَفْسِهِ
قَوْلُهُ بَعَثَ فَيْلًا أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِ اشْتَرَيْتَ لِأَنَّهُ أَيْلًا عَلَّمَا عَلَى مَعْنَى نَفْسِهِ وَهُوَ
لَمْ يَكُنْ خَالٍ فِيهِ وَضَعُوهُ لَأَنَّ صَغِيرَةَ الْبَيْعِ عَرَبًا لَا يَلْبَسُ وَالْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ
وَصِيغَتُهُ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ وَبِشْرٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ كَرَاهِيَّةً لِقَوْلِهِ فَيْلًا ابْنُ رِشْرٍ
وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْبَيْعَ لِلْبَاسِلِ لَا يَتَقَلُّ الْمَلِكُ لَا عَتَقَ عَلَيْهِ مَعْنَى فَيْلًا ابْنُ رِشْرٍ وَأَنْ يَكُونَ
مَعَ مَلِكٍ وَأَنْ يَكُونَ مَعَ مَلِكٍ عَرَبِيَّةً عَنْ مَعْنَى نَفْسِهِ وَفَعْلًا فَعَلًا بِغَلَبِ الْعَتَقِ لِقَوْلِهِ
وَبِشْرٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ تَقْبِيرُ الْبَاسِلِ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ عَلَيْهِ وَفَعْلًا فَعَلًا بِغَلَبِ الْعَتَقِ
رِشْرٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ فَعْلًا فَعَلًا وَفَعْلًا فَعَلًا بِغَلَبِ الْعَتَقِ لِقَوْلِهِ ابْنُ رِشْرٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ
وَأَذَى ابْنُ عَرَبِيَّةٍ لِقَوْلِهِ نَفْسُهُ مَعْنَى بَيْعِهِ كَرَاهِيَّةً لِقَوْلِهِ فَيْلًا ابْنُ رِشْرٍ ابْنُ عَرَبِيَّةٍ
الشَّيْءُ بِفَيْلَةٍ وَلَا يَجِبُهَا جَلَاءٌ شَرَاءٌ غَيْرُ أَيْلٍ إِلَّا أَنْ يَبْعَهُ نَفْسَهُ فَيْلًا وَفَعْلًا
فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ وَفَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ وَفَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ
وَيَكُونُ لِلْبَيْعِ مَا يَأْتِي بِهِ غَيْرُ الْكَلَامِ أَوْ غَيْرُ الْكَلَامِ وَكَانَتْ أَيْلَةً فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ
أَيْلَةً فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ مَسْلُوكَةٍ لِقَوْلِهِ فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ
فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ مَسْلُوكَةٍ لِقَوْلِهِ فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ
أَوْ حُرٌّ الْجَمْلُ بِهِ بَعْرٌ يَمِينُهُ يَعْنَى أَنْ مَوْلَاهُ بَعْرٌ يَمِينُهُ فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ
الْبَيْعُ سَوَاءٌ كَلَامٌ جَلَاءٌ يَمِينُهُ أَوْ حُرٌّ بَعْرٌ وَفَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ رَفِثَةٍ
بَعْرٌ يَمِينُهُ يَعْنَى كَلَامٌ صَغِيرَتُهُ الْبَيْعُ وَالْحَتُّ وَالْمَا يَحْتَرِظُ فَعْلًا فَعْلًا عَلَيْهِ فَيْلَةٍ

اليمن يعني في صيغة الخث ولا يعني في صيغة البراب عرصة الفخار عرصة
يعني ما ولد لعيسى بعريته في يمينه لا يعني لا يعني لا يعني واليه رجع
ابن الفاسم وإنما يرسل في يمينه لا يعني ما كان حلالا حين اليمن هو وفتر نقل
في كلام ابن يونس ميسر كما وقال في **فتح** قال ابن انوار انما يعني مولى
بعد الخث في الخث لا في البر والى هذا رجع ابن الفاسم وعلى هذا خلاف
في دخول الا والاد في الخث كمن حوالة يوم اليمن او الا لا في الخث وتصل
باليمن لا يستقيم وحده ولا يعمى واختلف في دخول في البر اذ
حمل بعد اليمن وامان كمن حوالة يوم اليمن يرسل الا والاد انما
ابن يونس وعمر في دخول اصوب في قول **فتح** كسر فيقع ان يكون جمع في
ملكه بعريته جمع في حركه في الا والاد في غير ذلك في يمينه ملكه بعريته
لا يعني عليه مطلقا في كلتا الصيغتين اب عرصة وفيه الا في الفاسم في كل
ملكه ام ملكه في لا يلزمه الخث الا في ملكه يوم حلف جاني في له يوم من ملوك
جاني عليه مما يملك قبل الخث او بعد في وفتر رجع بعد هذا الى ما في امر
ونته والبر في في مولى بعريته اب في مولى يمينه ملكه لانه كعضو
وعيسى بهو في مع الملوك في الحال بخلاف وفتر ملكه بلا يعني مطلقا
يحمل الفخار على الحال عن الاطلاق كما يلاحظ في **فتح** عورضت حركه في
نور الامر ونه في حلف بايرك دابة جانا مركب دابته عيسى انه حركه
وراء ابضع انه اختلف قول زعفران اللخ في جاني الا يمان تراعى فيها التيلات
والفخر في حركه اليمن عرصة مع المنه والمنه فحمل مركب دابته العيسى
وامان الخث يقع بلاد في سب فانه في **فتح** وقول وكذا لا يرسل المظا تب

عربی

عنت عليه بالافعال ولو عنت بالاعتق او تنزعت عنه ثم يفتقر عليه بنزله وامر
بعنته مع وجوه مثله زكريا خسر بنحو كل رقيق املكه من بلايلز مد ٢
منزلة الخرج وفلا به فخر كل ملوك املكه من انه يلزم مد عنت وعنتك هي
الاعتق قال بعضه وكان وجه العرو ينصلا ان اسم المفعول كملوك حقيقته
في الحال جعل الفاعل معه على الحال فلام لا يفتقر رقيق مع وصية فخر مفسر
فك ت تعلق الله في هذا الحال بلك ملوك من بلا عترة ضد هي بلانه معارض
لما تقدم من انه يلزم عنت في ملكه هي الخلف وقال العرو ان يفتقر بل ان اذا
قال كل ملوك املكه في المستغبار او ابرار كما قلنا به في المرونة وهو الفاعل
هو والامر في كل ملوك او كل رقيق بل مع **عنت** فقول ومساو للاملا
في ايضا في عنت عنت في هذا التعليل غير مناسب وكذا في ان يفتقر تامله وقول
كما في **عنت** في كلام التلخيص ذكر في عنت فقول وبالحق جميعه ان عنت
جوز اذ عنت في التلخيص يجوز تبقي العنت ابتداء اب رشر ليسر هذا على
صفيته هو ويمنع ابر رشر ليسر عدم الجواز على صفيته وان يخرج بل مفسد الكرا
هذه وجه بلا يورد في خلاف ما زعمنا من تامله وجوابه من علمت ما شرح به في غير
وتحتمل ان يكون الله لسكر بقوله وجوابه الى قوله في باب الكلام او قال بل صفيته
بل جابته عنت مفسد ما زعمنا في **عنت** وفي المسئلة اربعة اقوال منصوصة في كل بل
وزوي ما جابه رباح مفسد الله من فيل يفتقر وفيل لا يفتقر وامر فنه
وفي كل امر عنت وفيل المجلاب وخرجها الا يفتقر في باب الكلام وان **جملت** **مسألة**
وهو مفسد في خلاف قوله في وجته ان جملت محرم وفيها ايضا كذا في وجه ابر عنت
لا انزل وفيها في خلافها قال في المرونة ويؤيد الزوجية اذا جملت جلات

فإذا وصيها من كلفها عليه مع وقوله وظاهر كلام الله خلاصه لا يتأني به بخلافه
 من كلامه حترمه غير تامل إذ قوله بله وصيها ليس جوابا بالان وإنما هو
 كلام مستأنف جزمه على المخالفة للكلام **أي** يكونا رسولين لا قنصلان الثاني
 كلام بعيد وكلام الله في العلم أن الكلام في الاعتق في حرك المسئلة والنتج
 بعد ما يلوذ كرها في مسأله أنهما مفعلة كلاً أول **وأي** سبيل ثبت قول زوليف
 الأول على الأول خلاصه بالنزك لتفسير البيت به في غير على الأول والعلة شامل
 للنزك والاشارة إلى الكلف للتمثيل من صور القاهر **وأي** وقتاً مختلفاً فقول
 أي كلام الأول رشيدياً في غير نزك لا جرم به الرشيدي وغيره في الاعتق بل انفراد
 وسيقول الله أو قبله ولي صغير أو لم يقبله في وقوله وقوله جميع للأخراج
 الجاهل سرفيل بوقته إذ لا يملكه لا يعونه في غير نزك وطائفة هي ما نكتة
 ظاهر الله لأن البيع خلاصه أو مراداً ببيع فدان ابن القاسم وأصبغ
 والأقوال إذ لا يشترى أبداً يعلو مراداً في بيعه وعنق عليه طائفة اشترايه
 كما لو اشتراعت غير اشتراة شراء جاسر أو فيه موت وفي القيمة غير الحق
 عرجي شيوخه جازم فيك لذل ما جازم بهاء منه بالأفلام القيمة أو التي
 بله لأن التي أفلا بيع منه بمقتل رك وعنق الباع ويطلب بياض القيمة
 ديناً فانه لشعب وأبنا القاسم اللين في كل كلام ابن القاسم على أنه ضلع في
 جسدك والجمع على مسأله لا يعتق إذ لا ينقل ملكاً ولو خلاصاً وليس مثل
 عنق المشتري لا الباع ملطه على إبقاء الاعتق بلا وقعه في صرائع بوسع
 عتقاً أو أنه يقع حكماً إذ لا ملكه وهو في ملكه بجزا الشراء مع تعلقه الرعي
أي على المعنى ظاهر الله أن على المعنى شرح في عنق الغريب مختلفاً

وليس كذلك وإنما هو شره فيما إذا ذهب له وعليه دين فلا ذكر فيه وبه
 اعترض على الله الله وأبى مرزوق وغيرهما والى جوابه انما يرتفع في قلبه
 ما يجعله شرًا في مفرده وهو بعيد من الله على ان **ح** توقف في ثبوت هذا الغير
 حتى بالنسبة لوجود الرب فقال ما نصه ليس في المرونة تعرف لهذا
 الغير وإنما ذكر **ح** فيه ونحوه فيما إذا ذهب له ابيك وعليه دين ولم يعلم
 الواجب بل انه ابيك بهل يباع تردد في ذلك ابيك شر وجزم ابيك شر والمجاز
 بل انه يباع في الترتيب في حال في وقت على كلام ابيك شر في البيان من ابيك
 حرج بهذا الغير ثم ذكر في كلام ابيك شر لا دليل فيه على ما قال في حال
 عفيه في وقف على غير هذا بل يغيرك **ح** فقلت **فقال** حرج في الغير
 على الوجه المذكور ونقده **وقال** ابيك انما هو املاندا ورثة بل انه يباع للفرط
 في الرب واللباع **الهيئة** والصرفه لان الواجب يقول لم اصب له وسمه
 انصرف به عليه **لا يفتى** لللباع عليه في الرب ابيك يونس بن يزار **الغيا**
 سم انه اذا لم يعلم الواجب او انصرف عنه من يفتى عليه فيباع عليه
 في الرب كذا لم يزل حاله بفعل الجاهل **ونقله** ابراهيم **ايضا** هذا حرج في
 من لا الغير على الوجه المذكور **متقولا** ومعه **والله اعلم** **ولا** **له** قول
 زجان قبل المعنى بل يفتى عنه عليه وان لم يعلم يفتى عليه في نفسه
 بل اذا لم يعلم على المعنى دين جاهل فيه يفتى مكلفا قبله او لم يفتى له
 على المعنى او لم يعلم ابيك **الحاج** جاهل او ص له بفرض عتق قبل او لا
 وكذا الهيئة والصرفه مع وكذا قال ابيك تاسرا او ص له بدينه والملك
 فحله عتق عليه قبله او ردك والولاء له **قال** ابيك مرزوق وهو كذا

المعنى

نحوه المتعريف ولا يميل جزاء لم يقبله غير قول زيد يقصر على معنى الجزاء
المقصود على التبجيل للملوك فريد لا يعنى بالتبجيل المعنى مطلقا ان علم
المعنى بالكسر وكذا ان يعلم وقبله المعنى وعدم المعنى ان يعلم ولم يقبله
المعنى ومعه غير ذلك الجزء المقصود يقصر على كل حال قبل او لم يقبل
علم او لم يعلم لما علمت انه لا يلتفت لقبوله ولا يعلم المعنى بالكسر وكذا
الحال لا يمتد كما تقرر في الكل انما هو معنى ما لا يعلم انما هو المعنى لانه ان
لا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
المعنى انما هو معنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
قوله انما هو معنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
كسر او قطع جارية كما يعنى وانما يقصر على المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
جدين لا يكون فله خبرية او رعية وانما يقصر على المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
انما يقصر على المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
الحال انما هو معنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
انما هو معنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
ثم لا يفصل التعريف انه لا يعنى عليه وانما كذا ذلك لا يجوز باجماع اهل
بلا وجه للمعنى فبما علمه **اور في** فمعنى فمعنى والمعنى والمعنى
على المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى
المعنى والمعنى لا يفصل بالفرق وانما تشبه بغيره بغيره ودمى بغيره ودمى
الدمى فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى المعنى ولا يمتد فمعنى

دمى

ودى مثل يسلح وبعصمه صورك واخره ودى مثل بدمى جلا يفتى
عليه ٤ صكة وكلام زغير عز قتلته **نفع** نفع فوك وعورنى الملى على
ضيق حتى عيانا / الا تعلق على الفتى عليه بازالتة الخمر وعورنى بلاندر
جعل نفع / الامانة ٤ ثلث العيون عينا خفيها اذ كانت ٤ الوختر سر
المشتري والى اعليه ٥ **نفع** نفع اذ ٥ قول زلوترها كما ٤ ابر عرقة كزا
رايته ٤ ابن عرقة شرك بالكلاب نفعه عرب يون سر ربه على ابن عبر الشاع ٤ ا
عتراضه على ابن الحلاج وذلان ابن الحلاج قال وشك الادنى شيبى فقال ابن
عبر (السلام) انك لغيرك والى سر عليه ملا ٤ ثلث ٤ عمر انداء فلع اذنه او
او بعف حبس عتق عليه وذكر ابن ثلث سرى اذنيه وهو فرب ملا ٤
الرواية ولعل طرد كرك ابن الحلاج عفيف من كلام ابن ثلث سرى عرقة قلنت
الصفا ملك ما نقل ابن الحلاج قال ما نقه قال ابر حبيب عرقة واثر الما
جشون لوفر م انه عبيك او شرك اذنه عتق عليه ٥ قال ٤ التكميل كزا
رايته شرك بالكلاب ٤ اربع نسخ وارب عرقة وانما قال الجورم ٤ بلاب الغلاف
شرف الشاة اشرفها شرفا اذ اشفت اه نها وفر شرف الشاة بالكر
جمع شاة شرفا ٤ منه الشرف ٥ ٤ محض العين الشرفا ٥ من الغنم المشفوفة
الاذن ٥ ولم يفر ٤ حرق الكلاب ما يباب هذا المعنى على ان النير رايته ٤
نسخة ابن يونس قال ابن حبيب عرقة وارب الملا جشون وكذا الوخر ٥
انه عبيك او شرك اذنه او فلع نفعك او خرسد او سند عمر عتق عليه
وقاله ابن الفاسم مع جزاء ابن الفاسم وكت شرف بالعباء كما عن ابر شاس
قيل ملك بالكلاب والله اعلم وبالله التوفيق ٥ **وسى** او سله قول زعى

الله واختلف في اللفظ الواحد (او التسمية) كلامه يرجع ان هذا الخلل الكلام
 في فلع اللفظ وفي سماعها وجه آخر اذ في بزر كم اللفظ وعيانه واني عرفت وجه
 في فلعها فان في وجه عيانه في ثلثها واما اذا زال العضو وان ظر وطل
 فغير او سئل لما نزع عليه في اللفظ فانه يعني عليه الاما ذهب اليه لطبع
 في اللفظ الواحد انه لا يعني في وقال اللفظ اختلف اذا فلع سئل او سئل
 فقال ملك يعني وقال اصبح لا يعني الا في جل الاستان ونحوه عند ابي
 عرفت وجه واشار اللفظ في فلع سئل والتثنية والرباعيات شير في كلام
 الكار من هو به يتبين ان الخلل انما في اللفظ لا في قول ابي مرسود في
 ان السهل منصرف الا في الاستان كما قرعته والله اعلم **او فلع شعر امرؤ يعني**
او كسبت تلج قول زكريا معذرة يعني بقول ملك انما لا يعني فانه المعتمد
 في انفر من ابي لانه المعتمد ومن انتم ابي الخلاج واني عرفت على ما عنده
 ونحو ابي عرفت ابي رسل في كتاب التلخيص روي ابي انما جشوا على راس
 العبد النيك والامه الرقيقة فليكن لا في غيرهما ولم يذكر مقابل **او وسع**
وجه بنو واغير قول في كتابة او كذا في غير الخلاج واني عرفت وجه
 بان كلام النفلان التبجيل والخلل انما هو في كلام كتابة كلامي وما ما
 كان مجرد علاقة بالنار في الوجه او غير جليسر مثله وهو انما كلام نفلان
 عرفت في اللفظ بان نفلان وقول زكريا ضعيف ومنه في المرونة لانه فليكن ولغة
 المرونة على نفلان ابي عرفت واخرى بالنار ليس مثله الا ان يتقلا حشر فظن
 في وجه غيرهما في قول في المعتمد فلهذا لانه فليكن في انفر من اللفظ وجه
 وكلام ابي الخلاج وجه واني عرفت في اللفظ انما هو في فليكن واني عرفت

جميعه ان احسن جزاءا وفعه على الحق قال ابن رشيد عر مشهور المنزه وقال اللغوي
هو الصحيح من المنزه وفيه يكمل بفهم العنى وفيه ان كان الباع الصغير
بما في و ١٢ فيرونه و ١٢ فيرونه الثلاثة لما في انظر ابن عرقة و ١٢ فيرونه
مناقشة وهي ان المتروك على الحق بفيتنه لا جميعه ان ومع القيمة يومه ومع
القيمة ليس بشيء و وجوب العنى كما هو ظاهر الم و انما هو شيء و تحقيق
ولما في يزكره ابن الحاج مع الشره بك قال بعرضها ولا يفتى الا بعرض
التفويض و ومع القيمة ولو لم يفتى الم بعرضها الشره عليه لا مكنى حرمة
لنفس الحق و حرما بعرضه للعنى انظر ابن عاشر على ان ابن مرزوق اعترض
ض على الم و متروكه كما اشكر اليه و اشتراه الذم مع بالعدل بغير ان هو
المالكية فلا ان تخرمها النعم على اشترائه و مع القيمة و حصول العنى وانما
يشتركون في التفريم الحق بالعنى وانما يفتى الشره بك يتبع به دقة المولى
وانما ذكر هذا الشره عبر العواجب ونقله عنه ابن شلار وتبعه ابن الحاج
وامر قال مولى وما قاله ابن مرزوق غير مسلم بل الخلاف في ذلك مشهور
لا ان المنزه غير متوقف العنى على دمع القيمة فبعضه ان اتفق ان
واجبى اباك في صفة جاز السبع وعنى عليه وضعت للا جنس فيمنه
نفسه و ان ايسر بها او بعضها **مفادها** ضيق و بعرضه عسر بل لا يكون له
قال خلاه و يستل عنه جهرا و من بعرضه بلان لم يعلموا له مالا طوع ولم يسي
قاله عبر الملاك محزون وقال جميع اصحاب ال ١٢ ايسر ما يستعمل اللغوي ومنه المصلحة
احل صحت في احله المعاد و قد انه لا يفتى فيه كلاما رابطة و نقله ابن عرقة
عن الباء و **مفادها** مشر و قد علمه مكررا في المرونة انه يباع عليه مشوار يشتر

والنحوه فان البيان والابتداء لا يكونان في الاكسوزيه التي لا بد لها منها وعيشته الا بالعلم
ومعبر في الوراثة الا بالعلم بالشعر ونحوه قال في كتاب ابن سحنون وان كان له
بغير شارة او عبرة ابي او ثمة من صفة ثم تلي جان كان فربا انظر وان كان بغير
ثم يشغل الباطن وان كان له مبرور او معتقون ان ارجل ما كان للقيمة في مثل منزا
واما ما يدور به فان كان على املياء حفر وادها فرب فوج في ذلك وتبع في وقت
وان كان نسيته او املها غيب فليس عليه ان يترك عبوك بالريه وفي الموازنة يشغل
دنيه ويمنع شريكه من البيع وتليوم له تلوها لا ضرر له فيه قال في **جمع** وقال ابن
مقلبي المزمع ان ما جاز به من دي له وجه بغير عرض لهام وفيه يتيقن كلام
والله اعلم وفوج على **الاول** فقول **الا** ان يرضى الثاني بالتفويج عليه في هذا
في **جمع** عن اللغز وهو الغلام وان كان تعليله بان **الا** استعمال مع العبر
غير ظاهر ورايت في معتبر من **جمع** عن اللغز **الا** ان يرضى الثالث بشعيريه على
الثاني وهو غير عجب لقول المرونة قال ملك لوكان العبر لثانته ففرقا عتق
احد من عبيده في اعتق الاخر فحسبه وما مليلان باراد التمسك بالرفا في **جمع** الثاني
فليس له ذلك وانما له ان يفي **الاول** لانه هو الذي شتر البطل وجاهل **الاول**
عربيا ما تفويج على الثاني ولو كان موسرا **وملك** **لك** **وملك** فقول **واما لو كان**
اعتق في عنة واخضع عليه في رضة جانه يفوج من راسر المان في نحو **في** **خشب**
وقال بعضهم العوايا ان يفوج **والثالث** **اقتالا** **المعتبر** يوم اليك **متركة**
كلام الله على الخلاف **م** **ولم يفوج** **متركة** **بوص** او اعتق شفعا في عتق في ملك
ولم يوصي بالتفويج بمزا صرك في وارصى بعنى شفع له في عبور يوم يتوصي
بالتفويج وبمزا صرك ابن مرزوق **وفوج** **كلاما** **بلا** **فول** **ز** **ومزلا** **ان** **اعتق** **بغير**

اذنه ولم يلزم له النقص الخاطيء الصواب اسقاط ذلك من هاذير الغيرين اما
 الثاني فانه لا ياتي فيه لانه اذا اشرم له النقص الخاطيء بالتعريف فخصه بمعرفة
 بغير فروع كما في الاول فانه قول ثالث ففادى كما عن المولى مع **صحيح**
 ما في صحاحي ابو عمران في ان العبر يقوم كله على ان جميعه رفيعه انقلوا
 على ان عليه وعلى عن احمد بن خالد انه يقول بوجه على ان بوجه الا قد حشر
 وهو خلاه كما هو قوله صلى الله عليه وسلم فكل من كان يسلخ من العبد
 وقيل بوضع فقال ان اعتق بادن شريكه بقول احمد وان لم يعتق بادن
 فكله مشهوره لا كما رايته اب معرفة لما ذكر الغوري في الاول في ان وذكر اللحن الاول
 عن عمر وعنه بقوله وان اعتق بادن شريكه بملكه فيمنه يوم الحج على ان بوجه
 حرمه بطلان اللحن في الثالث تغيير الاول وهو خلاه ما في **صحيح** بطلان ما علم
 ان الله اعلم الغول الاول كما تقدم عن ابو عمران ورايت اب تابع في شرح الرسالة
 ذكر ان الغول الثاني هو المشهور وقوله للعلامة في انظره فثبت فان ابراهيم
 الصالح وبنو علي الغول الاول ان يكون للشريك الرجوع على المقتا بقيمة غنيمته
 نفي القتي اذا منع الا عساه من التعويم عليه بطلان **صحيح** في **صحيح** في
 علته النقص ما في من الغرر قال **صحيح** لان التعويم فروعها فيه قبل البيع
 من ذلك المشتري على قيمته محمولة في وجوب نفي البيع نفي جميع ما يتركه من
 البيع اعلان ولا يقال البيع من معوقات البيع العاشر لانه يقول لا يكون البيع
 جونا الا ان يكون عيبا وهذا لا يكون الا باسرا وعرض التقليل بالغرر بقوله
 في المرونة وان اتفقت اثنان واجنبي ابدى في سبغة جاز البيع وعنه عليه وضحت
 للاجنبي فيه بوجه في فرد دخل الاجنبي على قيمته محمولة واجاب بغير

شيوع عبر الحق بان المشتري دخل في المسئلة الاولى على العبد ولو جوب الغيبة
 قبل الشراء بجلال المشتري هو واجبي اياه لم يجب التعويم قبل الشراء وايتت في ذلك
 عنق الا بعرض حصول الشراء على ان يحتملنا عن مسئلة شراء الاب وقال لم يحز هذا
 الشراء ولا جنبي لا بد من ما اشترى وفيه اشياء على المرونة في نفق البيع
 فقال الا ان يكون المعنى معسرا كما يردها اذ لا يرد الى تعويم م. وفيه وكذا
 يقال فيما بعد البيع **واذا كان معسرا** فيقول **والشرع وان لم يكن حلالا** في
 م. غير ذلك المراد هنا انما يصحح الحلال كما يدل عليه كلام ابن الحايك **وفي** وايضا
 في الشرع دون حلال هو قوله بعرك كقبلة في يتوقف فيه المعنى على
 الشرحين فتأمل **فصل** ان ليس صوابه تنبيه في ليس لان المتبادر من
 قوله كقبلة عود التميز على الحلال وهو يفيق ان في منزلة المسئلة حلالا لا مستن
 قبلها وليس كذلك وبما في ابن الحايك وان لم يكن شرعا ايتت في وطاع غير خلاص
 وقوله لانه اذا كان ما خراجي المعنى على ان الحلال يمنع التعويم في غير
 اذ جرح المسئلة انه لا يحل فيها وصوابه لو قال على ان عدم التعويم انما هو
 للعسر لا لتعذر التعويم في اوقات تعذر تعويم الغايب لانه لا بد من تفرق مسئلة
 والتفرق الغايب لا يجوز سواء على موضعه او صفة او مكان معقودا وهذا ما لم
 يعرف في الغيبة مما يجوز في مثله اشترطت التفرق مع كذا اخر كما نقله
 وكما في صحيح **بانظر** **واملا** **فله** **كلا** فيقول **بما** **لان** يكون **ماله** **لما**
 البعض ولاشء منه للمعنى والورقة كمال المرونة فلا ابن عروة فيها
 اعنى احد الشرطين وهو موصوفه علم يعوم عليه حتى فان العبد طار بالمال
 للمتمسك بالبرق دون المعنى لانه في كل حال في الارض حتى يفتي جميعه م. وفيه تعلم

ملا في الغلاة نغله ونهه ابن القاسم ان مات العبد من قبل الشقوى
 او قبل قيمته ومات في بيته لا اعتق لم يتم ذلك من الظلال وقع في المرونة
 في اعتق امرها حلت الى اجل موعده في غير غله ونهه ما فيها وان اعتق
 امر الشريك حلت الى اجل موعده عليه لان ولم يعتق حتى الاجل ابن القاسم
 وان مات العبد من قبل الشقوى او قبل قيمته ومات في بيته لا اعتق لم
 يتم في قول زكا يجوز له وحيثما يقع واذا وحيثما لا يقع في المرونة
 في كتاب الفروع وحيثما اذا اعتق احد الشريكين في الامت حلت وصولي
 في وحيثما المتصلة بالرق قبل الشقوى لم يحرر لا حلت في غلته قبل الشقوى
 في قال وان اعتق امرها جميعها وصولي في وحيثما الاخر بعد علمه كحرار
 لم يعتق في حاله انظر في **ولا يلزم استسعاء العبد فقول زكا على ان يكون**
وصولي الشريعة غير صواب بل لا يستسعاء ما على كذا الوجهين وا
 لم يعمل على الاول العبد وعلى الثاني الشريك **واعتق حلت لا يلزم** عليه
 فقول زكا في حاله صواب في قوله في **في غير ثعلب ابن عبد السلام** في حاله الم
 ونه في التقييد ما نغله اصبح ابن القاسم **في حاله الاطلاص** **ان بيت الشايب**
لاول على حاله فقول زكا **ما لو اعتق الثاني** نصه **لاجل العبد** **في حاله**
 عن ابي الاول في بل الغلاة انه يطل تل حله ويقوم على الاول **لان وان**
حلت ثلها **يا ما عوفد** **والفرد** **قال ابن عبد السلام** **كانه** **انصر كل واحد**
فوقه **وحد بره عليه الله** **والفرد** **وان قال** **في قول المشهور** **قال** **وروي على**
ما انه **يقوم على المبرر** **فيكون** **مدر اكله** **ثريا للترسيم** **مترلة** **العتق** **في قال** **صبي**
وانظر **مع قول المرونة** **في كتاب العتق** **الاول** **ان دبر** **بلاذ** **شريكه** **جائز** **في**

اذنه فموج عليه نصيب شريك وزنه قد ير جميعه ولا يتقار وبلينه وكذا المعاولان
 عن مله ضعيفه ولا كنهه شيء في كتبه مع واليه من على قول لا غريب
 في فتح المعاولان ابن عرفة العفلا في كتاب المبرر لارحيب عن اخرون وروى
 عنه ياذن شريك او غير اذنه ليس لشريك الرضى بذلك والتمسك بحقه و
 بزم المعاولات واخرها ابرحيب وكذا روى عن عمر عن اشعب عن مالك
 فقلت في كتاب المبرر من المرونة وان العبرية كانت جبر ابرحيب عنه
 في اعنى الاخر وتمسك الثالث بان كان المعنى مليا فموج عليه من شريك
 وعن عليه شريك جميعه وان كان معصرا فليتمسك معاولان الذي دبره لان
 يكون المعنى قبل التبرير والمعنى على ما يلزم الذي دبر معاولان المتمسك اذ لو
 اعنى بعد عن المعنى في يفهم عليه وان كان مليا في وجه تعال ان كلما والتعريف
 ورو المعاولان في المرونة وقول زهير با اذا دبر غير اذنه شريك والامان في تبع
 في من الاخير انه في وجه غير لما علمت وان القول الذي درج عليه المفسر
 هو قول لا غريب وهذا هو ما فيه كما تقدم بانه لا بد من المعاولات دبر
 غير اذنه شريك او ياذنه وانما ذكر هذا الغير في المرونة كما تقدم في النسخ
 الاول والله اعلم بحج عليه وانما في **مقتضى عيبه جله استعلاءه** قوله وفلان
 شريك يعلم ذلك ونحوه في معصية من اجزى المسألة في وجه وتبعه الله وكذا
 في الجواهر ونحوه في هذا ابن عرفة كذا في كلامه كذا في سورة ادعى
 على شريك بالعباد ونحوه الباء لو ادعى المعنى عيبا بالعباد وانكر
 شريك في وجه عليه قول الاول هو ثاني قول ابن الفلاس مع اصبح
 وابن عيب والثاني هو اول قوله في وجه شريك في انظر في واه اجتهاد

المعنى قول بلو فان السير فرموك في مال العبر فانه لا يلبس في مكانا في
 ضيق عن ابن انطاس ومعنوه وهو مشكل لانه يقال في لا يكون قول الشير
 من ان انرا اعلالان عبر الا ان يكون مراده العبر التي لا يشرع ماله وهو عبر
 اذ العبر التي لا يشرع ماله لا يباع فلا يكون فيه الشروع الا ان يكون مفعلا
 وقال بعض لعل معناه ان الشير فرموك مبالا في العبر فانه ماله
 عتق والا كما يتعبري لمان وبجزا يجر عرج اجلته لزلله واملان فلان
 فرموك في مال العبر ومان ماله يجر بالقيمة لو كان لا يجر وكل الشير مخرج
 اجلته لزلله ومشكوك وهو ظاهر وقول زوهك المسئلة كثيرا ما تقع في المعاني
 في لا تقيد من المعنى ما نقضه

في جي العبر ارسال دمه على سير فرموك في عتق عبرك
 وما ذنبه حنرياء ويشترى وخذلغ للملوك غلابة فصره
 جهازا دليل لانه ليس من ركلا خمس واخيه بفتح عنصره
 وان اعنى اول ولد لم يفتى انان ووفات ولود لراون التوا مير قتل ورد
 بلو فالان شهاب الزهر وهو في اصيله مالا وظلجه خارج المربع وانما
 اراد به ذلك بلولانه من كمره المرونة والفتاة ان لا يترك في المرونة الامالة اطل
 في المربعه وخرقال ابرحيب ارتضاء غير واصر وانشيخ المربعه وان اعنى
 جنينا اودج في حصره اربع لانه اعلان يكون لها زوج او سير مرسل عليها
 او لا وفي كل اعلان تكون طاهر في الحمل انما جلا في خلاصه مطلقا او ضعيفا
 ولبير لها زوج او سير مرسل عليها بان مات او كان غلابة فانه يلزم صد
 الاعنى الاما تملر لا فلافه وهنك العوي هي التي استشهداها اليه وبه تعل

عليه ان شاء الله
 بلو علي: كزاعكوا
 او غل لا فريد
 بقول

ان استثنى انظر لا تنقطع خلافا لما في زو **عشر** وان ما قبل الا يغيب بخلافه الحمل
 خلافا لما في ايقاد وان ما بعدهما يجب ان يغيب بغيره الحمل والله اعلم **ان سبب العتق**
في تعجيل المسألة له الغرض ان اطلاق يغني عن اطلاق الوضع او يعجز به فلو
 قبل الوضع جاء كمال العتق سابقا على الربيع يفتي الله وحدها وولدها من
 سواها و **ثمنها بالربيع** ان لا لا لا يغنيها وان سبب الربيع على العتق مع الولد
 في الربيع معها ان يكون ثمنها بالربيع من الربيع في المرونة مفعول ز حيث يعت
 في الربيع قبل وضعه ولم توفى من بالربيع في العتق استغناء ولم توفى من بالربيع
 اذ حيث يعت قبل الوضع في الحين مطلقا و **ثمنها بالربيع** ان لا لا تغني
 ولم يجز اشتراؤها **وحيث يعت على ولد صغير** باله فلو جاء وضع لم يتم البيع له
 هذا على ما لا يبرهن وعبر الحى كما نقله عيسى عنهما على كمال المرونة التي هو
 قوله ذكره **انما** و **ثمنها بالربيع** من جهة الكتاب ان ذلك لا يجوز ابتداء
 واقتضى اذ اوقعه بالشارع يضعه الى ان من جهة ملكه وان الفاسد انما يعتق
 على راي لانه لم يعلم الاب او علم وجهه لزوم العتق ولا يعتق على راي
 لانه اكل الاب علمه وانما يعتق في عتقه هناك على الاب او علمه وعتقه
 لزوم العتق بغير رفقيا واجزا **اب** محرم الوكيل والى هذا في اللغة وذهب
 غيرهم من الغرويين الى ان **اب** فلول الوكيل لانه سورا كمال علمه او غير
 علم لانه لا يعتق على **اب** ولا على راي لانه لو اعتق عبر ابنه عنه يعتق
 عليه والى هذا شارح راي يونس وعبر الحى م نقله صبي **ما لا عبر له يونس**
 في قول زو **واما** اذ لا له شره عبر غير تعيبي في هذا تكرار مع ما ذكره
 قبله وفيه محال بل منرا في غير المادة و **انما** في اللغة والى هذا شره

غير لا غير وما ذكر في قبله في المادون لدرج العمارة تأمل ولا فقه لبا بعد الاستشنى
 ماله والاراف قول زج الحوا ان شرا و لا شرا مقول للعبارة من الحوا غير
 كلام اذ العبر فزاد المشتري كما يكون المشتري مقولاً به الكلام في الجواب ان تو
 قيل العبر ليس بالظا مغلفاً به هو عجب مما تسميها شترته لانا هذا وذلك ان
 العبر فزاد ان يشترى نفسه وسبب مجوز تركيله على ذلك والله اعلم وان اعني
 عبرا في روضة اكله في مسلح وابودا ورد عبرا في حصي اوار جلا اعتنى
 ستة اعب عن مفرته ولم يكن له مال غيرهم يبلغ ذلك انهم كل له عليه ولم
 يقال فوا شترته في كلامه في اربع ثلثة اجزاء باخرج بنم باعنا اثني واربع
 اربعة في رواية اخرى بفتح والفقول الشريفة قال عبرا في هو والله
 اعلم ماذ في النساء والله اعلم ومعتى عبرا بر حصي ايل انه عليه الصلاة
 والسك قال في عنك الفقيه لفرقت ان لا ارج عليه قال ويحتمل ان يرب
 به طاروا ابودا وورد انه عليه الصلاة والسك قال لو شترته قبل ان يرب
 في يرب في مقام المسلمين وقيل ان يرب مجموع الامري انظر فيه او اوجي بعني
 تلحق قول ز وقلته اذ اتيك عتق تلحق كما في المرونة في روضة واما ان
 اتبل عتق تلحق في عتق بله انجيل في التفسير وافرقة كما اذا عتق عردا في
 اكثر في عتق بله في يعبر حتى مات انقل انجيل لورثة كما كان له وقيل بعني
 تلحق بالفرقة انظر فيه افرقة في القسمة قول ز وكتبت فيمة كل واحد مع اسم
 في لا حاجة لكتب القيمة في العرفقة مع الاسم ولم يذكر ان عرقه لاكت الاسم
 وفعله وتلك النسبة جزء في حيث امكن تجزئته بل في في تجزئته علمت
 فيمة كل واحد وكتب اسماء في اوراق في خرج ورقة بعد اخرى على نحو ما تقدم

وفسوف

وقوله واجب. فلهذا علم قوله بغير نسبت لمعين في صفة نفاذ على هذا الجواب
فخرج من هذا السماع الى شهادة النقل وتبين الى شرهها وذلك خلاف
موضوع المسئلة وليس هذا الجواب مكترا في جميع وجهه ونحوه فيقال قوله في الشها
وات المشهور جريها في النسب فعند ذلك السماع باثباته وليس هو
هنا كذا لانه انما هو في الموكا واما في المعنى فيقول ابن الحارث ولو
شهر شاهد ان انما في الالهيته ان كانا يقول ان كانا ابن عمه او موته
كان كشاهد واحد في قول وعكس في باب اللوازم ما وقع لانت احكام
في جميع وهو غير صحيح كما علمت في غير وجه فيقول عليه قال في المرونة وجميع
العبر في في ويستحب للمفرد ان يبيع حقه من العبر فيجعل منه في رتبة يعقبا
ويكون ولا هذا لانه ولا يجر على ذلك ولا يبلغ رتبة اعلان به في رتبة بيان
في جميع في اخر في كتاب في وقول في كل في قوله في الاستغناء في بل جميع
هذه في هذه المرونة **في** في قول في الجارحة بالفي
لان في في في الفا موزان بالو جميع في ذلك في المعنى ابن عرفة
التبرير عفر يوجب عتق فلوك في تلك بعرفون ما لك بعفر لازم انما
واخرج بالغير لا غير الوصية بالعتق واليقال خرجت بقوله عفر يوجب
في لانها لا الجواب في لانه نقول مراد في يوجب في يوجب في اللزوم
وقال ابن الحارث التبرير عتق معلى على الموت على غير الوصية ونفقة ابن
عزة باشتماله على التركيب وهو وفد معرفة التعريف على عفيفة اجنبية
عنه وليت اعم والاخر ونفقة ايضا على عتق اع الولد بانه عتق معلى على موت
مالها قال والجاب بعرف تغليفه لانه ان اريد بانه معلى تغليف اللفظ خرج

السلامة

الاول بمعنى على فيه نظري بقية كوفها بمعنى على تعلفها بتعليق ولا معنى
لتعلفها بغيره وقوله لا يكون عليه البطلان اما البطلان بالتعلقات بلا يجوز اما
البطلان وهو ان زوجته في حاله عنه يجعله حلالا اجازة السعر في القول
فلا يكون اجنبيا **لا على وصية** فلك بعقره في رايه والشهوة للعرف في
التزويج والوصية في الحقيقة وانما هو فوارينها بالضرورة وعرفه والتعريف ينص
نوع معرفته حقيقة كل واحد منها انه للزوم وعرفه ولا حلال ولا يزوج
العرف في حقيقة ما ذكره صاحب المعيار في فوارين الوطابا حيث تكلم على الو
حاليا انني اشر في هذا عن الرجوع وما نقله عن ابن رشر وفيه العرف في الوصية
والتزويج ان التزويج عرفا وجه السير على نفسه في حياته الى اجل ان
لا يحل في جوب ان لا يكون له الرجوع فيه بقول ولا جعل كالعنف الى اجل
لان العنف يقع عليه عند الموت وحمل الثلث له بعقر السير له العنف والموت
بعنف بعقر له السير بعنف في حياته وانما امر ان بعنف عند حياته
بالعنف انما يقع عليه بعد موت الموصي كمن وكل رطل يبيع عبدا او يهبه
بل ان يرجع من ذلك بما شاء من قول او فعل ما في بيع الوكيل ما امر به ما
لتزويج عنق ناجر حال في غير العبر وتلك فيه تراخي حكمه عنه الى الموت كالعنف
لاجل والموصي بعنف في كل من عنق وانزل فيه الاما بعقر الموصي اليه بعد
الموت **كان في مرضه او بعد من رايه** ان يكون الجواب فاشح وجع فاشح
مدر على قول ابن النحاس في العتية في الشان وقال في الموازنة وثواب ابن سمون
انه تزويج لازم للرجوع له فيه وعليه اقتصر ابن جوزي قال ابن رشر وعقر الموصي
عن فاني والمرونة او بعقره فله ان يزوج اموت كماله في المرونة قال ابني

معرفة وجهها ان حريوم اموت كذا حريوم مواته في كلامه محمول على الوعنة
 بنا بقوله انقول ماك هي قال لنزوحته ان كذا يوم اموت انه يعمل عليه
 قال ابن يونس ينفى عليه ان يكون في قوله ان حريوم اموت متعلقا الى
 اول كمي قال ان حريوم مواته بشعر اذ فريون اخر النهار فيقع الفتى
 على العبر اول النهار قبل موته ابن عريته وفريون بلان ونفقه على الموت
 خلاصه كونه بعينه بلان الان في حريوم مواته عمل عليه عملار عمل اللب
 على خلاصه وتعلم في الفلاس بعينه كونه عمل على انه قبله صونا للعبه من
 عمله على الاموال واصل الجواب للبي يونس فان في التكميل وتفراسد فان
 لله درك ياب يونس كذا في حريوم على مع الحق المشكك
 بلان العترة في قنار شمسنة ما ولتعا بالشرح قتي شمس
 ان لم يرد بالنية كما يدرك عليه قول الامام يشك بلان قوت التفسير او الوعنة
 يعرف ويلزمه ما نوي مع وية تعلم ان تمثيل الارادة بقوله اذ لعت جعسم
 بلان حريوم غير حريوم بلان هذا جعله في حريوم كمال ما ولم يعلقه
 زاد على حريوم غير صيغة التزمية وصوابه اسفاه قوله غير صيغة التزمية اذ
 لا معنى له بلان حريوم حريوم في قول زو من تراجم حريوم الوعنة اذ اعجب فرقة
 على التفسير ان عترة وانظر هذا يفرق اما بالنية وقطاع حريوم الانوار بلان حريوم
 وفريون حريوم حريوم قال ابو الحسن اسماء الانظار بعينه في ثلثة مملاترك
 حريوم حريوم اذ اكلان ورثة نهارى ولونزك ولربى جالس امرها بعزم مواته
 وفيمة المبرر مائة وترك مائة ناضة وغمر اخمته مائة لا ينفى ان يعنى نصف
 المبرر على التزيم يسلم لانه اخف خمسين ناضة وفيمة نصف المبرر خمسون وامر به

فابلا ونفله ابن عرفة وغيره وانما فيهم سحر وشبهة فيهم هو ما ذكرنا
 له اعلم به بالسر بالسر عن ابن عرفة نفا على التلخيص وانظر هذا المراد بالسحر
 جفد ولا بد من السحر مع انه لا موجب له فله جرح في جرح غيرك بل في المراد بالسحر
 لا غير وهو ظاهر وان في حقيقته قول لا الشبهة اعترضه مستبانه فلا بد من
 ليع من ان العشرة اياها من التلخيص وكيف بالشعر والله اعلم من راسر المسائل
 يتلوا عنه عتق وانبع جعل فيه عتق ويجعل في غيرك اتبع في اتبعه بالخرقة عنه
 من راسر المسائل كما ذكرنا ابن حبيب ونفله ابن تاسر وغيره وقول وايضا ما امرته
 سبيك والشرية في ابن رشر الا انه يلا من الغرماء بغيره خرفته وانما هو جرحه
 وموت جلال ابن عاشر انظر عينا انما تترجم مع قوله في غير تهايل في
 اخرى منها النفاوصية حتى يتبين التفسير او يعلف وهي قوله او جرحه
 ولم يرد ولم يعلف مع وفه جلاب بل انه لما علق عتقه صاعا على موت الاجنح
 يمل على الوصية اذ الوصية لا تعلف عليه ولم يمل اقل من باب العتق لا بل لانه
 علقه على موته وهو ايجل عليه والله اعلم **الك** **شاققا ابن**
 عرفة هي عتق على ما ان موجب من العبر موقوف على ادائه يخرج ما على ما
 مجل ويزا فلان في المرونة لا يجوز كتابة احوال الورث ويجوز عتقها على ما ان مجل
 ويخرج عتق العبر على ما ان موجب على اجنح في وفان ابر عرفة عتق فلان ابي
 وزود العبر ان يقول عتق يوجب عتق لا ناسيب في العتق انفعه وسلمه
 الرطاع نزل **مكتوبة اهل** **ابن عرفة** في الكتابة النثرية على المعروف
 في قال بعضه وتعرض لها المرونة ككتابة عتق او اعنته المتكبر على اقرار
 كزني واللة له واللة اربعة ككتابة عتق المتكبر على التماس لغيره وينعكس

اذا خرج حرا ولا بلادة ككتابة عبرك من غير سوال عنه وانما تفصيل اللحن في ح
 وفون ما مر من بطلانها من العصب فبني على انما عتق في تلك منزلة في الشريعة
 ايضا وفون انما اهل التبرع قال ابن عباس عبا عن ابراهيم حاجت كتابك شمس
 شره التكليف والعلية التفرع زاد ابن طاهر ولا يشترط ان يكون اهل التبرع
 مجوز مكاتبه الاضيق لعبه الفطيل م واجاب ابن مزيون بان اهل المكاتب عيب الخ
 وهو التبرع وكان هذا الخ مفعولا على اهل التبرع واما غيره مع مجوز
 حرا على مع المعاد وان لم يثبت فجرد التبرع م وذلك في خرج باطل التبرع العصب
 والمجنون والشعيرة ويرد عليه المكاتب كما بان والبرو حرة والمرح اذا لم يجاب م وا
 مانع من استجاب ذلك في صفة وذكره الخوارزمي في كتابه في ذلك فله الشيخ
 احمد بن محمد ما في الخ واليه اعلم واما قوله ففصل الخ فون اذا جعل
 عليه السير فكل خارج في قوله في خروجه في ذلك فله من المسروقة
 هو الخير مكلفا وحزرا الفير انما هو الخلف معلوم فوانا انما كما يعبرك كالم
 المتبقي وقوله في حقه وابن مزيون ووا ومنه المتبقي واصله هل للسير
 ان يخرج عبرك على الكتابة جرون اصبح عن ابن الفاسم ان للسير اجدك عليها
 بغير رضاك وهو دليل الخ فميت كانت عبرك على نفسه وعلى غير للسير غلب
 ان ذلك يلزم العبد الغلاب وان ذكره وقال ابن الما جشون لا يجوز للسير ان
 يكتات عبرك لا برضاك ومثلك اصبح عن ابن الفاسم قال غير واحد والموت غير
 وهو فذهب المرونة وبه انقضاء وقال الشيخ ابو الحسن يعني اللحن
 للسير اجدك عبرك على الكتابة اذا كانت الكتابة بمثل الخراج او شرب
 بغير اذيع في الغلاب ان العبد اذا تملك ذلك انزله فخر عليه وذلك

المرونة

اعتق وليس له اجبار اذ كان الزاير كثيرا لانه يتكلف مشقة ذلك ثم يحجز قبل
 به سعيه بالعلم وفولته مع انه اخبر منعا عنه ايضا عن رايه في شره
 اقصاه انه الحق هو مقتضى كلامه في احواله وهو ظاهر امره ونية بلعل
 انه يقول عن كماله في شره فانه الشيخ احمد وقوله عن البسالة في قوله لا يلزم
 من لزوم الغايب في قوله قول ابن علقمة في قوله لا يلزم من لزوم الغايب
 ان لا يوصف الى ان الغايب يعتق على ما لا يتبعه به الخاف كما قال في هذا
 وهو بمنزلة واعتق عبد الله ان عليه ملا وهو لا يشترط فيه عارض الزمير فان
 وبعده ان كنهه في هذا وجوز في قوله لا يلزم من لزوم الغايب في قوله لا يلزم
 وفي كلامه لبعث المرونية وان كونه على العادة مع ولم يخرج لها الجائز عليه
 وان كان السير على غير ما يراه في كتابه فلهذا وفرض فونه ولا تكون له حالته
 والظنانية عن الناس في قوله جفان ابن الفطار والفرع هو في ظاهر قول
 ملك لا يبرم في غيرها وهو ظاهر الرسالة في قوله في غيره عيانا ورايا بتبع
 هنا وقال في المنقول ان المذهب هو انهما حادثة وموجلة وانما معهما حادثة ابو
 حنيفة وتداول ابن عروة المنع يمنع التسمية لا المنع النفي في قوله لا يابا حادثة وقال
 ابن عبد السلام معنى كلام المرونية ان الشجيم واجب على بعض انه المعروف
 في الناس بل اذا وقعت الظنانية على الاستحسان على الشجيم لانه المعروف
 في الناس ولم يجل امر المرونية على ان ذلك شره في الحق في ذلك هو ظاهر ابن
 الحارث ولما قال الشيخ احمد المراد بلا الشك في كلامه الى اللزوم بل اذا
 خولع هذا اللزوم في كل ما حادثة بل هي حادثة وشجيم وبه تعالى قولنا ان
 لزوم الشجيم لا يشترط له في الامتناع على ظاهره ومراد كما قاله احمد

على ان عمله اجمع مع غيره من عباد الله يرد كما قوله بعرك وعلم خلاجه لانه فبعس
 العلم لا خلاجه تامله والله اعلم وقول الله خلاجه فان ابن عمار السج هو
 عبر الوهاب وغيره م ويرد قول الشيخ اجمركا لا انصب على فاعل ثم
 ان يقول والله خلاجه مع وقول وان في الشجيع للجنس مصرى بالبحر الوا
 حرة لا معنى لهذا الشجيع بعد الباعل وليس معنى النج والصول قول وقال
 اراد بالشيخ التاجيل ويريد قول الجوهري في النج الوضو الضروب
 وقد سمي الشيخ من قال عليه بجملة في جعلت له وقتا معلوما والله اعلم وقوله
 وهذا اختلف فمعنى وهو معنى ابن رشر او بعض وهو معنى الرسالة
 في منرا غير عجم بل ابن رشر نعي وجود الخلاف في المزبوع والرسالة لم
 تذكر خلاجا وانما بعضها يوم الاشارة بما عثر بها ابن رشر فنادى بها ابن
 عروة وهو ابن عروة ابن رشر فبوز الكتابة عن ملك حالته وموجلة بل
 وفعت مسكونا عنها اجلت لان العرف بها كونها موجلة فجملة هذا قول
 فتلخ اعلابنا وقال ابن في زير في رسالة الكتابة جازية على ما رضى العبر
 وسيرته من المال فجملة هذا انما لا تقرر الا بجملة وليس بجملة على مزبوع
 ملك وانما منعه حالته بل عثر صرف لبقاء الكتابة عليها فجملة تامله اشهد
 وجاز بغير في عرك لا يجوز مراتب السير عبرك لانه لا يجوز معاملة له
 بالروية وهو لا يخاله ما ياتي من جواز جميع ما على المكاتب في موزة تحمل
 المنع على غير العتق والجواز على العتق والله اعلم وعبر فان قول رواه بعض
 الابن كما قال ابن ميسرة ما قاله ابن ميسرة فله في حقه ولم ينقله في وقوله
 هذا في الغرة للوجه لهذا الشيخ اذ الغرة مما في اليد اشر من الغرة في اللولو

ع
 ابن ميسرة ابن عروة
 قول الشيخ وغيره
 لا يدل على منعها حالته
 بل

لم يوصد ورجع كتابة مثل فان ابن مزيون وحقك يعيرك ابن عرفة انه يصف
 على هذا الالاب الحجاب في قوله قمر ويلزمه ذلك بما يفي تلكه بخاص وظاهر
 المرونة في مسئلة اللؤلؤ البصير ويلزم ان يقال بطلان الحزم من باب اول
 فقلت يشهد لك وان الحجاب في قمر قول المرونة واذا اشترى البصير
 نفسه شرا بلا سدا بغير تم عتقه ولا يتبعه سبيك بغيره ولا غيرها الا ان يبيع
 نفسه بغيره او ختمه بغيره عليه فيتم رفته وبقا في تميل التفسير عن ابن
 يونس ان بغير شيوخه قال في الكتابة بلغواكم يوصد انها تطل وهو
 ظاهر قول المرونة ان كاتبه على الولد غير موصوف في بزم ابن يونس
 ويضعه فان يرجع بكتابة المثل وهو الاول في قول زوايا وان وضعت
 واحدها مسلح في انظر من ابن له هذا التبعيل **وهي** عن **ورع** وعنه ابن
 عرفة اللحن اذا جرح الثنائير في دراع الى مثل الاجل او بعد او قرب او بين الزلا
 غير اكثر منها الى ابعدها **اجل** ما جازك ملك وابن الفاسم وان يجعل العتق
 وصفه محنون **الا** ان يجعل العتق وكذا ان كذا عينا بيعت في عرض وعنه
 ما اخبرنا ان شغل ابيه بغيره جاز وان كان الى مثل **اجل** او قرب او بعد جاز
 عن ملك وابن الفاسم لا يغير محنون **الا** ان يجعل العتق ابر عفة وفي ذلك سلمه
 بلا ما ان يبيع والكتابة في ما عليه والفعال ما يجوز لانه بيع الفعل قبل فقه
 وانما يجوز ان يبيع جميع ما عليه فيعتق به كذا قال البراءة وابن يونس عنهما
 وزاد وفيك يجوز وان يجعل عتقه ولم اجز في المرونة واما ابو الحسن فيبلى
 وفلان لعلمه لما فبا بمنا هذا العتق صار ومودها وعندها سوا وكما جئنا
 هذا بغير العتق لم يغير بيع الفعل قبل فقه **وهو** **ورع** **بغيرها**

وقلت ليس ما يجوز في قول روفان العجالة ما فانه العجالة من ان التعريف بها
على الرقيب استعان به هو العجالة فكل ما قيل في قوله تعالى او ما ملكت ايمانك وهي
امسكت من قحطها للثلاث لا الاستعانة بالبلغ والمخيفة وانه وصغير قول ز بلع
كل عشر سنين في فيه فكل واحد ذلك لابر عبد السباع ونحوه فانوا والحذر انهم يفسون
فيه كتابته الصغير هو عشر في ما جوفها ابن عرفة بان اراد ذلك على قول الشعب
بغير خلاف فانه تمنع كتابته ابر عشر سنين وان اراد على قول ابر الفاسم بفاسم
نقل ابراج عنه جوازك وان يبلغ عشر سنين في تبيين قال في صحيح قال ابي
عبد السلام انظر هل جواز كتابته الصغير معني على القول بحجر السيرة عسبر
وجزم ابرو الحسن بان ذلك معني على الجبر في لا يحسم قول زوهرا حيث
لم يعلم فترك في معنى لم ار ما اشتبه منع المعنى جعل الفخر اذ لو
جاز مع معرفة الفخر ولم يكن جرم في نفسه وبما البيع للاشترار مع جوازك مع
جدة الفخر مع انهم جرموا ينسبوا ما حازوا مع البيع بشرط معرفة فترك والمفرد
المنع في المعبر ابن عرفة قال اصبح وسمنون انما يكون بيع نجس ونجوه ان كان
وعينا ولا جابا لانه بيع يرجع الى كونه جرم في قالوا جاز فيما بيع نجس
غير معني سورا اتقوا النجوم في العود او خلعت عودها وعود كل نجس هو
ومرادك بالكرامة المنع في كلام **معني** قلست على في المنع في النجم
المعني بظلال لانه غير ان يجرى افضلا ذلك النجم اخذ ما يقابلها والى فيه
مع وهزا بغير عنة ما فانه زوف في المعنى اذا علم فترك ونسبة من النجوم
والله اعلم بان وفي بالاول والاول **والاول** للمشتر قال ابر من زوف وهزا ايا بيع
الكتابة او جرم انصا وانكاه به غير لانه من معنيين في بعضه اذ لا يبر ما يحل له

هل الرغبة او مجموع الثمانية لانه غير خفي لورانه يفتسار من اذ الغالب
 مساوات قيمة رغبة العبد بمجموع الثمانية من ابي عاشر ولا يفي ما فيه بل ان يترجم
 الغر عندهم يتفر رادني بهذا مع وفولان وروا لسيك ان يحج حير اشتراب
 هو اهل في يغي اشتراوها بموخر وعجز اذ آبه وقوله فيليرى للمعنى وقيل
 برادوا به في هذا رادتيك عن ابي القاسم قال ابرشيد والقياس في مثل الاول
 في السبع والهنه وان تكون له رغبة اذا وهبت له كتابته فالوراء في القول
 الثاني ان الوصية للثمانية اقل فعد الى هبة اهل على ان تكون له الرغبة اذا
 عجز عنها وذلك جائز به **وافرار مري** فبقية قال في المرونة قال ابي القاسم
 وان كانت في هبة واخر في رغبة بغير الثمانية منه جائز ذلك ولم يقع ان تترك
 ولما وان كان ورثة ثلاثة والثالث الى حمله لم يصر الى ابيته وان حمله الثالث
 صرفا لانه لو اعتقه جاز عتقه وقال غيره ان اتبع بالميل معه والمطلقات
 في جزا فراك حمله الثالث اياها ويكون في الثالث اهل اليريد به الوصية من قال
 العود على اطلاقه من ابي القاسم والغير ان اتبع بالميل اليه وحمله الثالث
 جاز القاسم به لانه اوصى له بالثالث وصرفه في الوصية والغير
 يري ان افراك في يمين على وجه الوصية بل انما هو على وجه اخراج مراس
 اهل جاز يكون والثالث اهل اليريد به الثالث وفرا تقي ابي القاسم والغير
 فيما اذا اتبع ولا يحمله الثالث لانه لا يجوز من ثلث ولا يترك ويحل له هكذا
 جسر التفرع قول ابي القاسم من نقله **فجعله** ولا يفي ثلثه بجملة
 يعود الى المسئلة الثانية خلاصة ويكون بمصرع الشرع في الاولى يجوز
 افراك ولو حمله الثالث ويكون على امر فوقي ابي القاسم وقول غيره

وقيل له بعد ذلك المستطير لاي الى الاول فيما اذا حمله الثلث وهو انما
 نية او بصفة لان اب الفلاس والغير يتفقان على انه انما يحمله الثلث في الاول
 في لا في غير افرار كونه في حمله الثلث كما علمته وكلام العود وهو
 كلامه وهو انما اذا كانت في العلة واخرية المرض في بعضها وامان كانت
 في المرض واخر بعضها في جانب الثلث مختلفا ورثة في الاما في الام
 ورتة وان كانت في مرضه واخر بعضها في حمله الثلث عتق سورا ورت
 كماله ان لا يمتنع عتقه وانما يحمله الثلث غير ورثة بل ما امضوا كتابته ورا
 عتق منه حمله في ان **ورثه** كماله قول روي ولا اواب في حقه بل كلام المرونة
 الساب وغيره يرد على المعبر هنا القول بغيره ولم يذكر احدهما اعتبارا لاد اظا
 وح بالمراد بالثلاثة عتق البرية التي ليس بها اول وهو اخر اذ قال في تفسيرها
 كما في حمله ولو قال انه يرد عتق ان ورثة ولزك ان الحصر واخر **ورثته**
 بلا محملات ولا يقع ثلثه كماله في غير هذا اذ في الكتابية كما جرحها المرونة
 فلو رعا وان كانت في مرضه وفي الكتابية مات السيرة ما في حله جاز في
 كسعه ومما بان في السبع في ثلثه مع وجهها ايضا فان غير من ناحية العتق
 وتعرف مجموع ما مات السيرة وحمله ثلثه مثل ولا في العوار في اقله او عتق
 ثلثه بما في يد الكتابية وقال اكثر الروايات ولا يجعل عتقه كماله يكون لسيرة
 ملك ما موهب **والخلاصة** كما ذكر في النسخ فيما اذا في حله وقصفا فولي
 لابي الفلاس احدهما انه قل السبع فيكون حرا ولا كلام للورثة على هذا وجه
 انه انما انما كماله في حله الثلث في واثلاث فيمنه اكثر من ثلث
 امة غير الورثة يرد بغير الكتابية او يعتقوا منه قل حله الثلث فيما قل

اللحن وواجب الغير ابن القاسم على هذا القول من نقله ابن عروبة وغيره واما اذا حاد
 فقال غير الحق عن بعض شيوخه فيجعل في الثالث فيمنه الرتبة كلها فجاء على
 التمرير في بعض هذا انما يجعل في الثالث المحاللات خاصة لان الثنا بـ
 في التمرير عتاقة قال بان كان الثالث يحل رتبة جاز ذلك وان كان لا يحلها
 رتبة التمرير المقبوضة الى غير العبرية اعني محل الثالث ورتبته بل انه نقله
 في ضم وقرعك ان الغير يستوعب عن ان في المحاللات نحو غير محله وانما يعترض
 حكمها عن ابن القاسم قال ابن يوسف انما يعترض الحق عن ابن القاسم في المحاللات
 وعن محله بان في محله الثالث محل غير العبرية قال السير كما لو محلات
 في بعضه وان حاد في محله الثالث لم يكن بمرتبة ورتبه حتى يكون لان المحاللات
 ورتبة وان في محله الثالث في الوجه غير المرتبة بواجب ان لا يجعله المرفوع او
 يرد الى المحاللات ما ينفرد منه ويقفوا محل الثالث بتمام نقله في اربعة رتب و
 ما اذا كانت السير في الثمانية فيلزم في ثلثه مغلط ان محل الثالث فيمنه
 في غير الثمانية والاخير المرتبة لغول المرتبة وكراتب غير في مضمون
 فيمنه اكثر من الثالث في المرتبة امضا الثمانية بان ابو اعني من العبرية بل في
 الثالث بتمامه وقرعك ما ثمر وحج الا في المحاللات وبعدها مع
 الغيرة وغيره وكلها مستوطات في المرتبة محاللات وفول في ثلثه افرار
 ومحاللات في ثمر غير غير الحق ان في في الثانية فيمنه رتبة لا محاللاته وقر
 له وان في محله الثالث غير المرتبة في قرعك ما ثمر ان هذا التخيير غير محج
 بالنسبة للفرار وانما في بالنسبة لمكانية المرفوع وكلام ابن مزيه في
 اعترضوه وهم وانما اخرج محله في قول ابن العبرية ان الثمانية فيها

فيل

تسبوا الشارح في منزلة البراءة غير ان هذا الشرع تارة يوجب الى الحرية وتارة
 الى عرقها فاما ما وجد في جمع ان لا يفتي على الموضع في الاولي ان يكون لعن غير جمع
 جنباً للجمع وحسب جمع كل راجع ومكان او وارث او سير ونياسب
 لعن ما علف عليه وهو لعن بغير قول في بعض خلاف لعن الكبار في
 لعن احد الكبار بالواحد قول في سب الشرع وكان ما افترق في شيء
 شريك مع رفقة العبرة تقع تحت هذا ومعناه ان المشترك له الاثني
 شيئاً قبل طاعة كل ما افترق منه وبين شريك كما ان رفقة العبر بينهما
 ان يحرم ما يلي من هذا الكلام بسبب الاعتقاد هو ظاهر مع حجة العفر خلاص
 ما توهم منه في ما عثر ضد ما في العوارب الاظهار على قوله بسبب
 الشرع في العفر عجم فلا يضحى في قول ابن الخليل وليس لا حرج في
 عجم دون الاخر ولو شرعه ظاهر قوله ولو شرعه ان العفر عجم والشرع
 يخلو وهو منسوب الى القاسم في الموازنة وقال اشعب يسمع الا ان يرضى
 مشترك في التسمية ترك ما شرعه من زيادة الجوارح على بسبب الشرع بالزيادة
 التي زادها في قوله رد ما افترق في شيء غير ملتزم مع قوله بسبب
 الشرع لما علم ان العفر عجم بما عثر في قوله مع رفقة العبر وانما هو لعن
 المرونة في موضع جزئها هنا سبب فلعن بعضها على افعال اربعة وان كانت
 عبراً بينهما ثمانية واجتازوا كل ثمانية امرها ولو يلا في شريك في حرمها
 ويرد ما افترق في شيء وبين شريك مع رفقة العبر في الثمانية كلها
 او بعضها فلا يجر انما يكون بينهما اذا اجتمع على قسمين وورد على
 ردك الى العبر من ذلك اذ لا يفرق ما له حتى يجمعها والامر الشارح

في
 آخر

۷۸۱۲

واعظم

واعتمرك الله في ضحك قال صبي وصرفك في اهل الموصوف يرجع
قبله مطلقا كما في الشك وغيره ولذا جزم ابن مزيون في وجوب بلز جزم
الموصوف بالمثل مقوما لغيره في كل ما يقع عليه في ذلك مع انه في
المرونة وجهه كقوله لا يستغنى عن كذا في غير موضع عرض موصوف
او موصوف او لعل في بعضه وتنتهي العبر عن استغنى ما دمج العبر من
ذلك بل اجاب الى ايراد العنق ولا يك يرجع عليه بملك في ذلك وانه قد يرد
على انه رشح ومن فقهه ظاهر والله اعلم ووضع في بعض نسخ الله مكترا وان
وجر العنق معينا قبله او استغنى موصوف في فقهه كقوله في شبيهة
وان في يمين له ملك اجمع به دينا م ومنه نسخة ابن مزيون وهو صارت على
ما لا ين رشح فلا يصح وغيره في ذلك مراد ابن رشح بقوله في فقهه موصوف
كأنه في الاصل في كذا في فقهه موصوف ولا يرجع ملكا وهو ما في ملك موصوف
في ذلك كقوله الله في ملك الشبهة لا يملكه لان قوله في فقهه موصوف
قوله قبله وقوله جار والموصوف على الراجح في غير الموصوف عليه
ابن مزيون وح في فقهه موصوف الله راجع للمعنى في فقهه على الاصل مرة لا غلبة
واستغنى واستدل له بل الله ابن رشح فلا يك وزعم في ان ملك لابن مزيون
وح هو الموصوف للنقل ولم يرد هذا النقل التي يوافق في فقهه
كقوله المرونة يوافق في ملك ابن مزيون في فقهه موصوف في فقهه موصوف
لا فيه في رد عتقه ورجوعه ملكا ما اذا دمج ما ان الغرماء قال في المرونة
وان ادعى كذا في فقهه موصوف في فقهه موصوف في فقهه موصوف في فقهه موصوف
منه بان على ان ما دمج من امواله بملكه ويرجع رقيقا الى يمينه وغيره

صبي

يرير مكانها وقرعها ان عفر الكتابة انما يكون بغير المعنى كلب فيه وغير
 واما العتق على معنى جملة لا كتابة وكعب بالهوى كذا لابر شاعر ابرع
 لا اعرف هذا المذهب لانه مقتضى قولها انه كالعبر او ما يولد لها
 يعني ما يتولد منها به بغير العفر خلافا قول ما يولد لها من عمل يكتسبها
 زمن الكتابة **وفيلك** **تخروعة** قال في المرونة ذلك خروعة اشتراكها للتشبي
 بعد ايراد الكتابة فياخذ وان اشتراكها في الكتابة باحدى العبر قبل
 فاما ما سقطت عبر الحاء عن بعض الاشياء انما ذلك في اخروعة البسيطة لانها
 في غير التبع وعلما بوضع على ظاهرها قليل او كثير هو وعلى ما لا عبر
 الحاء راجع الى ولم يتركه اب مرزوق بل اسفد لينة قليل كل ما لا ينفذ
 مما عليه الاكثر وان قلت **جبرت** في البقاء قول روي في هذا لاجل انما زمن
 كتبه بتتمة صوابه زمن جملة كما في صحيح واب عروعة وغيره وان قيل بالقيمة
 للتشبي قول روي يجب ان معد في الكتابة ولا تكون لوارثه في قول **صحيح**
 وفيه غرر في المرونة والمكاتب اذا قلنا انه اجنبى باذى فحتمه عتق منها
 وكان معد في الكتابة ولا يرجع عليه بشي اذا كان من الجوز له ملكه مع وفاء
 في جنايتها وميراثها وانما تمت امته بان تقسمها من ماله وملك ذلك
 للميراث في الكتابة بان ميراثها لا ينفك ويلاصصا به في اخر مجموعها م
 نقله **صحيح** في قال اذا علمت هذا الختم انك قول **صحيح** في الجنانية على ذلك البعض
 ينبغي ان يكون الارشاد للتشبي فصوره وانما **التشبي** ويعنى على سبيل **صحيح** ومعنى
 ان عفر كذا لابر شاعر قال ابرع منه هو مقتضى اطل المذهب في احراز المكاتب ماله
 ان كان شر او اياك بغير اذ سبكه ولا ختم ان كان باذنه ان يعنى على التشبي

فقاله

ودفن ثمنه والاعزى هو المصلحة لا هل النزاع بوجه وانما هو عليها الغراء ووجه
 بالعبارة ان شاعرا وانظر هذا مع عز وانه ذلك في وجه لاجل الفاس في الموازنة و
 قولن ومقتضى قوله في انه لا يجوز اشتراك في خبر ان العمة اعلم من الجواز ومعرفة
 بما يقتضيه امرها بعينه وفرضه في وجه بالجواز ونحوه على قوله ومقتضى ان يحزن
 لان المكاتب في خبر مادون بل فيل لا يقتضي على العبر الملاءمة والاملا اشتراك
 الملاءمة غير على وهذا من المكاتب غير يشتر وهو على ان ذلك العبر يقتضي
 على سيرك فيك كما ايج للمكاتب اشتراكهم او لا حلا في الامر كالملاءمة
 يشتر وهو غير على في والشاهد في قوله كما ايج في **والقول في السير في الكتاب** يشتر
 قول في لا يجب على العبر للعلة التلافيف وهي دعوى العتق لثلاث هذه لان
 الامر عن هنا هو السير والعتق بترك خبر عموال التلافيف اقرار بالعتق ودعوى
 لعمارة دقة العبر بالمال طيبس هنا دعوى العتق احلا وقوله لان العتق لثلاث
 بشك لا معنى له وكذا قوله واجل قوله في لان قوله مبادم لا يقتضي بل في تفسير
 له ان فيه لوجود العتق على العبر تلافيف وهو له وفلان بعض القول للتفسير
 ايضا في هذا هو ان في خبر واعلم هو ان مشارا به بالعرف والله اعلم بالفرق والجنس
 ولا اجل قول في وان في يقتضي عليه اللحن والماز في هذا اعترف الله في وجه على قوله
 ان الخلافة تبعا لا بغيره وانما في علم في خبرها او جنسها او جملها في
 قول قول المكاتب هو السير قول لاجل الفاس واشعب فقال في **في هذا**
 يقتضي خبره ان الخلافة في الثلاث انساب لاجل الفخر بالبلاد فيه كما قال
 واما الجنس فيل ان قول لاجل الفاس واشعب كما يوجه ان الخلافة في ذكر على
 اللحن ما في عنه قال اجري اللحن ذلك على قول لاجل الفاس ان التلافيف في

وممكن من قول اشبه وقال عن المازر اذا اقلعها في الجنس جري على اختلاف المتبادر
 بعينه في الجنس فيتم اللفظ في قولنا سجد وظهر امره وبقايلته لما قبله ان التقابل
 مع حقيقه بقول زيد يكون عليه كتابه فله في غير ظاهر في ضمير عنه ما غلبه
 وانفك ابره في وغيره عراب القاسم ان الكتابه جري في ذلك في ضمير واما الامل
 في كلامه محتمل ان يكون اقلها مع وجوده وعمره وفي قوله اءطوره
 اما الاول فقول اللفظ القول قول المكاتب انما هي مع ما يات من كثير في
 النجوع مما لا يشبه فيك والمزجيه كله عليه واما اقلها مع ما في قوله اءطوره
 طوره في المرونة جري المكاتب مع نبيه ومع يتقلوا خلاف استعبار مع
 بعينه ولا يدرك على الله في محضه لا انما في سورة بين الضرر والجنس ولا
 جك في عرج قبول قول الشير فيقول الله سورة في المسطيل الثلاث
 في قبول قول المكاتب فيقول لار الحجاب واي شارب مع نكر اذ ليس في كلامه
 نكر في قبول قول المكاتب في الثلاث والله اعلم **وجعوا بان جعله كقرا**
 المرونة الوانوي وظاهرها يسيه كذا البضاعة او كثير وغيره بالكثير في
 وشبهه له ما في طلب الجهد والغرف وما اشبه له المماري وغيره في الغرا
 في مع يعنى بفضلة الشجاع والعلف وفضلة في جمع لامراته بفضة مسته
 وكسر تها في ملك امرها وفضلة منونة علام الغراف في فاته في التكميل
 في نكح قال في قال المرونة جك في جمع اليه انشأ ما لا يورد في الكتابه
 جري مع ما امرها وخرج حرامانه جري مع نكح لا في اليه وان في علمه
 ما في وجي بانها في جك في علم غير ما دجها اليه وذلك المرونة في اقل
 وكذا في جمع اليه ما الكونه طاملا او عاكلا او غيرا وفي نكح في تلك الخطه

ع
 ع
 ع

مراع لغيره وواحد اوسى بمناقبه قول زهير بن ابي ربيعة الفاهراء النخيل فلهذا
 اذا الرعية انما تفرع من الموت وقول في قيمة رقبته لا الكفاية في صوابه خلافا للثقة
 لان النخيل في المرونة ومن اوسى بمناقبه عبرة والقلث في المرونة جازم واه اوسى له
 بنو جبه النخيل واه المرونة وفيه بنو المرونة بالمرضا انما هو الزكرك المنة والعرفنة
 فيصاونهما مع وجه المناقب في المرونة او تعريه به عليه اوسى له بنو المرونة فلهذا
 في حال المرض في ملك الشير فورد في النخيل في النخيل واليه يسجد على
 في حال المرض في ملك الشير فورد في النخيل في النخيل واليه يسجد على

باب في القول

الاح في اللغة اصل الشئ والجمع اقله واحدا في الاح اصغر واكثر في جمع على اقله
 قال في التسهيل واصطلاح في الاح من الناس اشتر من اصطلح وغيرها بالعكس
 في فيك واحدا فوامع في محو لالت الكتب اصطلح في صوغها واستعار في
 كانت المحشرات مستخرجة منها كانت كالأولاد فيك اصطلح بالها لان
 المستعار في انما وقعت في العفلا قال ابن عبد السلام في العلو في بني
 جمة من الكتاب في اصطلح الاولاد ولعل سبب ذلك شوبع المولود في
 فكل من الحرية للاح فيكون في الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 ان في فقة الاح فيكون في الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 قول في فقة الاح فيكون في الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 هو في المرونة في فقة الاح فيكون في الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 وامر في الاح فيكون في فقة الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 بالاح فيكون في فقة الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة
 وكذا في الاح فيكون في فقة الاح فيكون في فقة او في فقة او في فقة

على اقرار بالولد ، ومعها ولادة ماذكى وتصريح السبر يمين فيما افادته
اشد على الاقرار ومعها ولد خلاف قول ملكة المرونة انه يغفل في علاج
كما يان وبه تغل ايضا ملكة قوله وسواء كذا ، معها هذه العور الثلاثة ولر
الحاكم لانه اذا كان معها ولد في العور الاولى وهي شهادة شهادته على
الاقرار او اقراره على الولادة صرحت بالاعتراف وقوله ومقتضى قوله في باب
الشهادة دانته يقضي انه لا يخرج اليمين وجا به عريضة معصوم المرونة انها
لولا ثم اقراره على الولادة مع افاقتها شهادته على الاقرار في حلف وفك
اللفظ ان اعترف بالولد ، وانكر الولادة ولا ولد معها احل اءادته علمه
وان كان غايها حتى تقول انها ولدت في حلف م وقوله جعل يكون كمرتكب
عنها دعوى العنف في هذا ايضا فعور اب عريضة جوهر فلا بعف شيوها
الغروبي ان تلك دالة اختلاف قول ملكة اذا فادتها شهادته اقرارا بعنف
وتلك في اليمين كذا استبرأ اليقظة ونيلك قول زيد الوك ، في جعله الغير
في نيلك للولد ، فيمنظر والنزاج المرونة ان الغير للولد وهو ظاهر ومعها
من اقراره بحد اقراره وادعى بعنف انه استبرأ اليقظة ونيلك مالات به وولد
صرف في الاستبراء ولم يلزم مالات به وولد مالات به قول ابن الخطاب
ولو ادعى استبرأ اليقظة بعنف لم يلزمه ولا يملك م يفتي جعل الغير للولد
الا ان كان ولد الخصم وولد لستة ما كثر قول زوال العلة فيقضي انه من يورث
تركه ولا يجعل هذا غير عجم اذ لو اتت به لستة اشهر م يورث ترك الولد
الكل في الاستبراء اغل غير معتبر لتحقق وقوع الحيف في الجملة في الحيف فيكون
في المنزلة م يورث بغير ولد كثر قول زكا عن عليهما هذا فيما اذا افتر

بالوكه واستبراجه لم يفر بالوكه عزت كما في ج، ولولا ما في قول (الاول)
 يكون معها ولولا السير مستمر على اقرارك بالوكه، كما تحتاج لثبوت اللفظ
 في غير موضع ان يستمر على اقرارك فيك وجود الولد او نيك فيقع به البينة
 بلا بر من ثبوت الولادة خلاف خلاف كلان ابن عرفة وضمي ان وجود
 الولد مع اقرارك كذا على فذهب المروني سواء استمر على اقرارك او
 ثبت عليه بعد انكارك به ابن عرفة وفي فريضة من افر بوجه لغته اثبت
 بولر فقال له ان قلربه ولم يدرع استبراج، وفالت ولربته فتك صرقت والولر
 لا مع به وفك في ج، واخلفه انما معط ولرب مع اقرار الشير
 بالوكه، بيع المروني بيبك فولها وفيك لا بر من امر ليقرب على الولادة فقال
 في بيبك فولها ان صر حيرانها او امر حفرها م وقال ابن عرفة فيل
 واخلفه انما ليس معط ولرب مع اقرارك فقال ملك في المروني بيبك فولها
 وقال ايضا ان انكر الولد، واخلفه رجليه على اقرارك بالوكه، واما ان يبر على
 الولادة فكانت اع ولرب وثبت نسب ولربها انما معط ولرب مياوي هي
 وجود الولد وعرفه وانما تفيج امر انبي على الولادة فقال عمر قرد ان
 صر حيرانها امر مفرها ولرب يفر فيل هذا الثقات م ما في قول
 وقال ايضا ان انكر الولد، في بفر جعله ففك في وهو القول الثاني في كلام
 قبله وذلك يدل على ما قلناه، والا فكلما قبله فتفت من راس المال قول
 عنفت جواب الشرط الاول في صوب الحفيظة لازم الجواب لاء الجواب طارت
 اع ولرب لازم عثقا ما استغنى باللائح في الملزوم وكان البسلك
 في يستخف هذا فقال لا يجمع كونه جوابا لانه وما بعك واحكام اع الولر

[illegible]

زيران الشرك لان كالحرقه وقال ابرو نس قال بعقلوا اعتقدها على ان
يكون الولد عنك لزم العتق وايشترع الولد منها خلافا لخر خيلع امراته
على ان يكون الولد عنك لان ايج الولد الشرفه ذلك في حال بملك سيرة
الجور وفيه ان ذلك يلزمها كالحرقه مع **وتشترطها على حرام غير** قول واما
الا جلت فيستوي مع امه في اشتراك رضاها فيه نظر بل هو في الاجماع
بخلاف امه في جرح سيرك بغير رضاها قال ابن رشد لا خلاف في ولد الامه في
سيرها الحر انه حر واما ولدها من غيرك فيع بمثل امه في العتق بعروضات
السيرة راس مالها وخلافا في الاستخراج والاستجار والوكالة جلد ا
يستخرج ويخرج واما بطلانها لانها كالرسيه وما نقل عن قوم
عرب في رخصه فقل وتبين على ما عتق المنه ان يسرى حكمه مع امه
امع لان كل ذات رحم بولدها بمثلتها **وان كانت بغيره** قول وفولابي
المواز في المرحوم عنه انه الغياسه عزوه من الابن المهران في حكمه في وضع وهو
خلاف ما عتق ابن عرقه من عتق الاب القاسم ونحوه وسما ارش ما جنى على ايج
الولد لسيرة العتق عزه ولومات سيرة ما قبل فيه الا ارش مع كونه لور
ته اول اول قول ذلك في ثابتهما رواها ابن القاسم وقال الاول الغياسه
ولا انما استحسننا ما رجع اليه وانتبهنا وان اعتقها سيرة ما قبل ان تلخر
ارشها بقلان ملك هو لها **في استعسا** وقال لشيخ هو للسيرة **ورود عتقها**
قول زجل بغير فيمنه ان يظلم زاده ابن عرقه بعوضا كله فانعه وقامه المنز
ب ان اذا نفر بهما لاش على البايع فلا انفعه عليها مسترجعا والاد
وفيمنه خرفتها شة وقال يحتمل يرجع عليه بالانفعه يبرر ويرجع هو

بالخرقة مع ويرت ان حيث هذا كل القول اذا حيث يجب مراودها واما ولرها فها
 ان اية عرفة وحيث ان جنس ولباع القول من غير سبورها جنسية اكثر من غيبتها غير
 في جواربه فيبقى على حاله او يسلخ عرفة في الارش جاء وحيث رجع لسيرك جاء
 مات سيرك قبل ان يعرج عتق وانبع بما بقي من الارش وان فلان في مرضه ولز
 من قول في المرض فلاح لا يتقنه هذا فعليه الجمع من هذه المسئلة والنت
 قبلها وجمع بينهما وثبتت الشئ امر بان الثانية مغيرة بل اذا لم يثبت ولم
 يثبت معصوم قوله في الاولى ان ورثه ولزوا حذر الشئ امر بل لا وحيث ان
 موضع عتق واما مردان قوله في الاولى حذر هو قول ابن الفاسح وقال الاكثر لا يجوز
 واليه اشار في الثانية وهذا هو القول اذا لم يثبت تبع لبقاء المرونة في ذكر المسئلة
 وعلم قولان في المرونة فكل على القول ان يقول في الثانية وحيث ايضا ان امر
 مغيرة في يربوها وان ورثه ولز ليس في ذلك خلاص في المرونة وعمر زيادة
 ما ذكر هو سبب ايصال زورا غير مني بهما له على غير وجهه انظر صبي وقوله
 ومعصوم قوله ولزها معصوم مواجعة مع كونه ورثه ولز تبع في هذا
 وهو في نفسه على خلاص المعنى لان الثانية المرونة انه اذا كان معط ولز صرف
 وعنت من راس المال مطلقا ورثه ولز انما يستعمل الحكم اذا ورثه ولز ملا
 جوا في ان يكون معها ولز يكون معصوم لا ولزها معصوم مواجعة
 لان كما ان التصريح في المعصوم وهو اذا كان معط ولز لا يتغير بل يثبت
 ولز بل صرف مطلقا وانما التبعيل في المنعوى كان المناسب ان يقال انه
 معصوم فلا يفتن وقوله وتفسيرها يكون ورثه ولز فلاح قول امر في فرع على
 ان تعبيرها بذلك انما هو ليكون المعصوم مواجعة لانه اذا لم يثبت ولم يثبت

بلا لا يلا كما تخرج في معصوم ولا ولا لها وفوله وفتح الهمزة بفتح واو ان كانت
بمعصوم فترجى تخرج ان هذا معني على ما جمع به احمد بن قلاخ وفوله ومعصوم
وفوله او عتق في عتق هذا يجمع ان قوله في عتقه راجع للعتق بفتح
وهو خلاف ما قرر به اولاً في جموعه للعتق وللا يلا معاً بفتح الهمزة
وتحقيقه بالعتق هو ان لا يلا بمرزوق وفتح تبعها حج راد ابرمرزوق ١٧/١٧
فان بالايلا لا يلا في بيت ان يقول المرفك كذا اولها في عتق او في غيره
الفتح وامر في التثنية ان يرفع في الخلاف بخلاف ان يرفع بالعتق فانه ليس
استرك للعتق بالفتح ما ذكر في المولف وان استرك للمرفق بفتح فترجى
يخرج من الثالث بلا الاستكالات بخلاف الايلا فانه ليس بفتح فترجى وهو ظاهر لاني
ارجوع للمثلية مع ظاهر ما تفرع عن ابي فرزوق فانه في قوله والاه اعلى وفوله
بلا اول لا يفتق ولومع ولرفقها حيث وزن كلاته هذا خلاف ما قرر به اولاً
من ان لا يفتق سواء وزنه ولذا ووزن كلاته انما هو بفتح فترجى
الموضعية فليكن كثير والله الموفق **باب اسر جن** ابتداء بالقيمة بفتح الهمزة
كعبارة اب الحجاب يعنى انه ليس للشركة ان يفلو هذا للشركة وفلان في جمع
بغير تعريف بعبارة اب الحجاب وهذا هو المشهور وكان ملك يقول لا مئة
اع ولا للواحي ويتبع بالقيمة ديناً كالموسر وفي الشركة في غير ان يتلاسل
بنسبه ويتبع الواحي بنصف قيمة الولد ديناً وبنسبه ويتبعه في دونه
المراد من جمع بغير جعل تخيير في التماسك بنسبه مقابل المشهور مع انه
هو قول ملك المرجوع اليه كما في ابرعته ونسبه ولذا في الواحي من عسرا
بفلان ملك هي اع ولا الواحي ويتبع بالقيمة ديناً ثم رجع الى تخيير الشركة في

قال الالب الحرف في قوله خفيته نزل ولا يخبر به هو انتم منه مع قولك زعفة ابن
 عروة بقوله صفة حكيم في خبر عجم وانما يبيع من نفسه لوفاء وليك بعوض كل احد
 لشمله ماله الخوف العوض من اجبني على ما تعنى عبرة لاني الاجنبى وكما
 كما بالولاء له قول راو مولى ورضى كما في من عذر مولى ان يتوفى على الرضى
 انما تفرع به الى الولاء انما تعنى على مال مولى ولما الفى بعثته على مال
 مولى او على لا يتوفى على رضاءها وفرضه من وانتم على ان عليه البلاء او
 عليه لعم القنى واذا لم تامل او عنى عنك بلا ان قولك هو اطمع
 في بالولاء للمعنى عند اتعاظ هذا الاتعاظ غير عجم بل انما مطلقا سواء
 كان باذنه او بغير اذنه ابن عروة ابو عمر من اعنى عنك غير باذنه او بغير اذنه
 جمهور من رضى ماله عن ائمة اهل البيت بالولاء للمعنى عند وقال اشعب النول
 للمعنى وقاله اللين والاوزاي وسواء في قولك ام في قولك لولاء مولى ام
 بعثته سبيلك حتى عنى قولك في هاتين العورتين في جهة نظر انما هي صورة
 واحدة وقوله ومعهم من اعنى من لا شرع ماله في وقوله بالولاء للمعنى
 مطلقا في جهة نظر اذ في بالولاء لا شرع ولا شرع للمعنى في كاي شرع ماله
 اذ اعنى بالولاء ليس ماله في شرع ماله في عنى ماله بالولاء له كاي في المرونة
 من غير تفصيل فذلك في شرع ماله في غير التفصيل الذي ذكره وهذا البرى فيها
 ابن عروة وفيها ان اعنى المكاتب او العبر باذن الشير جاز والولاء للشير
 جاء عنى المكاتب رجع اليه الولاء اذ ليس للشير انشاء ماله ولا يرجع اليه ان عنى
 وماله عنى المبرر وان الولاء باذن سبيلك في ماله ماله اجب بالولاء للمعنى
 ولو مع الشير لا يبرح اعنى في بين ليس في انشاء ماله وليس في المكاتب اذا عجز بعرض

ليس هذا وتب على ما
 قبله بليبه مقول
 لوفاء ومبعض
 قولك وكما في خبر
 ماله في وقوله

٢٢
 اى العبر

بعرض

عليه في نقله كلامه في مسامحة وهو معترض وجوابه ان قلت اطلق انك لا على الغير
وهو ان لم يكن في هو ظاهر وفعله وفيه انما هو في البروتة في قوله في حشر وهو
كذلك في الله وضح فيك وهو نسخ وعمله غير قوله ومعنى ما وقال بعض
ليس معهودك جميع لا في الفصحة فيلسر وليا المعنى على معنى المعنى فتأمل
انما فيك ليس نسب من هو من زكاته في الحرية لهالة او بالفتوة في انظر ما معنى
فعله او بالفتوة فانه من انظر لفعله معنى الحرية ولو قال بطله او ما رضى كل الرخص
وكذا قوله خلا بالشيء غير ظاهر وما ذكره من رجوع الغير لما قبل الكلام
وما بعد ما جميع ومعنى رجوعه لما قبلها ان رجوع المعنى في غير ما اذ لم
يكن ليس نسب من هو طاء كذا ليس نسب من هو لم يجر للولا وهو رخصا عرض
وج بامته معصا ولي مشروط في رجوع او معتقته وولي معها اولاد ابله اعنى
السير ليلع لا في العتق عتقه ولا في العتق نسب من هو وعرضه بما ربح
انما يعنى ابراهيم اومات جرم ان طاء حيا وليس في غير ما انما ربح ولا بالسير
والله السير ليس والله انما كذا فيك بعض شيو خا وهو مردود بفعل المصنف
طاء العبر رجم الولاء معتقته من معنى الجرو انما يعنى الغير بالنسبة لاولاد
بش المعنى فتأمل الله في قوله في كذا انما يعنى ما سيرها لا ينسب في
ان يجوز ان لا يبعد الا ما قبله ما هو قوله او غنى لا خول اعنى
الاب او المستحق قوله في عتق الا في صوابه وكان الا معتقته قبل ان تترك
في ان قبله لانه ان تترك عتقها في الولاد كما هو ظاهر في ان يكون
الولي في رتبة رما اولاد وذا لا يمنع من ولادته معنى امة او ابيه كما شعر
وقوله في قبل عن جرم في غيرك ما لا بد ان الله هو الظاهر لان استلزام

في
بطله

الابر

قوله عجم مسلح ما مع امر مسلح لدش بر بران يوصي فيه بيتا ليلتي
 وفي رواية بيت ثلاث ليلان الا ووصيته مكتوبة ولو كانت واجبة لما وكلها
 الى ارادته ونفعه بعض شيوخ عبر الى بالموعود وفلان ابن وشر
 العروا ب قوله على الموعود والعجم لان العجم فريضة الموت اشبه به
 ونحوه نقله ابو الحسن **واه سفيها** فقال اقرموني عليه فقال
في ضيق وقاله ابن الموي عليه شرح ما تشي بلزقة ذلك لان يوصي به
 يجوز في ثلثه ولا في الفاسم اذا باع الموي عليه فلم يرد به
 حتى مات انه ينبغي بيعه اني مرزوق فعلى هذا يلزمه الذي
 موته قبل ملكه اشبه ونحوه لان عفته وفرضه في الخلاص في
 مسئلة البيع في باب التجرد في حكمه **وعلى ان لم يشأ فداواوص**
 لغربة ما وصلا لوفلان الذي لم يخله برل ان يشأ فداواوص
 الشافعي اخذ من التعليق ولا يلزم من نفي ما خفي في الاسم
 والتعليق لا يكون كلامه محصورا في ان اخطا اعطاه
 لجلال في قال لا تعفوك بموثرنا فخر وهو غير معروف انظر ابي
 مرزوق في فصوله او اوصي بغربة فلا بد من مرزوق هذا وان ذكر
 اللحن ليس في كلامه ما يدل على انه فخر به تبعه كمال المرونة
 وانما هو رآه رآه وحال ولدك بالغربة ما ليس بمعية
 ليرحل المباح بل ليل انه قابل الغربة بالمعصية وفرضه
 بنفرا ما في ضيق الماشي وفصول الا خلاص انما هو
 قولها ولم يكن فيه اخلال في فيه نسخ والتميز ان محل

مراد العروا
الوصية في قوله العجم

بشيء من المرونة

الثالث ويليه هو قولها اذا احاب وجه الوصية ويورد قول الامام
 عليه السلام لا ينفاس ما معنى احاب وجه الوصية قال اذا
 لم يكن في وصية اضلال انتهى فلهذا لم يورد وجهه تعالى عنه
 قول احمد ان قولها ولم يكن فيه اضلال على تفسير على ما قبله
 وان رد عليه غير عجم وان قوله في قول المروزي اذا احاب وجه
 الوصية بعد وفاة لا يتردد على الثالث فيصور لانه خلاف ما
 في نسخة ابن القاسم والله اعلم **الخامس** في قوله ما عرى وجهه مستغرق
 الزمة ووجهها لا غير جائز ولا توارث اموال مع وعقده باذا يدل على
 يرجع ميراثا في هذا هو ان يترك بمقتضى عوارث وانه قال التوارث
 من اعم بنا عتق مستغرق الزمة ووجهها لا غير جائز ولا توارث
 اموال مع ويملك بها ملك الجاهل لانه خلاف ما تقدم اول
 باب العتق واول باب الولاء على ابن رضاء عتق مستغرق
 الزمة بالتباعدات التي جعلها لربها ما جرد ولا يملك وفسول
 خلاف وصية في بقران في قسم ابن رضاء تغيير الوصية الى خمسة
 اقسام ونص في المعقولات والوجهها لا يفسد على خمسة
 اقسام فمنها ما يجب شفعك ومنها ما لا ينفذ تغييرك
 بثلاثة انواع احدها ان يوصى بواجب كانه كونه وعنى العتق
 والثاني ان يوصى بمشروب كانه وصية للمساكين والثالث ما قيل
 في كونه مشروبا على منعه غير انه مشروب وما لا ينفذ تغييرك
 في نوع الوصية للتوارث والوصية بما زاد على الثالث واما ما لا يجوز

شيعتك منوع واحد هو المحرم كالوصية باقامة نيل حنة على ميت
 وما اشبه ذلك وامامنا يخلف به وجوه شيعتك منوع على ما قيل
 به كونه منوعا اوله على من ذهب من غير ان لا يبر من ذرية كمالوصية
 بالحق واجب ملك واكثر اعلامه شيعر الوصية به ولم يجب ذلك ابي
 كنانة والباقي ان يوصى بالاموال كالوصية ببيع ملك ما املكه او
 عبده من عبيدك وهو لا يرغب به ذلك او ما اشبه ذلك وامامنا لا
 ينفق شيعتك منوع واحد وهو المأثرون كالوصية باقامة له هو
 به غير ما استنفذ وجوز به غير ما ينزل للورثة ان لا ينفذوك به
 نقله ابو الحسن وبه يروى قول **ان** شيعر الوصية بالمنزول
 من ذرية جفلة وفرغتم ان لا واجب ويرد ايضا قول **يجب** شيعر
 المأثرون والاموال **لمن** سيجوز **ان** يستعمل قوله في ذمة الموصى به
لمن سيجوز به هذا امر فلو لم يذكرها به تكميل المنهاج ونحوه
ان غلظت فيك الولادة اختلف الروايات او فطاني وصف
 واختلف ايضا في الوصى لولد ولزوجة وولد لولدك من ذمة الموصى
 به **ان** جهاد يوم الوصية ومن سيجوز منعه او وجب به المأثرون
 لا **ان** المستعمل هل يستبرأ الموجود بالقلعة الى ان يوجز غير
 من ذمة الموصى به **ان** لا يثبت او يوقف الجميع الى ان تنفذ
 ولادة الولد ومن ينفق الاصل والقلعة في كل حال اقر حقة
 ومن فلت اخر ورثته حقة على فلوله للتيسر قال به تكميل المنهاج
ان وهل على الموجود من نفقة او يوقف ذلك خلافا **ان**

اشقى بلغة او اشارت فبعضه بغيت عليه الاشارة ابن عرفة الصيغة ملول
 على تغير الوصية فيدخل اللفظ والكتابة ولا اشارت في ملول
 الموت وفيك انما الملك لا بالقبول ولما ذكر ابن تاسم الكلام
 قال يخرجه عليه اكل الملك كعرفة المعنى اذا وجبت بعد الموت
 وفيك الاقبول وكذا اوصى لودين وجبة الامة بلا ولا يها في علم بغيتك
 على تغير الامة اعم ولا للموتى لا يترك العولاد ولا وعلا في كل امانة
 الامة او العبد بعد الموت ما مال وحك لودين المستحق به الموت
 والقبول وحك ثمة التمل والبطانية الحادثة به للزمانين ابر عرفة
 وكذا اشر الخليفة عليه به للزمانين لقص وفوق بعلمه صلات
 بعلمه قول ز وقال الله وصية لخير المثلان ليعنه ونظير الشامل
 فيه صواب كما يغير كلام المروية وغيرها انظر على وغيره
 جارية الوعد مع لانه على طوبى المروية وغيره بل لا
 اوصى ببيعها للعتق وعلى الصواب نقله عن ابن الخلاج
 فلان المنع عن ملك واملا اذ لا اوصى ببيعها بلا غير اهلها وسوى
 اصبح في البيع والعتق بل قيل ومكنت عليه كلام المولى
 معترضا على وهو غير عليم لانه قولنا اصبح ظاهرا فذهب المروية
 ولها لا تشك في قول ز من كان يغير فيها فلا قلنا في زاد المنع
 على ابن القاسم او يكون ذلك بتصرف من ملول او فاض وقال
 ابن عرفة الصفا لا يبرى ابن القاسم ان اقلدت احد الامرين بلها
 الرجوع ملح يوفىها فاض او ملول او تشعيرينة بلا اقلدت

ن

وكذا ان سالها المتعبد عن اربها في نفسها ولم يوفها الا اختيار
 في اربها فهو كمنع ايضا لقطع ما يربها فلا عنه عيسى وابنه عمرو
 سراة اقلان السبع فيعتلح ردي بعقب طاردي الغنى فليس
 لها ذلك انتهى ومع العبد وارثه ان اخذ فون زواجر فليس لسير
 نزع منه هذا ذكر في المروية في الوصية لعبد الولد ابه عمر
 وفيها ان اوصى بملك لعبد اجنبى فليس له ان يتراعد الخلف الفيلسوف
 يتراعم انظر ابه عرقه وقوله لا مكاتب ولكم ملك الوصية له اطلق
 في هذا وقال اب عرقه الشيخ عن ائمة في المجموعه وتخرج المكاتب
 وارثه بالتتابع لا بالكثير لانه يكون المكاتب ملكا بفقران يوصي
 فذلك جاز الخلف عن ائمة ان يفر على الا اذا كان بالوصية واذا
 افضل للتبشير في جزوان كما في العجز افضل جازي واري ان يفر ملكا
 لانه المتعبد بها خروج المكاتب عن ائمة انتهى وكذا في غير التتابع
 ان كان على العبد دين مستغنى في كذا في المروية واري لفظ مع
 عن ائمة في الاطلاق وانه اوصى له بالثالث والكثير وعلى العبد دين
 يستغنى او يفر منه فلا يقع فيه فذلك جاز للتبشير وفيه في
 لان زوال الدين عن عبده يترتب منه فاشبع التوارك بذلك
 لان يكون بقاء الدين عليه وهو ما دون ذلك لا ينفق من
 ثمنه كثيرا وزواله لا يترتب منه في الكواب انتهى فله ابي
 عرقه فيه والروى في ارب رشر اطلاق قول ائمة يجوزها للبر
 من يكونه فاصيب من جوار او يبر سلعت مع وامان في يمين لزاله

سيب بالوصية ليع محضه اذ لا يبرى للكلام من غير سيب وتترك المسألة
 الاصلية سواء في الايمان او في غيره وقوله في جميع وقوله قبله انما اخبر به
 ابن الفاسر الجواز للبرى اذا كانت على وجه العقلية كما لو كان ابو
 بكر انبأ اشقى وبه قطع طه في كلامه ورواه ابي واما قوله في جميع
 بل ان يعلم في عموم المرونة للبطلان وقوله في جميع لان الوصية بعد
 الفري بل لا يتبع على الاستعجال ومحل اللحن وغيره قوله علم الخلاف
 ومحلها ان يذير وغيره على الوصية اشقى وهذا مرادك بالثبوت والبيان
 وقوله في صورته انت يا عقول من قلته كذا في قوله في جميع وقوله في جميع
 اذ لو كان كذا في جميع علم بقوله اشقى ويحتمل بوجه وضط ابي
 مرزوق في ردة الموصى وكذا هو معروض في المرونة وابن الكاظم
 وغيرهما ومحمد صاحب المحال وصاحب المسائل المتفكر في الموصى
 له واستبعد في جميع بل ان الوصية ليست ومحلها التي تبطل المرونة
 وهو ظاهر وغيره في جميع البطلان بل ردة بغيره عليها وبقا لا يصح
 وهو ان يبرى من بعد المرونة بل ان عاد للاستماع عاد وصحة خلافا
 لما في رعي والبرى ما نه غير صواب وايضا في جميع ابن مرزوق والاولى
 في ايجاء الرعي على الغير الباعل يخلو وجه للبطلان اشقى وقوله
 بل لا يجاء بغيره في يشر بها ومن يقتل شخصا لا يهز الا بغيره به
 مسلح بالاولى ان يثبت بملاذ الوصية بينه وبينه وهو لصحيبي
 واصلها وكذا فاقته ليلته المولى على الوصية التي يقع في هذه المرافقة
 واضلاها النساء بالرجال والنظر للمعروف ونحو ذلك من التناظر وكذا

يوجد بكتب جواز سوال الغفر وجعله معه في كونه وفكر اللوح
الان جعل في صواب من غلبه وجعل في جبر الالف لانه لم يكن
فانه مسدود كغيره **بزيادة الثالث** هذا هو القوابسوه في شدة وصل
كغيره بقوله ولوارث في استئناف قوله وبزيادة الثالث مفسرنا
بوارث العلف وهو يقتضي ان الوصية للوارث مع الاجنبى قلنا
في معاوليسير كذا لقول المرونة ومن اوصى لوارث واجنبى قلنا
وعاد هذا للوارث موقوفنا لشئ فبقى وصل كغيره بقوله بزيادة
الثالث وحزوه العلف **وان اخرج بعقبة ابو الحسن** هذا هو المشهور
وهو منزه المرونة قال في **صح** وذهب اب الفطار واب العطار
وهو ان نقله ابو عمرو الباجي عن المرحب الكاظم ليس كما يقرأ عليه
وانما هو تغيير لما فعله الميت قال في **صح** وعلى الاول يكون جعل
الميت على الرد حتى يجاز وعلى الثاني عكسه وعلى الاول فلا يسي
ان يظل الوصية حتى في كل ما جعل اب الحاج اشى وتغيبه بعض
بان القابل انما ابتداء عكبة ليست عنك عكبة حفيضة اذ لو
كانت كذلك ما رسموها اجازة وقرع عياض بانها كالعكبة ولو
كانت با حلة ما عبروا بالا جازة اذ لا يملك الا يجوز لنا القابل
بالجلاء اب عبر الحج ومعلومة مقابل المذهب كما في اب عرفة وقول
جلا بره فيقول الموصى له ولاتتم با جازة في اما الا فتقار الى الحوز جز
رك في **صح** ونحوه واما الا فتقار الى القول فرك في **صح** فان بعض
ولم ارك لغيره وتغيره بالا جازة فيلزمه وقا في **صح** من فـ

اضلع ان اجاز الوارث ولاديه عليه فلم يقبل الموصى لانه ما نقله
 تخفيف وضم بعضه وتبعه فت وغيره والصواب فلم يقبل ذلك الموصى
 لانه من الغير بمعنى المحرز بوليك التقليل بانطاعتهم فزوايقا لا جلا
 بركة في القول العار عن المحرز حتى يعطى الحق عليه وبذلك الغير غير
 ابن عرفة في نقله عن الشيخ بل يصح **ولو كان لم يجزوا** فليست كسبي
 فتون في مفهومه انفع اذا اجاز في لا يورثه يعني بل يقبل للوارث
 الموصى له وقوله فطلب من الاشكال بان انتهى يقضي العباد في مردود
 بان انتهى لا يقضي العباد مطلقا وفارسى في البيع ومصرفه عنده
 لا يورثه ومقصود المرونة هنا ظاهر في عدم العباد لان اجاز و
 وقوله في المرونة لتشوق الشارح للمرونة في غير اذ يقصود المرونة
 انفع ان اجاز واخرى المرونة الموصى له لا انه يقبل واما مبالا
 معنى لتشوق المرونة هنا والمحاكم ان الجواب غير ظاهر والاشكال
 قوي واحله الله في **بغيره** **الغیر** قول زكيا في لا معنى
 لهذا الشطر في تامله لان المرونة ليس رد الزايد على الثلث سواء
 كان موصى به للوارث او غير موصى به عليه او موصى به رجوع فيه
 قول زكيا المشهور عند بعض والراجح عندها خيب في قال ابرع من
 في مختار الجوز ما نهى ولو الشرع عن الرجوع لزمه على الاصح
 قال وفيه كلام يعني فيمنع العبروت وتبعه من بعضه وفصوله
 وجعل **فت** عليه العمل والمقصود احرى ما فالتفت هو الصواب
 فان ابن تاي في شرح المرونة لما ذكر الخلاف وذكر انه يرجع من

كلام التنوين هو اللزوم هناك وبه العمل مع كذا فلان بعضه وانظر ذلك
 كله مع نقل الشيخ احمد بن بابا عن اهل البيت انه نقل عن ابن قاضي ان الاثر
 ان بلائهم جوع هو انهم جوع به العمل وان يترك حرم بلائهم المشهور
 ونحوه فان الشيخ اهل البيت اهل البيت جوع حكمت لما نزلت به لما تقرم
 واستعمل بالحق الاجماع السابق وهو مفضل المرونة وغيرها من
 كتب المنزه اذ انهم يعطون وجوع شيئا ابن قاضي في ستر المرونة
 بان به العمل وغيره حرم بمشهوره **وتلابة** ابن قاضي الكتاب
 رجوع ابن عرفة لا جوع لا جوع اهل المنزه ومن يذكر الشيخ ابن
 عمر في فوائده وانما نقل عليه الغزالي في الوحي واصول المنزه
 قوامه لان الكتابة اما مع او مع وكلامها رجوع وهي في السبع
 العاشر من هذا في يعجز بان يحجز ما ليس به جوع **وقال** وقد
بعضها ظاهره انه لا بد من التفسير في التفسير والتفسير في التفسير
 عرفته عن ابن رشر هو ما نصه وكذا ان اوصى به مرضه او سبغ وقال
 ان فت ولم يزد او قال ما في هذا الوسخ هذا وقال يخرج عن
 كذا ولم يذكر الموت بحال جاء شمره غير ثلث في ثلث الوصية
 الا ان يموت ما قاله المرحوم او في ذلك السبع المراد عنه وان بقلاب
 ظاهره بقلاب او في العربية اما الثاني بظاهر واما الاول باعني
 هل يعتبر بما اذا قال ان جوعها او شمره كما بان في قوله وان ثبت
 ان عفرها غفقه رسول لم يخرجها او اخرجه ولم يستردك وهذا هو
 الفاعل او التفسير الثاني خاص بما اذا لم يخرجها وهو ظاهر كلام بعضه

بافتحه في رايه كلام ابن جونسر جلايما المستغفر ناله من ان الشخير يح
 يكلت للصوتين والساع او امرجه في استرده بغير هذا قول زوال
 اشياخ في بطلان في هذه الصورة في هذا هو الذي نقله اولاً على
 في كلام ابن مزيوي بهو تكرر بعد اوفال في حشر شايه في هذا
 من صور الخلقة بلوا سطر الله كان لولي لانه محض تكرر في الله
 وقوله وفي كتاب بكتاب واخرجه في يرك في هذا في فيه الوصية
 مختلفا في الخلقة والمغيرة وجود الغير وانما به هذا مراد الله
 كما في مجموع في خلاف ما ذكره هنا واما كلام في هذا قولاً في المرونة
 اذا قيلت ولم يوجد الغير في عرفة على ان اشهر في المغيرة ولم
 يجرى ما في ذلك حتى مات في غير من صورة للملاو في غير سبع في ذلك
 في المجموعة للملاو في العنينة لاي القاسم في قولاً انما هذا و
 في كلام حتى يعلم ما بينك غيرك ويغيثا عنك والقولاً في المرونة
 في قول زكي في ست صور وتبطل في ست صور في سبع صور
 وتبطل في فسر على ما ذكرنا في كلامه في شئ في المرونة في
 غير النواوصيت بعنينة هذا لا يتغير بهذا اللفظ كما يوجد كلامه
 في هذا كتاب امر في الوصية بالعنينة في الاخر في شغل الاولى مختلفا
 من اللفظ بما يدل على الرجوع الى عرفة وفي هذا اوصي بعنينة عبس
 بعينه اوصي به لربك اولاً في اوصي به للعنينة في الاخر في شغل الاولى
 اذ لا يشترط في العنينة في هذا قول ليس من التقيي ان يوصي
 بشئ وليس له غير في اية عرفة ولو قال غير لعل ولا عبرة غيرك ودر

والادعاء له صوابه فخرج فقر الوصية على قوليه من اقلها مع فهمه حلف لا ا
 يخرج غير ملك ما استمر مد بعد خروجه من ملكه يعتق او غيرك هل يعتق
 اقله لا مع وجهه **فقر الوصية** قولان قول الاول لا يعتق ضيقه في التوبة فيه
 نظر ودليله دليل عليه فاعلمه **عنتي** اقله واكثر بل فيه **والافق** في قوله
 الذي يدل عليه الانتقال الشيعي في ملكه ما ليس بملكه ان يعتق فاعلمه
 لما ان الموصي يبيع من جملة حتى يعتق فيه كما ذكره في غير هذا المحل
 ولما بعده زوالا المراد ان يقوم على العبر بغيره نفسه في ملكه بل كل
 في الثالث فصل بالثالث وجملة ملكه بالوصية فيخرج عليه نفسه
 وباخر الباق وراي فقر الثالث وجب عليه ان يبيع للورثة وراي نفسه
 ما يفر كما في الرواية ونحوها فاعلم ان اقله الثالث والعبر
 مال استقر منه عنتي نفسه في قوله **وغيره** في اقله ملكه يكون
 له ولا يشترط فيه بعد الشيعي بل هو ملك له بمثل عنته من الثالث
 ان يترك للسير ما يشترط فيه من قوله يعتق منه الثالث بالوصية
 ولا يخرجها تلك التامة فيقوم عليه ما يفر من رفته بما اخرج من الثالث
 ويفر ملكه يترك لا يقع فيه شعور مثال ما اذا اخرج الثالث ان يترك
 السير ملكه وفيه العبر ملكه وشر ملكه يعتق منه الثالث وباخر
 منه ثلث اقله المتعلقه ويقوم عليه بغيره رفته يست ويستير وثلاثي
 يبيعها فاعلم ان من الثالث ومن ملكه وما يفر من ملكه يفر له ان يخرج
 ويرفع له ما نقله في المثال الاول عرفت الشراح هو القواب خلاف
 ما نقله عن **ج** وراي قوله ولو ترك السير ملكه والعبر يبيع من ملكه

ادز

بغير حجة قول على قصر الاستقبال قيل ان يقول بما ولدت جارية ابراهيم و
حيه والام يرخل في لغة النسخ الاما ولدت قبل الوصية والاعمال وقول
ولم يوضع في حياة الموص عنراين وشرة انظر هذه الاما لغة بالخاص
انما مقبولة والنزاع كمال ان يرسل الحمل الموصود بغير الوصية يكون
للموص له مطلقا وضعت في حياة الموص او بعد موته وما ولدت بغير
من الاولاد لا يكون منع الاما ولدت في حياة الموص وهو ان يرسل ان يمت
حتى ولدت اولاد له كل ما ولدت في حياته كانت ما يكون اوصى لا ولدت
بما مات وص ما لم يملأ الثالث وقعت حتى يقع ما قدر الموصى له
بالحيث يتبع وصى الموص والحيث لا يعرف بينهما ولم يزل بعض الورثة
الموصى له شيئا على ان يترك وصيته في الحية فانه في المرونة وغيره وان
في المملأ الثالث بالورثة ان يورثها حتى تقع وان هو ان يجب ذلك على
ورثت الوصية لانها وصية فيها ضعف فانه ان عيب واختلف
اعتنى الورثة الامة والثالث يملأ قبل بعث ما يملأ بعثها ونظير
الوصية به وهو ان يرث المرونة وقيل لا يعتنى له حتى تقع وهو قول
اصح في الواحدة وان في المملأ الثالث يقع فيها جاز في نقله ايش
عرفه وقوله او يصفه عتق لان في عتق ما يملأ عتق والمسلم يوم الو
حيه في عتق المسلمين فانه يمت استتكت المسلمة لم لا يعتقها على من
اخرج ان الوصية انما بعث فيها الشيعر مما يملأ عليه لا سم والزوج من
الثالث وانما قال التوثيق لانه مع من ارادته عتق عتق بالعبا نسج
فان وان في يمت له فعل في ذلك بلا شبهة دخول وامس في الوصية على الاقل

الاجل واختلف في اشتري وانما تسليم بعد الوصية فقال ابر القاسم يبرخلون
 وقال اصبغ لا يبرخلونهم وقوله لا يبرخلون **الموا** في قمر وسبع فقول زوا
 اوصي لمساكين في قمر هذا لا يبرجل تحت الاستغناء التي قبله لانه منصوص ابا
 عرفة وان اوصي لمساكين دخل جميع مواليع فانه ابر القاسم وارث وصيه **والثاني**
 لو ارثه ابر غير الساع هذا ليس ان كان ابر غير ابا ان كان غنيا فينبغي ان يكون
 سعيه فلو كان له موت الموصي ان قبله هو وارثه ابر عرفة فانه الموصي له موت
 كان غنيا او غير وارثا فانه اهل الميراث ان قبله وجوب الوصية للموصي له موت
 الموصي انما هو تعبير الموصي لانه لا غنا له لغريته تسوية الموصي به العيس وغيره
 وقول ولو لم يبرخلون الموصي لا يبرخل في قس من اقسام الثلاثة في غير عجم بل
 يبرخل في القس الاول والثالث على ما ذكره فيه وقوله ابرخلون وحقق القس
 يبرخل في جميعها في غير عجم بالنسبة للقس الثاني كما يعلم وكلامه ابرخلون في القس
 الثالث وان كان الموصي له يموت مع ولاد الميت لم يمنع قسوله لاولاد بانه
 اولاد خوة اولاد ابرخلون واولاد مع وفود ذلك ما شكك فيه على قوله بغير
 القس كما يعبر بغير منع بالسوية ومن مات قبل القس فبفسه لو ارثه ومن ولو
 بعد موت الموصي لم يبرخل وقيل كما يجهر من مات قبل القس لم يستحق ومنه ولو
 استحق ورفضه منع بلا جتهاد وذكر ابر القاسم في المروضة انه لم يرض القس
 لانه في مات قبله ولو قبله دخل ثم ذكر انه يفسد منع بالسوية قال وهو
 قول مالك وهذا هو الظاهر انما هو ابو يوسف وايا القس مع وعلم ما استغنمك ابي
 يوسف جري في تعريضه والله اعلم **وهل يفسد على القس قس** ابر الخليلي جلد
 اجمع منها افضل من غيرها كالأوامر وفسد على عدد طابعه قوله وضع على غيرها

فقولنا انما بشئ في المجموعة وفي الموازنة قولنا اخر بما ظن من الجمهور
 على قدرها وذهب اليه التوسيع زاد ابن مزيون واليه قال اللغويين وبه يصف قول
 له القول الثاني في كلامه معزوم وموجبه فجاء القول الاخر فلاح في المعنى بشرائه
 لاعتق ذكر الله للوصية بالشراء صررتي اما للعتي واما لطلان وبالسبع ثلاث
 صورا ما من احيا والعتق او لعلان وكذا في حقه ان يجمع كل شكل الى شكله
 فثبته قال **جميع** اختلف كل لا يعلم ربه بالوصية وهو قول ابن الفارض او يعلم
 بطل وهو قول اشعب وكذا اختلف في الاعلان اذا كان معزوما غير مطلق ومطلق
 فلاح ما افاض به غير العبر ولا يابره ولا يشتر به بل انه لا يعلم بالوصية **وسمع من**
ابن بعض النفاذ **ولا يابره** في قوله **جميع** من الاذالم يجوز من يشتر به بالثانية واذا
 الواجب العبر شفا واي بانه لا يشغل الا في الواجب ثالث قال **يحل ذلك** حتى يفي
 بالورثة قاله اشعب **وسمع من** **بالمعنى** في القيمة وثالثها من غير استنباط لانه
 بر من شر او كذا لولا العبر ولذا جعلت اذا لم يكن ثلث لانه لا يرجي به ان **جميع**
 وبذلك تعلم ما في كلامه **زوجه** وقول **واذا** لما اعتبر في شركة من ان يلك على ان
 ما قدمه من ان المراد هنا انتهى وليس كذلك بل المراد القيمة وكذا عبر في المخرجة
 بالشر والمراد القيمة والثالث **اعلم** **والنفاذ** به لطلان في القيمة وثالثها وغير
 استنباط لانه قول من اذا حمل الثلث جميع العبرة من العبر ذكر **جميع** في الشركة
 الثانية وهي ما اذا لا وحي بيعة لطلان ولم يذكر في الاولى ولعل لا يرى بينهما واما
 ابر من بل لم يذكر اطلاق **رايت** **جميع** نفاذ العبر في القورتي في العبر ثلث في روجه
 قال العبر اذا اوى بيعة للعتي او مطلق ما في قوله الثلث بالورثة بل تجلر بي
 بيعة بر صيغة ثلث ثمنه او يعثوا قبل مبلغ الثلث والتركة كله في مسئلة العتولان

الوصية له او يعقل العباد تلك مال الميت وكل شيء في مسلة بيعة وماله م وهو مشكل
 بل كانه مقتضى الغلام لو قالوا في الغير مكررا ومنه اذا حمل الثلث ثلث العبر وما خيرا
 وابي بيعة في ويكون عزم حمله تلك العبر لا جلد في على الميت والله اعلم فتعلمه
 ومن اجازة الوارث فنون زسوا تيرع بالاجازة او كلبطحة الموتى في ابي
 عزيمة عيان اجازة الموقوفة على مسلة حلب ولا تمنع ولم يعسر فالدا تيرعسوا
 به فبال بعض القليل من جوار في الوجهين موله للفقير يقولون بادن ناله في الاجازة
 ثلث نفسه وخوفنا منه وانما تقادروا فدان بعض الغروبي ان اجازوا قبل
 استيترا منع في بين له رجوع كان في عياله او لم يكن واليه في القوت وغيره ارم
 بان تجلف في جعل فله فنون زسوا بالاجازة في غير ظاهر اذ في المسلة انه
 فلا في اعلم ان في الرد بطلان في المولد يعبر جعل وهو له الرد وهو كذا
 صور حاله في وضع وماله في زو فله في فتا في اخر وهو اذا اجاز في قال
 جعلك الاجازة وانما واحد فله في الالة هذا فنون ملك في الموطا والعقبة
 فلا لا يلزم مع ذلك ان مات لان في الرد في وقت لا منع مع ابو عمر هذا مشهور
 من جهة وجوب الرجوع في نوازل عليه ان في رد مالا وصي له به في محنة الموصي
 في قبله بعد موته في فوله لانه لم يبق له الوصية الا بموت الموصي وابي عزيمة
 ويركس من هذا قول ائمة وهو العوالب خلا با لان الفاسم في العقبة
 ومبارك في رجوع اب وحب ان في ذلك لا يلزم مع لانه في وقال في اصبح
 وهو العوالب في قال في ليس المراد ان اصبح صوب قول عمر لان عمر في
 المراز فتا فر عنه وانما المراد انه صواب فتا فله في وهو قول ابي رويب
 في وفواز في جمع الموهنا في امثلة في اعلم ان الامثلة شين او اشياء في

4

بالمرونة كما في مفسر زويعنه في الثانية وعتو الباطن ونحوه في خش
فيه غير قبله اشترى غيره مبلغ الثلث في ثلث جميع فان الميت وفيل
ثالث ما بقى ابرا وكلا نسج يجب له مال الا ما بقى وهو لاب القاسم في المورا
زنية باذا اشترى الاول بالثلث كما ملا بعمل المشهور لا في البيع وعلم فقا
بله فيشتريه اخر من ثلث ما بقى وفي ابن القاسم ايجد العرق جاره يكون
الملك فر قسم اوله فيقسم وهو قول اصبح وردك ابن رشر باه الحفوف
الكلارية على التزكية لا يسفها فسمه المال انخرج او يورد وقاله
او اوصى بعشر من غنمه او عسرك فلان الموصى له يكون شريكاً
بنسبة هذا العرد مما يكون موصودا يوم التفسير في الغنم او العسر
هذا قول ابن القاسم في المرونة وغيرها فيقول يراى الجزاء يوم الموت
مختلفا وانما راعاه بشرط ان تبقى الغنم الى يوم التفسير بل ان تبقى
الغنم على عرد ما بل نفقت بله نسبة ذلك العرد من الباقي ان حله
الثلث قال في المرونة قال غير ابن القاسم ما مات او تله قبل التفسير
في الثلث بلك الميت لم يتركه ابراهيم فيقول الغير تفسير وتتميم له
ابن عتو السلاع المخلص له ابن القاسم اعتبر الشركة بالجزء مع التبعات
الى ان العرد يبرر وان لم يبرر الاخذ العرد فمال واعتبر ابن القاسم
جشون الجزاء مختلفا ملاجرو عنك بيتان يوم له بسلطة من غنمه
وهي عشر وميتان يوم بعشرها فيكون له عشر ما بقى مختلفا ونحوه
في ضم وفول رفوفه او عرد في فتورده جواب عما في بيان ان علف
عرد على ثلاثة يوزن على ان الواحد ليس بعرد قاله احمد

ط

حلت به ورضه حراسه ماله مطلقا اوان اوصى ولا امر العار بجا ولم يميز فسر
 اللحن مع الشب وابي القاسم وماده كذا لمورد ولا اعتراف تتبع فيه ابر الحجاب
 وتعقبه ابن عرفة بلانه مطلقا امضا خلاص الامر وايات شره عروج حلو اطلاق من
 غير وجه تعليل الاطلاق مخرج منها في الاطلاق يكونه يعلم الا من قبله انتهى
 واصل التعقب للاب عبر السكاح وتبعه في صحيحه لتركيبه في الموصى بكتابه
 قول بمجملها عقب مفرقة اعلم انه عمل الكتابية كتابه ورتبة الموصى يعقده
 على ما رو عنه كمالا ب رشر ولا يصح ورتبة المعنى لاكثر من ستة والمعنى
 لستة فيلحق انظره بكلام الموصى فشكل على كل حال فتأمل **والمعنى**
لا حل بفرقة في علم ان المراد بعلم من شعر وهو اقل من ستة بربيل قوله
 في المعنى لستة الا انه اعترضه بلانه في يفيد علم من زاه عن كل مرتبة وفرقة
 على وجه يوافق النقل فقال انما قوله بفكر المائدة الكلام لعشر سنين ومعنى
 قوله في المعنى لستة على النقل فقل ان قوله الاكثر ان المعنى لستة فخرج
 على المعنى لاكثر وما هو به مرتبة وهو الموصى بكتابه بتر ولم يجعله والمعنى
 على ما رو ولم يجعل الا ان الموصى على هذا العار بالامر وعرف في كتابه وهو
 عسى ويستبعد في غير هذا المعنى لستة قول اراه بالمعنى انه اوصى
 بربيل بغيره المعنى مفرق على الموصى بكتابه والمعنى بالاذل **وعسى**
 عبر المعنى بالاذل **والله اعلم** **وبعني غير** **وجزبه** قول في قوله وجزبه ايد
 المعنى كلف بغيره او جعل في غير ملام هذا المعنى في قوله قول المرونة
 واوصى بثلث ماله لغرم وبشيء بعينه لغرم نظر الى قيمة المعير والى ما
 اوصى به من الثلث وشطاح **وعسى** **وبعني** **تبع** **لا عبر السكاح المستراد**

بالمعنى العبد المسمى كعشرة دنائير وفوها مع ليحارب تلك اوربع بتمل طار
 عن راي القاسم وهو منزه المسمى ونز وهو المشهور ورافوا ثلثة وهو عفيف
 اذ لم يقبل من ثلث فويل للثالث ولعلنا عشر وثلث جلاء ابرر شرفا لل
 خلاص اى طاب العبد وهو المبدأ وفعله به قربه بالمعنى كنهف بفرقة او عمل
 به فيه نفي جلاء طرامى المعنى ووراد المسمى ووزا غير المعنى كربع المال وثلثه
 ثلث ثلثه ونما **•** **•** **•** فقلت مما ابى عرفة ابى فرفوف للناس اشعار به
 ترتيب الوصايا على مشهور منزه ملك جلاء عشرى قول بفتح
 صراط المرفى الوصايا ففهمه وتيلوه ذوالترتيب عنة البسم
 وفيلها سيات ممتلها مع **•** وفيلنن الترتيب بترتيب الحكم **•**
 وان ضيع المرفى زكوة بانها **•** تبرا على ما بعز هنزى والنفع **•**
 وكباريت بعد هذا الحكم **•** وللنقل وهذا لا يعمر واجز **•**
 وتيلوهما بعبارة الخلة توفيقه **•** بعبارة الموصى عن العبد والوصى **•**
 هو تقرر للفتى نال ما فزع عنه **•** وما قبل الموصى ودبره السغم **•**
 هما تيلوه ان الترتيب وهاتى **•** معنى النية ملكه بانه البع **•**
 مع الممتنر ملكه زير فعينا **•** ليعنى عند النجاة ورأى **•**
 وما اعتنى الموصى لتوفيقه **•** كشم وفخر الشم واجل حتم **•**
 وان كذا عنى بعد ما مر طر **•** بمجمله ذوالفتى قبل انقطاع النفس **•**
 يسأوى ليع عند الفطوح حقيقته **•** كذا اتميع ياطح بموجى العلم **•**
 وتبعد ما طار عتقا موجا **•** ليعر من التاجيل بفتح الرسم **•**
 جزا لمع الموصى بالثابت **•** ومركل بعد المال يعنى بالفرق **•**

قوله

الزمانه

مبرور قبل المشتري لغتافنه ٥ بلانقر تعيي عليه واحسن
 ٥ ومن بعرك النج الموصى بعلقه وفيل على سيات ٥ مقنى الى
 موعاة الجياك نغما غ لوتو ٥ مبرور نغما غما بلانقر
 ام ونغله ايضا ٥ صج جانظك والمبرور اشترى ٥ وعنه عليه ثلثة اور شمس
 فنون زواطة بازير من ثلثة جلا فخر لوتو ٥ قوله جلا فخر لوتو كذا بان
 يره عليه ع ٥ وقوله وحمل التفسير بالثلثة ٥ منرا التبعيل للنز ذكر فخر
 ٥ ع راب عرقة ونصه اب عرقة وميها اشترى ابنه ٥ ورشد جازان حمله
 ثلثة وعنه مبرور بلانقر المال اذ النجود ومعهته مع غيرك وان اعنى مع
 فلا عبرك ثم الالبى وورثه ان حمله الثلث العنقا فاك عر ان اشترى له بل
 كثر من ثلثة عنى ثلثة منه حمل الثلث ونج برثه ٥ سماع ابن القاسم ثلثة
 وميها ان ٥ حمله الثلث عنى منه حمله ورثه ما بقى للورثة جان كذا للورثة
 مي يعنى عليه فلان اشترى الاباء بماله كله وورثه مريقتى عليه
 جاز شراوك وعنه عليه ٥ وفوقه ٥ صج اول كلامه واشتبهه وداخره وكذا
 هو المعنى والظلال لتصير اب عرقة به ويلزم عليه جواز شرا الميراث
 مي يعنى على وارثه بماله كله وهو ظاهر لا لاد التفرق ٥ ماله بلانقر وضد
 قبل ماله ٥ كلامه ٥ فان مع عنيه ومي شرا وجوه منها قوله وفوقه ٥
 ٥ اول كلامه ٥ اخذ يتركه ٥ صج احلا لا ٥ اول الكلام ولا ٥ انشا به
 ولا ٥ اخذ فلت ٥ بل ذكره ٥ صج والمواضع الثلاثة ونج ٥ اول كلامه
 فزهب ملك وراى القاسم ان الميراث جشترى ٥ ورشد ويقتى عليه ثلثة مال
 كذا ابا اورانيا وراخان ٥ ذكر اضر الاشعب وراى الما جشور وارب وصب ٥

في قال في اثناء التلخيص وقال ابن القاسم ان اشترى اخاه في الموضع ورثه ان حمله
 الثالث ولا يعتق منه حمل الثالث معجلا ورقا ملبغي وان طار الى من يعتق
 عليه عتق بغيره مع في قال في اخر كلامه ابن القاسم وان لم يملكه الثالث عتق منه
 حمل الثالث ولم يترك مع وقول ابن القاسم المذكر في دفعه في سماع عيسى لا كما
 قال ابن عرفة في سماع ابن القاسم **قال في** ومنها قوله لتعبر ابن عرفة وابن
 عرفة كما ترى صرحا بغيره المرونة والاختلاف في كلام السمع المذكر في كلام
 كلام ابن رشر واما في خبر في النوار **انه** خلافه فقلت تعالج مع كلام
 ابن عرفة ما هو ظاهره وان قول محمد وابن القاسم واما كلام المرونة
 وايضا ليس في كلام المرونة مسألة الشراء بالثمن الثالث والاختلاف انما هو
 فيه كما **في** وابن عرفة **فقال محمد** ومنها قوله يلزم عليه جواز شراء المي
 يخرجه يعتق على وارثه بماله كله واستثنى ان لم يملك له تصرفا معاوضة
 اذ لا معاوضة للنزوع العتق ولو كان معاوضة لما جعله في المرونة يخرج
 والثالث قبله **في** فقلت **كلام محمد** مع كلام **في** انه يلزم على كس كلام
 ابن عرفة جواز شراء المرفيع يعتق على وارثه جفقا ولا يعتق على المرفيع
 مثلا ان يشتري عمه والموارث هو ان ذلك النوارث المشتري او غيره وا
 يشترى وجود المعاوضة هنا لان المرفيع ملو ا مع جفقا **في** هذا المشتري
 بالبيع ونحوه بل اذا مات عتق على وارثه ونزوع جواز هذا مما ذكره ابن عرفة
 ظاهر وليس هذا هو الذي جعله في المرونة يخرج والثالث بل ان يخرج منه
 هو يعتق على المرفيع كما تقدم قبله فبعضه ومنه بان لا يملكه كذا **في**
 كلام **في** وسفوه الجملات **في** معناه والله الموفق وقول واجب بل انه يعتق

فيه نفرا على سماع

وروى الشراء من الزنا في وقت ونهه بجلاب بل العتق له ببيع الشراء لعنه
 الجرمية دون تزويج ولو قلنا بغيره المال قبل موته لم ينقض عتقه مع وتغيبه
قوله فقال قول **قوله** ولو قلنا بغيره المال قبل موته لم ينقض عتقه مع فيه نظر
 بل ينقض من عتقه ما زاد على محل الثالث مع وهو حضوره ما ذكره **قوله** هو الذي
 نقله ابن عرفة عن ابن رشر جازما به ونهه ابن رشر من ذهب ابن الفاسح ان العتق
 به لا يبيع الشراء بذلك ماله لعنه الجرمية عليه في ثلثه دون تزويج وان قلنا
 بل ماله قبل موته لم ينقض عتقه كما قبل عتقه عبدا في مرضه ولد ماله ما مضى
 بعمل عتقه في ثلث المال المأخوذ في بيع العتق ونحوه في الموارثية واشترى له من
 في مرضه حضوره مكانه وحيث ان اشتراكه بثلث ماله كان له في غير احوال يوم الشراء
 فلا وما قلنا عليه ابن الفاسح ان العتق بعمل الشراء دون تزويج هو الذي
 ينفي ان يجل عليه قوله وبه يسلم ولا يختراف وان لم ينقض فيه الا بغير الموت على ما
 قاله في الاول مع من سماع عيسى وقوله تلايها ان فيه اذ قال وارث في هذا
 السؤال لا يبيح السلاع واجاب عنه الموهب **قوله** بل في مال العرف على
 قول ابن القاسم في هذا وتكاد الميراث والجماع بينهما اذ قال وارث في سبب
 الولد مفرغ والزوجية طارئة **قوله** معناه جواب ابن عرفة بل في موجب ارث
 الولد ثابت قبل الشراء وان لم يكن له ما هو في رجع مانع الارث وهو رفته وموجب
 ارث الزوج انما هو النكاح والحل في وتأثير الموجب انفس وتأثير رجع المانع
قوله وان **قوله** **قوله** في قيمة المعين الموصى لمنعه لا في
 منعه المعينة ما قلناه هو المصريح به في المرونة وعنه ابن رشر وغيره ان في
قوله وغيره وقوله والمشتري المعين له في المبيع ماله كلامه يقتض ان قول

انه لا يخلو الثالث فتمتة منكم في العروة الثالثة كلها وليس كذلك بل انما هو منكم
 في الاولى والثالث جنة دون الثاني بان الخ في طائفة من الله والتخير وان حمل
 الموصى به الثالث عما فيه عليه وغيره وفول الله **وما ليس به** غير العتيد
 كان يقول انظر الى عبدا اما حاليس له في التركة والمعتك فلا خلع فيه
 كما تفرغ في قوله واشتره لعله وان جلا بخلت والا فلا فخر مع هذا ما
 تفرغ يعنى ان الثالث بشره ذلك العرشه وغير تخير لانه كمالا بل انما
 فيقول عن هذا العرشه انظر في وفول وفول **للمنصر** معني فخر عن الوصية
 بمنفعة معني للمساكين في قوله **خ** ونصه قوله بمنفعة معني في غير المتصل
 كمن وامر بالبع فيخير العرشه اذا لم يحمل الثالث المعني به الا جلا في واعطاه
 بيع والمعتك حمل الثالث **فسان** في المرونة ومن اوصى بخلته داره
 او بخله جلدته للمساكين جاز ذلك ابو الحسن معتك اذا حمل الثالث
 قال انصب في العتية جلا لم يحمل الثالث داره او طابكم بمجرد العرشه
 به امفلا ذلك او العلق له بالثالث بجا في ذلك الشيء بعينه جلا في
 اذا كان الوصية للمساكين ملبس من جمعها وفي رجل بعينه او فخر بلا عيلان
 برصه من جمعها اذا ملكوا من المراد منه وفول وانظر هل من منفعة المعير تفرد
 عن ابن عرفة فخرج قولهم مني فالجسم لعله ولا عبر له غير ما نذكره **فتمت**
 بقى من مسالك خلع الثالث تلك مسالك احرازها لشار اليها في المرونة
 بقوله ومن اوصى برطبا ولد مال حاضري وملا غلاب واخرج في العرشه
 مما هو خير العرشه به اخرجها مما هي اواسط الثالث في الخلا في العرشه
 لا اهل العرشه يا فتحا صوت فيه في الثانية **فسان** في المرونة وروى لرجل برص

الاول ما جاد ان حكمها واحر ونصر الامهات على نفل اخره الوصى رجل بثلث
 نصيب اخر يشبه ولد ثلاثة بنين قال سمعت ملكا وسيل عن الرجل يقول عن موته
 لجلان فليصحب اخر ورثته وبنو رجل ولسا فقال ملك اريد ان يفهم حاله
 على عدد وترك ما للرجال والنساء سواء الذكر والانثى لا يقبل منهم ثم يسوق
 معه واحد من ماله الموصى له في يرجع للورثة فيقسمونه على ما في رثته
 عن رجل للذكر فله حصة للانثى فقال ابن القاسم ما راي ان يكون الموصى له الثلث
 في مسئلة **فيما اخرج في التسوية بينهما والله اعلم في سبع وربع حصة** قوله
 بله سبع وربعه وعشرين في بعض لان القول معتبر وهذا هو الذي خرج به
 سماع عيسى ونظام ابن عرفة وحده جاء كلاه لعل المسئلة ستة وثلاثون الى
 عشرة بسبع وعشرين في خلاف ما **في** وعمره اعتبار القول وانما يعطى جزء
 واربعه وعشرين فقط وقوله لانه ادنى ما تقسم به العرا فيكون كراجه سماع
 عيسى فقال ابن رشيده شره لانا السرير اقل سبع معروفا لاهل النسب
 في الورثة وذلك في القول بله لانه اثبت انه اقل سبع وربعه لانه في مسمى
 في منسب النكاح **وقال في** الثاني ما الاخوان لا شجب لانه لانه اقل
 سبع ذكره الله في العرا في القول الثلاثة اثبت يعطى السرير راي لانه اقل
 السيل والتمس انما يستحق بالحب **وروي في الموصى له** قوله بله ستة
 فحل على حيلة لا عبرة من القول ابن القاسم في المرونة وعمله اشجب على حيلة
 الموصى له بلذا قال اذا ملك لانه ورثته فلا يملك لانا الموصى له لو اراد حيلة
 لا عبرة لكانت عقيمة الرقبة وردك للمنفعة بله في بقا الرقبة على ملك رجا
 للجنانية والشرع انما هو اولى به صنيعة فيه او لغيره في يرك كما تجسر ليل تلعب

بلانه والوصايا لا يمنع ذلك ولا يمكن في تقريره
على قدر النسخة بل يلزم عليه العكس قبله فانه **صحيح** او لم يشر إليها
ابن مزيون وعني ان هذا معنى الشهادة لرفضه في قوله ولم يشر اليه
يفعال انه قاله للورثة لا للشهود في وجوب وصيته بكم ولم يكن فانه
لعمري بلاء ما لو قال له في وقول رجلي عمل بها ولو كتب ان يردوها هذا هو
الشرع استغربه **صحيح** قول عيسى واما اذا كتبها بكم وقال اذا كنت مريضاً
فان كنت في حال ما يمنع ذلك اذا عرفت انها غفلة كما لو اشتهر به **صحيح**
وانظر قوله وقال اذا كنت هو المراد شهر على قوله وغيره او المراد انه
وجز ذلك بكم وشهر عليه **صحيح** الاول اقول حقيقة اللفظ اذا القول خفيفة
انما هو في المعلوم به في قلت والظاهر وجه المعنى هو الثاني والله اعلم
وروي **صحيح** عن هذا الاول الكلام على الاوصياء وجبته المعنى خلافاً للفت
وغيره **صحيح** ابن رشران الوكالة كالتوصية بل اذا كان بلاء وكما بلانه
فان في المقدمات وهذا هو قولهم في الوكالة اذا كانت فعلاً واذا
فعلت كانت **صحيح** ومضى الله في الوكالة على خلافها اذا كان لا يجرى وكذلك
وهو **صحيح** ابن رشران ابن ثامر وابن الحاجب يهي عندهم بالهالة حتى
يعمم او يخص وبهذا تفعل ان قرا كلامنا هنا غير **صحيح** **صحيح** الاول
اذا قال ان في بلاء وكما بصلته وصيته **صحيح** ببلانه في نوازل محذور
ابن رشران وهو كما قال الاوصى وكما لم يثبت الثاني اذا قال بلاء **صحيح** على
اولا **صحيح** وعلى ما هو بقاء الوصي انما قبل وصيته والا قبل وصيته **صحيح** **صحيح**
ابن رشران ذلك وفلان اصبغ لبيس له **صحيح** الاول انظر فانه ابن رشران اختلف

في قوله وصي في شمول الوصية على ما جرى فدان كما في الثالث ان اوصل الوصية
 ولم يعلم بموته لم يكن وصيه وصي له فدان في النود الرابع اذا اخل وصي على
 اولاد جلاء وملاك ولد اولاد غيرهم فقال ابن سهل بن خلون في الاجلاء وان لم
 يسمع من اهل وصي اكنى قال عيسى او اكنى لملاك وملاك وصي في ما يقع عليه
 يعتقرون اجمعون ان قوله **وان** وهو على ما في نسخة في رواية لا خصوصية
 للموصي وكذا الاجابة انه ازوج امراته بولاية الاملاك لا يجوز استراؤه مع بعد الوصية
 من وجب له ذلك في الاجابة انما يقع في دية وشريعة خلوصه والحق
 في هذا مخالفة لما يدل عليه كلامه **وانما** على ما في نسخة **عليه** قال في نسخة تبعا
 له من انشروع في وصية النكاح وصية غير بل اولها قوله ووصي فقط كما تقدم
 وقوله **وغير** من انما في نسخة **الاب** في نسخة اخرى انما في نسخة اخرى ووصي
 فقط يعني ثم اعلم ان ما منع غير الاب ووصيه ولا جلاء انما هو ما يورث
 عنه اما ما تقدم به الميت من وصية به جلاء في الوصية وان كان للموصي عليه اب
 او وص له انما اعطاه على هذا الوجه ان قوله **وغير** كما في نسخة **انما** المار به في الاصل
 على العرف ولا خصوصية لسبب دين او قوله **العرف** ان الشرع لما جعله عنه
 ضرره في الموصي في غير لافظية عنه لا جلاء **والاب** الموصي عليه وليس
 كذلك كما ذكره ابن علقمة وغيره **مسألة** من ابر عن المراء بالعدالة المستر لا
 العفة المشتركة في الشك في دل عليه لغير المرونة وقال ابن بوشير المراء
 بالعدالة هذا الامانة والرضى مما يجر اليه وقار به **لما** اتفق على ما سلك
 بالعدالة لان **احد** ونقل بضم عاب المولى فان لم ارد بالعدالة صفا
 عدالة الشاهد صفا لا يجوز غير ولا في العدالة التي هي الامانة والرضى بهما

يصبر اليه والفقير عليه مع ابن عاشر وعكس هذا بل قوله وعبر او تفهم العبرانية
 الارشاد يخرج المولى عليه لان يرد عليه ان اراد للعبرانية ان يصحح عليها
 في نفس الحبالغة بل يعبر وان اراد ملكا للربانية لم يخرج المولى عليه وفراشا
 راب من زود الى المعارضة بن اشتراط العبرانية واطرفة للمولى للعبير والعب
 بما تعرف لان الموانع لانه غير محقق قبله **وعبر ما بلان سير** ابن عاشر كذا
 انما ي و ابن ثامر و ظاهر كلامه ان المتنرف على اذن الشير انما هو ان
 دونه الايطا وليس بمرادك الهوا بل ان الايطا معروف على الاذن ايضا
 وهذا ما ان وزود العبارة الحيرة ان يقول فيمرق في لعبير الغير بلده
 سيركم وغول كالتوصية من انما يرا ما ذكره **بعبير ما بلان سير** في قوله
 وانقر هل ينزل مع عن الوصية انقر هذا التردد وقال ابن عاشر اعلم انه
 اذ ابيعت حصة الاطراف غريانه يبيع الايطا كما فلك في الواحدة والموانع
 وبه فتنى من يبيع ان المشتريه يبيع وصيته اذا اياه ذبا يخرجه ويستغلده
 واعتزده عبر الحق وقال للرجع عنهم وقال بعضهم وقول عبر الحق
 هو الهوا بل قال الشيخ امرطيا بلان غنى يرجع وصيا عليه الا ان يصر
 انفاق يجعل مفرطه **وكذا يعبر الاب العباسي**
 عن قتله من كان له بوسع عمن وصي منصوب عليه بالبرع منه ايضا فلهما
 الظاهر عن ابن عبد الرزاق **ولا خير بالانقر** في قوله كقولنا بلان ان اقلها اغترى
 بلان انما خير على هذا الوجه منوع لان فيه سلبا منقطع وهو انما لا ي
 ان يمشي بال **وهو** وهو ان يفرق ليغزله بلان ويخوذ له فقلت انما يمنع
 مع الموانع والابا منع والله اعلم **ويعلم من به عمل الراحة** اذا عمل به

بلان ثلث او بلان
 ما يرا اشتراط
 الثالث الى عبير
 العبرانية
 المعنى وذكره

۵۰

في طبعه عتده اوه ورضه من لا يتبع عليه او فافتا على ذلك طهنة وسكنى المتوجس
 عنها والعتق ان اطل والاصبر المعينة على الكيل والهرس اذ اقله وابلع
 به ديج استخرته بعد التعليد وسوق الغنم ينزل منزلة التعليد في غيرها والا
 غنية اذ اتعتش م كلال ابن رشر ومراوكة التعيين بالانجم وقول **وكنز الاغنية**
 اذ اتعتش بنر او يبري فله ابن الحادي قال **صلى** غير طاهر بل قال ابن الحادي
 جيت وتباع مطلقا الذين كماليرد العتق والهرس م جفان **صلى** مراد
 بلا خلاف مراد او فبما ارجع ومن املح تخرج بيان ذبت تم تبع م والكل على
 انها لا تتبع بالانجم لانها لا تباع م واما ان نزلت بما فبما انها تباع
 في الذين وفرتهم هذا عند قول الله في باب الفحمة وانما في بالبرج والسر
 قبيصة **نزل** م في المعينات سبعة المجلس فله **صلى** انظر مراد
 بسبعة المجلس في حياته فليس الكلال عليه وان كلال ملسا بعد الموت فغير
 علمت لانه لا يكون رجاء م بها في الموت الا ان يكون المثلث او قبل الخور
 ثم اذ قبله لا يورى من المجلس والموت في ان رجاء م ان في شرح ويترك م فقلت
 لعلم مراد من المجلس اذا وقعت للفرادة في طان قبل بعضا فغير تعين للفرادة
 والله اعلم **موتنة فغير** **بالمعروف** اعتبار المعروفة في الكعب في صفة ابن
 ابراهيم وحشوشه ورضه على قدر حاله واما عوده فالثلاثة الاثواب يفضي
 بها كما قال الشيخ جو سعير عمر وفر جعل **صلى** قول ابن عمر خلاص المشهور
 مستر لا يقول الله في الجنان ولا يقضي بالانجيل في الجنان في قوله **صلى** انه
 متعقب فلان **صلى** الجنان على قوله ولا يقضي بالانجيل المشهور خلاص هذا
 والحال في ذلك **صلى** وقول روي وتلفه م شري بعتنه م مراد **صلى**

مجلس

فقر

الاعتراف والاعتراف المتعجب ما كان في ان يكون قول الله الاخير
 مشوا وقوله ويكون استعمال الاء مجازية فلهذا فيه وانما يقال ذلك الغرض على
 فخر النسبة لغيره على خلاف القاعدة **والثاني** قول روي البخاري انهم يدل
 في قول بل بالزنا المقترحة فقال الشيوخ وفي بعض نسخ البخاري بالزنا المعجمة وهو
 صحيح والثابت وهذا الحديث بالنسبة شيئا ان كان الاب مع ابيك للشكر
 تكلمة التثنية وتعب الاقوات بالبنات **في** **بعضها** قول رسول الله
 بفضلها في ان الصور في شرح تفسير الاطلاق بهذا الاء اما جري التثنية
 في التثنية فلا يشك كلامه وقيل لها في وانما تفسير الاطلاق بقوله وسورة
 تلك اخلافا لاني يعني على المؤلف في ما اذا افضل لها في **والثاني** قول رسول الله
 من اصاب يكون العبد لا عفا بها كما في التثنية يخرج ولد الابي المنيع بلعل ما نزل
 فيجب الزوج ولا يخفى ان الاولى بالتعريف بغير وارث اذ لا يلزم من اللجوء الارث في
 المعقبة في الحب الارث التي هو اخو من اللجوء كما بان لدواعي **بعضها** **والثاني**
يعني **بعضها** قول رسول الله في صورة نادرة هي لا فخرية لغير الصورة بل ثلاثة
 مسألة الاء اخر النكاح الفلاني فيها بالمعقول بها الاربع وثلاثة ارباع
 الميراث وغيرها ربعة وثلاثة ارباع الاربع وكذا عكسها وهي اذا علمت
 للمعقبة وجعلت المعقول بها ولم تغفر العدة بالثمن في ثلثي الاربع وكانت
 ارباع الميراث والاخرى ثلاثة ارباع الاربع وربع الميراث في حق
بعضها ما بلغ به هنا اربع زوجات لا حرام في الاربع والميراث
 والثانية لاني لها منها والثالثة لها الاربع وفيه وارث ربعة عكسها الاولى
 على زوجها الميراث والثانية متعقبة في الغرض لم ير فيها والثالثة ثلثية

۱۰

غير ان الرابع لما يكون مع الاخوة وذو العروف وهاتين المائتين عليهما نكاح
 ائمة هذا الحكم عند اذاع بين معه وليرى الاخوة بلد الملائكة او ما يغني عنه بالتعصية
 وسيلان ولد مع الاخوة **اولا فورا** قال ابراهيم بن زور وغيره لعلهم التحلية
 رضى الله عنه في جراح الجرح مع الاخوة اكلها كثيرا وضع وارضع من الكلام
 به ميراثه لتخليص النبي صلى الله عليه وسلم منه وفلان على رضى الله عنه مرارا واه
 يقتحم جرائم جهنم فينفق من الجرح ولا اخوة مع وفلان ابن علي الجرح لا يحب
 الاخوة الاثني عشر اولاد عن مذهب مله وبنه قال الشافعي وابو يوسف
 وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وفلان ابو حنيفة الجرح ينفق الاخوة
 ولا يرثون معه وهو مذهب يكره ابن عباس وعائشة وغيرهم رضى الله عنه
 اقله مائة مائة وعشرون اخوة وبنه قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه مختلما بقوله
 اليس بنوا عبد الله يرثون دونه اخواته بل لا يرثون دونه اخوتهم وفلان
 الشافعي اول جد ورتب في الاموال عمر بن الخطاب رضى الله عنه مات ابراهيم
 بكر وترك اخوة جارية عمر بن الخطاب رضى الله عنه مات ابراهيم
 ما مشعا فقال عمر لا يرثها اخوتها ما رايته ان يكون ابنه ولا يكون ابيه
 وفلان بغير السلف توفي الكلام في منزلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 اباكم على الجراح اكم على النار **وملح** **بشفيق بغير** ثم مع كل واحد وحده المصنف
 ان يبرر مسألة المعتادة في قوله وله مع في مرضي لاء المعتادة في الوجه هي
 وسيلان افعال الجرح على الاخوة الاخوة للملح في قوله وان كان محتملا ان لا
 في الاخوة يعرفون عليه كل مسألة ائمة هنا وهو غير علي في كل مسألة الاثني
 مثلا وجد التعير ما لم يعلنه وهو اوكى وفلان في توجيهه لاء الاثني عشر

٥
 وزير بن ثابت
 وابو مسعود

الاصوار

الغواض اسفله قوله لا يبرئ قول الله الا ان يغفر له لا حذر من الاغت
 للام فتنخل الشقيقة والتم للاب وغول في لا يقاسم الاث ولا يغفر الاث
 القول اسفله ما في الموضوع **الاكثر** ابن علي ابن حبيب اما سميت
 الاكثرية لان عبد الملك بن مروان وان هوها على رجل يقال **الاكثر** في حبي
 البعير في هذا وفيه لا امانة وفقت من في ارضها يقال لها كروا وقيل
 انما سميت الغواض انما لا شبه له **البعير** ولا في المسائل من مشهور في كفرة
 البعير وقيل لان الجزع في الاث مشاركا ومنه المسئلة ايضا تلف في المعاد
 يات في بيان اربعة وثلاثون ما في اخر اربعة ثلث ايمان وانصرف واخر الثاني
 ثلث ما في وانصرف واخر اربعة ما في وانصرف **في** مع زيادة
 بان عبد الملك بن مروان هو الذي اخلا فيها لمساله عن حاله وقيل لتكر
 افوا ان العصابة وكثرة افوا في فيها وقيل ان امانة واكثر ملئت وغلقت
 منسبت البعير وقوله بطلان احد الاطير **وهو** المستتر في هذا التفسير
 فيه غر وانما المراد بهما عن نفق الجزع السرور وعمر اسفله الاث
 كما هو ظاهر والامر على قسمة فدان المتفق حال ملك واذا كان مع الزوج
 والاع وانما اختلان في تلك غرا وكذا للزوج النصف والاع السرور والسرور
 السرور والاختير ما في وهو السرور والسرور **لها** في الاختلاف في
 لها وانما في بغيره وشخصه **واثن** عشر في **انها** كذا **وهنا** انما
 اعقل به على البعير **وهو** الاختير **بما** كذا اذا اخذ السرور
 بعلم امر وجه لا جابر ان يكون في ذلك موضع **انما** ولا تفصيل
 لان الجزع في **صاحب** العرض **صاحب** العرض **صاحب** العرض **صاحب** العرض

ان يكون شيئا مع احد او اخوان كما سلف ما نرى الخراب عنه في ذلك فتدبر
 واضح ان كل انتقل الخبر يا فتى برضا وقال الكمال الذي كلامه يا العيب
 يغني عنه يا فتى بالتعصب وعليه بلا اشكال في ذلك وهو غير كلام مع
 الاخوان قبله عليه **والا** **مختلف** **للا** **قال** **ت** **في** **كسر** **لا** **يفسر**
الا **خ** **للا** **ما** **نظروا** **لهم** **يكن** **مع** **افق** **للا** **بلا** **معنى** **ح** **لن** **نرى** **لانا** **نقول**
 انما ذكره لتكون من انما اليك وللشيء على مخالفة زير فيها وما ذكره انما
 قال **في** **هو** **المعروف** **والمنزهي** **وقال** **هو** **المشهور** **وقال** **اب** **يونس**
 والاصول **اب** **يرشوا** **مع** **الخبر** **لانا** **اشفا** **ولاب** **وجتمع** **ان** **يفر** **لوا** **له** **اشفا**
 تنفي شيئا من انما **اب** **الاشفا** **فان** **فيه** **بلا** **فما** **سبنا** **بل** **لوم** **تكن** **فان** **لا**
 كلاب بعدوا لولم مافلتة للفرج **اب** **اشير** **ويش** **اب** **واب** **الاشفا** **بث** **اب**
 مع **اب** **شيئا** **وجت** **بلا** **احتج** **بلا** **ان** **نظر** **تلك** **كلامه** **في** **وقول** **الاشفا** **ومعد**
 افق **للا** **انما** **اتى** **بلف** **الجمع** **وان** **كلان** **انوار** **مع** **الا** **خ** **للا** **ب** **تجيد** **الاع**
 انى **السر** **للا** **حجة** **الخبر** **عليه** **انما** **تم** **اذ** **كلان** **افق** **للا** **واما** **لوا** **احر**
 بلا فلامه ظالم الشيخ **احمر** **بلا** **وقول** **واما** **شبه** **الكل** **الكينة** **بلا** **في** **فيها** **شفيق**
ان **عربة** **قال** **اب** **خوف** **بلا** **كلان** **افق** **اشفا** **ب** **تلف** **فيها** **قول**
 زير **وان** **للا** **فيها** **واضلف** **فيها** **الاجابة** **قال** **بعض** **كقول** **زير**
 ثابت **في** **التع** **فبها** **قال** **لاب** **اشفا** **يرلوي** **بغرا** **بتر** **ومنع** **وجعلها**
 كمالا **الكينة** **بليس** **لهم** **ث** **والثالث** **البان** **للمرد** **ومنع** **ان** **نظر** **فلامه** **وقطعه**
للا **وان** **هنا** **هو** **الراجح** **وقال** **اب** **فول** **الا** **ينقلب** **في** **يحيى**
 خارجي **وقول** **لعمري** **المراد** **ها** **في** **نحو** **بلا** **مفردة** **واما** **الا** **ير** **ونحو**



كلما اوضحها ابن مزيون وغيره منها في التفسير بالكتاب وفضل ابن مزيون
 في تصنيف الامم الكاظم بكونه ثانيا لا اولا على له وجهان لان الجرح ايضا كذا ومنها
 في الخلاف في الخبر قال جرح هو مغير لما اذا لم يعتقد مسلح اما اذا اعتقد مسلح
 فماله لبيت المال ان يكون له خزانة على دينه فماله في المرونة ومنها ان فيس
 الموت للجرح يفتن عن الجزية ومثل ذلك في غيرها ومنها ان وضعه بالجزية بالموت
 للجزية يخرج الحجة قال ابن مزيون وفي التعرض للاخراجة نفرا لانه ان
 دخل على التجهيز وتخلل اخافته ولا وارث له يبعث بماله لاهل بيته كما ذكر
 ومنها انه اخل بمغير كونه لا وارث له ومنها ان ظاهره يشمل العنصر
 والعلم ومخالفه ان ما ذكره خلاصا على المعتمد في الجزية العلمية المجلة
 كما ذكر ابن رشرع في رهبان النظام ونقله ابن مزيون وغيره فان كان
 ابن رشرع رسم العارية وسما على عيسى وكتاب السلطان واذن لم يترك لليهود
 والنصراني ورثة من اهل دينه بل يترك لاهل دينهم بالكلية لانه ورثته
 المسلمون وهو قول ابن الفاسق وهو ان اهل العلم واهل العترة او اهل
 العلم على جملة جميع وامالك كل من اهل العلم والجزية مجلة عليهم لا يتقصرون
 منها الموت وقاتل منعه ولا العرف من اعين فيميز لاهل دينهم جميع ماله
 من ثلثه لانه ميراثه لاهل مواده على مذهب ابن الفاسق وهو قول يحسنه فقام
 فاذ ذهب اليه ابن رجب وان ميراثه للمتسلمين اذ لم يكن له وارث واهل دينه
 على كل حال **والاصول اثنا عشر** المراد بها اصول اقل عدد يخرج منه سهام
 العريضة عجيبة وغيره ما طرأ من مسند مقلد العرض في عرجه وعبر بالاصول
 لان الانكسار والاعول جرحان لها وقول زوم منكم الحروف المنفردة في كتاب

البعد الستة ثم لعل اليمين الخروف تعجيب واحله ومعه العروض المفعول في والمراد
 ومعه اصول العروض المفعول في وقوله وزاد المحققون في نسبة العصفرة للابن
 رشيد وابن ابي زبير وقوله ومعه ثمانية عشر وستة وثلاثون في اربعة ثمانية
 عشر حيث يكون الواجب في مسائل الخبر مع الاضافة السرس وثلاث ما بقي
 وستة وثلاثون حيث يجب فيها السرس والرابع وثلاث ما بقي في اربعة في
 انما جعل ضلوك عند الجواب مفعول الجواب المفعول في وجوده في العريضة في
 حيث هو مفعول لكل التركة ومن غيرها مفعول في مفعول الخبر المفعول في
 مفعول في حيث تونه مفعول لكل التركة وكذا في التردد في كونه خلافا
 لبقيا او مفعول في تترتب عليه ما يترتب في السبعة انظرها في **والسرس**
في ستة قول ز او سرس وثلاثين وما بقي كالحاق واح وابن ابي في هذا مفعول في
 والنسخ وصوابه في حيث واح في بلغة المثنى **والرابع والثالث** **في**
 الرابع والثالث والثلاثين للابن جرح مفعول في التركة الواضحة **او** واح
 والرابع والثاني لا يلتقيان في جرحه واح في جرحه في التبعة **سرس**
والرابع كالثالث او كالثالثين تعرفه جرحه في التبعة **سرس**
وفي بالاربعة غير ملتقى **في** وغير ذلك مفعول في التبعة **سرس**
واي زاد العروض اعطيت قول ز في زوج واختير لغير اح في التبعة العصفونية
 عن ابن يونس ان اول ما تترتب زمني عمر في امر التركة زوجا واحدا واما
 ونحوه عن السرخي في نفيه كما نقله **سرس** **في عشرة** قول ز ومفعول في العروض
 في قبله معجم في المسمى بهذا اللفظ في العريضة العاطلة لعشرة مفعول في
 لا هذا المثال جرح كما يبره عند البعثة وصحبه بالكلية المعجمة فله **في** وهو كذا

دون عول زوجاته واختلاف لآب وعلا صلبه واثنى عشر للنزوح والربع ثلاثة
 وللعلل صير واحد مع العول اء وثلاثة اخوة لآء وثلاثة اخوات لآء وقام
 اب يورامى احد صلبه وبليان الاخر ومثاله دون عول اء وست بنتان وثلاثة
 بنات اء ومع العول اء وستة اخوة لآء وثلاث اخوات لآء **او اكثر المراه**
خلى فيه ايضا ثلاث صور كما يلي لانه لا طلاق يورامى كل صنف سهامه
 مثاله دون عول ما عن زواج ومثانية اخوة لآء وستة اخوة لآء ومع العول
 اء واربعة اخوة لآء وست عشرة اخوة لآء وامان بليان كل صنف سها
 مة ومثاله دون عول زوجاته وبث واربعة اخوة لآء ومع العول اء وثلاث
 اخوات لآء وتسعة اخوة لآء وامان يورامى احد صلبه وبليان الاخر
 ومثاله دون عول اربع زوجات وستة اخوة لآء **المثالثة من اربعة**
زوجات الاخوة داخل عدد الزوجات ومع العول اء وست اخوة لآء
اخوات لآء وما طهر احد منهن وبليان الاخرات ثوابها فيه ايضا كما يلي
 ثلاث صور لانه لا طلاق يورامى كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما
 عن زواج ومثانية اخوة لآء ومثانية عشر اخوة لآء ومع العول اء
 واثنى عشر اخوة لآء وست عشرة اخوة لآء وامان بليان كل صنف سها
 مة ومثاله دون عول تسع بنات وستة اخوة لآء اصلها وثلاثة ومع
 العول اء وتسع اخوات لآء وخمسة عشر اخوة لآء وامان يورامى احد صلبه
 وبليان الاخر ومثاله دون عول ثلث بنات وستة بنات اء اصلها
 وثلاثة ومع العول اء واثنى عشر اخوة لآء وتسع اخوات لآء **والا ربع كله**
ان بليان فيه ايضا ثلاث صور كما يلي لانه لا طلاق يورامى كل صنف سهامه

وقال له دوى عول اء واربعة اخوة لاء وتسعة اخوة لاء ومع العول مع ما
 عنز وهو اء واربعة اخوة لاء وستة اخوة لاء واملاء بيلين كل صنف
 سحاه وقال له دوى عول ثلاث زوجات وعاصيل اطها واربعة
 ومع العول اء وخمسة اخوات لاء وثلاثة اخوة لاء واملاء بواجوا من هاء
 وبيلين الاخر وقال له دوى عول اربع اخوات وثلاثة اخوة لاء اطها
 وثلاثة للاخوات الرابع اثنا عواما لاه بلانص وواحدة للاخوة
 الثلاثة بيلين مع ومع العول اء وثلاثة اخوة لاء وثلاث اخوات لاء
 وبزايتم تمثيل العول الرابع والعشرين من ضرب اثني عشر صورة
 التي مطلقا اء في حالتها العول وعمره والعمال فيها خلاص من كلام
 المحرر والاشياء في **العلم في الاء والثلث** في صور في وفوق الانكسار على
 ثلاث دوى اربعة اقسام احدها ان توامها لاه عود اء وسر
 العول الثلاثة قال له زوجة وستة اخوة لاء واخ اربع جارات وست
 اخوات لاء اطها واثني عشر وقول لسبعة عشر وفرا انكسر السحاه
 على ثلاث دوى وكل دوة توامها صحتها بلانص جثيت الا ولاء وهي
 ثلاثة وثلاثة واثنا عواما ثمانية منها في اثني عشر وستة وعرب الخارج في
 السبعة عشر التي عالت اليها المسئلة فيج المسئلة واثني ومائة الفس
 اثنا اء قبائين السحاه عود اء وسر في العول الثلاثة قال له اربع
 زوجات وخمسة اخوات لاء وثلاثة اخوة لاء اطها واثني عشر وقول
 اء خمسة عشر وفرا بلانص السحاه اء وسر في العول الثلاثة جثيت عود
 اء وسر فيها جثيت اربعة وخمسة وثلاثة جثيت بعضها بعض في

الفري تسعماية فنطاقه الفهم لثلاث ان تواج السماع البر وسر في فتي
 وتباينها في الثالثة مثله اربع زوجات وست اخوان لالا واثنا عشر اخا
 لالا اقلها ايضا واثني عشر وتقول الى خمسة عشر وفردوا جفت سماع الاخوان
 بالانصف وسماع الاخوان لالا باربع وياثنا سماع الزوجات فثبتت
 الوفاة لثلاثة وثلاثة وثبتت اربعة عدد الزوجات وتخرج ثلاثة باربع
 بالثني عشر والخارج المسئلة بعولها يخرج في الفري ثمانون ومائة ومنها
 في الفهم الرابع ان تباين في فتي وتواجم في الثالثة مثله اربع زوجات
 وست اخوان لالا وخمسة اموه لالا اقلها ايضا واثني عشر وتقول الى خمسة
 عشر فحجر سماع الاخوان تواج وروهي بالانصف فثبتت نصف روهي
 ثلاثة وثبتت اربعة عدد الزوجات وخمسة عدد الاخوان للمساينة فكل
 في الاعداد المثبتة اربعة وثلاثة وخمسة وهي متباينة فخرج بعولها
 جف في ستون فخرج بها في الخمسة عشر يخرج تسعماية فنطاقه ويتصور
 في كل من الافعال الاربعة افعال بالتواجم والتباين والتناظر والتماثل
 انظرها في المطولان والله اعلم **فصل في قول** وليس معنى كثر لانه يقع الا
 فكسار في اكثر من ثلاثة اصناف من الالف فلهذا هو ظاهر المعنى وانما يقع
 جملة عليه لانا الافعال لا يعرف اكثر من جرت مع انا لانكسار على اربعة
 وفي لا يعرف لا يكون الحركات اخرى يعرف والتكوير المسئلة في ذلك الام
 اثني عشر او اربعة وعشرين ونحو الجرتين فيها مفسوم لانه اربعة
 اثنا عشر في جرتين او اربعة كمتا جرتين واربع زوجات وخمسة
 اخوان لالا واربعة لغيره نفع في على قول زيد بتوريث اكثر من جرتين

وعلى قول الامام ايضا في مسائل الفلاحة اذا نعت بلعربي ومات في مكان النور لم ي
 حرق لانه وجزيه لا يوجب وزوجيته وثلاثة احوال واعتيلا لا وانما سئل
 واثني عشر قبله ان بعض اصحابه الاخر **واقول** ولا يشترط ان يكون
 الاقل عشر صور له لم يعل في وجه تبعا للبع عبر الصلح ولا يشترط ان لا
 يكون الاقل اصغر من العشر بل يجب ان يكون نصف عشره في حال في وجه وربما
 عرف التنازل بل يكون الكثير ضعف القليل او اضعافا باله او يكون القليل
 جزءا من الكثير ابا علا وكل قدر اخير متواضعا الا انه اذا ضرب ومب
 احدها في كل واحد الاخر يخرج الخارج في الفرق مساويا للاكبر وينقسم الاكبر على
 الاصغر وما ينقسم على اكبرها ينقسم على الاصغر فلذلك يستغنى بالاكبر
 عن الاصغر **والفصل في التركة بنسبة حقه والمسئلة** ذكر الله خمسة التركات
 وهي المفقود وعمل العرايف جميع العرايف كالفال يقاسر به الاشياء
 وضمن التركة فلا شيء الذي يعرض في حاله وذكر لذل وجهين وثم وجه ثالث
 وهو ان يخرج سهم الزوج في مثل الله في التركة يحصل مستسكون ونسبها
 على المسئلة يخرج سبعة ونصف وهكذا النساء في اربعة الاعداد المتسا
 ستة وهراتت نسبة الاو الى الثاني منها كنسبة الثلث الى الرابع جانك
 ان جعلت الثلث ضرب الاول في الرابع ونسبته على الثاني يخرج الثلث
 المكمل وثم وجه رابع وهو ان توجب سهم المسئلة والتركة قبل اخذ وفيها
 وتخرج سهم كل واحد وفي التركة وتنقسم الخارج على وجه المسئلة
 بل قبل يتاكد الفرق في الكل بنصف وهو الخارج الثلث بالقرى اربعة
 وفون في حال فسمه التركة المعلقة الفرق في كل ثلاث بمصولة الفلز

كالعروض والعقار والكيل والميزون جزء العرض المذكورة في قسم
 فيمتصها او تمتصها كلها الجواهر والعرض او قسم **الزكاة** ينصب تقسم عقدا
 على نسبة تقدير ان عملا بقول الخلاصة وان على اسم خالص جعل عقدا
 وان اخذ اصره **عرضا** قول اخر يبي فيها اذ اكلت بمصدره انقرة في حوك
 لانت فالصير وهو يفي ان هذا مقابل لتغيير ذلك بمطلع القدر
 ومن الجلاء مع ان هذا عملا اخر في استخراج المصنوع الذي هو فيمة العرض
 وما تفرع في استخراج المصنوع الذي هو فير والكل وارى على ان هذا في الحيفة
 يرجع اليه اذ ليس المراد فيمة حفيقة بل المراد بان القدر الذي اخذ فيه
 العرض وهو ارجع الى بان عليه في **قيد** لوفاء المدة وان اخذ
 اصره عرضا بصره ما جعل المصلحة بها غير الاخذ وان اردت معرفة
 منه ما جعل السهام وتلك النسبة لا يولد انهما مطلقا وكان اسم لان
 المدة ذكر مسلي في ذكرهما جوارى الاول للاولى والثاني للثانية بل هو جعل
 جوارى كل واحدة قسما لها كلا القدر ومما يرد في المقلب الثاني تخلف اذا
 استحق ذلك العرض ويزداد في جعل من راجع به على حكمه والى المدة
 وورثة **الباقون** **ثلاثة** **بغير** قول او يثبت في حوك **في** حيث فالان البتة
 حيث تعدى بل هو الثلثان على كل حال في ثلثا او اثنيت وفيه
 لانا لو رجعا من اصدان كل العرض لزم ان يكون للباقي جميع الثلثين وعلى
 ايهما وان يكون للعقاب ثلثه فقط وليس كذلك بل الثلثه وثالثه
 اربعة الها لثمة والثلثين قبله وفول **واضرا** ان اعمى ملك عن ملك
 بغيره ارباا فمصلحة فيه فخر بك هذا خرج بقول المدة وورثة الباقون

لا الميت الثاني في هذا المثال خلف ورثة غير الباقين لعدم حق الارث في الاخيرين
 للملح وانما يختص بالغير المذكور كما نقله بعض ارباب عن جماعة من ائمة ارباب
 الميت الثاني في بغيته ورثة الميت الاول لا ياختلف في الاستقلال كميته
 مع اهل الزوج واخا لا ب واخا شقيقة ثم في الزوج الشقيقة وولات
 عنه اهلها معا وستة وتقولان مع الشمانية **فكذلك** قول وكلا قول
 اهل الزوج في العرضين الاخيرين في تمام مساواة هذا الكلام وتصور
 وكلامه بل ان ذلك غير صحيح وانما عمل هذا عن قول ائمة ورثة الباقين
 في سواء كانوا اهل عصوبة كالثانيين في اهل مرفق ونصب الميت
 الثاني والاول في رعاها كموتهما اخا شقيقة واخا لا ب وزوج وورث
 الزوج الاخا لا ب بولات عنه ومن اختصا لا بها فغير انهما تنكح
 ويترك للعول وبغير الملال بين الاخا والزوج نصيب وكلان تمت على
 زوج واهل واخوين وشقيقة مشتركة الزوج الشقيقة فتتموته عنه
 فيترك للعول وبغير ان الشقيقة لم تنكح وبغير الملال وستة هو وقول
 في الاحتراز بقوله ليس اياهم عملا لو كان اياهم بل انه يترك منها اياهم صورا
 به بل انه يترك جميع نصيب الميت الثاني لانه ايوكم وهو نجيب اولاده تامل
 وانما يتوهم **فانما عا منه مسئلة** فانه **فانما** اذا كذا التركة
 عفا را وعروضا **فانما** هي اهل هذا لا ب يورثه ولما نقله عنه العصفوري
 قال من انما ذكره ابن يوسف هو الفاعل في النكح وخالفه من صرح ان العمل
 لا يورثه كيف ملكات التركة والمراة لا يورثه عن اعرافه وفصل
 جزا الاضمار ولو قضت كل مريضة على ميرتها ما خلا الفاسد الخ

عليه السلام الثلاث اربعون في نصيبه بزيادة كما لو تزكت المرأة زوجها واخوين للام واخا
 للاب بلاء افر الا للاب يشتهجيرات للاح المفر على الانكار السر سر وميراثه على الاقرار
 الاراربع مفريل ان اقرار الا في نصيبه الزيادة جلا يلتفت اليه لانه دعوى
 لا تسمع منه الا بلفظة البينة او باقرار العرنة بولا لتمام ان لا يجوز اقرار
 الوارث في معامه فاعط ولا زيادة ولا اسفا لها من الايقا لا يلتفت اليه مثل
 ان يترك الميت زوجة وابنا فمتر الزوجت بلاء اخ للميت ويترك الابي جلا في
 على الزوجت لان برضا الثمن مع اب ومع ابني وكما لو تزكت زوجها واختها
 لها باقر الزوج بلاء لها وانكرت الاخت جلا يعطيه الزوج شيئا لان الزوج له
 النصف في وجهه الا في وجهه من امر المشهور في الزوجت خلا ما لا يركن
 نة بل انفسا الاولان هلا منقول اليه والاخير ان يعطوه والده اعلم
 اخذ مخير الوصية لوفال ومخرج الوصية ويكرى ضمير اخذ للشاهع كلان اولى
 وفعل الله كيمية العمل في اخراج الوصايا وبرقة الموصي بعمل واحد ورفيت
 عليه كبرية اخرى وهي ان يبر على العريضة جزءا ما قبل مخرج الوصية
 ثلثة والعرد التي قبل الثلثة اقلان وجزء الاثير النصف ومثل الزاكا
 ثلث بالربع ردي على العريضة الثلث وبما تمسرت عليها ربعها
 ومثل او غير الوصية في مخرج الوصية بثلث في الوصية اخذك مفرويا في
 وجه المسئلة ومن لث في المسئلة اخذك مفرويا في وجه ما يغى بعض
 مخرج الوصية فالله اللعان وما في زوفوله اخذك مفرويا في وجهها لتبع فيه
 الله فوضع وقتا وانخرض اللعان فابلا انه يورث الى جسد فتامله مع والحي
 ان ضمير قول في وجهها يعود على السمع لانه مخرج بها قبله بغير

والله اعلم ولا يجوز ان يكون **وفاة** من قول ولا يجزى ان اللعان مانع من سب
الميراث النعمان وجهه لا مانع من الميراث خلافا للابن الحامى لانه عسر
لموانع الميراث وعرك منها وتغيبه ابن عمر السلا بل لا اثر انما يعلمون
نعم انكم بغير ما نفعه اذا كان السب موجودا واما مع عدمه فلا والسب
هنا وهو الزوجية فعبر **ع** **ولا فانك** **عمر** **وانا** **فقول** **او صبا** **او**
مجنونا **تبع** **وقال** **طبي** **فقول** **الم** **ولا فانك** **عمر** **اي** **ولو عبا عنه ولو كان**
الا فانك **مكرها** **ولا يرمى** **كونه** **علافا** **بانفا** **اما** **العبي** **معهم** **تاتفلا** **وتزلا**
المجنون **خاله** **البار** **شارح** **التلمسانية** **وتحوى** **في** **الترجيح** **وهو** **الخلا**
هو **خلا** **علا** **ملا** **ع** **استاذ** **في** **بكر** **ان** **متراب** **ملا** **ان** **فانك** **العمر**
بلا **شبهة** **لابر** **ث** **وقال** **ولاديه** **بالفا** **او** **صغير** **المجنونا** **مع** **وهو** **شك**
وان **حارب** **واقر** **مع** **فانك** **ما** **ذكر** **ع** **عليه** **اقصر** **اب** **علا** **ولم** **يزكر** **فما**
بلم **لا** **ع** **في** **حنيفة** **ش** **قال** **يرد** **هنا** **الشك** **وهو** **ان** **متراب** **يقضي** **في** **البا**
نغ **دون** **العبي** **وهو** **العلا** **دون** **المجنون** **واجاب** **استاذ** **ابو** **بكر**
بانه **يجوز** **في** **المزني** **ان** **يتصل** **وهو** **مختل** **وان** **يجماع** **وهو** **علا** **مع** **المزني**
في **الدية** **قول** **ز** **ويرث** **فانك** **العمر** **والخلا** **الولاء** **نسب** **الم** **في** **منزلة**
المزني **واطلد** **لابن** **عبر** **السلا** **وعليه** **اقصر** **الحوى** **والتلمسان** **واقر**
شراحه **ونسب** **البار** **مقابل** **له** **لا** **اصبح** **وقال** **المنزلة** **في** **شرح** **الحوى**
قال **بعض** **نقل** **منزلة** **عمر** **المزني** **غير** **ع** **قال** **اصبح** **لا** **يرث** **فانك** **العمر**
الولاء **قال** **ابن** **رشد** **لا** **علا** **في** **ذلك** **لا** **يرث** **علا** **ملا** **قال** **العفا** **انكار**
الخلا **في** **منزلة** **اصب** **يلزم** **له** **وقيل** **في** **باله** **حاجبا** **له** **ع** **ميراث** **فرب**

واخر لا يترك الفائل في الاغريب الا فرده واعتمده **قاضي** ومعه نحر فدان ابي
 رشر قال بعرو ما تفر عنده ونحو الخلاف فيما قاله اصبح طائفة ومعه عن
 نحر لانه انما يقع على قياس القول بان الولاء يترك عن المعتق كما يترك عنده
 فانه فيكون اصح في ميراث مولا له اذا مات فورا من ورث عنه فانه على ما
 فخر به ابن الزبير في ذكر ان مولى على يثينة لانه جعله للحكمة ابراهيم الله ابي
 عبد الرحمن بن بكر الصديق ورواه اصح والقاسم بن محمد بن بكر الصديق
 روى الله عنه وراجل ان ابيه عبد الله وروى على يثينة وروى القاسم لاث
 ابيه عبد الرحمن كان اذا علم يثينة لا يها واما وكان محمد بن القاسم اخا لـ
 بها وروى ايضا فدان والنميلة في هذه المسئلة على قياس ما عليه الجمهور
 وان اصح الناس بميراث مولا افرق الناس لما يوم مات المولى لا سئل
 لانه وروى مولاك النماعة ان يكون ميراث مولى المقتول عمر الفاضل
 ان كان افرق الناس الى المقتول يوم مات المولى هو ابراهيم فقلت
 ولاجل ان هذه الرواية خارجة عن المذهب قوله كذا الشيخ على ان فاضل
 العمري في الولاء وفرد كانه المذهب ولم يلتفتوا الى هذه الرواية
 منع ابن شريك الاجوبة والمقتولان وابن العرب في الفاضل
 والمسئلة والمنتقى والجزيرة وابن جعفر وابن عبد الغفور وروى العرضي
 ابن ثابت وابن فروك والحبوب وغيرهم ونسبة الوجه الى هؤلاء كلفهم
 في نظره السيئ **مسلم مع وندرا وغيره** مولى وهي رواية ابن القاسم
 وهي المعتمدة في قال ابن ربيعة سمع عيسى وكتل بن المرنزي ويكنى
 ميراث الزنبري لورثته والمسلمين على مذهب ابن القاسم وروايتهم على

خلافا لقول ملكه ورواية ابن نافع عنه واختيار ابن عسكرا في قوله
 قول ابن النحاس ورواية عن ملك ان الفلح حرم الخمر ويطاع عليه
 شمس قال يقول ابن النحاس ورواية عن ملك القصر في قوله ملكه ورواية
 ابن نافع عنه اشبه **وسوكتا ملكة** اعتمر الملكة ملكة لبريونس عن اهل
 المدينة والاسلام ملكة والنصراني ملكة واليهود ملكة والمجوس ملكة عن اهل
 من لا كتاب له ملكة فقال ابن يونس وهو القوي بنقله ابن علقا
 وكلام ابن مزيون يعبر ان المعتمراة غير اليهودية والنصرانية ملكة
 وهو ظاهر المروية والاممات لقولها ولا يتوارى اهل الملل من اهل
 الكبراشي **وحكم بين الكفار** فتح المسلم يتبين ما به كلام الملك من
 التفسير بكلام ابن قوشش شام ونقله ولفظ ابن مزيون ولو قال
 الملك **وحكم بين الكفار** فتح المسلم له رضي الجميع لو اسلم بغيره والباقي
 غير كتابي ولا يجمع لكان آخر واسم والتفسير **ولا من جهن نافر**
موتة قول الملك الامانة عليه فيه تجوز انما لا يجوز عن من سمى
 ما نعا كتاب الحاج و ابن ناسر وغيرهما لا عن المولف اذ لم يسم
 ما نعا ابن علقا ولا اهل في منع الارى بالمشاء اجماع العلامة وفرتوت
 اذ كل من بئ على رضى الله عنها ووجه عمر بن الخطاب وابنها
 منه زبير وف واهل بلع ببر ايهامات قبل بلع بورت اهل بلع ولا في
 وكذا اجمع الحكامة ومن يعرض على هذا الخ وفردة ملكه لملكها
 عن غير واحد انهم بورت في بلع يوم الجملة وسبع الصفر وسبع الحرة
 بلع بورت اهل بلع واصل فيه نينا الاما على انه قبل قبل طاحه فان

ملا وذلك الامر ان لا اختلاف ولا شك فيه عند اهل العلم ببلز الابع **وروف**
 القسم **لحم فتوى** روي عن محمد بن زوجه واما خلاصه القواب
 امضا فوله من زوجه لفي المبالغة لان كلامه ان الحمل من زوجه
 الميت ومع لا يتصور ان يكون اطلاق **شعشع** من اشرار من الميت في مسا
 بل الاكسلا وهي ثلاثة لانه اما في الزكوة والاثرة وهي مسئلة
 اختفى الثانية واما في الخيلة والموت وهي مسئلة المعفود واما في
 وهي مسئلة الحمل ملك فتوقف النكحة لاجله وسواء ذلك نصيب
 الورثة والوطايا وهو المشهور **وروف** ان اشعبا يتجمل اوتى
 السمين وهو للفرد ان لا شك فيه **وروف** يعرف وميراث ميراث
 اربعة ذكور وجمعة فابلية ان اكثر من ثلث المرات اربعة وقدر ذلك اع
 اسماعيل اربعة ذكور محمد وعمر وعلي واسماعيل يبلغ محمد وعلي وعمر
 الثمانية اربع عتبة المازن محمد بن اسماعيل بن راشد الكوفي وفي نسخة خرج
 عنه مسلم وابوداود والنسائي قال ثريه مريت بن اسماعيل اربعة
 بعثة ولرواية يحيى واحد وعاشوا اربع **ومسألة** المفقود للميت بموته
قوله في الشريعة بموته في بيع هذا **واعتزله** **وروف**
وهي ونه اجمع كلام **لله** انه لا بد من الحق بموته ولا يبيع في ماله
 التعجير وهو كقولك بفسر سبل المازن عمولات بالتعجير فما استعفى
 الفا في ذلك جلات احد الورثة قبل خروج الجواب بالحق فاجاب
 لايثه الامي كان حيا يزوج نفود الحق لان لموته بالسني فيه خلاص
 مشهور والمسئلة اجتهادية فلا يتفق الحق الا بعد نفود

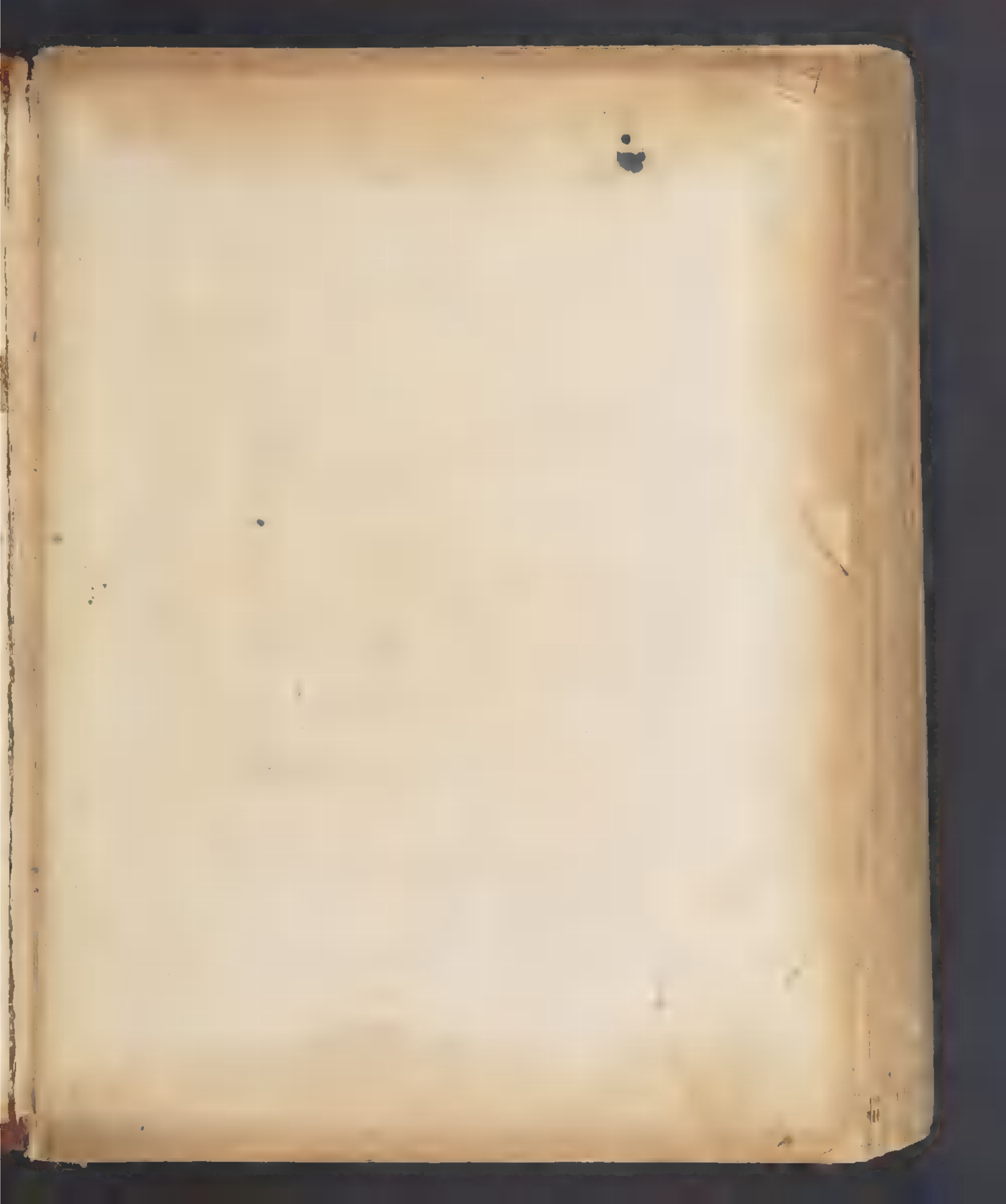
واما فاه البرزي وفروقت العتوي وشيخنا اللامع في منزلة المسئلة بزلها
 واجته بقواهر وسابل المرونة وكذا شيئا ابو حيدر في معتجلا بزلها
 ففصول في كل الشرع بموته وليس المراد في كل الخلق بموته غير خلاهي
 وفصول المولود او مضي التعبير في مع الخلق بموته اشبه **فصل في**
فصول اذا جعل للزوج في العرض في صوابه مع العمل للزوج في بزلها
 ما بعركه **للزوج** تسعة فصول في كل مقرر بموته ابقاء العول اسفاه قوله
 مادة اما ساف في كل **او** **فصول** في كل ابشر التي هي اخذت
 الزوجية المحيطة في العول اسفاه لبقاء اخذت وقوله في الشبهة
 ما نقره على بطل او يوقف في النية بخر من تعليل اب عرقة في المسئلة
 الاولى هو المنع والار في منزلة ايضا ونحوه ولو مقرر غير ما عتق
 صيرك ولد ولد احرار في يوقف له ميراث من مات من ولد احرار
 لانه على اصل من الارث بلكا حتى في عتقه واخذ ذلك الورثة
 الابن جميل بموته اشبه **والتشبي** **مشكل** فصول وهو من له مرج
 ذكر وانتي لامي ليس له ذلك وانما له ثقبته فيه فخر وفقر تقابل على
 عر اكرهه في ما نعه الخش هو اني له ذكر و مرج او لا يكون له ولاي
 له ثقبته يخرج منه البول في **فصل** الخش اطلد وخت اللعالم
 اذا اشبه امره ما يخلو كعبد المنصور وهو نوعان نوع له الانشاء
 ونوع ليس له واحترق منعه وانما له ثقبته بول منه انش من
 انه فيل ان النوع الثاني تاد في وجوده **وكذا** **فصول** وامام
 بعد في عتق عليه على تقرير في كور الخش وعتق عليه على تقرير

شرد

والحوادث على الشيخ جبرائيل النوراني ولله بسجدة الحمد وعلت سرانه
وسلامه على محمد وعلى آله وأصحابه أهل الشاه والمجد واستل الله بسجدة
ان يفجر في وحيه عليا بالمعجزة عند رؤيته او سماعه في اعنه او ذكركم
او ثناء ولله كما استل الله تعالى ان ينفع به من كتبه او طلاقه او سعيه
في تحصيل شيء منه وان يعطى ما جميعنا بالبعد ورحمته وعفوه وان
يجتازنا في زوقهم المشايخ ويجعلنا من حزبهم المفرين ويرحم الله عنبر اقبال
امير وسلاح على المرسلين والحمد لله رب العالمين على يد كرامته لنفسه
شعري ثناء الله ما جعلك التراجع عجز مولانا محرابي الطالبا للشيخ
الحكيم احمد بن الهادي بنان كلاً الله للجميع في اخر جبرئيل الاول عام ١٢٧٤
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الحمد

1274



Page 4th of 1.







